بنك دبي التجاري
Commercial Bank of Dubai

حلول مصرفية ترسم ملامح المستقبل

التقرير المتكامل 2024 من بنك دبي التجاري

www.cbd.ae

جدول المحتويات

رسالة رئيس مجلس الإدارة 03
رسالة الرئيس التنفيذي 04
تاريخنا 06
الجوائز 07
المؤشرات المالية 08

تقرير مجلس الإدارة 09
المؤشرات المالية 10
الاستراتيجية 12
نظرة عامة على السوق 13
مجموعة الخدمات المصرفية للشركات 14
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد 15
بنك دبي التجاري - الإسلامي 16
التحوُّل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات 16
الموظفون 17
المسؤولية المجتمعية للشركات 18

البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 19
تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة البيانات المالية الموحدة للمجموعة 20
بيان المركز المالي الموحد للمجموعة 23
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة 23
بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الموحد للمجموعة 24
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة 24
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة 26
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة 26

الاستدامة 63
رسالة رئيس مجلس الإدارة 64
رسالة الرئيس التنفيذي 65
حول هذا التقرير 66
لمحة عن بنك دبي التجاري 67
نهجنا في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة 71
البيئة 77
الموظفون 88
المجتمع 97
الحوكمة 108
الملاحق 117

الحوكمة المؤسسية 123
رسالة رئيس مجلس الإدارة للمساهمين بشأن الحوكمة المؤسسية 124
أبرز إنجازات وأنشطة الحوكمة في عام 2024 125
لمحة عامة 127
بيان حول فعّالية نظام الرقابة الداخلية 133
حوكمة مجلس الإدارة 137
جدول أعمال مجلس الإدارة واجتماعاته 154
لجان مجلس الإدارة 155
حوكمة الشركات التابعة 171
الإدارة العليا والمكافآت 172
حوكمة الصيرفة الإسلامية 177
تقرير الشريعة السنوي لعام 2024 179
المدققون الخارجيون 181
مشاركة أصحاب المصلحة 183



رسالـــة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمون الكرام،

يسرني أن أرحب بكم وأقدم لكم نيابة عن مجلس الإدارة التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة لبنك دبي التجاري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

حقق بنك دبي التجاري إنجازات بارزة للسنة المالية 2024 محققاً نتائج غير مسبوقة، حيث شهد ارتفاعاً قياسياً في الأرباح قبل الضرائب بنسبة 25.5 في المائة لتصل إلى 3,325 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وبلغ حجم موجودات البنك 140 مليار درهم، في حين ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 10.4 في المائة ليصل إلى 17.4 مليار درهم. وبلغ الدخل التشغيلي للعام 5,491 مليون درهم، بزيادة قدرها 11.2 في المائة، وتلك النتائج تعود إلى النمو القوي للقروض مقروناً بالارتفاع المتميز في الإيرادات، وتحسن كبير في جودة الموجودات. وبقيت نسبة التكلفة إلى الدخل مميزة عند 25.56 في المائة.

وعلى مدار العام، واجه البنك مشهداً مالياً متغيراً ومليئاً بالتحديات. وتؤكد نتائج البنك أن استراتيجيته تنفذ على النحو المنشود مع تحقيق جميع قطاعات الأعمال نتائج قوية. إن التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2025 إيجابية ولا تزال ثقة الأعمال قوية. وتعد توقعات النمو في دولة الإمارات لعام 2025 أعلى من العام السابق، مدفوعة باستمرار التنوع في الأنشطة غير النفطية، والمبادرات الحكومية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي والتدابير المالية المرتبطة ببرامج الاستثمار الكبرى. توقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.0 في المائة في عام 2024 وأن ينمو بنسبة 4.5 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة 4.9 في المائة في عام 2024 وأن ينمو بنسبة 5.0 في المائة في عام 2025. وتستمر الآفاق الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في التحسن بشكل أساسي من خلال الخطط والسياسات الاستراتيجية التي تنفذها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنوع الاقتصادي.

وحافظ البنك على نهجه الحذر تجاه مخاطر الائتمان، حيث واصل تعزيز مخصصات الائتمان من خلال اقتطاع مخصصات إضافية وذلك لانخفاض القيمة مما بلغت 762 مليون درهم. وحافظت نسبة السيولة وكفاية رأس المال للبنك على قوتها حيث بلغت نسبة التسليفات إلى الموارد المستقرة 86.58% كما في 31 ديسمبر 2024، ونسبة كفاية رأس المال 15.57%، ونسبة كفاية رأس المال الشق الأول 14.43%، ونسبة كفاية الشق الأول لرأس المال المشترك 12.41% (CET1).

يدخل البنك عام 2025 بعزم قوي عبر مختلف خطوط الأعمال ويواصل تعزيز وتعميق العلاقات مع العملاء وانتشار المنتجات، وهي استراتيجية رئيسية للبنك. أدى هذا النهج المتسق إلى ارتفاع دخل الرسوم والنمو في المعاملات المصرفية والتجارة والرهن العقاري وبطاقات الائتمان في عام 2024. كما ركز البنك على الاستمرار في بناء قاعدة ودائع متنوعة مع زيادة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

وواصل بنك دبي التجاري تسريع أجندة التحول الرقمي من خلال الابتكار والشراكات، بالإضافة إلى إطلاق مجموعة متنوعة من المنتجات والحلول المصرفية الحديثة التي تركز على تعزيز تجربة عملائنا. وقد حظي البنك بتقدير واسع النطاق من خلال العديد من الجوائز في القطاع المصرفي، بما في ذلك جائزة "أفضل ابتكار في تكنولوجيا المدفوعات" من جوائز "ميدل إيست فينانس لقادة المدفوعات لعام 2024"، وجائزة "أفضل تطبيق لتكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول" من مجلة "ذا آسيان بانكر"، وجائزة "أفضل تطبيق لنظام مدفوعات الأفراد" من جوائز آي بي إس آي جلوبال للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية لعام 2024، وجائزة "أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية للشركات"، وجائزة "أفضل تنفيذ لرقمنة الفروع" من جوائز "ميدل إيست للتكنولوجيا المصرفية".

يدعم بنك دبي التجاري رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التوطين، مع استمرار الجهود كأولوية استراتيجية للبنك. ومن خلال إعطاء الأولوية لتوظيف الكوادر الإماراتية وتطويرها والاحتفاظ بها، يهدف البنك إلى تعزيز قوة عاملة أكثر شمولاً وفعالية تعكس تنوع وتطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل المبادرات الاستراتيجية برامج تدريبية شاملة وفرص تطوير القيادات ومسارات التقدم الوظيفي المصممة خصيصاً للكوادر الإماراتية. ومن خلال هذه الجهود، لا يدعم البنك الأجندة الوطنية فحسب، بل يضمن أيضاً تزويده بأفضل الكوادر المحلية لدفع عجلة الابتكار والتميز عبر جميع الخدمات المصرفية لبنك دبي التجاري.

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" عام 2024 استمراراً "لعام الاستدامة"، بناءً على النجاح الذي حققه شعار عام 2023 ويؤكد التزام الدولة بتعزيز مستقبل مستدام ومزدهر للجميع. خلال عام 2024، واصل بنك دبي التجاري إحراز تقدم عبر ركائز إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)، لدعم طموحات دولتنا الرائدة. حصل بنك دبي التجاري على جائزة "أفضل مؤسسة مالية للسندات الخضراء في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا" المرموقة من EMEA Finance مما يؤكد التزامنا بالتمويل المستدام وفقاً لاستراتيجيتنا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يدل التزامنا بالعمليات المحايدة للكربون بحلول عام 2030 على التزامنا بمستقبل مستدام. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم البنك بتقديم حلول مستدامة تساعد في خفض الانبعاثات وتدعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

لا يزال بنك دبي التجاري في وضع متميز ليحقق مزيداً من النمو والنجاح في المستقبل. وسنواصل تقديم تجربة مصرفية رائدة في السوق لعملائنا مع أداء مالي رائد يزيد من قيمة المساهمين. ونحن على ثقة أنه من خلال جهود مجلس الإدارة وفريق الإدارة والموظفين، سنستمر بتحقيق الإنجازات للوصول لأهدافنا بما يفوق التوقعات ودفع بنك دبي التجاري إلى الأمام في السنوات المقبلة.

وفي الختام، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على رؤيتها وتوجيهاتها ودعمها. كما أود أن أشكر مساهمينا وفريق الإدارة والموظفين وعملائنا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر طوال عام 2024.

مع خالص تحياتي،

أحمد عبدالكريم محمد جلفار
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيـــذي



السادة المساهمون الكرام،

يسرني أن أشارككم إنجازاتنا الواعدة خلال عام 2024. لقد كان عاماً استثنائياً في مسيرة بنك دبي التجاري، فقد حقّقنا أرباحاً صافية قياسية قبل احتساب الضرائب بلغت 3,325 مليون درهم إماراتي، بزيادة ملحوظة قدرها 25.5% مقارنة بعام 2023. ويعود هذا الأداء القوي إلى مزيج من بيئة اقتصادية قوية، وتنفيذ استراتيجي منضبط، واستمرار الاستثمار في التحوّل الرقمي وتطوير المواهب والكفاءات لدى البنك. إن التزامنا الدائم بالابتكار والتميُّز التشغيلي كان المحرّك الرئيسي لتحقيق هذه النتائج المتميزة.

شهد عام 2024 العديد من التطورات الرئيسية في الاقتصاد الكلي التي أثّرت بشكل ملحوظ على قطاع الخدمات المالية. ففي بداية العام، ركّزت البنوك المركزية، وخاصةً في الولايات المتحدة، على كبح الضغوط التضخمية. ومع مرور الوقت، ظهرت بوادر تراجع التضخم، مما رفع التوقعات بخفض أسعار الفائدة خلال عام 2025. ومع ذلك، حدَّت التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الجيوسياسي من هذه التوقعات. ورغم هذه التحديات، أثبت اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي قدرتها على التكيّف، حيث تشير البيانات إلى مناخ أعمال واعد في عام 2025. كما ظلت أسعار الفائدة المرتبطة بالدولار الأمريكي مرتفعة نسبياً، مدعومة بمؤشرات اقتصادية أساسية قوية وسياسات مالية متوقعة في ظل إدارة أمريكية جديدة.

في ظل هذا المشهد العالمي المتغيّر، أثبتت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة قدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي وترسيخ الثقة في بيئة الأعمال. وفي هذا الإطار الداعم، تمكّن بنك دبي التجاري من تنفيذ استراتيجيته بنجاح، مما أدى إلى اكتساب حصة سوقية جديدة وتحقيق أداء مالي استثنائي. وقد تفوقنا في أربعة مؤشّرات مالية رئيسية وهي: الإيرادات، والربح التشغيلي، والعائد على حقوق المساهمين، والنمو الإجمالي للأعمال، مع تحقيق نتائج مميزة في جميع قطاعات أعمالنا الأساسية.

لقد حقَّق بنك دبي التجاري في عام 2024 أرباحاً صافية بعد احتساب الضرائب بلغت 3,030 مليون درهم إماراتي. وبناءً على هذا الأداء الاستثنائي، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية قياسية بمقدار 50.74 درهماً لكل سهم، مما يمثِّل زيادة بنسبة 14.3% مقارنة بالعام السابق.

يعكس هذا التوزيع قوة أدائنا المالي، ومتانة مركزنا الرأسمالي، الذي يظل أعلى بكثير من الحدود التنظيمية التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويهدف هذا التوزيع المقترح إلى ضمان تحقيق التوازن بين مكافأة المساهمين والاحتفاظ برأس المال اللازم لدعم طموحات النمو المستقبلية لعام 2025 والأعوام القادمة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بركائزنا الاستراتيجية، وتسليط الضوء على أبرز الإنجازات التي حقَّقناها خلال العام الماضي.

النتائج المالية المحقّقة

سجّل بنك دبي التجاري نمواً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات بنسبة 11.2%، بينما ارتفع الربح التشغيلي بنسبة 10.2%. كما حقّقنا عائداً قياسياً على حقوق المساهمين قبل احتساب الضرائب بنسبة 23.48%. ومن الجدير بالذكر أننا شهدنا تحسناً استثنائياً في جودة الأصول لم نشهده منذ عقود، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من 6.46% بنهاية عام 2023 إلى 4.35%، بينما ارتفعت نسبة التغطية من 83.26% إلى 104.23% خلال نفس الفترة.

وفيما يلي أبرز إنجازاتنا خلال العام 2024:

- تحقيق نمو ملموس عبر جميع القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، مع الحفاظ على التنوّع في مختلف القطاعات.
- تعزيز مشاركتنا الاستراتيجية في مشاريع البنية التحتية الكبرى، مما يعكس دورنا المحوري في دعم طموحات الدولة.
- تحقيق أداء قوي في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، حيث تفوّقت محفظة القروض السكنية لدينا على متوسط أداء السوق، وحقّقت أعمال البطاقات الائتمانية لدينا أرقاماً قياسية، مما ساهم في زيادة كبيرة في حصتنا السوقية.

البنك الأول والمفضّل لأصحاب المواهب والكفاءات

نواصل التزامنا بجذب واستقطاب أفضل المواهب والكفاءات، والعمل على تطوير قدراتهم، والاحتفاظ بهم. وقد شهد عام 2024 تنفيذ مجموعة من المبادرات الرئيسية التي تضمَّنت:

- تنفيذ استراتيجية تركز على التوطين وتعزيز المواهب الوطنية.
- توسيع نطاق برنامج "طُمُوح" للخريجين، لتزويد الشباب الإماراتيين بخبرات متقدمة في مجال التكنولوجيا، بالتعاون مع معهد الإمارات المالي.
- تعزيز برنامج "المسرّع الرقمي"، حيث تم تدريب الموظفين على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وكيفية استخدام أساليب السرد القصصي ضمن الأعمال التجارية.

علاوة على ذلك، عقد بنك دبي التجاري شراكة مع شركة مايكروسوفت لتعزيز تبنِّي الذكاء الاصطناعي في مختلف أقسام وإدارات البنك، ليصبح البنك المستخدم الأكثر تفاعلاً في استخدام تطبيق كوبايلوت في المنطقة. ولتعزيز قدرات موظفينا بشكل أكبر، أطلقنا فعالية "Promptathon" لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم في مجال هندسة أوامر الذكاء الاصطناعي، دعماً لمبادرة "مليون خبير لأوامر الذكاء الاصطناعي" التي أطلقتها إمارة دبي. هذا التوجّه الاستراتيجي، المتوافق مع رؤية الحكومة، يعكس التزام البنك بتحقيق رؤية دبي في أن تكون مركزاً عالمياً للذكاء الاصطناعي، إلى جانب تعزيز الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل بنك دبي التجاري دعمه للمجتمع من خلال مبادرات متنوعة، تشمل التبرعات الخيرية لشركائنا المجتمعيين على المدى الطويل، ورعاية برامج مثل نادي دبي لأصحاب الهمم. كما قام البنك برعاية العديد من الفعاليات الرئيسية في دبي، مثل منتدى الاستدامة المستقبلية وقمة دبي للتكنولوجيا المالية، واللذين يتماشيان مع تركيزنا على حلول التمويل المستدام واستثماراتنا في مبادرات التكنولوجيا المالية.

ترسيخ التركيز على العملاء

يشكّل التركيز المستمر على تجربة العملاء محور استراتيجيتنا. في عام 2024، أطلقنا برنامج "صوت العميل"، الذي وفر قنوات مباشرة لتلقي ملاحظات العملاء بهدف التحسين المستمر لتجربة العملاء. وأنا فخور بالنتائج التي حقَّقناها، حيث تعكس درجات مؤشر صافي نقاط الترويج (NPS) تقدماً ملحوظاً، إذ سجَّلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد درجة 82، بينما حقَّقت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات درجة 88.

كما أحرز بنك دبي التجاري تقدماً في مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ففي يونيو 2024، حصل إصدار السندات الخضراء لدينا بقيمة 500 مليون دولار أمريكي على جائزة "أفضل مؤسسة مالية في مجال السندات الخضراء في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا" ضمن جوائز مجلة "EMEA Finance" لعام 2023. بالإضافة إلى ذلك، أتممنا 25 صفقة تمويل مستدام مرتبطة بمؤشرات الأداء الرئيسية، وحصلنا على أربع شهادات ذهبية من نظام "الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)" تقديراً لمنشآتنا المتطورة. بالإضافة إلى ذلك، عقد البنك سلسلة من اجتماعات مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة ومجلس الإدارة، وأجرى تدريباً حول إدارة مخاطر المناخ لكل من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية. كما خضع مقرنا الرئيسي لعملية تحديث شاملة لبيئة العمل، مع إطلاق "المصنع الرقمي" لبنك دبي التجاري ضمن مركز الابتكار (إنوفيشن هب) التابع لمركز دبي المالي العالمي.

تعزيز استراتيجية "الرقمنة كاختيار افتراضي"

يواصل بنك دبي التجاري تحقيق رؤيته ليصبح "بنكاً رقمياً بالكامل"، وذلك من خلال تطوير وتعزيز منصات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

- حصل تطبيق CBD للموبايل على إشادة في تقرير مرجعي مستقل، حيث سجَّل 69 نقطة مقارنةً بمتوسط 28 نقطة لبنوك الإمارات. وتصدَّر البنك أربع فئات رئيسية هي: التسويق والتفاعل، والبحث عن المنتجات، والتقديم والإنجاز، والمبيعات المدعومة والدعم.
- تضمنت التحديثات والتطورات في الخدمات المصرفية للشركات إطلاق منصة "iBusiness" المتطورة للهواتف المحمولة، التي توفر أكثر من 40 خدمة جديدة مع تحسين واجهة المستخدم وتعزيز الأمان.
- أطلقنا منصة "iBank" لتسهيل التسجيل الرقمي للعملاء من الشركات، مما يضمن الامتثال ويسهل تجربة العميل.

وفي هذا السياق، حازت جهودنا في التحول الرقمي على العديد من الجوائز المرموقة في القطاع المصرفي، منها:

- جائزة "أفضل تنفيذ لتكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول" – جوائز مؤسسة Asian Banker الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2024.
- جائزة "الأكثر فعالية في نشر الأمن السيبراني" – جوائز الشركة الدولية للأنظمة المصرفية الذكية (IBS) العالمية للابتكار في التكنولوجيا المالية لعام 2024.
- جائزة "أفضل تنفيذ لنظام مدفوعات للأفراد" – جوائز الشركة الدولية للأنظمة المصرفية الذكية (IBS) العالمية للابتكار في التكنولوجيا المالية لعام 2024.
- جائزة "أفضل تنفيذ لتكنولوجيا مكافحة غسيل الأموال" – جوائز مؤسسة Asian Banker الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2024.

نظرة مشرقة لعام 2025

استند نجاح بنك دبي التجاري في عام 2024 إلى ركائز أساسية تتمثّل في التركيز على العملاء، والانضباط المالي، والالتزام المستمر بالابتكار. ومع توجهنا نحو المستقبل، نلتزم بمواصلة دعم طموحات عملائنا من خلال تقديم حلول مصرفية سلسة تعتمد بشكل أساسي على التحول الرقمي.



"تمكّن بنك دبي التجاري من تنفيذ استراتيجيته بنجاح، مما أدى إلى اكتساب حصة سوقية جديدة وتحقيق أداء مالي استثنائي"

ومن جانبي، فإني واثقٌ تماماً من قدرة فريق القيادة لدينا على تحقيق النمو المستدام، وتعزيز مكانة بنك دبي التجاري في السوق، وإضافة قيمة حقيقية لمساهمينا. سيبقى تركيزنا على تحسين تجربة العملاء، وتعزيز التحول الرقمي، وتحقيق التميز التشغيلي لإرساء معايير جديدة في القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمجلس الإدارة على دعمهم وتوجيههم، ولجميع موظفينا على تفانيهم، ولمساهمينا على ثقتهم المستمرة، ولعملائنا على اختيارهم الدائم لنا.

الدكتور بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي

تاريخنـــا

تأسس بنـك دبـي التجـاري فـي عـام 1969 بموجـب مرسـوم أميـري أصـدره المغفـور لـه الشـيخ راشـد بـن سـعيد آل مكتـوم. وقـد بـدأ البنـك أعمالـه كمشـروع مشـترك بيـن كومرزبنـك وبنـك تشـيس مانهاتـن والبنـك التجـاري الكويتـي، بينمـا كانـت حصـة الأقليـة مملوكـة لعـدد مـن المسـاهمين.

وفـي عـام 1982، حقـق بنـك دبـي التجـاري إنجـازاً مهمـاً تمثّـل فـي تحوّلـه إلـى شـركة مسـاهمة وطنيـة، وذلـك بعـد إجـراء عمليـة إعـادة هيكلـة كبـرى لعملياتـه وزيـادة قاعـدة رأس مالـه. وقـد شـكّلت هـذه الخطـوة تحـوّلاً رئيسـياً فـي مسـيرة البنـك، حيـث أصبحـت حكومـة إمـارة دبـي مسـاهماً رئيسـياً فـي البنـك.

يتصـدر بنـك دبـي التجـاري القطـاع المصرفـي فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة منـذ أكثـر مـن خمسـة عقـود، ملتزمـاً بتمكيـن عملائـه مـن الأفـراد والشـركات والمؤسسـات مـن خلال تزويدهـم بحلـول ماليـة شـاملة.

يقـدم البنـك مجموعـة متكاملـة مـن الخدمـات والمنتجـات المصرفيـة للأفـراد والأعمـال، بالإضافـة إلـى المنتجـات المصرفيـة للمؤسسـات والمنتجـات المتوافقـة مـع أحـكام الشـريعة الإسـلاميـة. ويلعـب بنـك دبـي التجـاري دوراً محوريـاً فـي تحقيـق أهـداف دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة مـن خلال التزامـه الراسـخ بالابتـكار وتبنـي نهـج ريـادي يركّـز علـى العـملاء.

ويواصـل البنـك مسـيرته كأحـد البنـوك المحليـة الرائـدة التـي تدعـم طموحـات الدولـة وتسـاهم فـي تحقيـق نموهـا وازدهارهـا الاقتصـادي مـن خلال تعزيـز مبـادئ التنـوّع والنزاهـة والخبـرة الماليـة.



هدفنـــا
ندعـم طموحاتكم

رؤيتنـــا
أن نكـون الشـريك المصرفـي الأول لعملائنـا

الجوائـــز

الجوائز المصرفية للشرق الأوسط وأفريقيا 2024 - The Asian Banker
- أفضل تنفيذ لتقنية الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول
- أفضل تنفيذ لتقنية مكافحة غسيل الأموال

جوائز IBS Intelligence للابتكار في التكنولوجيا المالية 2024
- أفضل تنفيذ للأمن السيبراني
- أفضل نظام للمدفوعات للأفراد
- أفضل تنفيذ لقناة/منصة رقمية
- أفضل تنفيذ لمركز دفع/نظام المدفوعات للشركات

غرفة تجارة دبي
- علامة غرفة تجارة دبي في معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

جوائز MEA Finance لقادة المدفوعات 2024
- أفضل حل تكنولوجي للمدفوعات الفورية
- أفضل ابتكار في تكنولوجيا المدفوعات

جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2024
- أفضل بطاقة ذات علامة تجارية مشتركة للعام
- أفضل مبادرة في التعلم الآلي

جوائز الإنجاز - EMEA Finance
- أفضل سندات خضراء لمؤسسة مالية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا

جوائز نافس
- جائزة نافس في الفئة البرونزية وذلك لجهود البنك الاستثنائية في مجال التوطين

جوائز MEA Finance لتكنولوجيا الخدمات المصرفية
- أفضل ابتكار في مجال الخدمات المصرفية والمالية للشركات
- أفضل تنفيذ لرقمنة الفروع

جوائز MEED للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل ابتكار في المدفوعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قمة الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية في الشرق الأوسط
- أفضل استخدام لحلول الذكاء الاصطناعي

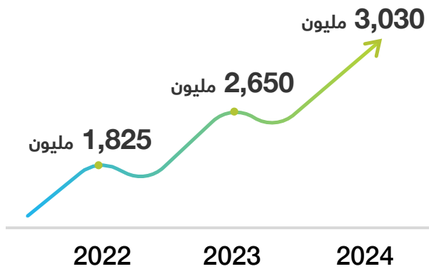


المؤشرات المالية

صافي الأرباح (بعد الضريبة)

3,030

مليون درهم



العائد على الموجودات (قبل الضريبة)

%2.47



الدخل التشغيلي

5,491

مليون درهم



العائد على حقوق الملكية (قبل الضريبة)

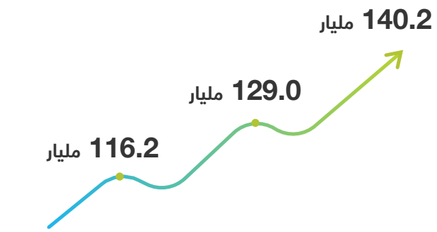
%23.48



إجمالي الموجودات

140.2

مليار درهم



تقرير مجلس الإدارة

01

المؤشرات المالية	10
الاستراتيجية	12
نظرة عامة على السوق	13
مجموعة الخدمات المصرفية للشركات	14
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	15
بنك دبي التجاري - الإسلامي	16
التحوُّل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات	16
الموظفون	17
المسؤولية المجتمعية للشركات	18



تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسعدنا، بالنيابة عن بنك دبي التجاري، أن نقدم تقريرنا مع البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تم إعداد البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتتوافق مع القوانين ذات الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المؤشرات المالية

حقق بنك دبي التجاري صافي أرباح قبل الضريبة بقيمة ٣,٣٢٥ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة ٢٥,٥٪ مقارنة بالعام السابق (زيادة ١٤,٣٪ على أساس ما بعد الضريبة). أدى النمو القوي في القروض خلال عام ٢٠٢٤ إلى نتائج قوية لصافي الفوائد، مدعوماً بالدخل غير الممول وانخفاض تكلفة المخاطر مما عوض ارتفاع النفقات ورسوم ضريبة الشركات. وساهم ارتفاع أسعار الفائدة العالمية في ثبات صافي إيرادات الفوائد. وكان الاقتصاد الإماراتي القوي والنشاط التجاري القوي مدعومين بالحوافز الاقتصادية المناسبة والنمو السكاني. تظل ثقة الأعمال إيجابية مع توقع استمرار التوسع المستمر في عام ٢٠٢٥ وما بعده. ويستمر الوضع الاستراتيجي للقطاع العام في توجيه الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والتنويع الاقتصادي والتركيز على النمو واسع النطاق، مع توقع أن تقود القطاعات غير النفطية استمرار الأداء الاقتصادي.

بلغ **صافي الأرباح** قبل الضريبة ٣,٣٢٥ مليون درهم، بزيادة قدرها ٢٥,٥٪ مقارنة بالعام السابق كنتيجة للنمو القوي للقروض مع ارتفاع الإيرادات والعوائد المتميزة والتحسن الكبير في جودة الموجودات.

بيان الدخل (مليون درهم)	٢٠٢٤	٢٠٢٣	التغيير مقارنةً بالعام السابق
صافي دخل الفوائد	٣,٧٩٩	٣,٥٧٠	٦,٤٪
الإيرادات التشغيلية الأخرى	١,٦٩٢	١,٣٦٨	٢٣,٧٪
إجمالي الإيرادات	**٥,٤٩١**	**٤,٩٣٨**	**١١,٢٪**
المصاريف التشغيلية	١,٤٠٣	١,٢٢٨	١٤,٣٪
الربح التشغيلي	**٤,٠٨٧**	**٣,٧١٠**	**١٠,٢٪**
صافي خسائر انخفاض القيمة	٧٦٢	١,٠٦٠	(٢٨,١٪)
صافي الأرباح قبل ضريبة الدخل	**٣,٣٢٥**	**٢,٦٥٠**	**٢٥,٠٪**
ضريبة الدخل	٢٩٥	-	١٠٠,٠٪
صافي الأرباح	**٣,٠٣٠**	**٢,٦٥٠**	**١٤,٣٪**

* تخضع توزيعات الأرباح لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

بلغ **الدخل التشغيلي** ٥,٤٩١ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١١,٢٪، ويُعزى ذلك إلى زيادة صافي دخل الفوائد بنسبة ٦,٤٪ نتيجة النمو القوي للقروض خلال عام ٢٠٢٤ وأسعار الفائدة المرتفعة في السوق مع ارتفاع الإيرادات غير الممولة بنسبة ٢٣,٧٪.

وبلغت **المصاريف التشغيلية** ١,٤٠٣ مليون درهم، وكانت الزيادة مدفوعة بشكل أساسي بالتضخم والاستثمارات في الرقمنة والتكنولوجيا ونمو الأعمال والحوكمة والامتثال التنظيمي. وتبقى نسبة التكلفة إلى الدخل رائدة في السوق بنسبة ٢٥,٥٦٪.

ارتفعت **الأرباح التشغيلية** بنسبة ١٠,٢٪ لتصل إلى ٤,٠٨٧ مليون درهم.

جودة الموجودات: انخفضت نسبة القروض المتعثرة بشكل كبير إلى ٤,٣٥٪، مقارنة بـ ٦,٤٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٣.

بلغت خسائر انخفاض القيمة الصافية المقتطعة ٧٦٢ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٦٠ مليون درهم). وارتفعت نسبة التغطية بـ ٢,٠٩٧ نقطة أساس لتصل إلى ١٠٤,٢٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨٣,٢٦٪) ونسبة ١٣٨,٧٥٪ متضمنة ضمانات قروض المرحلة الثالثة. في حين بلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة (التي تغطي القروض والتسليفات والتعرضات غير الممولة) ٥,٥٠٤ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ديسمبر ٢٠٢٣: ٥,٧٦٦ مليون درهم).

بلغ **إجمالي الموجودات** ١٤٠,٢ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مرتفعاً بنسبة ٨,٧٪ مقارنة بـ ١٢٩,٠ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ارتفع **صافي القروض والتسليفات** والبالغ ٩٣,٠ مليار درهم بنسبة ١١,٧٪ مقارنة بـ ٨٣,٣ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

بلغت **ودائع العملاء** ٩٧,٦ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مرتفعة بنسبة ١٠,٥٪ مقارنة بـ ٨٨,٣ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وتشكل الحسابات الجارية وحسابات التوفير المنخفضة التكلفة ما نسبته ٤٩٪ من إجمالي ودائع العملاء، في حين بلغت نسبة التمويل إلى الودائع ٩٥,٤٪.

الميزانية العمومية (مليون درهم)	٢٠٢٤	٢٠٢٣	التغيير مقارنةً بالعام السابق
القروض والتسليفات - بالإجمالي	٩٨,٢٩٤	٨٨,٨٧٤	١٠,٦٪
مخصصات انخفاض القيمة	٥,٢٤٥	٥,٥٦١	(٥,٧٪)
القروض والتسليفات - بالصافي	**٩٣,٠٤٩**	**٨٣,٣١٣**	**١١,٧٪**
إجمالي الموجودات	١٤٠,١٧٥	١٢٨,٩٨٧	٨,٧٪
ودائع العملاء	٩٧,٥٦٣	٨٨,٢٨٧	١٠,٥٪
حقوق المساهمين	١٧,٤٢٥	١٥,٧٨١	١٠,٤٪

واستمر البنك بالحفاظ على **مستويات قوية من السيولة** حيث بلغت نسبة التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة ٨٦,٥٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨٧,٢٥٪) مقارنة بنسبة ١٠٠٪ الحد الأقصى بحسب تعليمات المصرف المركزي لدولة الإمارات.

حافظت **نسب كفاية رأس المال** على قوتها حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٥,٥٧٪، وبلغت نسبة كفاية الشق الأول لرأس المال ١٤,٤٣٪ ونسبة كفاية الشق الأول لرأس المال المشترك CET١ ١٢,٤١٪ وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى بحسب متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المؤشرات الرئيسية (٪)	٢٠٢٤	٢٠٢٣	التغيير مقارنةً بالعام السابق (نقطة أساس
العائد على حقوق الملكية (على أساس ما قبل الضريبة)	٢٣,٤٨٪	٢١,٢٣٪	٢٢٥
العائد على الموجودات (على أساس ما قبل الضريبة)	٢,٤٧٪	٢,١٦٪	٣١
نسبة التكلفة إلى الدخل	٢٥,٥٦٪	٢٤,٨٧٪	٦٩
القروض المصنفة	٤,٣٥٪	٦,٤٦٪	(٢١١)
تغطية المخصصات	١٠٤,٢٣٪	٨٣,٢٦٪	٢,٠٩٧
القروض والتسليفات إلى الودائع	٩٥,٣٧٪	٩٤,٣٧٪	١٠٠
التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة	٨٦,٥٨٪	٨٧,٢٥٪	(٦٧)
كفاية رأس المال	١٥,٥٧٪	١٥,٩٥٪	(٣٨)
الشق الأول لرأس المال	١٤,٤٣٪	١٤,٨١٪	(٣٨)
الشق الأول لرأس المال المشترك	١٢,٤١٪	١٢,٥٤٪	(١٣)

واقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع ٥٠,٧٤ فلساً للسهم الواحد عن السنة. ويبلغ إجمالي الأرباح المقترحة ٥٠٪ من صافي الأرباح.



الاستراتيجية

ترتكز رؤية بنك دبي التجاري على رسالته المتمثِّلة في "ندعم طموحاتكم".

شهد عام 2024 تحقيق البنك إنجازات بارزة، حيث ارتفع إجمالي أصول البنك إلى 140 مليار درهم إماراتي، محققاً نمواً بنسبة 9% مقارنة بعام 2023. كما شهدت القروض الإجمالية نمواً بنسبة 11%، متفوقة على أداء السوق المصرفي الإماراتي بشكل عام. وقد ساهم نمو الإقراض في تعزيز حصة البنك السوقية، بما يتماشى مع استراتيجيته. وفي هذا السياق، برزت القروض السكنية للأفراد وبطاقات الائتمان كأهم محرّكات نمو قطاع الإقراض. وأخيراً، ارتفع صافي الربح ليصل إلى 3.03 مليار درهم إماراتي.

خلال العام، واصل البنك العمل على تعزيز علاقاته مع عملائه الأساسيين، لضمان تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية. وظل التركيز الأساسي على أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، التي شكَّلت 49% من إجمالي الودائع كما في 31 ديسمبر 2024. كما استمر البنك في توسيع محفظة الإقراض المدعوم بأصول وتمويل سلسلة التوريد، والتي حقَّقت نمواً ملحوظاً منذ إطلاقها في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك حسابات مصمَّمة خصيصاً لمقدِّمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)، بما يتوافق مع رؤيته الاستراتيجية لدعم الاقتصاد الرقمي. وأكَّد البنك أيضاً التزامه بتقديم حلول التمويل المستدام التي تدعم أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وفي إطار رؤيته بأن يصبح "بنكاً رقمياً بالكامل" التي تعتبر أحد ركائز استراتيجيته الأساسية، أحرز البنك تقدماً ملحوظاً في عام 2024 عبر إطلاق مجموعة من الحلول الرقمية الجديدة، مع تشجيع العملاء الحاليين على الاستفادة بشكل أفضل من القنوات الرقمية للبنك. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تم تسجيل 96% من العملاء في الخدمات المصرفية الرقمية، وشهدت المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول نمواً بنسبة 78% مقارنةً بشهر مارس 2022. كما حصل البنك على عدة جوائز مرموقة في القطاع المصرفي، من بينها جائزة "أفضل تطبيق لتكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول" من مؤسسة The Asian Banker)، وجائزتيْ "أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية للشركات والتمويل"، و"أفضل تنفيذ لرقمنة الفروع" خلال حفل جوائز مجلة (MEA Finance) لتكنولوجيا الخدمات المصرفية 2024. تؤكد هذه الجوائز على أن البنك يحظى بمكانة متميزة في القطاع المصرفي كخيار مفضَّل لكافة فئات العملاء.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك في عام 2024 استثماره في الموارد البشرية، متمثلة في موظفي البنك، مع التركيز على التوطين ودعم ثقافة التميز في الأداء. وفي هذا الإطار، رحب البنك بانضمام أكثر من 101 موظف إماراتي جديد، منهم 33 خريجاً إماراتياً ضمن برنامج تدريب الخريجين "طموح"، وذلك بالتعاون مع معهد الإمارات المالي من خلال معرض "إثراء" للتوظيف، وبرنامج القيادة التقنية المستقبلية. كما أطلق البنك العديد من المبادرات التي ركَّزت على الصحة البدنية والاجتماعية والنفسية لموظفيه، مما أسهم في تحقيق تأثير إيجابي على حياتهم المهنية والشخصية.

ويتوقع البنك في عام 2025 تحقيق نمو في حصته السوقية ضمن قطاعات أعماله الأساسية، مع زيادة عدد العملاء وتعميق مستوى التفاعل والأنشطة مع العملاء الحاليين. حيث حقق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد عاماً استثنائياً في 2024، ويتوقع البنك الاستمرار في النمو بشكل رئيسي في بعض القطاعات السوقية المختارة، مع التركيز على القروض السكنية، وبطاقات الائتمان، وحلول الاستثمار، مدعوماً بعروضه الرقمية الرائدة في السوق.

تستند ثقافة بنك دبي التجاري إلى مجموعة قوية من القيم الأساسية، وهي التعاون، والمسؤولية، والتنفيذ، والتميُّز. هذه القيم الجوهرية تشكل البوصلة التي توجّه مسيرة البنك اليوم وفي المستقبل.



درهم إماراتي

140 مليار

إجمالي أصول البنك

درهم إماراتي

3.03 مليار

صافي الربح (بعد احتساب الضرائب)



نظرة عامة على السوق

بالرغم من التوترات الجيوسياسية، أظهر الاقتصاد العالمي مرونة وقدرة على التكيُّف، وحقق نمواً مستقراً خلال عام 2024. وقد تبنَّت البنوك المركزية سياسات متنوعة لأسعار الفائدة بهدف كبح التضخم ودعم تعافي الاقتصاد. وفي هذا السياق، تميَّزت دولة الإمارات العربية المتحدة بأداء اقتصادي قوي، مما وضع أساساً إيجابياً لعام 2025.

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نمواً بنسبة 3.3% في عامي 2025 و2026، وذلك في ظل سياسات مالية أكثر تشدداً، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي، وتباطؤ سوق العمل. وفي الدول والمناطق التي يستمر فيها التضخم بمعدلات أعلى، تتحرك البنوك المركزية بحذر في دورة التيسير النقدي، راصدة عن كثب النشاط الاقتصادي، ومؤشرات سوق العمل، وحركات أسعار الصرف. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تواصل أسعار الفائدة للبنوك المركزية الكبرى اتجاهها الانخفاضي، مما سيؤدّي إلى تباين بين اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى، بوتائر متفاوتة تعكس الاختلافات في توقّعات النمو ومعدلات التضخم. وفي هذا السياق، من المحتمل أن تؤدي بعض الأحداث الاقتصادية الكبرى إلى إيجاد ظروف استثنائية خلال عام 2025. من جانب آخر، يتوقع أن ينخفض التضخم العالمي إلى 4.2% في 2025 و3.5% في 2026، نتيجة للتأثيرات المتأخرة لسياسات التشديد النقدي التي تم تنفيذها في عامي 2022 و2023، فضلاً عن تراجع أسواق العمل. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة 1.9% في عام 2025 و1.8% في عام 2026. وفي المقابل، بلغت توقعات النمو للأسواق الناشئة 4.2% لكل من عامي 2024 و2025، في حين من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي قوياً، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة.

بشكل عام، على الرغم من السياسة النقدية المتشددة واحتمال تباطؤ معدلات النمو العالمي، من المرجح أن يدعم عام 2025 النشاط التجاري والنمو الاقتصادي، إذ من المتوقع أن تظل دولة الإمارات واحدة من أقوى الدول التي تحقق نمواً اقتصادياً في العام المقبل.

وفي هذا السياق، يتوقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بنسبة 4.5% في 2025، وذلك بفضل الأداء القوي في قطاعات السياحة، والنقل، والخدمات المالية والتأمين، والتشييد والعقارات، والاتصالات والمعلومات. وتستند هذه التوقعات إلى الزيادة المستمرة في السكان، وارتفاع النشاط التجاري المحلي، وثقة المستثمرين، واستقرار المركز المالي والتجاري. يُضاف إلى ذلك أنه من المتوقع أن تتراجع ضغوط التضخم تدريجياً. وعلى صعيد آخر، تواصل دولة الإمارات الاستفادة من الشركات الناشئة ورواد الأعمال، والتكنولوجيا المالية، والنشاط الاستثماري، حيث تواصل الشركات التوسع في دولة الإمارات التي تعتبر وجهة مناسبة لإقامة وإنشاء المقرات الرئيسية للشركات. في ديسمبر 2024، ساهم تدفق الهجرة القوي في زيادة عدد سكان دبي إلى أكثر من 3.81 مليون نسمة لأول مرة، فيما أعلنت غرفة تجارة دبي عن تسجيل 51,000 شركة جديدة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، مقارنة بـ 30,000 شركة في عام 2023. وقد ساهمت هذه الاتجاهات بشكل ملحوظ في تعزيز سوق العقارات الإماراتي.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي نمواً بنسبة 3.3% في النصف الأول من عام 2024، مدفوعاً بتحسن أداء عدة قطاعات حيوية مثل قطاع النقل والتخزين، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، وقطاع خدمات الإقامة والطعام، وقطاع الأنشطة العقارية، وقطاع الأنشطة المهنية والعلمية والفنية، وقطاع التعليم والتصنيع، وفقاً للبيانات الصادرة عن مركز دبي للإحصاء.

يرجح أن يكون أداء الاقتصاد المحلي جيداً خلال العام المقبل، في ظل وجود ظروف تجارية قوية، وزيادة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الإصلاحات التي تم تنفيذها بنجاح، مثل تنويع الاقتصاد، وخفض أسعار الفائدة بشكل أسرع من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة، مما يعزز الأداء الاقتصادي للدولة.



مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

تضم مجموعة الخدمات المصرفية للشركات قطاعات متخصصة تشمل فرق إدارة العلاقات التي تركز على قطاعات ومناطق جغرافية محددة، حيث تغطي عملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، إلى جانب الشركات العائلية والعملاء من المؤسسات.

تتحمل فرق إدارة العلاقات مسؤولية خدمة العملاء في هذه القطاعات وتلبية جميع احتياجاتهم المصرفية من خلال الاستفادة من مجموعة من منتجات البنك المتنوعة وقدراته الرقمية المتطورة.

وقد حقق فريق مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تميزاً ملحوظاً في جميع مؤشرات الأداء خلال عام 2024، بما يتوافق مع استراتيجية البنك المتمثلة في دعم طموحات الدولة. وقد تحقق هذا النجاح من خلال التعاون المثمر وتعزيز العلاقات مع العملاء الحاليين والجدد على حد سواء.

وكجزء من مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، شهد فريق خدمات المعاملات المصرفية تحسينات كبيرة لتحقيق استراتيجية البنك. ففي عام 2024، حقّق البنك تقدماً ملحوظاً في تحسين جانب التصدير في تمويل التجارة الدولية لتحقيق التوازن مع أعمال الاستيراد. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز قيمة الحسابات المفتوحة من خلال تقديم منتجات مهيكلة. ومن بين المبادرات الرقمية العديدة التي تم إطلاقها، شهد عام 2024 نجاحاً ملحوظاً في طرح منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات ومنصات التجارة الرقمية، وذلك بهدف تقديم تجربة مصرفية متطورة وعالمية المستوى تلبي تطلعات العملاء.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت أعمال تمويل القروض المشتركة وأسواق رأس المال الدَّينية، ضمن قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية لبنك دبي التجاري، أداءً مشرفاً في عام 2024، حيث تم تكليف البنك بأدوار قيادية مثل دور المنظّم الرئيسي لعمليات التمويل لعملائه من الشركات والمؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي. كما توسعت المحفظة خارج دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول أخرى، حيث تولّى البنك أدواراً مساندة كبنك منسّق، وبنك موثّق، وبنك وكيل، بالإضافة إلى تعيينه كمنسّق مشترك لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وفي مجال التمويل المستدام، حقّق بنك دبي التجاري خطوات كبيرة نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية، مساهماً بفاعلية في دعم التزام اتحاد مصارف الإمارات بتوفير تمويل مستدام بقيمة تريليون درهم إماراتي بحلول عام 2030. وقد تحقق ذلك من خلال دعم طموحات عملاء الخدمات المصرفية للشركات في مجال الاستدامة ومساندة خطط تحوّلهم نحو اعتماد ممارسات أعمال أكثر استدامة. وخلال عام 2024، أصدر بنك دبي التجاري أيضاً تقريره الأول عن السندات الخضراء، والذي ألقى الضوء على التخصيص الكامل للأصول الخضراء، وتجنُّب انبعاث أكثر من 100,000 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

فيما يلي أبرز المبادرات الاستراتيجية التي أطلقها بنك دبي التجاري على مدار عام 2024 لتحسين تجارب العملاء المصرفية:

- **iBusiness:** تم تعزيز الابتكار في الجيل القادم من منصة iBusiness التابعة لبنك دبي التجاري من خلال التركيز على تطوير واجهة المستخدم وتحسين تجربته. ونسعى من خلال هذا إلى جعل المنصة أكثر سهولة في الاستخدام واحترافية في التصميم، إلى جانب تعزيز الأمان عبر إدخال تقنيات القياسات الحيوية المتقدمة.
- **التسجيل الرقمي للعملاء:** بناءً على النجاح الكبير لمنصة iBank التي تم إطلاقها في عام 2022، قام البنك بإجراء تحسينات إضافية للأعمال والامتثال التنظيمي، حيث تم تعزيز iBank بحلول إضافية للعملاء عبر قطاعي المؤسسات والشركات. كما تم تطوير منصة iBank لتعزيز الامتثال التنظيمي في مجالات اعرف عميلك، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)، ومعايير الإبلاغ المشترك، وتقييم المخاطر والعقوبات.
- **خدمات مصرفية بين يديك أينما كنت:** واصل بنك دبي التجاري التركيز على زيادة الاعتماد على تطبيق الهاتف المحمول الحائز على جوائز. كجزء من هذه المبادرة، أطلق البنك عدة حملات لزيادة عدد المستخدمين وحجم المعاملات. وقد أسفرت هذه الحملات عن نتائج قوية عبر جميع القطاعات حيث استفاد العملاء من الميزات الإضافية المتاحة.

باعتبارنا مصرفاً يتطلع إلى المستقبل، فإننا نضع عملاءنا في قلب أعمالنا، ونسعى باستمرار إلى توفير حلول مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتطورة. وتتماشى هذه المبادرات مع التزامنا بتقديم تجربة رقمية في المقام الأول لعملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات من خلال التركيز على احتياجاتهم، وتبنّي التحوُّل الرقمي، والامتثال التنظيمي.

وكدليل على أداء البنك المتفوق على المستوى الاستراتيجي، فازت المجموعة بعدة جوائز في عام 2024:

جائزة أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية والمالية للشركات - جوائز مجلة (MEA Finance) لتكنولوجيا الخدمات المصرفية 2024.

جائزة أفضل ابتكار في المدفوعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - جوائز مجلة (MEED) للتميُّز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2024.

جائزة أفضل سندات خضراء لمؤسسة مالية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا من مجلة (EMEA Finance).

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

أسهمت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بشكل كبير في زيادة صافي الربح، مسجلةً نمواً ملحوظاً على أساس سنوي. وقد تحقَّق هذا الأداء المتميّز نتيجة استراتيجية قوية ركَّزت على تعزيز الإيرادات وزيادة الدخل غير التمويلي، مدعومةً بارتفاع أسعار الفائدة في السوق. كما شهدت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ارتفاعاً مطرداً في الأرباح التشغيلية، يعود الفضل فيه إلى نمو أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وزيادة حجم القروض، وتعزيز العلاقات مع العملاء، بالإضافة إلى استمرار مبادرات التحوُّل الرقمي. وكان لرسوم الحسابات، ومعاملات الصرف الأجنبي، وإنفاق بطاقات الائتمان الدور الأبرز في تحقيق نمو الدخل غير التمويلي.

وقد تحقَّق نمو القروض بشكل أساسي من خلال الأداء المتفوق في مجالات التمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والقروض التجارية (قروض تمويل الاستحواذ على الشركات). كما شهدت المطلوبات نمواً مستمراً في قطاعي الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

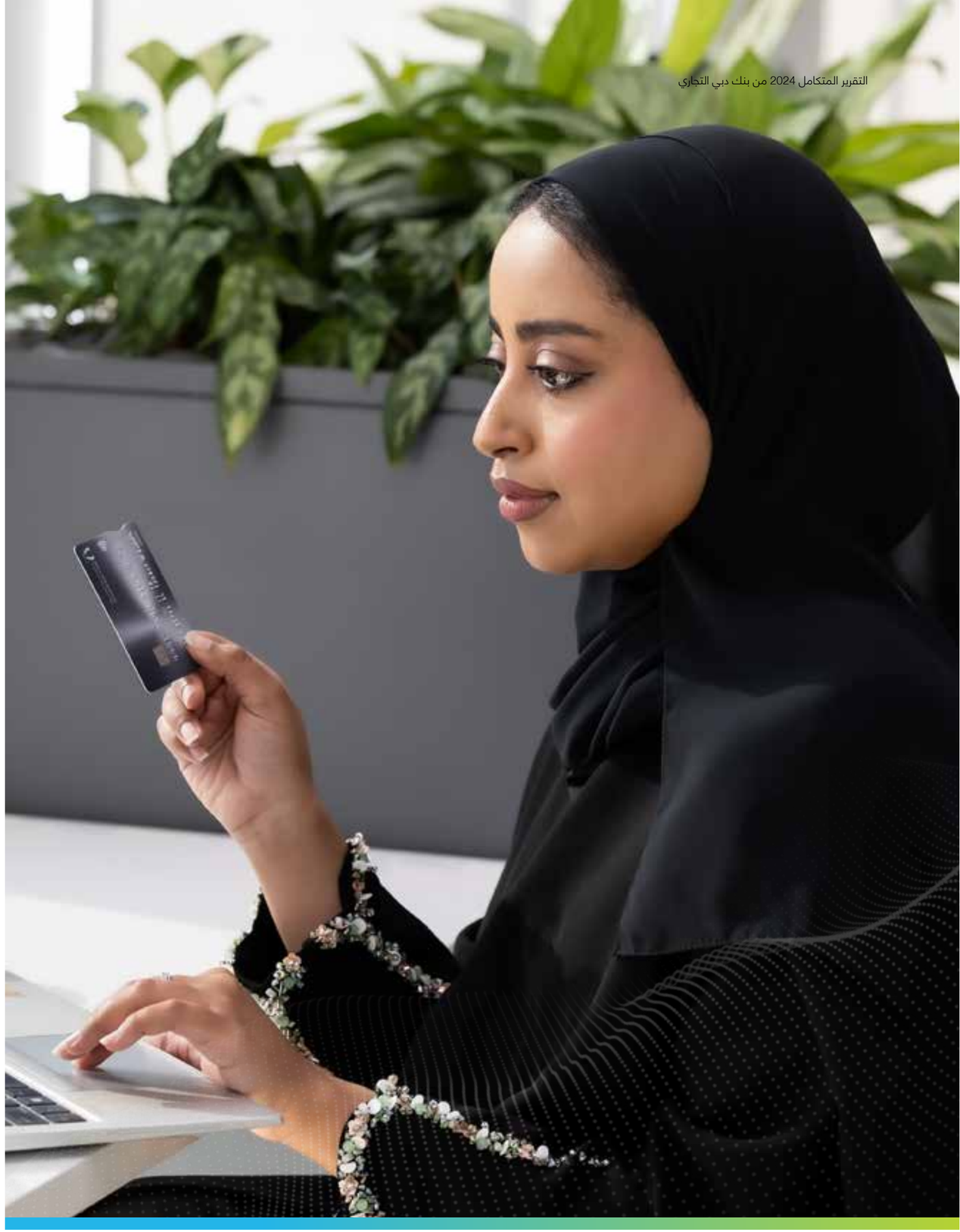
تظل مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ملتزمة بدعم الأفراد والعملاء التجاريين في إدارة شؤونهم المالية عبر مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات الحائزة على جوائز مرموقة. تشمل خدماتنا ومنتجاتنا كلاً من الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يضمن تلبية الاحتياجات المتنوعة لكافة عملائنا. ويبرز التزام البنك الراسخ بتحقيق الريادة في الابتكار الرقمي وتقديم خدمة عملاء استثنائية من خلال جهوده المتواصلة لتحسين منصاته الرقمية، مما يجعل الخدمات المصرفية أكثر سهولةً وكفاءةً وأماناً.

وفي هذا السياق، حافظت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على مكانتها كأفضل مصرف رقمي للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، معتمدةً على نموذج مبيعات وخدمات يُعطي الأولوية للقنوات الرقمية. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من 90% من المنتجات الجديدة في عام 2024 تم بيعها عبر القنوات الرقمية. كما يواصل البنك تحقيق تقدُّم كبير في اعتماد الخدمات الرقمية، حيث يستخدم أكثر من 90% من عملائه الخدمات المصرفية الرقمية.

وشهادة على ما يقدمه البنك من منتجات وخدمات مبتكرة، توجت جهود المجموعة بالفوز بعدة جوائز مرموقة في عام 2024:

جائزة أفضل بطاقة ذات علامة تجارية مشتركة للعام
جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2024.

جائزة أفضل تنفيذ لرقمنة الفروع
جوائز مجلة (MEA Finance) لتكنولوجيا الخدمات المصرفية.



بنك دبي التجاري - الإسلامي

واصل الإسلامي من بنك دبي التجاري دعم عملائه عبر تقديم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وحرص الفريق المسؤول عن الامتثال للشريعة في بنك دبي التجاري على ضمان أن يعتمد الهيكل التنظيمي للنافذة الإسلامية على نموذج من "ثلاثة خطوط دفاع"، وفقاً لما تقتضيه أطر حوكمة الشريعة. كما يلتزم البنك بجميع المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك معايير المؤسسات المالية التي تضم نوافذ إسلامية، كما أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبالتوازي مع استراتيجية البنك الرامية إلى تضمين مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في جميع أقسام وإدارات البنك، مع التركيز على التمويل الأخضر، تعاون بنك دبي التجاري - الإسلامي مع شركة دبي ورلد سنترال في أول صفقة تمويل أخضر.

وبشكل عام، شهدت نافذة الإسلامي من بنك دبي التجاري عاماً مالياً ناجحاً في 2024، وهي في وضع مثالي لمواصلة تحقيق النجاح خلال عام 2025 وما بعده.

استراتيجية تحديث التكنولوجيا لدى البنك مكنتنا من أن نكون في طليعة المؤسسات المتبنية لبرنامج تحوّل البنية التحتية المالية الذي أطلقه المصرف المركزي

تم تقديم روبوت الدردشة (chatbot) من الجيل الجديد لتعزيز التجربة الرقمية للعملاء

التحوُّل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات

على مدار عام 2024، واصل البنك تسريع وتيرة التحول الرقمي، حيث حقق نقلة نوعية في تعزيز المنصات الرقمية الحالية، بما في ذلك أنظمة العمليات الوسطى والخلفية، إلى جانب تقديم حلول رقمية جديدة مصممة لاحتياجات العملاء. وقد أدى التحوّل الرقمي في البنك إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة العملاء بشكل عام.

كجزء من جهود التحول الرقمي، تم استثمار مبالغ ضخمة لتحديث منصات البنك الرقمية بشكل أكبر، حيث تم إطلاق منصات جديدة للخدمات المصرفية للشركات والأفراد، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت من أجل تقديم تجربة أفضل لجميع العملاء. وتضمنت هذه المشاريع إعادة تصميم متكاملة لرحلات المستخدم، وشملت جميع الخطوات التي يتبعها العميل عند استخدام الخدمات الرقمية، بهدف تحسين تجربته وتسهيل تحقيق أهدافه. وبالتوافق مع برنامج تحوّل البنية التحتية المالية الذي أطلقه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تم دمج منصة دفع فوري متطورة في تطبيق الهاتف المحمول التابع للبنك، مما يتيح للعملاء إجراء مدفوعات فورية في الوقت الفعلي.

وفي إطار دفع عجلة التقدم في الأجندة الرقمية، تمت إعادة تصميم منصة التمويل التجاري لتقديم مزيد من الأتمتة وتبسيط إجراءات سير العمل، مما يعزز تجربة العملاء من خلال معالجة مؤتمتة. بالإضافة إلى ذلك، خضع موقع البنك الإلكتروني لتحديث كامل، وتم تقديم روبوت الدردشة (chatbot) من الجيل الجديد لتعزيز التجربة الرقمية للعملاء. كما تم البدء في مشاريع لإعادة تصميم رحلات تسجيل العملاء، لضمان تجربة سلسة وخالية من التعقيدات تسهّل عليهم الوصول إلى الخدمات المصرفية.

إضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز وتحسين المنصات المستخدمة عبر البنك لضمان تمتع عملائنا بتجربة رقمية متميزة. وشملت التحسينات مجموعة واسعة من أنظمة الخدمة وأنظمة تنفيذ الطلبات، مثل أنظمة سير العمل المتقدمة، وإدارة المستندات، واتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر، وقدرات تطوير المنتجات.

يتطلب تقديم تجارب رقمية عالية الجودة بنية تحتية قوية لواجهات برمجة التطبيقات تمكّن البنك من التكيف بسرعة مع الطلبات الرقمية من العملاء والشركاء الخارجيين. وقد مكنت استراتيجية تحديث التكنولوجيا لدى البنك من أن يكون في طليعة المؤسسات المتبنية لبرنامج تحوّل البنية التحتية المالية الذي أطلقه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتكللت هذه الجهود بتصنيف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لبنك دبي التجاري ضمن بنوك الفئة A، وهي البنوك التي تتم دعوتها للمشاركة في تصميم وتنفيذ المرحلة الأولى من حالات الاستخدام الخاصة بالتمويل المفتوح.

خلال العام، قام البنك بعدة مبادرات تكنولوجية لدعم "المعيار الذهبي" في مجالات الامتثال وإدارة المخاطر. ومن أبرز هذه الجهود، القيام بتحديث وترقية المنصات المستخدمة في هذه المجالات لتكون من بين الأفضل في القطاع المصرفي.

كذلك، تم البدء في تنفيذ برنامج سحابة خاصة، وذلك بالاستفادة من مبادئ الحوسبة السحابية الهجينة الذكية، مما سيعزز مستويات الأمان بشكل كبير، إضافة إلى قابلية التوسع، وفعالية التكلفة، مقارنة بمراكز البيانات التقليدية التي تعتمد حصرياً على البنية المادية. كما تم الاستثمار في تعزيز وضع أمن المعلومات في البنك، مما يوفر حماية فعالة من الهجوم الموزع لحجب الخدمة (DDoS) والمخاطر الأمنية الأخرى، ويعزز مكانة بنك دبي التجاري كواحد من أكثر البنوك أماناً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تم الاعتراف بإنجازات المجموعة على نطاق واسع من خلال الحصول على العديد من الجوائز المرموقة في القطاع المصرفي، من بينها:

جائزة أفضل ابتكار في تكنولوجيا المدفوعات
جوائز مجلة (MEA Finance) للشركات الرائدة في مجال المدفوعات 2024

جائزة أفضل تنفيذ لتكنولوجيا الدفع الفوري
جوائز مجلة (MEA Finance) للشركات الرائدة في مجال المدفوعات 2024

جائزة أفضل تنفيذ لنظام مدفوعات للأفراد
جوائز الشركة الدولية للأنظمة المصرفية الذكية (IBSi) العالمية للابتكار في التكنولوجيا المالية 2024

جائزة الأكثر فعالية في الامتثال وتكنولوجيا التنظيم
جوائز الشركة الدولية للأنظمة المصرفية الذكية (IBSi) العالمية للابتكار في التكنولوجيا المالية 2024

جائزة الأكثر فعالية في نشر الأمن السيبراني
جوائز الشركة الدولية للأنظمة المصرفية الذكية (IBSi) العالمية للابتكار في التكنولوجيا المالية 2024

جائزة التميز في التكنولوجيا المالية
جوائز مؤتمر فينوفيكس 2024

جائزة أفضل تنفيذ لتكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول
مؤسسة (The Asian Banker)

جائزة أفضل تنفيذ لتكنولوجيا مكافحة غسل الأموال
مؤسسة (The Asian Banker)

جائزة أفضل تنفيذ لتكنولوجيا إدارة الأمن السيبراني ومخاطر تكنولوجيا المعلومات
مؤسسة (The Asian Banker)

تعد هذه الجوائز ثمرة جهودنا الدؤوبة لتحسين تجربة عملائنا وابتكار حلول تلبي تطلعاتهم، مما يعكس التزامنا بالتميز والابتكار في كل ما نقدمه.

الموظفون

في إطار سعيه المستمر لتعزيز وتشجيع ثقافة التميز في الأداء، يواصل بنك دبي التجاري تعزيز ودعم موظفيه من خلال جذب واستقطاب أفضل المواهب، وتنفيذ مبادرات مبتكرة للاحتفاظ بالكفاءات، وتطوير قدرات موظفيه بما يتماشى مع أهداف نمو البنك. وقد أسهم ذلك في إحداث تغييرات إيجابية على مستوى الهيكل التنظيمي للبنك، لاسيما في مجالات الأعمال والتحول الرقمي.

وفي نفس السياق، لا تزال جهود التوطين تمثل أولوية استراتيجية للبنك، حيث يواصل استثماره في تطوير الكوادر الإماراتية على جميع المستويات، من الخريجين الجدد إلى المناصب القيادية والإدارية، حيث يهدف هذا التوجه إلى بناء قاعدة من المواهب المستقبلية وتعزيز نسبة المواطنين في المناصب القيادية.

وقد كان تطوير الكوادر الإماراتية محور اهتمام البنك، انسجاماً مع طموحات القيادة وتوجيهات مجلس إدارة البنك، حيث أطلق البنك النسخة الثانية من البرنامج التقني "طموح تيك" بهدف تعزيز تطوير الكفاءات الوطنية وإعداد قادة المستقبل في المجال التقني. كما استثمر البنك أيضاً في الشهادات المهنية وبرامج التطوير المتميزة لتعزيز قدرات موظفيه من مواطني الدولة، بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك نحو تطوير الكفاءات.

من ناحية أخرى، يواصل البنك الاستفادة من مقياس تفاعل ومشاركة الموظفين لقياس وتحليل آرائهم بشكل أفضل، حيث تساهم هذه الآراء في تطوير بيئة العمل وتعزيز ثقافة التميز. كذلك، تستخدم الآراء والتعليقات التي يقدمها الموظفون في تصميم البرامج التي تساعدهم على أداء مهامهم بشكل أكثر كفاءة.

تظل رفاهية الموظفين على رأس أولوياتنا، حيث يتم تنفيذ مبادرات تهدف إلى دعمهم عاطفياً، ومالياً، واجتماعياً، وبدنياً. وقد تم إطلاق برنامج دعم الموظفين "سند" لمساعدتهم في التعامل مع التحديات الشخصية والمهنية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم أنشطة رياضية منتظمة مثل "التمارين المكتبية" وجلسات اللياقة الجماعية لتعزيز نمط حياة صحي. ويتم تشجيع الموظفين أيضاً على المشاركة في الأنشطة التطوعية لتعزيز رفاهيتهم الاجتماعية وإشراكهم في خدمة المجتمع.

كما شكل التعلم والتطوير محوراً رئيسياً ضمن أولويات البنك تجاه موظفيه، مع التركيز على الشهادات المهنية والتطوير الرقمي. وفي هذا الإطار، أطلق البنك منصة جديدة لتجربة التعلم "FLEX" (تجربة التعلم المستقبلية)، وهي منصة تعليم متطورة تستخدم الذكاء الاصطناعي لتقديم محتوى تعليمي مخصص بناءً على احتياجات الفرد ومجالات تطويره وأهدافه في التعلم القائم على المهارات.

وقد قام البنك بتعزيز التعاون مع معهد الإمارات المالي، لتقديم تدريبات في مجالات الامتثال وإدارة المخاطر ونظم المعلومات والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وأكمل جميع الموظفين متطلبات التعلم الإلزامية بنجاح، مما يؤكد التزام البنك بالنمو المهني.

150
موظفاً
تم تكريمهم
من خلال المبادرات



يواصل البنك دعم موظفيه من خلال تنفيذ مبادرات مبتكرة تسهم في إحداث تغييرات إيجابية على مستوى الهيكل التنظيمي للبنك، لاسيما في مجالات الأعمال والتحول الرقمي.

وأخيراً، في إطار دعم ثقافة التميز في الأداء، قام البنك بتكريم الأفراد، والفرق، والمديرين الذين يجسدون قيم التعاون، والمسؤولية، والتنفيذ، والتميز، ويقدمون خدمة عملاء استثنائية، حيث تم تكريم حوالي 150 موظفاً في عام 2024 من خلال مبادرات مثل جوائز CODE (التعاون، والمسؤولية، والتنفيذ، والتميز)، وجوائز التقدير الفورية (Spot Awards)، مما يعزز نشر التميز ويرسخ دوره في تعزيز الأداء الاحترافي.

المسؤولية المجتمعية للشركات

يواصل بنك دبي التجاري التزامه بالقيام بدوره المجتمعي كمؤسسة مسؤولة، انطلاقاً من إيمانه بأن الشركات يجب أن تعمل وفقاً لأعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة. إن ركائزنا الأساسية للمسؤولية المجتمعية للشركات ثابتة، حيث نستمر في تحديد المجالات التي يمكن للبنك أن يسهم فيها في المجتمع، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والأعمال الخيرية، والتوعية المالية.

في هذا السياق، انضم البنك إلى حملة "جسور الخير" التي نظمتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، حيث ساهم البنك في العمل التطوعي والدعم المالي. وقد قام متطوعو البنك وأفراد عائلاتهم بتجهيز المواد المتبرع بها لدعم المتضررين من الزلزال، على مدار يومين، محققين أكثر من 200 ساعة تطوعية. كما قدم موظفو البنك تبرعات مالية سخية، وقام البنك بمساهمة موازية بنفس القيمة، مما يعكس عمق التزامنا المجتمعي.

وبمناسبة يوم زايد للعمل الإنساني، الذي يكرّم إرث المغفور له الشيخ زايد طيب الله ثراه، قدَّم البنك تبرعات لصالح 33 مركزاً خيرياً وتعليمياً وبحثياً وتدريبياً وتأهيلياً مخصصاً لأصحاب الهمم في مختلف أنحاء الإمارات. وفي إطار السعي لتجسيد روح العطاء خلال شهر رمضان المبارك، وضمن شراكتنا المستمرة مع جمعية بيت الخير، نظّم فريق المسؤولية المجتمعية للشركات برنامجاً تطوعياً لتوزيع وجبات الإفطار، بإجمالي 180 ساعة تطوعية، حيث أتاحت هذه المبادرة فرصة رائعة لمتطوعي البنك لتجسيد روح العطاء التي يتسم بها شهر رمضان المبارك والمساهمة في خدمة المجتمع. كما تم تكريم البنك من قبل جمعية بيت الخير تقديراً لدعمه المستمر. بالإضافة إلى ذلك، تمت دعوتنا من قبل نادي دبي لأصحاب الهمم لحضور حفل ختام مهرجان شهر رمضان المبارك، حيث تم تكريم البنك من قبل النادي تقديراً لجهوده.

ولا يقتصر التزام البنك على هذه المبادرات، بل يواصل نادي متطوعي بنك دبي التجاري تنظيم فرص تطوعية متنوعة، مثل ورش العمل التوجيهية وجلسات الإرشاد المهني والقيادة في نادي دبي لأصحاب الهمم، فقد شارك أكثر من 40 متطوعاً بإجمالي 200 ساعة تطوعية ضمن هذه الفرصة.

إضافة إلى ذلك، قام البنك بالمشاركة في مجموعة متنوعة من الأنشطة الخيرية ورعاية الفعاليات، بما يتماشى مع إطار العمل الخاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات، وذلك من خلال تشجيع موظفيه على المشاركة في هذه الأنشطة من خلال برامج التطوع. على سبيل المثال، نظّم نادي متطوعي بنك دبي التجاري العديد من الأنشطة مثل رحلة مع مركز النور للتدريب، وزيارة مركز سعادة كبار المواطنين، والتطوع مع مركز دبي للرعاية الخاصة، وزيارة مستشفى الجليلة للأطفال لإدخال البهجة على قلوب الأطفال.

وقد تميز بنك دبي التجاري أيضاً بمشاركته في حملة "تراحم لأجل غزة"، حيث انضم أكثر من 50 موظفاً من البنك وعائلاتهم إلى آلاف المتطوعين من جميع أنحاء الدولة لإغاثة ودعم المتضررين من النزاع في غزة.

وفي إطار التزام البنك المستمر بالتنمية المجتمعية، حقق نادي متطوعي البنك إنجازاً بارزاً خلال العام حيث سجل 1,800 ساعة تطوعية قدّمها 101 متطوعاً من مختلف أقسام وإدارات البنك، مجسدين روح التعاون والشغف بخدمة المجتمع. وقد شارك المتطوعون في تنظيم مجموعة من الفعاليات المجتمعية الناجحة التي عكست التزام البنك بمسؤولياته المجتمعية.

وأخيراً، في إطار دعمه المستمر للثقافة والتراث الرياضي في دولة الإمارات، واصل بنك دبي التجاري شراكته التي امتدت على مدار 28 عاماً مع مضمار جبل علي لسباق الخيل، حيث رعى ثمانية سباقات خلال عام 2024.

البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

02

تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة البيانات المالية الموحدة للمجموعة	20
بيان المركز المالي الموحد للمجموعة	23
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة	23
بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الموحد للمجموعة	24
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة	24
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	25
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة	26

تخضع البيانات المالية الموحدة المدققة لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي



Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٢، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمون
بنك دبي التجاري ش.م.ع
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة **لبنك دبي التجاري ش.م.ع** ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم معًا بـ"المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" الواردة في تقريرنا. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسًا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي لها الأهمية الكبرى حسب تقديرنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة عن الفترة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نعبر عن رأي منفصل بشأن تلك الأمور.

السادة أكبر أحمد (١١٤١)، سينثيا كوربي (٩٩٥)، فايزه بيبي سوهاون (٥٥٠٨)، فراس عنبتاوي (٥٤٨٢)، جورج نجم (٨٠٩)، جزلة حمد (١٢٦٧)، محمد جلاد (١١٦٤)، محمد خميس النح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم موسى الدجاني (٧٢٦)، نوراني سوبرمانيان سوندر (٥٥٤٠)، عباده محمد وليد القوتلي (١٠٥٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك دبي التجاري ش.م.ع. (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي	
كما هو مبين في إيضاح رقم ٩ حول البيانات المالية، كان لدى المجموعة قروض وسلف، والتي تتكون من قروض وسلف للعملاء والتمويل الإسلامي، بقيمة ٩٣,٠٤٩ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وهو ما يمثل ٦٦,٤٪ من إجمالي الأصول. بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ٥,٢٤٥ مليون درهم كما في هذا التاريخ، والذي يشتمل على مخصص بقيمة ١,٣١٨ مليون درهم مقابل التعرضات للمرحلتين ١ و٢ ومخصص بقيمة ٣,٩٢٧ مليون درهم مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة بالنسبة للقروض والسلف للعملاء المقاسة بالتكلفة المطفأة يعد أحد التقديرات الجوهرية والمعقدة حيث يتطلب يقضي من الإدارة اتخاذ حكمًا جوهريًا في تقييم جودة الائتمان وتقدير الخسائر المتضمنة في المحفظة. ومن ثم، فيعد تحديد تلك الخسائر أحد أمور التدقيق الرئيسية. تنشأ مخاطر البيانات المالية من عدة جوانب يقضي من الإدارة اتخاذ حكمًا جوهريًا تتعلق بمحافظ الشركات، مثل تقدير احتمالات التعثر في السداد والخسارة عند التعثر في مراحل مختلفة مثل تحديد الزيادات الملحوظة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض القيمة الائتمانية (الافتراضية)، وكذلك استخدام تقنيات استخدام النماذج المختلفة ومراعاة التعديلات اليدوية. يتم إجراء قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة على أنها ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢ بشكل جماعي بواسطة نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مع إمكانية التدخلات أو التجاوزات اليدوية المحدودة . ويجدر أن تكون نماذج خسائر الائتمان المتوقعة هذه ومحاسبتها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر بالإضافة إلى التعديلات الاقتصادية الكلية) سارية طوال فترة إعداد التقارير مع خضوعها إلى عملية التحقق/المراقبة من قبل مراجع مستقل. ومع ذلك، فتستند دقة النتائج الناتجة عن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المشار إليها على استخدام محددات ملائمة ومدخلات محدثة (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر بالإضافة إلى التعديلات الاقتصادية الكلية) والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفترة إعداد التقارير وتخضع لعملية التحقق في الوقت المناسب . لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية على حساب ومدى معقولية/ملاءمة الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لقد حصلنا على فهم مفصل لإجراءات الأعمال الخاصة بقروض وسلف المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة، بما في ذلك مراجعة تعديلات النموذج اللاحقة والتعديلات التي تدخلها الإدارة من أجل تقييم هذه التعديلات. لقد قمنا بإشراك خبراء الموضوع لدينا لمساعدتنا في تدقيق نماذج خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لقد قمنا بتقييم الضوابط ذات الصلة بفهم إجراءات الأعمال المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل مناسب. لقد قمنا بفهم وتقييم السلامة النظرية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إشراك خبراء الموضوع لدينا لتقييم مدى امتثاله لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية. لقد قمنا باختبار الدقة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراء عمليات إعادة الحسابات على أساس العينة. كما قمنا بتقييم المدخلات والافتراضات المختلفة التي استخدمتها الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للمخصص مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢، فقد حصلنا على فهم لمنهجية المجموعة لتحديد المخصص، وتقييم معقولية الافتراضات الأساسية. لقد إجرينا تقييمًا لكيفية تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى مراحل مختلفة. وفيما يتعلق بعينة من التعرضات، قمنا بتقييم تطبيق المجموعة لمعايير التدريج، بما في ذلك أساس التدرج من مرحلة لأخرى، علاوة على أننا قد قمنا باختبار الافتراضات الرئيسية، وتقييم منهجية الحساب مع تتبع عينة من المدخلات إلى بيانات المصدر. لقد قمنا باختيار عينات من القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة وقمنا بتقييم دقة معدل احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر المستخدمة من قبل الإدارة عند حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي بنك دبي التجاري ش.م.ع. (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي	
يتم تصنيف المخاطر على أنها متعثرة بمجرد وجود شك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات السداد للمجموعة وفقًا للشروط التعاقدية الأصلية. وتقاس القروض والسلف المتعثرة بالتكلفة المطفأة لمحفظة الشركة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (والتي في حالة التعرضات للمرحلة ٣ تشمل أيضًا تقييم القيمة العادلة وإمكانية استرداد الضمانات). يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة على أساس العجز بين القيمة الدفترية للقروض والسلف بالتكلفة المطفأة مقارنة بالقيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة على الحسابات المتدهورة التي يتم تقييمها بشكل فردي إجمالي قروض المقترض، وتصنيف المخاطر، وقيمة الضمانات، واحتمالية الاسترداد الناجحة إضافة إلى التكاليف المرتبطة باسترداد الديون. لمزيد من المعلومات حول أمر التدقيق الرئيسي المذكور، برجاء مراجعة إيضاحي ٣ و٩ من البيانات المالية الموحدة.	بالنسبة للمخاطر التي تم تحديدها على أنها قد تعرضت لانخفاض القيمة فرديًا، قمنا باختبار، على أساس العينة، تقييم الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم حسابات المخصصات الناتجة. علاوة على ذلك، قمنا بالنظر المفصل في التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة مثل التخفيف المقدر لمخاطر الائتمان، وإمكانية استرداد المخاطر المتعثرة بشكل فردي من خلال اختبار إمكانية تنفيذ الضمانات الأساسية وتقييمها وتقدير الاسترداد في حالة التخلف عن السداد. لقد قمنا أيضًا بتقييم مدى اتساق تطبيق المجموعة لسياساتها المتعلقة بتحديد مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة. لقد قمنا أيضًا بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كمجال للتركيز نظرًا للحجم الكبير وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا من قبل البنك وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية والآلية والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. هناك خطر من عدم تصميم إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة بدقة وتشغيلها بفعالية. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط ذات الصلة المدمجة ضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغييرات في التطبيق أو البيانات الأساسية.	يعتمد نهجنا في التدقيق على الضوابط الآلية، وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة: لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بعملية إعداد التقارير المالية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم تلك التطبيقات. لقد قمنا باختبار ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها الجهة من خلال تغطية أمن الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. لقد قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق التقارير الخاصة بها. لقد أجرينا اختبارًا على الضوابط الآلية ذات الصلة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية ذات الصلة بعمليات إعداد التقارير المالية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي بنك دبي التجاري ش.م.ع. (تتمة)

معلومات أخرى

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، غير أنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص الصادر عنا بشأنها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، الذي من المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد علها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

وبناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

وإذا توصلنا، عند قراءة تقرير فقرات من التقرير السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

أمر أخر

تم تدقيق البيانات المالية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مدقق حسابات آخر وقد عرض رأيًا غير معدل حول تلك البيانات في ٣١ يناير ٢٠٢٤.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن تلك الرقابة الداخلية التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة أعضاء مجلس إدارة بنك دبي التجاري ش.م.ع.، دبي، الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خاليةً من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضمانًا على أن عملية التدقيق المنفذة وفقًا لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائمًا عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادًا أو إجمالًا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية بالمجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية للمجموعة. وإننا مسؤولون عن عملية التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. كما نظل مسؤولين دون غيرنا عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نُقدم إقراراً للقائمين على الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

وفي ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق بالمجموعة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة أعضاء مجلس إدارة بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيدكم بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا،
- أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام المعمول بها من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية منتظمة؛
- أن المعلومات المالية التي أوردها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية وسجلات للمجموعة؛
- أن الإيضاح رقم ١٠ من البيانات المالية الموحدة يبين مشتريات المجموعة للأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
- أن الإيضاح رقم ٣٣ من البيانات المالية الموحدة يبين أهم المعاملات المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها تمت هذه المعاملات علاوة على مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بمخالفة المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو فيما يتعلق بأحكام النظام الأساسي للبنك بما قد يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛ و
- أن الإيضاح رقم ٢٤ من البيانات المالية الموحدة للمجموعة يظهر المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إضافة إلى ذلك وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ لدولة الإمارات العربية المتحدة، نفيد بحصولنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)



موسى الرمحي

رقم القيد: ٨٧٢

٢٩ يناير ٢٠٢٥

دبي

الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٧	**١٦,٩٣٧,٦٣٨**	١٥,٠٠٩,٦٠٢
المستحق من البنوك، بالصافي	٨	**٥,١٦٢,٠٤٢**	٣,٧٧٢,٧٠٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٩	**٩٣,٠٤٨,٥٩٥**	٨٣,٣١٣,٣٠٦
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٠	**١٤,٥٩٠,٤٢٤**	١٥,٠٩٨,٧٢٩
الاستثمار في شركة زميلة	١١	**١١٨,٢٧٨**	١٠٢,٣٩٠
العقارات الاستثمارية	١٢	**٢٤١,١٢٤**	٢٤٦,٠٥٠
الممتلكات والمعدات	١٣	**٥٨٩,٧٦٥**	٤٣١,٨٤٣
قبولات بنكية		**٦,٩٣٠,٣٦١**	٧,٩٣١,٥١٨
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٣١	**٥٨٤,٧٦٠**	٦٩٧,٨٧٢
الموجودات الأخرى، بالصافي	١٤	**١,٩٧٢,٣٣١**	٢,٣٨٣,٤٧٢
إجمالي الموجودات		**١٤٠,١٧٥,٣١٨**	١٢٨,٩٨٧,٤٩١
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	١٥	**٧,٥٤٢,٠٢٣**	٧,٨٢٣,٣٨٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٦	**٩٧,٥٦٣,٤٦٧**	٨٨,٢٨٧,١٤٥
سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	**٦,٩١٨,١٦٣**	٥,٧٠٥,٤٥٦
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية		**٦,٩٣٠,٣٦١**	٧,٩٣١,٥١٨
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٣١	**٥٢١,٣٩٥**	٦٣٤,٧٠٧
المطلوبات الأخرى	١٨	**٣,٢٧٥,٣٠٠**	٢,٨١٣,٩١٩
إجمالي المطلوبات		**١٢٢,٧٥٠,٧٠٩**	١١٣,٢٠٦,١٣٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٩,١	**٢,٩٨٥,١٩٢**	٢,٩٨٥,١٩٢
سندات راس المال الشق الأول	١٩,٢	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	٢,٢٠٣,٨٠٠
الاحتياطي القانوني والنظامي	١٩,٣	**١,٤٩٢,٥٩٦**	١,٤٩٢,٥٩٦
الاحتياطي العام	١٩,٤	**١,٣٢٨,٠٢٥**	١,٣٢٨,٠٢٥
الاحتياطي الرأسمالي	١٩,٥	**٣٨,٦٣٨**	٣٨,٦٣٨
احتياطي القيمة العادلة	١٩,٦	**(٤٥٠,٨٣٢)**	(٥٥٢,٣٢٥)
الأرباح المستبقاة		**٩,٨٢٧,١٩٠**	٨,٢٨٥,٤٣١
إجمالي حقوق الملكية		**١٧,٤٢٤,٦٠٩**	١٥,٧٨١,٣٥٧
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**١٤٠,١٧٥,٣١٨**	١٢٨,٩٨٧,٤٩١

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض وبشكل عادل ومن جميع النواحي المادية المركز المالي ونتائج الأعمال التشغيلية والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللسنوات المعروضة.

لقد تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٥.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

معالي/ أحمد عبد الكريم محمد جلفار
رئيس مجلس الإدارة

د. بيرناردز فان ليندر
الرئيس التنفيذي

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
دخل الفوائد	٢٠	**٦,٦٢٢,٠١٨**	٥,٩٠١,٢٥٣
مصروفات الفوائد	٢١	**(٣,٠٩٧,٣٦٥)**	(٢,٦٢٩,٤٥٩)
صافي دخل الفوائد		**٣,٥٢٤,٦٥٣**	٣,٢٧١,٧٩٤
الدخل من التمويل الإسلامي	٢٠	**٩٢١,٨٩٥**	٧٦٢,٣١٦
توزيعات الأرباح على الودائع الإسلامية	٢١	**(٦٤٧,٥٨١)**	(٤٦٤,٤٢١)
صافي الدخل من التمويل الإسلامي		**٢٧٤,٣١٤**	٢٩٧,٨٩٥
إجمالي صافي دخل الفوائد وصافي الدخل من التمويل الإسلامي		**٣,٧٩٨,٩٦٧**	٣,٥٦٩,٦٨٩
دخل الرسوم والعمولات	٢٢	**١,٤٧١,٨٨٩**	١,٢٢٩,٠٨٨
مصاريف الرسوم والعمولات	٢٢	**(٣٥٦,٩٧٩)**	(٢٩٤,٤٣٨)
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٢	**١,١١٤,٩١٠**	٩٣٤,٦٥٠
الدخل التشغيلي الآخر	٢٣	**٥٧٦,٩٣١**	٤٣٣,٥٨٨
إجمالي الدخل التشغيلي		**٥,٤٩٠,٨٠٨**	٤,٩٣٧,٩٢٧
المصاريف التشغيلية	٢٤	**(١,٤٠٣,٤٧٨)**	(١,٢٢٧,٨٤٩)
الأرباح التشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة		**٤,٠٨٧,٣٣٠**	٣,٧١٠,٠٧٨
صافي خسائر انخفاض القيمة	٢٥	**(٧٦٢,١٨٢)**	(١,٠٦٠,٠١٢)
أرباح السنة قبل ضريبة الدخل		**٣,٣٢٥,١٤٨**	٢,٦٥٠,٠٦٦
ضريبة الدخل	٣٧	**(٢٩٥,٣٦٧)**	-
صافي أرباح السنة		**٣,٠٢٩,٧٨١**	٢,٦٥٠,٠٦٦
الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)	٢٧	**٠,٩٧**	٠,٨٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي أرباح السنة		**٣,٠٢٩,٧٨١**	٢,٦٥٠,٠٦٦
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:			
(الخسائر) / الأرباح المحققة من بيع استثمارات في حقوق ملكية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٥,١٧٦)**	٤٣٨
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**٩,٦٢١**	(١٤,٢٤٠)
أرباح / (خسائر) إكتوارية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد	١٨	**٢,٥٣٧**	(١,٦٢٣)
عائدة للضريبة	٣٧	**(٦٢٨)**	-
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:			
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للممتلكات	٩,١٦	**(٢٨,٢٨٥)**	(١٢,٧٤١)
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة لشركة زميلة		**١,٢٣٥**	١٩٠
صافي المبالغ المحولة (أو المعاد تصنيفها) إلى ألأرباح أو الخسائر من الاستثمارات في سندات الدين (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٩٥١)**	(٧٠٥)
صافي التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات في سندات الدين (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**١١٧,٩٦٤**	١٧٠,٦٢٦
		٨٩,٩٦٣	١٥٧,٣٧٠
الدخل الشامل الآخر للسنة صافي من الضريبة		**٩٦,٣١٧**	١٤١,٩٤٥
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**٣,١٢٦,٠٩٨**	٢,٧٩٢,٠١١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	رأس المال ألف درهم	سندات رأس المال الشق الأول ألف درهم	الاحتياطي القانوني والنظامي ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي الرأسمالي ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	الأرباح المستبقاة ألف درهم	إجمالي حقوق الملكية ألف درهم
الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢٤	**٢,٩٨٥,١٩٢**	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	**١,٤٩٢,٥٩٦**	**١,٣٢٨,٠٢٥**	**٣٨,٦٣٨**	**(٥٥٢,٣٢٥)**	**٨,٢٨٥,٤٣١**	**١٥,٧٨١,٣٥٧**
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	**٣,٠٢٩,٧٨١**	**٣,٠٢٩,٧٨١**
الدخل الشامل الآخر للسنة، صافي من الضريبة	-	-	-	-	-	**١٠١,٤٩٣**	**(٥,١٧٦)**	**٩٦,٣١٧**
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	**(١٣٢,٢٢٨)**	**(١٣٢,٢٢٨)**
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٣ (٤٤,٣٨٪)	-	-	-	-	-	-	**(١,٣٢٤,٨٢٨)**	**(١,٣٢٤,٨٢٨)**
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠٢٣	-	-	-	-	-	-	**(٢٣,٠٠٠)**	**(٢٣,٠٠٠)**
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة	-	-	-	-	-	-	**(١,٢١٢)**	**(١,٢١٢)**
احتياطيات أخرى	-	-	-	-	-	-	**(١,٥٧٨)**	**(١,٥٧٨)**
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢,٩٨٥,١٩٢**	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	**١,٤٩٢,٥٩٦**	**١,٣٢٨,٠٢٥**	**٣٨,٦٣٨**	**(٤٥٠,٨٣٢)**	**٩,٨٢٧,١٩٠**	**١٧,٤٢٤,٦٠٩**
الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٠١,٤٤٧	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	(٦٩٣,٨٣٢)	٦,٨٠١,٤٣٤	١٣,٨٨٢,٢٤٦
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	٢,٦٥٠,٠٦٦	٢,٦٥٠,٠٦٦
الدخل الشامل الآخر للسنة، صافي من الضريبة	-	-	-	-	-	١٤١,٥٠٧	٤٣٨	١٤١,٩٤٥
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)
أسهم منحة لسنة ٢٠٢٢ (٦,٥١٪)	١٨٢,٤٥٨	-	-	-	-	-	(١٨٢,٤٥٨)	-
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٢ (٢٦,٠٥٪)	-	-	-	-	-	-	(٧٣٠,١١٢)	(٧٣٠,١١٢)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠٢٢	-	-	-	-	-	-	(٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)
المحول إلى الاحتياطي القانوني والنظامي	-	-	٩١,١٤٩				(٩١,١٤٩)	-
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة	-	-	-	-	-	-	(٨٦٦)	(٨٦٦)
احتياطيات أخرى	-	-	-	-	-	-	(٦,٦٩٤)	(٦,٦٩٤)
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٩٨٥,١٩٢	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٩٢,٥٩٦	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	(٥٥٢,٣٢٥)	٨,٢٨٥,٤٣١	١٥,٧٨١,٣٥٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
أرباح السنة قبل ضريبة الدخل		**٣,٣٢٥,١٤٨**	٢,٦٥٠,٠٦٦
تسويات للبنود غير النقدية والبنود الأخرى:			
الاستهلاك والإطفاء	٢٤	**٦١,٠١٤**	٤٩,٤٠٩
إطفاء خصومات الاستثمارات		**(٣٦,٩٢١)**	(٢١٣,١٨٥)
إطفاء تكلفة معاملة على سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	**٦١٧**	٩٧٠
خسائر / (أرباح) من تحويل العملات الأجنبية		**١٣,٩٥٢**	(٨,٧٦١)
الأرباح المحققة من بيع استثمارات		**(٩٥١)**	(٧٠٥)
صافي (الأرباح) / الخسائر غير المحققة من الأدوات المشتقة		**(٢٠٠)**	٣٦,٢٦٠
خسائر إعادة تقييم العقارات الاستثمارية		**٤,٩٢٦**	-
دخل أخر		**(٢٢,٥١٨)**	(١٦,٨٠٣)
دخل توزيعات الأرباح	٢٣	**(٩,٧٥٨)**	(٩,٧٥٨)
مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية	٢٥	**٦**	٨١٠
مخصصات انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٢٥	**٨٧٥,٠٤٦**	١,٠٠٠,٣٨٨
مخصصات المستحق من البنوك	٢٥	**١,٢٩٥**	٥٧١
مخصصات خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	٢٥	**٢٩,٦٨٢**	١٤٧,٧٢١
مخصصات خسائر انخفاض القيمة للضمانات المالية والتزمات القروض	٢٥	**١١٣,٣٤٣**	٩٢,٥٦٥
خسائر / (أرباح) من استبعاد ممتلكات ومعدات		**٨٩٤**	(١١٣)
		٤,٠٥٥,٥٧٥	٣,٧٢٩,٤٣٥
الزيادة في شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي بفترة استحقاق تعاقدي أكثر من ثلاثة أشهر		**(٣٠٠,٠٠٠)**	(٢٥٠,٠٠٠)
الزيادة في المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		**(٦٥٥,٩٢٣)**	(١,٥٨٠,٨٣١)
الزيادة في القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**(١٠,٦١٠,٣٣٥)**	(٩,٥٩٣,٥٧٧)
الزيادة في الموجودات الأخرى		**٣٥١,٥٥٢**	٢٩٥,٥٥٦
النقص في المستحق للبنوك		**(٢٩١,٣٦٦)**	(٥,٣١٥)
الزيادة في ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء		**٩,٢٧٤,٧٤٤**	٧,٢٠٦,٠٧٢
الزيادة في المطلوبات الأخرى		**٥٤,٧٧٠**	٨٥٦,٤٠٧
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة		**(٢٣,٠٠٠)**	(٢٣,٠٠٠)
ضرائب أخرى مدفوعة		**(١٩١)**	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**١,٨٥٥,٨٢٦**	٦٣٤,٧٤٧

	إيضاحات	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات		**(١٣,٠٩٥,٤١٦)**	(١٤,٨٨٩,٦٥٢)
متحصلات من بيع استثمارات واستثمارات مستحقة		**١٤,٠٥٠,٧١٦**	٨,٩٧٧,٨٦٤
شراء ممتلكات ومعدات	١٣	**(٢٢١,٢٢٦)**	(١٢٢,٨٢٥)
متحصلات من بيع الممتلكات والمعدات		**١,٣٩٦**	٤٤٣
دخل توزيعات الأرباح المستلمة		**٩,٧٥٨**	٩,٧٥٨
توزيعات الأرباح من الشركة الزميلة		**٦,٦٥٣**	٦,٦٥٣
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		**٧٥١,٨٨١**	(٦,٠١٧,٧٥٩)
الأنشطة التمويلية			
إصدار وإعادة دفع سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	**١,٢١٢,٠٩٠**	٣,٦٧٠,٤٦٧
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول		**(١٣٢,٢٢٨)**	(١٣٢,٢٢٨)
توزيعات الأرباح المدفوعة		**(١,٣٢٤,٨٢٨)**	(٧٣٠,١١٢)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة التمويلية		**(٢٤٤,٩٦٦)**	٢,٨٠٨,١٢٧
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله		**٢,٣٦٢,٧٤١**	(٢,٥٧٤,٨٨٥)
النقد وما يعادله في ١ يناير		**١٥,٤١٦,٩١٦**	١٧,٩٩١,٨٠١
النقد وما يعادله في نهاية السنة	٢٨	**١٧,٧٧٩,٦٥٧**	١٥,٤١٦,٩١٦
إفصاحات إضافية:			
دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي المستلمة		**٧,٥٨٢,٥٦١**	٦,٤٢٨,٩٧٤
مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية المدفوعة		**٣,٦٨٣,٢٨٠**	٢,٥٧٧,٠٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

١. الشكل القانوني والأنشطة

تأسس بنك دبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") في دبي، الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٩ وهو مسجل كشركة مساهمة عامة (ش.م.ع.) وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١. إن البنك مدرج في سوق دبي المالي ويتمثل نشاطه الرئيسي بالأنشطة المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. إن العنوان المسجل للبنك هو في شارع الاتحاد، ص.ب ٢٦٦٨ ، دبي ، الامارات العربية المتحدة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على نتائج البنك وشركاته التابعة المملوكة بالكامل (ويشار إليهم بـ "المجموعة") وحصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تفاصيل حول الشركات التابعة والمنشأت ذات الغرض الخاص والشركة الزميلة:

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية		بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
الشركة الزميلة دبي التجاري للخدمات المالية ذ.م.م.	١٠٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	وسيط للأسهم والسندات المحلية.
سي بي دي لخدمات التوظيف شركة الشخص الواحد ذ.م.م.[1]	٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	خدمات توريد القوى العاملة.
التجاري للعقارات ذ.م.م.	١٠٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	خدمات إدارة ممتلكات المجموعة وشراء العقارات وبيعها.
نور الميثاق للتطوير العقاري ذ.م.م.[1]	٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	التطوير العقاري.
منشأة ذات غرض خاص سي بي دي (كايمان) ليمتد	١٠٠٪	١٠٠٪	جزر كايمان	إصدار سندات الدين.
سي بي دي (كايمان II) ليمتد	١٠٠٪	١٠٠٪	جزر كايمان	التعامل والتفاوض على عقود المشتقات المالية.
VS ١٨٩٧ (كايمان) ليمتد	١٠٠٪	١٠٠٪	جزر كايمان	إدارة الاستثمار المستحوذ عليه من سداد الدين.
سي بي دي ديجيتل لاب ليمتد (شركة تابعة ل VS ١٨٩٧ (كايمان) ليمتد)	١٠٠٪	١٠٠٪	الإمارات العربية المتحدة	بحوث التكنولوجيا والتطوير.
هورتن هولدينج ليمتد (شركة تابعة ل VS ١٨٩٧ (كايمان) ليمتد)	١٠٠٪	١٠٠٪	الجزر البريطانية العذراء	إدارة العقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من سداد الدين.
لودج هيل ليمتد (شركة تابعة ل VS ١٨٩٧ (كايمان) ليمتد)	١٠٠٪	١٠٠٪	الجزر البريطانية العذراء	إدارة العقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من سداد الدين.
ويستدين انفيستمنت ليمتد (شركة تابعة ل VS ١٨٩٧ (كايمان) ليمتد)	١٠٠٪	١٠٠٪	الجزر البريطانية العذراء	إدارة العقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من سداد الدين.
الشركة الزميلة الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)	١٧,٨٪	١٧,٨٪	الإمارات العربية المتحدة	كافة أصناف التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة وكذلك بعض أعمال إعادة التأمين.

[1] تمت تصفية شركة سي بي دي لخدمات التوظيف شركة الشخص الواحد ذ.م.م. وشركة نور الميثاق للتطوير العقاري ذ.م.م. خلال السنة ونتيجة لذلك تم إلغاء تراخيصهم التجارية من السجل التجاري لدائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

٢. أساس الإعداد

٢,١ بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وبالتوافق مع القوانين ذات العلاقة المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب التعميم رقم ٢٠٠٩/٨٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩ فقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعرضات المجموعة من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمستحق من البنوك والاستثمارات في الأوراق المالية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في الإيضاحات المتعلقة بها.

٢,٢ العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهي "العملة التشغيلية" للبنك مقرباً إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف. إلا إذا ذكر غير ذلك.

٢,٣ استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاما في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن المجالات التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٤.

٢,٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- يتم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس الموجودات المالية المعترف بها والمطلوبات المالية التي يتم التحوط بشأنها في معاملات تحوط بالقيمة العادلة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم التحوط لها. يتم تعديل التكلفة المطفأة للتحوط من الربح أو الخسارة؛
- العقارات الاستثمارية؛
- تعويضات نهاية الخدمة والتي يتم قياسها بالقيمة الحالية لالتزامات نهاية الخدمة؛
- الأرض الممنوحة التي يتم بيانها بالقيمة السوقية بتاريخ المنح.

٢,٥ أساس التوحيد

تتألف البيانات المالية الموحدة للمجموعة من البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة مسيطر عليها من قبل المجموعة.

(١) دمج الأعمال

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يتم عادةً قياس الثمن المحول عند الاستحواذ بالقيمة العادلة، وذلك عند الاستحواذ على صافي الموجودات القابلة للتحديد.

(٢) الشركة التابعة

تقوم المجموعة بالسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تعطي المجموعة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات علاقة في الشركة المستثمر فيها)،
- التعرض لمخاطر، أو حقوق، عوائد متغيرة من اشتراكها في الشركة المستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام السلطة على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة أقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف في تقييم إذا كان لها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها،
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى، و
- حقوق التصويت الخاصة بالمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم فيما إذا كانت لديها السيطرة أم لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات لواحد أو أكثر من العناصر الثلاث للسيطرة. يبدأ توحيد البيانات المالية للشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عن توحيد تلك البيانات المالية عندما تخسر المجموعة السيطرة على الشركة التابعة.

إن الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من بنود الدخل الشامل الأخرى يعود إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة وللحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتهم المحاسبية تتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم احتساب التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة دون خسارة السيطرة كمعاملة حقوق ملكية. إذا خسرت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها:

- إلغاء الإعتراف بالأصول (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة؛
- إلغاء الإعتراف بفروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إلغاء الإعتراف بالقيمة المدرجة لأية حصص غير مسيطرة؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقبوض؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛

٢. أساس الإعداد (يتبع)

٢,٥ أساس التوحيد (يتبع)

(٢) الشركة التابعة (يتبع)

- تقوم بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر في بيان الأرباح أوالخسائر الموحد؛ و
- تقوم بإعادة تصنيف حصة الشركة الأم من العناصر التي تم الاعتراف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخر الموحدة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحدة أو الأرباح المستبقاة، كما هو مناسباً، وكما هو مطلوب إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات علاقة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم احتسابها بالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة للحصة المحتفظ بها، و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة التجارية) والتزامات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة.

يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قامت مباشرة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة للشركة التابعة (أي إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية).

تعتبر القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عندما يكون ذلك متاحاً، التكلفة عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك.

(٣) الشركة الزميلة

إن الشركة الزميلة هي منشأة يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة في البداية بالتكلفة. يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمارات من أجل تثبيت التغيرات في حصة المجموعة من صافي الأصول للشركة الزميلة منذ تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن المبلغ المدرج للاستثمارات ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بشكل فردي بخصوص الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر الموحد حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة. يتم عرض أية تغييرات في بنود الدخل الشامل الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من بنود الدخل الشامل الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك تغيراً يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتثبيت حصتها من أية تغيرات، عندما ينطبق ذلك، في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. يظهر إجمالي حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لجعل السياسات المحاسبية تتماشى مع تلك الخاصة بالمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة فيما إذا كان من الضروري تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة من استثماراتها في الشركة الزميلة. في كل تاريخ إعداد التقارير المالية، تحدد المجموعة فيما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً بأن الاستثمارات في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمتها. إذا تواجد هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ الممكن تحصيله من الشركة الزميلة وبين القيمة الدفترية المدرجة، ثم يتم الإعتراف بالخسائر ضمن الحصة من الأرباح أو الخسائر من الشركة الزميلة.

عند خسارة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بقيمتها العادلة. يتم الإعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية المدرجة للشركة الزميلة عند خسارة التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها والعوائد من الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقوم الإدارة بمراجعة حصتها من الاستثمارات في الشركات الزميلة لتقييم انخفاض القيمة بشكل دوري. ولتحديد التقييم، تقارن الإدارة المبلغ الممكن تحصيله مع القيمة الدفترية المدرجة للاستثمار. إن تقدير المبلغ الممكن تحصيله باستخدام القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشركات الزميلة واختيار سعر خصم ملائم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(٤) المعاملات المشطوبة عند التوحيد

عند إعداد البيانات المالية الموحدة يتم شطب الأرصدة والأرباح والمصروفات الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة (بإستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملات الأجنبية). كما يتم شطب أية خسائر غير محققة بنفس طريقة شطب الأرباح غير المحققة ولكن إلى الحد الذي لا يوجد معه أدلة على انخفاض القيمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متسق على جميع السنوات الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء تطبيق المعايير المحاسبية للمرة الأولى كما هو موضح في إيضاح رقم ٥-١.

٣,١ الأدوات المالية

أ) الاعتراف والقياس المبدئي

تتمثل الأداة المالية في أي عقد ينتج عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر أو العكس.

تقوم المجموعة بالاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات، الودائع، سندات الدين الصادرة والمطلوبات التابعة بالتاريخ التي نشأت فيه. يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة وهو التاريخ التي تصبح فيه المجموعة طرفا في التعاقد على الأداة المالية. إن عمليات البيع والشراء بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بموجب لوائح أو اتفاقية في السوق.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

أ) الاعتراف والقياس المبدئي (يتبع)

يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من القيمة العادلة أو من خلال الأرباح أو الخسائر) والتي يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية على التوالي، حيثما يكون ملائماً، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالمطلوبات المالية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

في حال اختلاف سعر المعاملة عن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باحتساب هذا الاختلاف على النحو التالي:

- في حال الاستدلال على القيمة العادلة من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام متماثل أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، ثم يتم الاعتراف بالفرق في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند الاعتراف المبدئي (أي؛ أرباح أو خسائر يوم ١).
- في كافة الحالات الأخرى، تتم تسوية القيمة العادلة لتتوافق مع سعر المعاملة (أي؛ يتم تأجيل أرباح أو خسائر يوم ١ من خلال إدراجها ضمن القيمة الدفترية المبدئية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المؤجلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس منطقي، فقط إلى المدى الذي تنشأ فيه عن تغير في عامل ما (بما في ذلك التوقيت) يأخذه المشاركين في السوق في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

ب) مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحا للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطرعدم الوفاء بالالتزام.

تقوم المجموعة، حيثما أمكن، بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار مدرجة في سوق نشط لهذه الأداة. يعد السوق نشطًا إذا كانت المعاملة الخاصة بالأصل أو الالتزام تتم بصورة متكررة أو قدر كافي لتوفير معلومات عن التسعير بصورة مستمرة.

في حالة عدم وجود سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم المجموعة عندئذ أساليب تقييم تعزز من استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تشكل أساليب التقييم المتبعة كافة العوامل التي يضعها المتعاملين في السوق بعين الاعتبار عند تسعير معاملة ما.

إن أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي عادة ما يكون سعر المعاملة، وهو ما يمثل القيمة العادلة للثمن المدفوع أو المُستلم. في حالة ارتأت المجموعة أن هذه القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولا يمكن التحقق من القيمة العادلة من خلال السعر المدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة ولا تقوم على أساس أحد أساليب التقييم التي تكون فيها بيانات السوق الغير ملحوظة غير مادية بالنسبة للفرق، فإنه يتم قياس الأداة المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، معدلة لإزالة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس مناسب على مدى أعمار الأدوات، ولا يزيد هذا العمر عن تاريخ الحصول على تقييم مدعوم بشكل كامل من بيانات سوق ملحوظة أو تاريخ انتهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أسعار عرض وأسعار طلب، فإن المجموعة تقوم بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض وبقياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

يتم قياس محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان على أساس الأسعار التي سيتم قبضها من بيع صافي المركز المالي طويل الأجل (أو يتم دفعها لتحويل صافي المركز قصير الأجل) المعرضة لمخاطر معينة. إن التعديلات التي تتم على مستوى المحافظ، على سبيل المثال تعديل سعر الطلب أو تعديلات مخاطر الائتمان و التي تعكس القياس على أساس صافي التعرض، يتم تحميلها على أصول أو إلتزامات على أساس فردي استنادا إلى تعديل المخاطر ذات الصلة لكل أداة فردية في المحفظة على حدة. إن القيمة العادلة المقدرة للمطلوبات المالية تحت الطلب (كالودائع تحت الطلب) ليست أقل من المبلغ المستحق السداد عند الطلب، مخصوما من أول تاريخ يمكن فيه طلب سداد المبلغ.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة وصناديق حقوق الملكية الخاصة أو شركات الاستثمار المماثلة بناءً على صافي آخر قيمة للموجودات والمعلنة من قبل مدير الصندوق. بالنسبة للاستثمارات الأخرى، يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار معاملات سوقية حديثة تشمل استثمارات مماثلة بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة والمخصومة.

إن قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يأخذ في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها لمشارك أخر في السوق يمكنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم التي تناسب الظروف والتي تتوفر لديها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والاستخدام الأمثل للمدخلات الملحوظة المعنية وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

ج) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس قيمتها العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ومبينة كما يلي استناداً لأقل مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى ١: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشطه لأداة نموذجية. تعتبر الأداة المالية أنها مدرجة في سوق نشطه إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من بورصة أو تاجر أو وسيط أو نشاط أو مجموعة أو خدمة تسعير أو هيئة تنظيمية وتمثل هذه الأسعار المعاملات السوقية الفعلية المتكررة بصورة منتظمة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

ج) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

المستوى ٢: أساليب التقييم بناءً على المدخلات الملحوظة، سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار مدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المدرجة لأدوات نموذجية أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة مستقاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى ٣: أساليب التقييم باستخدام مدخلات هامة غير ملحوظة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بإستخدام أساليب تقييم تشتمل على مدخلات غير ملحوظة بحيث يكون للمدخلات غير الملحوظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على أدوات يتم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التسويات والافتراضات الهامة غير ملحوظة وضرورية لبيان الفروق بين الأدوات.

إن مستويات القيمة العادلة المستخدمة من قبل المجموعة موضحة في الإيضاح رقم ٦-٢.

القيمة العادلة للأداة المالية هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل مالي أو دفعه لتحويل التزام مالي في معاملة منظمة في السوق الرئيسي في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج). تقدم الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة أفضل دليل على القيمة العادلة. عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشط ، تطبق المجموعة أساليب تقييم أخرى تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للرصد. تتضمن أساليب التقييم هذه ما يلي: استخدام المعلومات المتاحة من معاملات السوق الحديثة ، أو الإشارة إلى القيمة العادلة الحالية لأداة مالية قابلة للمقارنة ، أو تطبيق تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو تطبيق نماذج تسعير الخيارات ، أو الاعتماد على أي أسلوب تقييم آخر مستخدَم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق وأثبتوا أنهم يقدمون تقديرات موثوقة.

بالنسبة للأدوات المالية المشتقة خارج البورصة (OTC) ، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم راسخة تتضمن افتراضات تستند بشكل أساسي إلى مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها مثل أسعار السوق الحالية والأسعار التعاقدية للأدوات الأساسية والقيمة الزمنية للنقود ومنحنيات عائد أسعار الفائدة ومنحنيات الائتمان وأسعار العملات وكذلك عوامل تقلب الأسعار والمعدلات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تعتمد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على التقييمات التي أجراها مثمنون خارجيون وجميعها في المستوى ٣ ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم إجراء التقييمات من قبل مثمنين محترفين يحملون مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديهم خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. واستندت التقييمات إلى الدخل (الاستثمار) وطريقة التقييم القائمة على السوق. لتقييم العقارات الاستثمارية، يتم استخدام إيرادات الإيجار الحالية وإيرادات الإيجار المقدرة في السوق، من المتوقع أن تؤدي أي حركة هامة في الافتراضات المستخدمة للتقييم العادل للعقارات الاستثمارية مثل العائد ونمو الإيجارات ومعدل الشغور إلى انخفاض / ارتفاع القيمة العادلة لهذه الأصول بشكل ملحوظ.

تحدد المجموعة فيما إذا كانت التحويلات قد تمت بين مستويات في التسلسل الهرمي بإعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة لإعداد التقارير المالية.

بتاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتحليل الحركات في القيم للموجودات والمطلوبات الضرورية لإعادة قياسها أو إعادة تقييمها حسب السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة. ومن أجل هذا التحليل تتحقق المجموعة من المدخلات الرئيسية المطبقة في أحدث تقييم بمطابقة المعلومات في احتساب التقييم مع العقود والمستندات المعنية الأخرى.

لأغراض الإفصاحات عن القيمة العادلة، حددت المجموعة أصناف الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخواص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٣,١,١ الموجودات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي في التصنيفات التالية:

(١) التكلفة المطفأة؛

(٢) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و

(٣) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة، حيث يعكس ذلك طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. لا يتم تحديد التقييم من خلال عامل واحد أو نشاط واحد. بدلا من ذلك، تأخذ المؤسسة بالاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة في تاريخ التقييم. تتضمن المعلومات التي يتم أخذها بالاعتبار على:

- السياسات والأهداف المُعلنة للأعمال وتطبيق هذه السياسات. على وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة الالتزامات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة والموجودات المالية المحتفظ بها داخل المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى الإدارة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء المحفظة، وعلى وجه الخصوص، الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المُعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

أ) التصنيف (يتبع)

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة.

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها اعتبار للقيمة الزمنية للمال وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند التقييم تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

- أحداث طارئة من شأنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط الدفع المسبق والتمديد؛
- شروط تحد من مطالبة المجموعة بالنقد من موجودات محددة؛ و
- السمات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للمال (مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة).

تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات أسعار ثابتة والتي يكون لدى المجموعة خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة الضبط الدورية. تقتصر حقوق إعادة الضبط هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار قبول السعر المُعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية دون فرض غرامات. قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة حيث يؤدي هذا الخيار إلى اختلاف سعر الفائدة بطريقة تأخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

قروض دون حق الرجوع

في بعض الحالات، تؤدي القروض التي تقدمها المجموعة والمضمونة بموجب ضمانات المقترض إلى الحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية للضمانات الأساسية (القروض دون حق الرجوع). تقوم المجموعة بتطبيق أحكام عند تقييم ما إذا كانت القروض دون حق الرجوع تستوفي معيار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات التالية عند وضع هذه الأحكام:

- ما إذا كان الترتيب التعاقدي يحدد بشكل خاص مبالغ وتواريخ المدفوعات النقدية للقرض؛
- القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة بقيمة الموجودات المالية المضمونة؛
- قدرة المقترض واستعداده لتقديم دفعات تعاقدية، بغض النظر عن انخفاض قيمة الضمان؛
- ما إذا كان المقترض يمثل فرد أو مؤسسة عاملة أو منشأة ذات غرض خاص؛
- المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من الموجودات بالنسبة لقرض ذات حق الرجوع بالكامل؛
- المدى الذي يمثل فيه الضمان كل أو جزء كبير من موجودات المقترض؛ و
- ما إذا كانت المجموعة سوف تستفيد من أي ارتفاع في أسعار الموجودات ذات الصلة.

(١) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أداة الدين، بما في ذلك القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي على أنها مُقاسة بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تصنيف أداة دين على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر اذا تحقق احد الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- إذا كان محتفظ به ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية؛ و
- إذا كانت بنوده التعاقدية ينشأ عنها، بتواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

تقوم المجموعة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء الحالات التي تقرر فيها إدارة المجموعة، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمار ما في حقوق الملكية بشكل نهائي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض أخرى غير تحقيق عوائد استثمارية. ويقوم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

(٣) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

أ) التصنيف (يتبع)

(٣) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (يتبع)

علاوة على ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد تقرر المجموعة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفها غير ذلك.

ب) القياس اللاحق

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية، مثل المشتقات والاستثمارات في حقوق الملكية وبعض أدوات ذات الدخل الثابت، بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة. فيما يتعلق بالموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة، يتم لاحقا قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصصات الائتمان المتوقعة.

ت) إعادة التصنيف

لا تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الأعمال الخاص بها لإدارة الموجودات المالية. إذا تم تغيير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية، تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة مستقبلاً اعتباراً من اليوم الأول لأول فترة يصدر بشأنها تقرير بعد التغيير في نموذج الأعمال التي يترتب عليه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والسابقة لم يطرأ أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية وعليه، لم يتم إجراء أي عمليات إعادة تصنيف. يتم إجراء التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن "تعديل الموجودات المالية" و "إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية" المُبينة في الإيضاح ٣-١-١ (ز) و٣-١-١ (ح) على التوالي.

ث) أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للموجودات المالية بالعملات الأجنبية، يتم تحديدها بالعملة الأجنبية ذات الصلة وتحويلها وفقاً لسعر الصرف الفوري في نهاية كل فترة من فترات التقارير المالية. على وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزء من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى"؛
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي لا تُشكل جزء من علاقة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف من التكلفة المطفأة لأداة الدين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند " الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى ". ويتم الاعتراف بفروق الصرف الأخرى ضمن الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزء من علاقة محاسبة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند " الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى "؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى العملة الرسمية (بالدرهم الاماراتي) وفقا لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية

تقوم المجموعة إذا كان قابلا للتطبيق بالاعتراف بمخصصات الخسائر المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة مع البنوك المركزية؛
- المستحق من بنوك؛
- أدوات الاستثمار بالدين؛
- القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي والموجودات المالية الأخرى؛
- التزامات القروض؛ و
- عقود الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة من استثمارات حقوق الملكية.

يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذج ذو ثلاث مراحل حول انخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي على النحو الموجز أدناه:

مرحلة ١: عند الاعتراف المبدئي بالأدوات المالية، تعترف المجموعة بمخصص ما بناءً على فترة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر للأداة المالية والمحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

مرحلة ٢: عندما تظهر الأداة المالية زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، تقوم المجموعة بقيد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

مرحلة ٣: تعتبر الأداة المالية مخفضة القيمة. تقوم المجموعة برصد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (يتبع)

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير العادل والمرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان التي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة. فيما يتعلق بالتعرضات الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالقيمة العادلة لكافة حالات العجز النقدي (أي: الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛ و
- الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

بالرغم من ذلك، بالنسبة لحالات التعرض غير الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- بالنسبة للقروض غير المسحوبة، على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها إذا تم سحب القرض؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي أو جماعي لمحافظ القروض التي لها نفس خصائص مخاطر الائتمان ونفس الخصائص الاقتصادية. يرتكز قياس مخصص الخسائر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، بصرف النظر عما إذا كان الأصل يُقاس على أساس فردي أو جماعي.

تمثل المدخلات الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- التعرض عند التعثر؛ و
- الخسائر المحتملة عند التعثر.

تستند هذه المعايير بصورة عامة إلى نماذج إحصائية موضوعة داخلياً وغيرها من البيانات الإحصائية وتخضع للتعديل لتوضيح المعلومات الاستشرافية.

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

- يمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمالية التعثر على مدى فترة زمنية؛ والتي يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائي المستخدمة حالياً من قبل المجموعة، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات.
- يمثل التعرض عند التعثر تقدير للخسائر الناتجة في حال حدوث تعثر. تستخلص المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والمترتب على الإطفاء. إن التعرض عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر عن السداد. فيما يتعلق بالتزامات الإقراض، يمثل التعرض عند التعثر مبالغ مستقبلية محتملة يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات الاستشرافية. بالنسبة للضمانات المالية، يمثل التعرض عند التعثر مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يتم تحديد التعرض عند التعثر من خلال وضع نماذج لنتائج التعرض المُحتملة في أوقات مختلفة باستخدام سيناريو وأساليب إحصائية.
- تمثل الخسائر المحتملة عند التعثر تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر في السداد، ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات المضمونة في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع، ووقت تحقيق الضمانات، والضمانات الاحتياطية المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التصحيح (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات غير المضمونة وقت الاسترداد، تاريخ معدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الاحتساب على أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

عندما يتم وضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل:

- نوع الأداة؛
- تصنيف مخاطر الائتمان؛
- نوع الضمان؛
- نسبة القرض إلى القيمة للائتمان الفردي؛
- تاريخ الاعتراف المبدئي؛المدة المتبقية للاستحقاق؛
- القطاع؛ و
- الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع عمليات التجميع للمراجعة المنتظمة لضمان بقاء التعرض داخل مجموعة معينة متوافق بشكل مناسب.

الموجودات المالية المُعاد هيكلتها

في حال إعادة التفاوض على شروط أحد الموجودات المالية أو تعديلها أو استبدال الأصل المالي الحالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان يجب إيقاف الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل ضمن احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (يتبع)

- إذا ترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها يتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي عند إيقاف الاعتراف به. يتم إدراج هذه القيمة عند احتساب حالات العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها اعتباراً من التاريخ المتوقع لإيقاف الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة.

يعتبر الأصل المالي قد تعرض "لانخفاض ائتماني في القيمة" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تتم الإشارة إلى الموجودات المالية ذات العائد الائتماني كموجودات ضمن المرحلة ٣. تتضمن الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني في القيمة على البيانات الملحوظة التالية:

- الصعوبات المالية الحادة التي يوجهها المقترض أو المُصدر؛
- الإخلال بالعقد، مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- قامت الجهة المقرضة لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، بمنح المقترض تنازل لم تكن الجهة المقرضة لتمنحه في ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة أزمات مالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفرد - بدلاً من ذلك ، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تعرض الموجودات المالية لانخفاض ائتماني في القيمة. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة في تاريخ كل تقرير. لتحديد ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والتجارية قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة، تأخذ المجموعة بالاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما هو موضح في عوائد السندات؛
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية؛
- قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات جديدة؛ و
- احتمال إعادة هيكلة الديون، مما يترتب عليه تكبد صاحب الدين لخسائر مالية من خلال الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.

يعتبر القرض أنه تعرض لانخفاض القيمة عندما يتم منح امتياز للمقترض نظراً لتدني الوضع المالي للمقترض، إلا إذا كان هناك دليل على تدني مخاطر عدم الحصول على التدفقات النقدية بصورة جوهرية نتيجة لمنح الامتياز ولم يعد هناك مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة.

فيما يتعلق بالموجودات المالية التي يكون من المتوقع منح امتيازات بشأنها ولم يتم منحها، يعتبر الأصل أنه تعرض لانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل ملحوظ على الانخفاض الائتماني في القيمة بما في ذلك الوفاء بتعرف التعثر. يتضمن تعريف التعثر مؤشرات احتمالية عدم سداد والتسهيلات المساندة في حال تجاوزت المبالغ موعد استحقاقها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة

تمثل الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة بتلك التي قد تعرضت لانخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات فان الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي يتم احتسابها ضمن سعر الفائدة الفعلي عند الإعتراف المبدئي، وعليه فان هذه الموجودات لا تحمل مخصص انخفاض قيمة عند الاعتراف المبدئي. ان المبلغ المعترف به كخسائر انخفاض في القيمة فيما يلي الاعتراف المبدئي يساوي للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي منذ الاعتراف المبدئي للأصل أو الموجودات.

تعريف التعثر

يعتبر تعريف التعثر أمر جوهري لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر لقياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة ولتحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يرتكز على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر أو على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، حيث يعتبر التعثر أحد عناصر احتمالية التعثر والتي تؤثر على قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل، أن يفي المقترض بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه المجموعة دون لجوء المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛ أو
- يعجز المقترض عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه المجموعة لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد في حال مخالفة العميل للحد المتفق عليه أو تقديم حد أقل من القيمة الحالية القائمة.

عند تقييم ما إذا كان المقترض تعثر عن السداد، تأخذ المجموعة بالاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات نوعية – مثل الإخلال بالتعهد؛
- مؤشرات كمية – مثل التأخر عن السداد أو عدم سداد التزام آخر من قبل نفس العميل تجاه المجموعة؛ وبناءً على البيانات المعدة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قامت المجموعة بإجراء تحليل لمعدل التعثر التاريخي لتحديد القطاعات المتجانسة ومؤشرات خسائر الائتمان المتوقعة الأخرى (أي مخاطر التعثر، الخسائر عند التعثر والتعرض لخسائر عند التعثر) في مستويات مماثلة. لإجراء تحليل معدل التعثر التاريخي، قامت المجموعة بتطبيق تعريفين منفصلين للتعثر فيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية للشركات والمحفظة الاستثمارية للأفراد.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (يتبع)

- **المحفظة الاستثمارية للشركات**

تتألف المحفظة الاستثمارية للشركات من القروض التي تتم إدارتها بشكل فردي من قبل مدراء العلاقات تحت إشراف فريق مخاطر الائتمان لدى المجموعة. يتم تقييم هذه القروض بصورة سنوية على الأقل بناءً على المعلومات المالية والمعلومات الكمية الأخرى ودراسة حساب العميل.

يتم تحديد أن أحد العملاء من الشركات متعثر إذا تعثر العميل عن سداد أي من التزاماته الائتمانية بشكل جوهري لأكثر من ٩٠ يوماً. تشير الأهمية النسبية إلى أن نسبة ٥٪ من أصل المبلغ المستحق متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يومًا تعتبر متأخرة في السداد.

- **المحفظة الاستثمارية للأفراد**

تتألف المحفظة الاستثمارية للأفراد من القروض التي تتم إدارتها على مستوى المنتج وفقاً لبرامج المنتج المعتمدة. يتم تحديد أن حساب الفرد متعثر إذا تعثر العميل عند السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم إجراء تحليل معدل التعثر للمحفظة الاستثمارية للأفراد على مستوى الحساب

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتمثل السياسة المحاسبية للمجموعة في عدم استخدام السبل العملية التي تفيد بأن الموجودات المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير، لا تعتبر أنها شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض المصدرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة، لتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يتم إجراء التقييم بصورة شهرية وذلك لكل تعرض على حدة.

يتم وضع حدود كمية للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال مقارنة مخاطر التخلف عن السداد المقدرة عند النشأة مع مخاطر التخلف عن السداد في تاريخ التقرير بناءً على الحركة في التصنيف الائتماني بمقدار ٣ درجات لمخاطر الائتمان ذات التصنيف ١ - ١٠، بمقدار درجتين لمخاطر الائتمان ذات التصنيف ١١ - ١٧ ودرجة واحدة لمخاطر الائتمان ذات التصنيف ١٨ - ١٩. بالإضافة إلى المعايير الكمية، تمتلك المجموعة مؤشر تحذير استباقي والذي بناءً عليه يقوم فريق مخاطر الائتمان بمراجعة جودة المحفظة على أساس شهري. يهدف هذا الإجراء إلى تحديد العملاء ذات المخاطر العالية المحتملين ضمن العملاء العاملين.

تشكل سيناريوهات الاقتصاد الكلي المتعدد أساس تحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقرير اللاحقة. سوف يترتب على سيناريوهات الاقتصاد الكلي المختلفة احتماليات تعثر مختلفة. يشكل متوسط السيناريوهات المختلفة أساس متوسط احتمالية التعثر المرجع المستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأداة المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة احتمال حدوث تعثر من الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع احتمال حدوث تعثر والذي توقع حدوثه لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية للمرة الأولى.

عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والداعمة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات الاستشرافية التي تتوفر دون تكلفة أو جهد زائد، بناءً على خبرة المجموعة السابقة وتقييم الائتمان المرتكز على الخبرة. تم إدراج المؤشرات التالية:

- درجة المخاطر الداخلية؛
- التصنيف الائتماني الخارجي (حيثما توافر ذلك)؛
- التغيرات العكسية الفعلية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف الاقتصادية أو المالية والتي يتوقع أن تحدث تغير جوهري في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته؛
- التغيرات الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض؛
- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان من الأدوات المالية الأخرى الخاصة بنفس المقترض؛
- التغيرات الجوهرية في قيمة الضمانات الداعمة للالتزام؛
- تغييرات جوهرية في الأداء والسلوك الفعلي أو المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغييرات في وضع السداد الخاص بالمقترضين في المجموعة والتغيرات في النتائج التشغيلية للمقترض؛ و
- يتم إدراج المعلومات الاقتصادية الكلية (مثل أسعار النفط أو الناتج المحلي الإجمالي) كجزء من نموذج التصنيف الداخلي.

يتم بيان العوامل الكمية التي تشير إلى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ضمن نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. إلا أن المجموعة لا تزال تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل النوعية بشكل منفصل لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. فيما يتعلق بإقراض الشركات، يوجد تركيز خاص على الموجودات المدرجة ضمن "قائمة المراقبة". يتم اعتبار التعرض على أنه ضمن قائمة المراقبة عندما يكون هناك شكوك حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل ذات الصلة.

وتأكيداً لذلك، يفترض وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا تأخر العميل عن السداد الدفعة التعاقدية لأكثر من ٣٠ يومًا. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق لم يتم خلاله سداد الدفعة بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

فيما يتعلق بعمليات الإقراض للأفراد، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار التصنيف الائتماني والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة. وتأكيداً لذلك، عندما يصبح الأصل متأخر السداد منذ ٣٠ يوماً، تعتبر المجموعة حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وأن الأصل ضمن المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة أي يتم قياس مخصص الخسائر على أنه خسائر الائتمان المتوقعة عل مدى عمر الأداة.

تحسن بيان مخاطر الائتمان

لدى المجموعة المعايير أدناه وفقاً للإرشادات التنظيمية لتقييم أي تحسينات على بيان مخاطر الائتمان والذي يترتب عليها ترقية العملاء من خلال تحويلهم من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ومن المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (يتبع)

- سوف يتم ترقية الانخفاض الجوهري في مخاطر الائتمان على أساس المرحلة (مرحلة واحدة كل مرة) من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ثم من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ بعد انقضاء فترة التنظيم التي تمتد على الأقل لـ ١٢ شهراً.
- سوف يتم ترقية الحالات المُعاد هيكلتها في حال أداء ٣ دفعات من الأقساط (للأقساط الربع سنوية) أو مرور فترة تنظيم تمتد لـ ١٢ شهراً على الأقل، في حال كانت إعادة السداد أطول من الأقساط الربع السنوية.

إدراج معلومات استشرافية

تقوم المجموعة بإدراج معلومات استشرافية ضمن تقييمها حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها وقياسها لمخاطر الائتمان المتوقعة. تستند المجموعة في ذلك إلى مجموعة واسعة من المعلومات الاستشرافية كمدخلات اقتصادية مثل:

- مؤشر العقارات في دبي و أبوظبي،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية غير النفطية،
- سعر برميل النفط،
- مؤشر اسعار الاستهلاك و
- نسب إشغال فنادق دبي

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك لكل محفظة من الأدوات المالية، كما قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك من خلال استخدام تحليل البيانات التاريخية.

تقوم المجموعة بصياغة ثلاث سيناريوهات اقتصادية وهي السيناريو الأساسي والذي يمثل السيناريو المتوسط ويحتمل وقوعه بنسبة ٤٠٪ (٢٠٢٣: ٤٠٪)، وسيناريوهان آخران أقل احتمالية هما السيناريو الصعودي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠٪ (٢٠٢٣: ٣٠٪) والسيناريو السلبي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠٪ (٢٠٢٣: ٣٠٪).

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للسيناريوهات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وذلك للسنوات المنتهية من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦:

	السيناريو الأساسي			السيناريو السلبي			السيناريو الصعودي		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	٢,٥٤٪	٢,٧٧٪	٢,٥٦٪	١,٥٩٪	-٢,٥٨٪	٢,٢٧٪	٣,٠١٪	٤,٧١٪	٢,٨٤٪
سعر برميل النفط – دولار امريكي	٧٩	٧٤	٧١	٦٦	٥١	٦٥	٨٤	٧٩	٧٣
مؤشر العقارات في دبي	١٨,٢٠٥	٢٠,٢٢٣	٢٢,٢٩٩	١٧,٢٦٨	١٥,٩٤٠	١٦,٩٦٦	١٨,٣٨٢	٢١,١٨٧	٢٣,٥٠٦

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

ج) انخفاض القيمة للموجودات المالية (يتبع)

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم بيان مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي كما يلي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- فيما يتعلق بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لم يتم الاعتراف بمخصص للخسائر ضمن بيان المركز المالي نظراً لأن القيمة الدفترية لتلك الموجودات تعادل قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص للخسائر والاعتراف به ضمن احتياطي القيمة العادلة.
- فيما يتعلق بالتزامات القرض وعقود الضمان المالي: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة عادة على أنها مطلوبات أخرى؛ و
- عندما تتضمن الأداة المالية عنصر سحب وعنصر غير سحب بحيث لم تتمكن المجموعة من تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من عنصر التزام القرض بصورة منفصلة عن تلك الخاصة بعنصر السحب، تقوم المجموعة ببيان مخصص الخسائر الجماعي لكلا العنصرين. يتم بيان المبلغ المجمع على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية لعنصر السحب. يتم بيان الزيادة في مخصص الخسائر عن المبلغ الإجمالي لعنصر السحب على أنها مخصص.

د) الشطب

يتم شطب القروض والمبالغ المدفوعة مقدماً والتمويلات الإسلامية وسندات الدين عندما لم يكن لدى المجموعة توقعات معقولة بشأن استرداد الأصل المالي (بصورة جزئية أوكلية). يتم القيام بذلك في حال قررت المجموعة أنه لم يكن لدى المقترض موجودات أو مصادر دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على المستوى الفردي للموجودات. يعتبر الشطب إيقاف اعتراف بالأصل. قد تقوم المجموعة بتنفيذ أنشطة الإنفاذ على الموجودات المالية المشطوبة.

يتم إدراج المبالغ المستردة التي تم شطبها سابقاً ضمن "الاستردادات" ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

ه) تعديل الموجودات المالية

يتم تعديل الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي ما أو يتم تعديلها بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي.

عندما يتم تعديل أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان قد ترتب على هذا التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل. وفقًا لسياسة المجموعة، يترتب على التعديل عدم الاعتراف بالأصل عندما يؤدي التعديل إلى حدوث اختلاف جوهري في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف بصورة جوهرية عن الشروط التعاقدية الأصلية، تأخذ المجموعة ما يلي بعين الاعتبار:

- العوامل النوعية مثل التدفقات النقدية التعاقدية لم تعد تعتبر تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط أو التغير في العملة أو تغيير الطرف المقابل أو مدى التغير في أسعار الفائدة، وتواريخ الاستحقاق أو التعهدات. في حال لم تشر العوامل النوعية إلى وجود تعديل جوهري، يتم بعد ذلك؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية بموجب الشروط المعدلة، ويتم خصم كلتا القيمتين بموجب معدل الفائدة الفعلي الأصلي. في حال كان الفرق في القيمة الحالية مادياً، ترى المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدى إلى إيقاف الاعتراف.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل، تحدد المجموعة ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأصل المالي قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي والذي يتم تقديره وفقًا للبيانات المتوفرة عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المقترض صعوبات مالية، فإن هدف التعديل عادة هو تعظيم استرداد الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة إلى حد كبير. تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل شروط التعهدات الخاصة بالقرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة الإمهال. تقوم لجنة الائتمان بالمجموعة بمراجعة التقارير حول أنشطة الإمهال بشكل منتظم.

إذا خططت المجموعة لتعديل أصل مالي ما بطريقة تؤدي إلى الإعفاء من سداد التدفقات النقدية، فحينئذٍ تنظر أولاً فيما إذا كان سيتم شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. تؤثر هذه الطريقة على نتيجة التقييم الكمي مما يعني عدم استيفاء معايير عدم الاعتراف عادة في مثل هذه الحالات.

بشكل عام، يعتبر الإمهال مؤشراً نوعياً على حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع الإمهال دليلاً على تعرض أحد التعرضات لانخفاض ائتماني في القيمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,١ الموجودات المالية (يتبع)

هـ) تعديل الموجودات المالية (يتبع)

فيما يتعلق بالموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الإمهال الخاصة بالمجموعة، حيث لم يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف، يعكس تقدير احتمالية التعثر مدى قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ بعين الاعتبار خبرات المجموعة السابقة بشأن إجراءات الإمهال المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع الخاص بالمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، سوف يستمر قياس مخصص الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. سوف يتم بصورة عامة قياس مخصص خسائر القروض المُعاد التفاوض بشأنها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً عند وجود دليل على تحسن قدرة المقترض على السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في خسائر الائتمان.

في حال لم يترتب على تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل وتقوم بالاعتراف بالتعديل الناتج على أنه أرباح أو خسائر تعديل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي. فيما يتعلق بالموجودات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لاحتساب أرباح أو خسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية السارية وقت إجراء التعديل. إن أي تكاليف أو رسوم متكبدة أو أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل تؤدي إلى تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إطفاءها على مدى العمر المتبقي للأصل المالي المعدل.

إذا تم القيام بهذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، فسيتم عرض الأرباح أو الخسائر ضمن خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم عرض الأرباح أو الخسائر كإيرادات فائدة محتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ذ) إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير) أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة بالاعتراف بحصتها التي تحتفظ بها في الأصل بالإضافة إلى الالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تلتزم بدفعها. إذا احتفظت المجموعة بصورة فعلية بكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تعترف بعمليات الاقتراض الخاضعة لضمان للعائدات المستلمة.

في حال إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص الخسائر الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. سوف تنتج أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف نتيجة للفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد ذات الشروط الجديدة. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد تعرض لانخفاض ائتماني في القيمة.

ينطبق هذا فقط عندما يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير مقارنة بقيمته الإسمية المعدلة نظراً لوجود مخاطر تعثر عالية والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض متأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يعترف به وإجمالي الثمن المستلم للجزء الذي لم يعد يعترف به وأي أرباح / خسائر متراكمة مخصصة له والتي تم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

أي ارباح / خسائر متراكمة معترف بها ضمن الدخل الشامل الأخر بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم اعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند استبعاد هذه الاستثمارات. اي حصة في موجودات محولة مؤهلة لإيقاف الاعتراف المحتجزة بواسطة المجموعة يتم الاعتراف بها كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

٣,١,٢ المطلوبات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية ضمن الفئات التالية:

(١) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و

(٢) التكلفة المطفأة

(١) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) محتفظ به للمتاجرة، أو (٢) عند تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في حال:

- تم تكبده أساساً بهدف بيعه في المستقبل القريب، أو
- يمثل، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً ولديها دليل فعلي لنمط أداة مالية تحقق أرباح على المدى القصير، أو
- أن تكون من المشتقات غير المصنفة والفعالة كأداة تحوط.

يمكن تصنيف الالتزام المالي، بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للمتاجرة أو كثمن محتمل يتوقع دفعه من قبل الجهة المستحوذة كجزء من دمج الأعمال على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في حال:

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,٢ المطلوبات المالية (يتبع)

أ) التصنيف (يتبع)

(١) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (يتبع)

- أن كان هذا التصنيف يزيل أو يخفض بشكل هام حالة عدم اتساق القياس أو الاعتراف والتي قد تحدث فيما لو لم يتم هذا التصنيف؛ أو
- يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً، والتي تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة المتعلقة بالاستثمار وإدارة المخاطر بحيث أن المعلومات المتعلقة بتشكيل هذه المجموعات يتم تزويدها داخلياً على هذا الأساس.

القياس اللاحق

يتم إدراج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة القياس ضمن الأرباح أو الخسائر إلى المدى التي لا تشكل فيه جزءاً من علاقة التحوط المصنفة. يشمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في الأرباح أو الخسائر الموحدة أي فائدة مدفوعة على الالتزام المالي.

إلا أنه، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بقيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي والمنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام، ضمن الدخل الشامل الآخر، ما لم يترتب على الاعتراف بتأثير التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر، خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للالتزام في الأرباح أو الخسائر. إن التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي والمعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ ويتم بدلاً من ذلك، تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام في الدخل الشامل الآخر سوف يؤدي إلى خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت تتوقع أن يتم مقاصة آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال التغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم هذا التحديد عند الإعتراف المبدئي.

يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للطريقة الموضحة في الإيضاح ٣-١ (ب).

(٢) المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يتم مبدئياً قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في الطريقة التي يتم بها احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع مصروفات الفائدة على الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الفائدة الفعلي في المعدل المستخدم لخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو، إن كان مناسباً، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

ب) تعديل المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باحتساب التعديلات الجوهرية في شروط الالتزام القائم أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالأصل الجديد. من المفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعلي الأصلي، تختلف بشكل جوهري عن القيمة الحالية المخصومة لباقي التدفقات النقدية للالتزام المالي الأصلي.

في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بالقيمة العادلة بناءً على الشروط المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إيقاف الاعتراف به والثمن المدفوع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتضمن الثمن المدفوع الموجودات غير المالية المحولة، إن وجدت، والافتراض الخاص بالمطلوبات، بما في ذلك الالتزام المالي المعدل الجديد.

إذا لم يتم احتساب تعديل الالتزام المالي كإيقاف اعتراف، فيتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم في احتساب الأرباح أو الخسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية وقت إجراء التعديل. يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها تعديل على القيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية من الالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

ج) إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية وذلك فقط عندما تتم تسوية التزامات المجموعة أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إيقاف الاعتراف بها والمبلغ المدفوع أو مستحق الدفع، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

عندما تقوم المجموعة بتبديل أداة دين واحدة بأداة أخرى ذات شروط مختلفة بشكل كبير مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذا التبادل كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالإلتزام المالي الجديد.

٣,١,٣ عقود الضمان المالي والإلتزام بتقديم قرض

يتمثل عقد الضمان المالي في عقد يتطلب من المجموعة بسداد دفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء عجز طرف محدد عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. وتتمثل الالتزامات بتقديم قروض في التزامات ثابتة لتوفير الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقًا.

يتم مبدئياً قياس الضمان المالي الصادر أو الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق بقيمها العادلة، ويتم قياسها لاحقا بالقيمة الأعلى للخسارة المحددة بحسب متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبلغ المعترف به مبدأياً ناقصا، حيثما يكون مناسبا، المبلغ المتراكم للدخل المحقق بحسب متطلبات المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١ الأدوات المالية (يتبع)

٣,١,٣ عقود الضمان المالي والإلتزام بتقديم قرض

ضمانات تقديم القروض الأخرى الصادرة يتم قياسها كمجموع كل من (١) مخصص الخسارة المحددة بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و (٢) مبلغ أي رسوم مستلمة، ناقصًا، إذا كان الالتزام من غير المرجح ان ينتج عنه ترتيبات تسليفات محددة، مبلغ الدخل المحقق المتراكم. سياسية عدم الاعتراف تطبق على التزامات القروض الصادرة والمعلقة.

لم تقم المجموعة باصدار اي التزام بتقديم قرض يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم إدراج الالتزامات الناشئة عن الضمانات المالية والتزامات القروض ضمن الالتزامات الأخرى.

٣,٢ الأدوات المالية المشتقة

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بإبرام عقود أدوات مالية مشتقة تشتمل على عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود مقايضة وعقود خيارات في أسواق رأس المال وأسواق الصرف الأجنبية. يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط على أنها أدوات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة".

ب) الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

في سياق الأعمال الاعتيادية ، تتمثل القيمة العادلة للأداة المشتقة عند الاعتراف المبدئي بسعر المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بقيمها العادلة. يتم تحديد القيم العادلة بصورة عامة استناداً الى أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة أو باستخدام طرق تقييم عندما لا يوجد سوق نشط.

يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيم السوقية الايجابية (الأرباح غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى في حين يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيم السوقية السلبية (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى.

ج) الأرباح والخسائر الناتجة عن القياس اللاحق

يتم بيان الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة المصنفة كمحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣,٣ أدوات التغطية (التحوط)

كجزء من إدارة الموجودات والمطلوبات، تقوم المجموعة باستخدام الأدوات المالية المشتقة بغرض التحوط.

عندما يتم تحديد الأدوات المشتقة كعقود تغطية، تقوم المجموعة بتصنيفها إما:

- كعقود تغطية القيمة العادلة والتي تغطي التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها؛ أو
- كعقود تغطية التدفقات النقدية والتي تغطي التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة بصورة كبيرة والمنسوبة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة.

يتم تطبيق محاسبة التغطية على الأدوات المشتقة المحددة كأدوات تغطية لتغطية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية في حال توفر معايير معينة.

محاسبة التغطية

(أ) توثيق التغطية

في بداية التغطية، يجب إجراء توثيق رسمي لعلاقة التغطية. ويجب أن تشتمل مستندات التغطية المعدة في البداية على وصف لما يلي:

- هدف واستراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة من أجل القيام بالتغطية ؛
- طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها؛
- تعريف واضح للبند الخاضع للتغطية وأداة التغطية؛ و
- كيف ستقوم المجموعة بتقييم فاعلية علاقة التغطية بصورة مستمرة.

(ب) اختبار فاعلية التغطية

تعتبر التغطية ذات فاعلية عالية إذا تحقق الشرطان التاليان:

- في بداية التغطية وفي الفترات اللاحقة، يتوقع أن تكون التغطية ذات فاعلية عالية في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأدوات التغطية مع التغيرات المقابلة في المخاطر الخاضعة للتغطية ويجب أن يتم قياسها بصورة موثوقة؛ و
- تتراوح النتائج الفعلية للتغطية ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪.

في حالة تغطية التدفقات النقدية، يتم تحديد فاعلية التغطية المتوقعة من خلال مطابقة البنود الهامة لأدوات التغطية والبنود التي يتم تغطيتها.

(ج) عقود تغطية القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص أداة مشتقة كأداة تحوط في علاقة التحوط، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة مباشرة في الربح أو الخسارة، بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للبند المتعلق بالخاطرالمغطاة. يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له المتعلق بالمخاطرالمغطاة في الربح أو الخسارة. إذا تم قياس البند المتحوط بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، فإنه يتم تعديل قيمته الدفترية وفقًا لذلك. إذا انتهت صلاحية مشتقات التحوط أو تم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو لم تعد التغطية تفي بمعايير محاسبة تحوط القيمة العادلة، أو تم إلغاء تصنيف التحوط، فسيتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. أي تعديل حتى نقطة التوقف عن البند المتحوط والذي يتم استخدام طريقة الفائدة الفعلية له يتم إطفاؤه في الربح أو الخسارة كتعديل على معدل الفائدة الفعلي المعاد حسابه لهذا البند على مدى عمره المتبقي.

(د) عقود تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعلي للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحددة والمؤهلة كأدوات تغطية للتدفقات النقدية ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. أما الأرباح والخسائر في القيمة العادلة المتعلقة بالجزء غير الفعلي فيتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,٣ أدوات التغطية (التحوط) (يتبع)

(هـ) توقف محاسبة التغطية

يتم التوقف عن محاسبة التغطية عندما تنتهي أداة التغطية أو يتم بيعها أو عندما لا تفي علاقة التحوط بمعايير محاسبة التحوط. في ذلك الوقت تبقى ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى أية أرباح أو خسائر متراكمة لأدوات التغطية قد تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى أن تتم المعاملة المتوقعة. عندما لا يكون من المتوقع إتمام تلك المعاملة، يتم مباشرة تحويل أية أرباح أو خسائر متراكمة قد تم بيانها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(و) عقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

فيما يتعلق بعقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، يتم تحويل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة.

٣,٤ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي

يتم قياس القروض والتسليفات بصورة مبدئية بالقيمة العادلة زائداً التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة للمعاملة ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إلا في الحالات التي تختار فيها المجموعة تسجيل القروض والتسليفات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى الخدمات البنكية التقليدية ، تقوم المجموعة بتقديم معاملات تمويل إسلامي لعملائها، والتي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. يشتمل التمويل الإسلامي على ما يلي:

المرابحة

وهى إتفاق تقوم المجموعة بموجبه ببيع سلعة أو أصل ما (أصل محدد) إلى عميل على أساس الدفعات المؤجلة، تكون المجموعة قد قامت بشرائه والاستحواذ عليه بناءً على وعد من العميل بشرائه وفقاً لبنود وشروط محددة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل المحدد وهامش الربح المتفق عليه. ويحتسب الربح على أساس الاستحقاق ويتم تعديله بالربح الفعلي عند استلامه.

الإجارة

يعني مصطلح الإجارة تأجير الأصل، الذي قامت المجموعة (المؤجر) بإنشائه أو بشرائه وفقاً لطلب العميل (المستأجر)، وذلك بناءً على وعد من العميل بإستئجار الأصل لمدة محدده مقابل دفعات إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة عن طريق نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في حال الإجارة المنتهية بالتمليك.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجربموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة. وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة قيد السداد)والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

٣,٥ الأوراق المالية الاستثمارية

يشمل بند "الأوراق المالية الاستثمارية" في بيان المركز المالي على ما يلي:

- سندات الاستثمار في الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المنسوبة بصورة مباشرة للمعاملات، وبالتالي بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الاستثمار في الدين والأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: وتكون بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر بالطريقة باستخدام نفس الطريقة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛

- إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة وعمليات العكس؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

في حال إيقاف الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

فيما يتعلق بتغيرات القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات الملكية الغير محتفظ بها للمتاجرة، قررت المجموعة عرضها في الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار وفقاً لكل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي ويكون ذلك بشكل نهائي.

لا يتم إطلاقاً إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية هذه ضمن الأرباح أو الخسائر كما لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الاستثمار.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,٦ العقارات الاستثمارية

تحتفظ المجموعة ببعض العقارات الاستثمارية للحصول على إيرادات الإيجار أو زيادة رأس المال أو كليهما. تم تصنيف المكونات المؤجرة أو التي يعتزم تأجيرها كعقارات استثمارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣، قامت المجموعة بتغيير السياسة المحاسبية للعقارات الاستثمارية من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة حيث تعتقد المجموعة أن هذا سيجعل النتائج المالية أكثر موثوقية وملاءمة فيما يتعلق بقيمة العقارات الاستثمارية. ولم يعتبر تأثير هذا التغيير جوهريا، حيث انعكس صافي التغيير مستقبليا في أرباح العام الحالي ضمن إيرادات التشغيل الأخرى. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل الموحد تحت بند "إيرادات التشغيل الأخرى" في السنة التي تنشأ فيها.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم التخلص منها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام ولا يتوقع أي فائدة اقتصادية مستقبلية من التخلص منه. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناجمة عن استبعاد عقار استثماري أو التخلص منه من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية ويتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد ضمن "إيرادات التشغيل الأخرى" في سنة الاستبعاد أو البيع.

٣,٧ الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة باستثناء الأرض الممنوحة التي يتم بيانها بالقيمة السوقية بتاريخ المنح.

تشتمل التكلفة على المصروفات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة الموجودات. يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء ما من أحد بنود الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند في حال كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الجزء إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تكبدها.

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد بالقيمة الدفترية للبند المعني. ويتم إدراج هذه الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او وحدة توليد النقد تتجاوز المبلغ القابل للإسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

ويتم إهلاك تكلفة كافة الممتلكات والمعدات فيما عدا الأراضي المملوكة والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

المباني	٣٠ إلى ٦٠ سنة
التحسينات على العقارات المستأجرة	٥ إلى ١٠ سنوات
تجديد المباني	٧ سنوات
المفروشات والأثاث	٧ سنوات
أجهزة الحاسوب	٣ إلى ١٠ سنوات
برامج أجهزة الحاسوب	٧ سنوات
السيارات	٥ سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز مبدئيا بسعر التكلفة، ويتم تحويلها عند الإنجاز إلى بند الممتلكات والمعدات المناسب حيث يبدأ إهلاكها وفقا لسياسات الإستهلاك المتبعة من قبل المجموعة.

٣,٨ اتفاقية إعادة الشراء

عندما تقوم المجموعة ببيع أصل مالي وتقوم في الوقت ذاته بإبرام اتفاقية لإعادة شراء هذا الأصل بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي، يتم احتساب هذا الاتفاق كقرض متوسط الأجل، ويستمر الاعتراف بالموجودات ذات الصلة في البيانات المالية للمجموعة.

٣,٩ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

يتم بصورة مبدئية الاعتراف بودائع العملاء بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس كافة الودائع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ بالاعتبار أية تكاليف للمعاملات المنسوبة مباشرة للحصول أو لاستلام ودائع للعملاء.

يتم الحصول على الودائع الإسلامية للعملاء عن طريق الدخول في الأنواع التالية من الاتفاقيات:

المضاربة

وهي إتفاق بين المجموعة وطرف آخر، يقوم بموجبه أحد الأطراف بتقديم مبلغ من الأموال (رب المال) ويقوم الطرف الآخر(المضارب) باستثمار هذا المبلغ في مشروع ما أو نشاط معين مقابل حصة محددة من الأرباح. يتحمل المضارب كافة الخسائر الناتجة عن التعثر، أو الإهمال أو مخالفة شروط وبنود المضاربة. ومن حيث المبدأ يتم توزيع أرباح المضاربة في حال الإعلان / التوزيع من قبل المضارب.

الوكالة

وهي إتفاق بين المجموعة وعميل ما يقوم بموجبه أحد الأطراف (الموكل) بتقديم مبلغ من الأموال ويقوم الطرف الآخر (الوكيل) باستثمار هذا المبلغ وفقاً لبنود وشروط الوكالة مقابل رسوم محددة. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر به في حال سوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط الوكالة. وقد يتم منح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. يتم غالبا توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل.

يتم قياس الودائع الإسلامية للعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة وتكلفة المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة عن طريق استخدام طريقة الأرباح الفعلية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١٠ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها بحسب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. بحيث يكون استحقاق هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة التي يقضيها الموظف وإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بتقديم مساهمات لبرنامج المعاشات الحكومي ذي الصلة ويتم احتسابها على أساس نسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات التي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

برنامج المساهمات المحددة

يتمثل برنامج المساهمة المحددة ببرنامج المكافآت التقاعدية التي تدفع بموجبها المنشأة مساهمات محددة إلى مؤسسة منفصلة أو جهة حكومية ولن يكون لها أية التزامات قانونية أو ضمنية لدفع مبالغ إضافية. يتم الاعتراف بالتزامات مساهمات خطط المعاشات المحددة على أنها مصروفات مكافآت للموظفين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يتم تقديم خدمة الموظفين خلالها.

تقوم المجموعة بدفع المعاشات والتأمينات الاجتماعية للموظفين المؤهلين إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد وفقا للقوانين المعمول بها بالدولة التي يتم فيها دفع هذه المساهمات.

برنامج التعويضات المحددة

يتمثل برنامج التعويضات المحددة في برنامج مكافآت التقاعد بخلاف برنامج المساهمات المحددة. إن الالتزام المعترف به ضمن بيان المركز المالي المتعلق ببرنامج منح المكافآت المحددة يمثل القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة في نهاية فترة التقرير بالإضافة إلى تعديلات تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها. هذا ويتم احتساب التزام التعويضات المحددة بصورة رئيسية من قبل خبراء تأمين مستقلين باستخدام الفرضيات تماشيا مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة من خلال تخفيض التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة باستخدام معدلات الفائدة للسندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة المستخدمة في دفع المكافآت، والتي تقارب فترات استحقاقها الفترات الخاصة بتعويضات الخدمة.

حددت المجموعة بموجب شروط وبنود برنامج التعويضات المحددة وتماشيا مع المتطلبات القانونية القيمة الحالية لإعادة الدفع أو التخفيض في مساهمات المستقبل. التي تتألف من الأرباح أو الخسائر الإكتوارية، والعائد على موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير الحد الأقصى للموجودات) إن وجدت، باستثناء الفوائد(، يتم الاعتراف بها في الحال ضمن الدخل الشامل الآخر. كما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفائدة والمصروفات الأخرى المتعلقة ببرنامج التعويضات المحددة ضمن مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم تغيير التعويضات التي تنطوي عليها خطة ما أو عندما تتعرض خطة من الخطط للتقليص، يتم الاعتراف بالتغير الحاصل في التعويضات المتعلقة بخدمة سابقة أو الأرباح أو الخسائر من التقليص في الحال ضمن الأرباح أو الخسائر. تقوم المجموعة بالاعتراف بالأرباح والخسائر من تسوية برنامج تعويضات محددة عندما يتم إجراء التسوية.

في ما يلي الفرضيات الإكتوارية الرئيسية لتقييم استحقاقات التقاعد عن طريق استخدام معدل النسب المرجحة:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
نسبة الخصم	٥,٢٠٪ سنويًا	٤,١٥٪ سنويًا
نسبة زيادة المعاش	٣,٥٠٪ سنويًا	٢,٠٠٪ سنويًا

٣,١١ رأس المال

تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو سندات ملكية وفقاً لأهمية الأحكام التعاقدية للأدوات. ويتم اقتطاع التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لاصدار سندات الملكية من القياس المبدئي لسندات الملكية.

٣,١٢ توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المستحقة على الأسهم العادية كمطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

٣,١٣ التسوية

تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية، حيث يتم بيان صافي القيمة في بيان المركز المالي وذلك فقط في الحالات التي يكون فيها للمجموعة حقاً قانونياً قابلاً للتنفيذ بمقاصة المبالغ المعترف بها وعندما تنوي إما إجراء مقاصة للمعاملات على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم تقديم الدخل والمصروفات على أساس صافي المبلغ فقط عندما يجوز القيام بذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، أو من خلال الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما في الأنشطة التجارية للمجموعة.

٣,١٤ الإعتراف بالإيرادات

(١) إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم عرض إيرادات ومصروفات الفائدة لكافة الأدوات المالية التي تخضع لفائدة، باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ضمن "إيرادات الفائدة" و "مصروفات الفائدة" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي للموجودات المالية أو المطلوبات المالية ذات الصلة. يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفائدة على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

تتمثل "التكلفة المطفأة" للأصل أو الالتزام المالي بالمبلغ الذي يتم به قياس هذا الأصل أو الالتزام عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المدفوعات للمبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة، التي يتم تعديلها مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١٤ الإعتراف بالإيرادات (يتبع)

(١) إيرادات ومصروفات الفائدة (يتبع)

يتمثل "إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي" بالتكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (في حال لم يتعرض الأصل لانخفاض ائتماني في القيمة) أو يتم تطبيقه على التكلفة المطفأة للالتزام المالي. تتم مراجعة معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات المعرضة للتقلبات في الأسعار بشكل دوري لتعكس التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضًا تعديل معدل الفائدة الفعلي مقابل تعديلات التحوط في القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. في حال لم يعد الأصل المالي منخفض ائتمانياً، يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة على أساس الإجمالي.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي. لا يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة على أساس الإجمالي حتى إذا تحسنت مخاطر ائتمان الأصل.

(٢) الدخل من التمويل الإسلامي والتوزيعات على المودعين

يتم الاعتراف بالدخل من التمويل الإسلامي ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، وذلك باستخدام طريقة الأرباح الفعلية.

يشتمل احتساب معدل الأرباح الفعلية على كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة، وتكاليف المعاملة، والخصومات أو الحسومات التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الأرباح الفعلية. تتمثل تكاليف المعاملة بتكاليف العلاوات المنسوبة مباشرةً إلى الاستحواذ، أو إصدار أو استبعاد موجودات مالية ما.

يتم احتساب التوزيعات على المودعين (المعاملات الاسلامية) وفقاً للإجراءات الموحدة لدى المجموعة، كما يتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الإسلامية لدى المجموعة.

(٣) الرسوم والعمولات

يتم اكتساب إيرادات الرسوم التي لا تشكل جزءا من معدل الفائدة الفعلية لأداة مالية من عدة خدمات تقدمها المجموعة لعملائها ويتم قيدها بحسب المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". وبحسب هذا المعيار تقوم المجموعة بقياس هذه الإيرادات على اساس الاعتبارات المحددة في العقد مع العميل وتستثني المبالغ المحصلة بالإنابة عن طرف اخر. تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما تحول السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل.

في حال نتج عن عقد مع عميل الاعتراف بأداة مالية في البيانات المالية للمجموعة، من الممكن أن يقع ذلك جزئياً ضمن نطاق المعيار رقم ٩ والمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير المالية لإعداد التقارير المالية لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعد ذلك تقوم المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجزء المتبقي من العقد.

يتم احتساب إيرادات الرسوم على النحو التالي:

- الخدمات المصرفية للأفراد والشركات: يتم إثبات الإيرادات من خدمة الحساب ورسوم الخدمة مع مرور الوقت عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالمعاملات في الوقت الذي تتم فيه المعاملة.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية: يتم إثبات الإيرادات من خدمات الوكالة الإدارية مع مرور الوقت عند تقديم الخدمات. يتم إثبات المبالغ التي سيتم تحصيلها من العملاء في ٣١ ديسمبر كذمم مدينة تجارية. يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالمعاملات في الوقت الذي تتم فيه المعاملة.

إيرادات الرسوم التي تشكل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية للأداة المالية يتم الاعتراف بها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلية (على سبيل المثال، بعض رسوم التزامات القروض) ويتم تسجيلها في دخل الفائدة.

خدمات إدارة الأصول

تقوم المجموعة بتقديم خدمات إدارة الأصول. يتم احتساب الأتعاب مقابل إدارة الأصول على أساس نسبة ثابتة من قيمة الأصول التي تتم إدارتها ويتم خصمها من رصيد حساب العميل بشكل شهري.

برنامج ولاء العملاء

لدى المجموعة برنامج مكافآت يتيح للعملاء تجميع نقاط عند شراء المنتجات عن طريق بطاقات الائتمان الصادرة من المجموعة. يمكن استرداد النقاط على شكل مكافآت تسوق أو استرداد نقدي أو أميال سفر شريطة الحصول على الحد الأدنى من النقاط. تتم إدارة بعض جوانب البرنامج داخلياً بينما تتم الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى لإدارة جوانب أخرى محددة من البرنامج.

في حال تمت إدارة جوانب البرنامج داخلياً، يتم تخصيص متحصلات البيع المستلمة للمنتجات/ الخدمات التي تم بيعها والنقاط التي تم إصدارها. إن المتحصلات التي يتم تخصيصها للنقاط تعادل قيمتها العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال تطبيق الطرق الإحصائية.

في حال الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى، يتم تحميل الثمن المخصص لثرصدة المكافآت التي تم تحصيلها نيابة عن الطرف الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في وقت تقديم المكافآت.

(٤) الدخل المرتبط بالعقارات

يتضمن الدخل المرتبط بالعقارات دخل الإيجار، الذي يتم الاعتراف به على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار ويتم بيانها ضمن "الدخل التشغيلي الآخر" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١٤ الإعتراف بالإيرادات (يتبع)

(٥) دخل توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها. يتوقف عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس استثمارات حقوق الملكية، على سبيل المثال:

- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "توزيعات الأرباح"؛ و
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة ضمن بند الدخل / (الخسائر) التشغيلية الأخرى ".

(٦) الحصة من أرباح الشركة الزميلة

إن الحصة من أرباح الشركة الزميلة تعكس حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة.

٣,١٥ العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، بتاريخ التقرير بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

أما الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، فيتم تحويلها بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ المعاملة ، في حين يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم بيانها بالقيمة العادلة إلى درهم الإمارات وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيم العادلة.

ويتم تحويل عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة إلى الدرهم الإماراتي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بفروق الصرف الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف العملات بشكل عام في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ومع ذلك، يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فعالاً، وذلك في الدخل الشامل الآخر.

٣,١٦ القبولات

تظهر أوراق القبول عندما تكون المجموعة ملزمة بالدفع مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول المبلغ المالي والتاريخ واسم الشخص المستفيد. بعد القبول تصبح الأداة التزام غير مشروط (كمبيالة لأجل) للمجموعة ولذلك تثبت كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد ويثبت الحق التعاقدي المقابل للتسديد من العميل كأصل مالي.

يتم تسجيل القبولات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية - الأدوات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات مالية بالحق التعاقدي بالإسترداد من العميل كموجودات مالية.

٣,١٧ أنواع المنتجات المشتقة

تتمثل المشتقات في الأدوات المالية ذات القيمة المتغيرة نتيجةً لمتغيرات ذات صلة، وتتطلب استثمار مبدئي بسيط أو لا تتطلب استثمار مبدئي وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي. تدخل المجموعة في أدوات مالية مشتقة متنوعة لغرض إدارة تعرضها للمخاطر المتعلقة بالأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك الوعد الأحادي لشراء / بيع العملات وعقود مقايضة أسعار الفائدة.

العقود الآجلة

تتمثل العقود الآجلة باتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود مخصصة تتم في السوق الموازية.

عقود المقايضة

تتمثل عقود المقايضة باتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية وفقاً لمبلغ اسمي محدد. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة بصفة عامة بتبادل مدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بناءً على مبلغ اسمي محدد بعملة واحدة. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل المبالغ ذات الصلة بعملات مختلفة.

الخيارات

تتمثل الخيارات باتفاقيات تعاقدية يتم بموجبها نقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع مقدار محدد من السلعة أو الأداة المالية بسعر ثابت، إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة.

(١) مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة

تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة عن احتمال إخلال الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الإيجابية للأدوات المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة.

(٢) الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم الأنشطة التجارية لمشتقات المجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للمتعاملين بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بمشتقات أسعار الفائدة وفقا للحدود التي توافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

ويتم الاعتراف مبدئيا بالأدوات المشتقة في البيانات المالية الموحدة بالكلفة والتي تمثل القيمة العادلة بالنسبة للعلاوة المستلمة / المدفوعة. ويتم ترحيل جميع الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كموجودات في حال كانت القيمة العادلة موجبة ومطلوبات في حال كانت سالبة، ولاحقا للإعتراف المبدئي يتم قياس الأدوات المشتقة (المحتفظ بها للمتاجرة) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,١٨ ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية الأسهم الأساسية بتقسيم صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين لدى المجموعة (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة القيدعلى سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. بينما يتم تحديد ربحية الأسهم المخفضة بتعديل الأرباح أوالخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين وتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لبيان تأثير التخفيض على الأسهم العادية المحتملة.

٣,١٩ تقديم التقارير حسب القطاع

يتمثل القطاع التشغيلي بأحد عناصر المجموعة التي تزاول أنشطة تجارية والذي يمكن من خلاله أن تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من عناصر المجموعة الأخرى، وتتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة منتظمة من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة للقطاع المعني وتقييم أدائه، والذي تتوافر معلومات مالية محددة بشأنه. تشتمل نتائج القطاع الذي يتم تقديم تقارير بشأنه إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة على البنود المنسوبة بصورة مباشرة إلى القطاع بالإضافة إلى البنود التي يمكن تخصيصها على أساس معقول.

٣,٢٠ الأطراف ذات علاقة

تعتبر المنشأة طرف ذات علاقة للمجموعة إذا:

أ) عندما يكون شخص أو عضو مقرب من عائلة ذلك الشخص مرتبط بالمجموعة إذا كان ذلك الشخص:

١- لديه سيطرة أو سيطرة مشتركة على المجموعة؛

٢- لديه تأثير جوهري على المجموعة، أو

٣- أحد موظفي الإدارة العليا للمجموعة.

ب) ترتبط المنشأة بالمجموعة إذا كانت تنطبق إحدى الشروط التالية:

١- إذا كانت المنشأة والمجموعة عضوين في نفس المجموعة (أي أن كل شركة أم وشركة تابعة تتعلق بالأخرى).

٢- إذا كانت إحدى المنشآت شركة شقيقة أو مشروع مشترك لمنشأة أخرى (شركة شقيقة أو مشروع مشترك في أحد أعضاء المجموعة التي تكون فيها المنشأة الأخرى عضواً).

٣- كلا المنشأتين مشاريع مشتركة لنفس الطرف الآخر.

٤- إحدى المنشأتين مشروع مشترك لمنشآة ثالثة والمنشأة الأخرى هي شركة شقيقة للمنشأة الثالثة.

٥- يتم التحكم بالمنشأة أو التحكم المشترك بها من قبل شخص معرف في الفقرة أ.

٦- شخص تم تحديده في الفقرة (أ) (١) لديه تأثير جوهري على المنشأة أو أحد موظفي الإدارة العليا للمنشأة (أو الشركة الأم للمنشأة).

ج) إن خطة مكافأة نهاية الخدمة هي لمصلحة موظفي الشركة الأم أو لمنشأة تابعة للشركة الأم.

بخلاف المعاملات المبينة في إيضاح ٣٣، تقوم المجموعة بالدخول بمعاملات مع مؤسسات حكومية أخرى. بالتماشي مع الاستثناء الموجود في معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ المعدل، فإن هذه المعاملات مع هذه المؤسسات الحكومية لا تعد جوهرية بشكل جماعي أو فردي ولم يتم بيانها.

٣,٢١ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير مالي، تقوم المجموعة بمراجعة القيم المدرجة للموجودات غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند الموجودات لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا كان من غير الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند موجودات فردي، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها بند الموجودات. في حالة إمكانية تحديد أساس معقول ومتسق للتخصيص، يتم كذلك تخصيص الموجودات المؤسسية للوحدات الفردية المنتجة للنقد، أو يتم بخلاف ذلك تخصيصها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد يمكن تحديد أساس تخصيص معقول ومتسق لها.

يكون المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى. في حالة تقدير المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته المدرجة، يتم خفض القيمة المدرجة لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. ويتم تثبيت خسارة الانخفاض في القيمة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إن المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو قيمته الاستخدامية وقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكبر. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣,٢٢ تعديل سعر الفائدة المرجعي

أكملت المجموعة تحولها إلى أسعار مرجعية بديلة، وهي تعديل سعر الفائدة المرجعي (إصلاح سعر الفائدة السائدة بين البنوك) في عام ٢٠٢٣. لقد نجحنا في تحديث وتعديل جميع العقود الموجودة مسبقاً والتي كانت تعتمد على سعر ليبور لتتوافق مع السعر المرجعي الجديد.

٣,٢٣ الضرائب

الضريبة الحالية

تستند الضريبة المستحقة الدفع حاليا على الربح الخاضع للضريبة للسنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن صافي الربح كما هو مذكور في الربح أو الخسارة لأنه يستثني عناصر الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣,٢٣ الضرائب (يتبع)

الضريبة الحالية (يتبع)

القابلة للخصم في سنوات أخرى، كما أنه يستبعد العناصر التي لا تخضع للضريبة أو القابلة للخصم على الإطلاق. يتم احتساب التزام المجموعة عن الضريبة الحالية باستخدام معدلات الضريبة التي تم تشريعها أو تشريعها بشكل كبير بحلول نهاية فترة التقرير.

يتم تكوين مخصص لتلك الأمور التي يكون تحديد الضريبة فيها غير مؤكد، ولكن من المحتمل أن يكون هناك تدفق مستقبلي للأموال إلى السلطة الضريبية. يتم قياس المخصصات على أفضل تقدير للمبلغ المتوقع أن يصبح مستحق الدفع. يعتمد التقييم على حكم متخصصي الضرائب ضمن المجموعة مدعومًا بالخبرة السابقة فيما يتعلق بهذه الأنشطة وفي بعض الحالات بناءً على مشورة ضريبية متخصصة مستقلة.

الضريبة المؤجلة

الضريبة المؤجلة هي الضريبة المتوقع دفعها أو استردادها على الفروق بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في البيانات المالية والأسس الضريبية المقابلة المستخدمة في حساب الربح الخاضع للضريبة، ويتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الالتزام. يتم بشكل عام الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر أرباح خاضعة للضريبة يمكن مقابلها استخدام الفروق المؤقتة القابلة للخصم. لا يتم الاعتراف بهذه الأصول والالتزامات إذا نشأ الفرق المؤقت من الاعتراف الأولي (بخلاف دمج الأعمال أو المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم) للأصول والالتزامات الأخرى في معاملة لا تؤثر على الأصول والالتزامات الخاضعة للضريبة الربح ولا الربح المحاسبي بالإضافة إلى ذلك، لا يتم الاعتراف بالتزام الضريبة المؤجلة إذا نشأ الفرق المؤقت من الاعتراف الأولي بالشهرة.

يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناشئة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والحصص في المشاريع المشتركة، إلا عندما تكون المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ومن المحتمل أن الفرق المؤقت لن يتم عكسه في المستقبل المنظور. يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والفوائد فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل وجود أرباح خاضعة للضريبة كافية يمكن مقابلها الاستفادة من منافع الفروق المؤقتة ومن المتوقع عكسها في المستقبل المنظور.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي تكون فيه لم يعد من المحتمل توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية للسماح باسترداد كل أو جزء من الأصل. يتم احتساب الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة التي يتم فيها تسوية الالتزام أو تحقيق الأصل بناءً على قوانين ومعدلات الضرائب التي تم تشريعها أو تشريعها بشكل كبير في تاريخ التقرير.

يعكس قياس التزامات وموجودات الضريبة المؤجلة التبعات الضريبية التي ستتبع من الطريقة التي تتوقع بها المجموعة، في نهاية فترة التقرير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها.

٤. استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة إجراء التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. ومن الضروري أن تعتمد هذه التقديرات على إفتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات متغيرة من الأحكام والشكوك وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف نظراً للتغيرات المستقبلية في تلك التقديرات.

أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

وبصورة محددة، فإنه يتطلب من الإدارة وضع أحكام جديرة بالاعتبار فيما يتعلق بما يلي:

٤,١ تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج الإعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت البنود التعاقدية الخاصة بالأصل المالي، تعد فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

٤,٢ الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصصات تعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ إذا زادت مخاطر الائتمان المتعلقة به بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما يشكل زيادة كبيرة في خسائر الائتمان. لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي قد زادت بصورة جوهرية، تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات الاستشرافية الكمية والنوعية المعقولة والموثوقة.

٤,٣ تكوين مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس التجميع، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. راجع الإيضاح ٣-١-١ (هـ) حول تفاصيل الخصائص التي يتم اعتبارها في هذا الحكم. تراقب المجموعة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم استمرارية تشابهها. يعتبر ذلك مطلوباً لغرض التأكد من وجود إعادة تصنيف ملائمة للموجودات في حال تغيرت خصائص مخاطر الائتمان. ومن المحتمل أن ينتج عن ذلك محافظ استثمارية جديدة يتم إنشاؤها أو موجودات يتم انتقالها لمحفظة استثمارية حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان لتلك المجموعة من الموجودات. تعتبر إعادة تصنيف المحافظ الاستثمارية والانتقال بينها شائعة أكثر عندما يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما يتم عكس تلك الزيادة الجوهرية) حيث تنتقل الموجودات من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أو بالعكس، ولكن من الممكن أن يحدث ذلك أيضاً بين المحافظ التي يستمر قياسها على نفس أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الأداة المالية ولكن يتغير مقدار خسائر الائتمان المتوقعة بسبب تغير خسائر الائتمان الخاصة بالمحفظة.

٤. استخدام التقديرات والأحكام (يتبع)

٤,٤ النماذج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات متنوعة لقياس القيمة العادلة لموجوداتها المالية ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الأحكام لتحديد النموذج الأكثر ملائمة لكل نوع من الموجودات ولتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالعوامل الأساسية لمخاطر الائتمان. راجع أيضاً الإيضاح ٣-١-١ (هـ) لمزيد من التفاصيل حول مخاطر الائتمان المتوقعة.

٤,٥ المصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقديرات

فيما يلي المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة:

- وضع عدد من السيناريوهات الاستشرافية والاحتمالات المتعلقة بها لكل نوع من المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات الاستشرافية ذات الصلة بكل سيناريو: عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة تستخدم المجموعة المعلومات الاستشرافية المعقولة والموثوقة التي تستند إلى الافتراضات حول التغيرات المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر تلك العوامل على بعضها البعض.
- احتمالية التعثر: تشكل مدخلاً رئيسياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتمثل احتمالية التعثر في تقدير احتمالية التعثر على مدى فترة زمنية معينة، تضمن عملية التقدير المعلومات السابقة والافتراضات والتوقعات حول الظروف المستقبلية.
- الخسارة المحتملة عند التعثر: يتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر. تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان المقرض يتوقع الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتحسينات الائتمانية الأساسية.
- التعرض عند التعثر: هو تقدير للتعرض في تاريخ افتراضي مستقبلي، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير.

٤,٦ إدارة مخاطر الائتمان

بالإضافة إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان المدرجة في إيضاح رقم ٣٥-ب (١) ، قامت المجموعة بتحديد القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالبيئة ذات معدلات الفائدة الأعلى، ويتم إجراء المراجعات بشكل دوري و متكرر. القطاعات التي تعتبر حالياً أكثر عرضة للخطر:

- المقاولات
- الإنشاءات والتصنيع
- العقارات التجارية
- التجارة

استمرت المجموعة في تطبيق إجراءات مشددة في منح الائتمان للشركات المدرجة تحت القطاعات سابقة الذكر، وخصوصا للعملاء الجدد. كما تم استخدام إجراءات إضافية كزيادة عدد الموافقات اللازمة لمنح التسهيلات لضمان مستويات عالية من التحقق في إجراءات منح الائتمان. كما ستستمر المجموعة في تطبيق إجراءات متحفظة في منح القروض لقطاعات التجزئة مع الاستمرار في دعم العملاء والأعمال في الدولة.

تقوم المجموعة بتطبيق قدر كبير من الأحكام في تقييم وتقدير بعض الأمور كالخسائر الائتمانية المتوقعة. قامت المجموعة خلال العام بتحديث نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على بيانات الاقتصاد الكلي ذات الصلة المقدمة من وكالة موديز.

حوكمة نماذج واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

في ضوء الأثر الكبير لاحتمالات وأوزان مؤشرات الاقتصاد الكلي على حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة، قامت المجموعة باتخاذ المزيد من التدابير لتحسين الاجراءات والرقابة وحوكمة الاطار العام لتوقعات المؤشرات الاقتصادية الكلية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم لجنة المعيار رقم ٩ للتقارير المالية الدولية والتي تتبع للإدارة التنفيذية العليا للبنك بالإشراف على الإطار العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وللتأكد من دقة وملائمة عملية احتساب الخسائر المتوقعة في ظل ظروف عدم التأكد والتحول، تقوم اللجنة بإجراء مراجعة دورية للمحافظ الائتمانية ومراجعة المدخلات الاقتصادية إلى الإطار العام للاحتساب و قامت بالتوصية بإجراء التغييرات المطلوبة خلال السنة الحالية في هذه المدخلات في ظل المعلومات المناسبة الواردة. وستستمر اللجنة كذلك بتقييم أداء محافظ البنك للتأكد من أن سلوك مخاطر الائتمان يتناسب مع سياسات الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان وأن معايير الإنتقال بين المراحل تظل مناسبة.

٤,٧ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

تم ايضاح سياسية المجموعة الحالية والمتعلقة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية في ايضاح رقم ٣-١(ب).

٤,٨ العقارات الاستثمارية

السياسات الحالية للاعتراف وقياس العقارات الاستثمارية تم ايضاحها في ايضاح رقم ٣-٦.

قامت المجموعة بتغيير سياستها المحاسبية من نموذج التكلفة إلى

٤. استخدام التقديرات والأحكام (يتبع)

٤,٨ العقارات الاستثمارية (يتبع)

نموذج القيمة العادلة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣. ولا يعتبر التأثير جوهريًا، حيث ينعكس صافي الأرباح والبالغ ٦٤,٨ مليون درهم في أرباح سنة ٢٠٢٣ ضمن الدخل التشغيلي الآخر.

٤,٩ تحديث المتطلبات التنظيمية

فيما يلي اللوائح التي أصدرها مصرف الإمارات المركزي للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد ١٩، التي ما زالت فعالة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

من أجل تخفيض الأثر عن الشركات المالية ومن خلال المنشور الرسمي في ٥ ابريل ٢٠٢٠ قام المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالسماح للبنوك بتطبيق ضوابط متحفظة لخسائر الائتمان المتوقع بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تهدف هذه الضوابط إلى تقليل الأثر الناجم عن المخصصات على رأس المال النظامي في ظل التقلبات المتوقعة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا-١٩. ستمكن هذه الضوابط البنوك بإضافة جزء من الخسائر المتوقعة إلى الشق الثاني من رأس المال لأغراض احتساب كفاية رأس المال على أن تقوم البنوك بعكس هذه المزايا من الشق الثاني من رأس المال وبشكل متدرج على مدى ٥ سنوات (تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤).

٥. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

٥,١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها ولكن لم يكن لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. لم يكن لتطبيق تلك المعايير الجديدة والمعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المعلنة للفترات الحالية والسابقة.

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	
تصنيف البيانات المالية والمتعلقة بتصنيف المطلوبات على انها متداولة أو غير متداولة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١).	١ يناير ٢٠٢٤
ترتيبات تمويل الموردين (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧).	١ يناير ٢٠٢٤
المطلوبات الإيجارية في حال البيع وإعادة التأجير – (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦).	١ يناير ٢٠٢٤

بخلاف المذكور أعلاه، لا يوجد معايير أخرى أو تعديلات هامة تم تفعيلها للمرة الأولى على السنة المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤.

٥,٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكم لم يتم تفعيلها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة والتعديلات والتفسيرات التالية التي تم إصدارها ولكن لم يتم تفعيلها بعد.

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	
عدم قابلية التبادل (تعديل على معيار المحاسبة الدولي ٢١)	١ يناير ٢٠٢٥
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ العرض والإفصاحات في البيانات المالية	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ الشركات التابعة دون مساءلة عامة	١ يناير ٢٠٢٧

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتعديلاتها في البيانات المالية المرحلية الموحدة في الفترة الأولية التي يصبح فيها التفعيل إلزامي. تقوم الإدارة حالياً بإجراء تقييم لتأثير هذه المعايير والتعديلات.

٦. الموجودات والمطلوبات المالية

٦,١ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وفقا لتصنيف الأدوات المالية بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	إجمالي القيمة الدفترية ألف درهم
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١٦,٩٣٧,٦٣٨	١٦,٩٣٧,٦٣٨
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٥,١٦٢,٠٤٢	٥,١٦٢,٠٤٢
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	٩٣,٠٤٨,٥٩٥	٩٣,٠٤٨,٥٩٥
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٨٠,٨٥٨	٦,٨٧٠,٠٦٤	٧,٥٣٩,٥٠٢	١٤,٥٩٠,٤٢٤
قبولات بنكية	-	-	٦,٩٣٠,٣٦١	٦,٩٣٠,٣٦١
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٥٨٤,٧٦٠	-	-	٥٨٤,٧٦٠
الموجودات الأخرى، بالصافي	-	-	٨٧٢,٨٩٣	٨٧٢,٨٩٣
إجمالي الموجودات المالية	٧٦٥,٦١٨	٦,٨٧٠,٠٦٤	١٣٠,٤٩١,٠٣١	١٣٨,١٢٦,٧١٣
المستحق للبنوك	-	-	٧,٥٤٢,٠٢٣	٧,٥٤٢,٠٢٣
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٩٧,٥٦٣,٤٦٧	٩٧,٥٦٣,٤٦٧
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٦,٩١٨,١٦٣	٦,٩١٨,١٦٣
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٦,٩٣٠,٣٦١	٦,٩٣٠,٣٦١
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٢١,٣٩٥	-	-	٥٢١,٣٩٥
المطلوبات الأخرى	-	٤٤,٩٩٢	٣,١٩١,٢٧٢	٣,٢٣٦,٢٦٤
إجمالي المطلوبات المالية	٥٢١,٣٩٥	٤٤,٩٩٢	١٢٢,١٤٥,٢٨٦	١٢٢,٧١١,٦٧٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١٥,٠٠٩,٦٠٢	١٥,٠٠٩,٦٠٢
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٣,٧٧٢,٧٠٩	٣,٧٧٢,٧٠٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	٨٣,٣١٣,٣٠٦	٨٣,٣١٣,٣٠٦
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٦١,٧١٧	٦,٧٥١,٣٧٦	٨,١٨٥,٦٣٦	١٥,٠٩٨,٧٢٩
قبولات بنكية	-	-	٧,٩٣١,٥١٨	٧,٩٣١,٥١٨
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٦٩٧,٨٧٢	-	-	٦٩٧,٨٧٢
الموجودات الأخرى، بالصافي	-	-	٨٦٥,٠٧٤	٨٦٥,٠٧٤
إجمالي الموجودات المالية	٨٥٩,٥٨٩	٦,٧٥١,٣٧٦	١١٩,٠٧٧,٨٤٥	١٢٦,٦٨٨,٨١٠
المستحق للبنوك	-	-	٧,٨٢٣,٣٨٩	٧,٨٢٣,٣٨٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٨٨,٢٨٧,١٤٥	٨٨,٢٨٧,١٤٥
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٥,٧٠٥,٤٥٦	٥,٧٠٥,٤٥٦
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٧,٩٣١,٥١٨	٧,٩٣١,٥١٨
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٦٣٤,٧٠٧	-	-	٦٣٤,٧٠٧
المطلوبات الأخرى	-	٤٨,٥٢٢	٢,٧٢٣,١٧٣	٢,٧٧١,٦٩٥
إجمالي المطلوبات المالية	٦٣٤,٧٠٧	٤٨,٥٢٢	١١٢,٤٨٠,٦٨١	١١٣,١٦٣,٩١٠

٦. الموجودات والمطلوبات المالية (يتبع)

٦,٢ قياس القيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة

يبين الجدول أدناه مستويات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في مستويات مختلفة ضمن النظام المتدرج للقيمة العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	إجمالي القيمة العادلة ألف درهم
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٥٩,٦٥٥	١١٣,١٦٧	١٨١,٢٧٨	٣٥٤,١٠٠
الأوراق المالية ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة	٥,٨٨٦,١٧٦	٨١٠,٦٤٦	-	٦,٦٩٦,٨٢٢
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٥٨٤,٧٣٠	-	٥٨٤,٧٣٠
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	٣٠	-	٣٠
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٥٢١,٣٦٥)	-	(٥٢١,٣٦٥)
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	(٣٠)	-	(٣٠)
	٥,٩٤٥,٨٣١	٩٨٧,١٧٨	١٨١,٢٧٨	٧,١١٤,٢٨٧
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٥٢,٩٩١	١١٥,٧٩٧	١٦٤,٧٩٢	٣٣٣,٥٨٠
الأوراق المالية ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة	٥,٦٤٩,٧١٢	٩٢٩,٨٠١	-	٦,٥٧٩,٥١٣
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٦٩٧,٦٥٠	-	٦٩٧,٦٥٠
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	٢٢٢	-	٢٢٢
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٦٣١,٤٧٣)	-	(٦٣١,٤٧٣)
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	(٣,٢٣٤)	-	(٣,٢٣٤)
	٥,٧٠٢,٧٠٣	١,١٠٨,٧٦٣	١٦٤,٧٩٢	٦,٩٧٦,٢٥٨

٦. الموجودات والمطلوبات المالية (يتبع)

٦,٢ قياس القيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة (يتبع)

يبين الجدول التالي التسوية للأدوات التي تقاس بالقيمة العادلة (موجودات) ومصنفة ضمن المستوى ٣:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**١٦٤,٧٩٢**	٢٦٤,١١٥
الإضافات	**١,٤٨٠**	١,٩٥٦
التسويات والتعديلات الأخرى	**١٥,٠٠٦**	(١٠١,٢٧٩)
الرصيد في نهاية السنة	**١٨١,٢٧٨**	١٦٤,٧٩٢

تشتمل الأدوات المالية من المستوى ٣ على استثمارات الأسهم الخاصة، وتستند تقييماتها إلى آخر صافي أصول تم نشره من قبل مدير الصندوق. إن حساسية التأثير كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية تحت المستوى ٣، بسبب التغير المعقول المحتمل في مؤشرات حقوق الملكية، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، هي كما يلي:

	المستوى الافتراضي للتغيير ٪	٢٠٢٤ **التأثير على التغيير في القيمة العادلة**	٢٠٢٣ التأثير على التغير في القيمة العادلة
التحول التصاعدي	٥٪	**٩,٠٦٤**	٨,٢٤٠
التحول المنخفض	٥٪	**(٩,٠٦٤)**	(٨,٢٤٠)

أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية (الغير مسجلة بالقيمة العادلة) لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها العادلة.

خلال السنة لم يكن هناك اي تحويلات بين المستوى ١ ، المستوى ٢ والمستوى ٣ من مستويات القيمة العادلة أعلاه. كما أنه لم يكن هناك أية تغيرات في أساليب التقييم المستخدمة فيما يتعلق بتقييم الأدوات المالية خلال السنة الحالية او السنة السابقة.

٦,٣ قياس القيمة العادلة – التحوط

قامت المجموعة بتحوط القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية ذات السعر الثابت. بلغ صافي القيمة العادلة المجمعة للمكونات المحوطة لا شيء (٢٠٢٣: صافي سلبي ٣,٠ مليون درهم) بمبلغ إسمي إجمالي قدره ١٨,٨ مليون درهم (٢٠٢٣: ٢٠٣,٨ مليون درهم). لا يوجد لدى المجموعة تحوطات للتدفقات النقدية كما في تاريخ المحاسبة. راجع إيضاح رقم ٣١ لمزيد من التفاصيل.

٧. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
النقد في الصندوق	**١,٠٩٣,٥٢٨**	٨٤١,٩٦٥
الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		
- الاحتياطيات القانونية و الإيداعات الأخرى	**١٣,٦٤٤,١١٠**	١٢,٥٦٧,٦٣٧
- شهادات إيداع متداولة	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	١,٦٠٠,٠٠٠
	١٦,٩٣٧,٦٣٨	١٥,٠٠٩,٦٠٢

يتم تصنيف النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي ضمن المرحلة الأولى بحسب تصنيفات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، بما أن الطرف المقابل يتمتع بتصنيف ائتماني جيد، فإن احتمالية التخلف عن السداد تعتبر منخفضة وبالتالي تعتبر خسارة الائتمان المتوقعة غير جوهرية.

٨. المستحق من البنوك، بالصافي

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	**١,٧٩١,٣١٥**	١,٤٢١,٦٠٦
الإيداعات قصيرة الأجل وتحت الطلب	**٦٥٠,٧٠٤**	٢٨٥,٧٠٨
القروض للبنوك	**٢,٧٢٣,٠٦٢**	٢,٠٦٧,١٣٩
إجمالي المستحق من البنوك	**٥,١٦٥,٠٨١**	٣,٧٧٤,٤٥٣
ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة	**(٣,٠٣٩)**	(١,٧٤٤)
صافي المستحق من البنوك	**٥,١٦٢,٠٤٢**	٣,٧٧٢,٧٠٩
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٢٤٩,٩٨١**	٣١,٩٦٣
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٤,٩١٢,٠٦١**	٣,٧٤٠,٧٤٦
	٥,١٦٢,٠٤٢	٣,٧٧٢,٧٠٩

٩. القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي

تتألف محفظة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي مما يلي:

بالتكلفة المطفأة	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
القروض والتسليفات		
سحوبات على المكشوف	**٥,٦٩٤,٤١٩**	٦,٧٦٢,٥٧٥
قروض	**٧٣,٣٧٩,٢٨٢**	٦٢,٥٠٣,١٠٨
تسليفات مقابل خطابات ائتمان وإيصالات أمانة	**٢,٩٥٣,٦٨٥**	٣,٦٧٦,٢٣٨
كمبيالات مخصومة	**٣,٥٦٨,٥١٤**	٣,٤٢٦,٦٤٥
إجمالي القروض والتسليفات	**٨٥,٥٩٥,٩٠٠**	٧٦,٣٦٨,٥٦٦
التمويل الإسلامي		
المرابحة والتورق	**٦,٠٠٨,٩٩٧**	٥,٠٥٢,٦٢٦
الإجارة	**٦,٢٠٩,٤٨٠**	٦,٧١٧,٠٦٤
أخرى	**٤٧٩,٥٢٠**	٧٣٥,٨٠٨
إجمالي التمويل الإسلامي	**١٢,٦٩٧,٩٩٧**	١٢,٥٠٥,٤٩٨
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٩٨,٢٩٣,٨٩٧**	٨٨,٨٧٤,٠٦٤
ناقصاً: مخصصات خسائر انخفاض القيمة	**(٥,٢٤٥,٣٠٢)**	(٥,٥٦٠,٧٥٨)
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٩٣,٠٤٨,٥٩٥**	٨٣,٣١٣,٣٠٦

٩. القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي (يتبع)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة المدرجة ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة العائدة لها:

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي التعرض في ١ يناير ٢٠٢٤	**٧٣,٨٣٢,٦٠٢**	**٨,٣٢٥,٧٥٦**	**٦,٧١٥,٧٠٦**	**٨٨,٨٧٤,٠٦٤**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	**(٥,٠٩٣,٠٦١)**	**٥,٠٩٣,٠٦١**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	**(٢٤٥,٣٠١)**	**-**	**٢٤٥,٣٠١**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	**٨٦,٦٥٨**	**(٨٦,٦٥٨)**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	**-**	**(٩٦٠,٨٧٣)**	**٩٦٠,٨٧٣**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	**-**	**٢,٨٣٥**	**(٢,٨٣٥)**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	**٤,٤٠٤**	**-**	**(٤,٤٠٤)**	**-**
صافي الإضافات / (المدفوعات)	**١٤,٩٨٦,٥٩٢**	**(٢,٩٧٧,٧٥٢)**	**(٨٦٩,٧٨١)**	**١١,١٣٩,٠٥٩**
المبالغ المشطوبة	**-**	**-**	**(١,٧١٩,٢٢٦)**	**(١,٧١٩,٢٢٦)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٨٣,٥٧١,٨٩٤**	**٩,٣٩٦,٣٦٩**	**٥,٣٢٥,٦٣٤**	**٩٨,٢٩٣,٨٩٧**
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٤	**٤٣٥,٨٩٢**	**٧٣٤,٤٧٤**	**٤,٣٩٠,٣٩٢**	**٥,٥٦٠,٧٥٨**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	**(٥٧,٨٦٩)**	**٥٧,٨٦٩**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	**(٣,١٠٦)**	**-**	**٣,١٠٦**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	**٤,٠٠١**	**(٤,٠٠١)**	**-**	**-**
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	**-**	**(١٢٣,٩١٠)**	**١٢٣,٩١٠**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	**-**	**١,٦٤٠**	**(١,٦٤٠)**	**-**
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	**٣,٤٥١**	**-**	**(٣,٤٥١)**	**-**
صافي مخصصات انخفاض القيمة	**٥٥,٥٣٢**	**٢١٤,٢٦٩**	**٦٠٥,٢٤٥**	**٨٧٥,٠٤٦**
المستردات / المعكوسات	**-**	**-**	**(٣١,٦١٣)**	**(٣١,٦١٣)**
المبالغ المشطوبة والتسويات الأخرى	**-**	**-**	**(١,١٥٨,٨٨٩)**	**(١,١٥٨,٨٨٩)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٤٣٧,٩٠١**	**٨٨٠,٣٤١**	**٣,٩٢٧,٠٦٠**	**٥,٢٤٥,٣٠٢**

٩. القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي (يتبع)

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي التعرض في ١ يناير ٢٠٢٣	٦٦,١٩٨,٧٧٨	٧,٣٤٢,٠٨٣	٦,٠٧٨,٨٧٧	٧٩,٦١٩,٧٣٨
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(٣,٨٩٤,٨٦٨)	٣,٨٩٤,٨٦٨	-	-
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	(٣٩٩,١٦٩)	-	٣٩٩,١٦٩	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	٢٦,١٥٩	(٢٦,١٥٩)	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	-	(١,٣٢٨,٩٢٢)	١,٣٢٨,٩٢٢	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	-	٣١٩,١٩٦	(٣١٩,١٩٦)	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	٦٩٣	-	(٦٩٣)	-
صافي الإضافات / (المدفوعات)	١١,٩٠١,٠٠٩	(١,٨٧٥,٣١٠)	١٢٥,١٤١	١٠,١٥٠,٨٤٠
المبالغ المشطوبة	-	-	(٨٩٦,٥١٤)	(٨٩٦,٥١٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧٣,٨٣٢,٦٠٢	٨,٣٢٥,٧٥٦	٦,٧١٥,٧٠٦	٨٨,٨٧٤,٠٦٤
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٣	٤٧٢,٠٣١	٦٨٣,٢٤٥	٣,٧٤٤,٣٤٥	٤,٨٩٩,٦٢١
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(٤١,٥٤٨)	٤١,٥٤٨	-	-
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٣	(٦,١٤٤)	-	٦,١٤٤	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	٣,٩٢٦	(٣,٩٢٦)	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	-	(٢٠٢,٤٣٠)	٢٠٢,٤٣٠	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢	-	٦٠,٣٠٠	(٦٠,٣٠٠)	-
التحويلات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١	٨٤	-	(٨٤)	-
صافي مخصصات انخفاض القيمة	٧,٥٤٣	١٥٥,٧٣٧	٨٣٧,١٠٨	١,٠٠٠,٣٨٨
المستردات / المعكوسات	-	-	(٥١,٣٨٨)	(٥١,٣٨٨)
المبالغ المشطوبة والتسويات الأخرى	-	-	(٢٨٧,٨٦٣)	(٢٨٧,٨٦٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤٣٥,٨٩٢	٧٣٤,٤٧٤	٤,٣٩٠,٣٩٢	٥,٥٦٠,٧٥٨

لقد تم بيان تركزات القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي حسب القطاع الاقتصادي في إيضاح رقم ٣٥ (ب).

١٠. الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي

	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دولية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
سندات دين غير حكومية ذات سعر ثابت	**١,٨٤٥**	**-**	**-**	**١,٨٤٥**
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	**-**	**-**	**١٧٩,٠١٣**	**١٧٩,٠١٣**
	١,٨٤٥	**-**	**١٧٩,٠١٣**	**١٨٠,٨٥٨**
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	**٥٩,٦٥٥**	**-**	**-**	**٥٩,٦٥٥**
أدوات حقوق ملكية ومحافظ غير مدرجة	**١١٣,١٦٧**	**-**	**٢,٢٦٥**	**١١٥,٤٣٢**
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	**٢,١٢٥,٨٨٦**	**٦٢٠,٩٠٨**	**٩٤٣,٠٠٢**	**٣,٦٨٩,٧٩٦**
- أخرى	**١,١٧٧,٢٣١**	**٢٧٧,٥٦٧**	**١,٥٥٠,٣٨٣**	**٣,٠٠٥,١٨١**
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	**-**	**-**	**-**	**-**
	٣,٤٧٥,٩٣٩	**٨٩٨,٤٧٥**	**٢,٤٩٥,٦٥٠**	**٦,٨٧٠,٠٦٤**
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	**٥,٧١٠,٦٢٦**	**٤٦٨,٤٣٠**	**٥٦٧,١١٢**	**٦,٧٤٦,١٦٨**
- أخرى	**٢٠٠,٧٣٦**	**-**	**٥٩٢,٦٦٥**	**٧٩٣,٤٠١**
	٥,٩١١,٣٦٢	**٤٦٨,٤٣٠**	**١,١٥٩,٧٧٧**	**٧,٥٣٩,٥٦٩**
	٩,٣٨٩,١٤٦	**١,٣٦٦,٩٠٥**	**٣,٨٣٤,٤٤٠**	**١٤,٥٩٠,٤٩١**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة				**(٦٧)**
				١٤,٥٩٠,٤٢٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٠. الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي (يتبع)

	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي ألف درهم	دولية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
سندات دين غير حكومية ذات سعر ثابت	-	-	-	-
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	-	-	١٦١,٧١٧	١٦١,٧١٧
	-	-	١٦١,٧١٧	١٦١,٧١٧
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	٥٢,٩٩١	-	-	٥٢,٩٩١
أدوات حقوق ملكية ومحافظ غير مدرجة	١١٥,٧٩٧	-	٣,٠٧٥	١١٨,٨٧٢
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	١,٩٩٠,٤١٩	٥٥٦,٠٩٦	٩١٣,٥٣٤	٣,٤٦٠,٠٤٩
- أخرى	٨٣٥,٠٨٢	٣٠٤,١٩٥	١,٨١٤,٦٩١	٢,٩٥٣,٩٦٨
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	١٢٨,٧٨١	-	٣٦,٧١٥	١٦٥,٤٩٦
	٣,١٢٣,٠٧٠	٨٦٠,٢٩١	٢,٧٦٨,٠١٥	٦,٧٥١,٣٧٦
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	٦,٠٨٧,٨٢٠	٥٥٢,١١٩	٥٥٢,٣٨١	٧,١٩٢,٣٢٠
- أخرى	٢٤٤,٩٠٣	٣٦,٠٧٧	٧١٢,٤٦٤	٩٩٣,٤٤٤
	٦,٣٣٢,٧٢٣	٥٨٨,١٩٦	١,٢٦٤,٨٤٥	٨,١٨٥,٧٦٤
	٩,٤٥٥,٧٩٣	١,٤٤٨,٤٨٧	٤,١٩٤,٥٧٧	١٥,٠٩٨,٨٥٧
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة				(١٢٨)
				١٥,٠٩٨,٧٢٩

وتشمل الأوراق المالية ذات السعر الثابت والمتغير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وسندات بالتكلفة المطفأة مبلغ ٥,٦٤٣,٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥,٢٧٠,٤ مليون درهم)، مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك بموجب قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

بلغ صافي الأرباح من بيع استثمارات في سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٠,٩٥ مليون درهم (٢٠٢٣: ٠,٧ مليون درهم).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة ٧,٤٥٨,٢٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨,١٧٥,٥٢ مليون درهم).

١٠. الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي (يتبع)

١٠,١ التصنيف الإئتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير:

يبين الجدول أدناه التصنيف الائتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
مصنفة Aaa إلى Aa٣	**٤,٠٠٣,٩٨٦**	٤,٥١٣,١٠٨
مصنفة A١ إلى A٣	**٣,٣٩٩,٧٠٢**	٣,٣٦٦,٤٧٠
مصنفة Baa١ إلى Baa٣	**٨٠٨,٠٦٨**	٧٨٦,٤٤٧
مصنفة ما دون Baa٣ أوغير مصنفة - حكومية	**٥,٦٦٦,٠٧٣**	٦,٠٩٩,٢٥٢
مصنفة ما دون Baa٣ - أخرى	**٣٥٨,٥٦٢**	-
	١٤,٢٣٦,٣٩١	١٤,٧٦٥,٢٧٧

تمثل التصنيفات أعلاه التصنيفات المعتمدة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني بحسب إرشادات بازل ٣.

تم تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية للمجموعة ضمن المرحلة ١ في تاريخ التقرير (٢٠٢٣: مصنفة ضمن المرحلة ١).

١١. الإستثمار في شركة زميلة

تم تطبيق محاسبة حقوق الملكية باستخدام المعلومات الإدارية المتوفرة بتاريخ إعداد البيانات المالية.

فيما يلي المعلومات المالية المجمعة للشركة الزميلة:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الإستثمار في شركة زميلة	**١١٨,٢٧٨**	١٠٢,٣٩٠

١٢. العقارات الاستثمارية

تشمل العقارات الاستثمارية المباني. إن إيرادات إيجار بقيمة ١١,٦ مليون درهم (٢٠٢٣: ١٥,٤ مليون درهم) من العقارات الاستثمارية المؤجرة بموجب عقود ايجار تشغيلي مسجلة في الإيرادات التشغيلية الأخرى.

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ٢٤١,١ مليون درهم (٢٠٢٣: ٢٤٦,١ مليون درهم). لقد تم تصنيف العقارات الاستثمارية ضمن المستوى ٣ من مستويات قياس القيمة العادلة.

١٣. الممتلكات والمعدات

التكلفة	الأراضي المملوكة والمباني ألف درهم	التحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	الأثاث والمعدات والسيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في ١ يناير ٢٠٢٤	**٢٩٠,١٦١**	**٤٠,٢١٣**	**٥٨٨,٧٩٢**	**٨٤,٨٧١**	**١,٠٠٤,٠٣٧**
إضافات خلال السنة	-	-	-	**٢٢١,٢٢٦**	**٢٢١,٢٢٦**
التحويلات	**٣,١١٥**	**١,٤٨٢**	**٢١٧,٥٤٠**	**(٢٢٢,١٣٧)**	-
استبعادات / مشطوبات	-	**(١٤,٤٩٦)**	**(٢٤٦,١٠٧)**	-	**(٢٦٠,٦٠٣)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٩٣,٢٧٦**	**٢٧,١٩٩**	**٥٦٠,٢٢٥**	**٨٣,٩٦٠**	**٩٦٤,٦٦٠**
الاستهلاك المتراكم					
في ١ يناير ٢٠٢٤	**١٤١,٣٣١**	**٣١,٦٤٧**	**٣٩٩,٢١٦**	-	**٥٧٢,١٩٤**
التحويلات	-	-	-	-	-
المحمل على السنة	**٢,٨٣٩**	**١,٨٠٨**	**٥٦,٣٦٧**	-	**٦١,٠١٤**
على الاستبعادات	-	**(١٣,٧١٨)**	**(٢٤٤,٥٩٥)**	-	**(٢٥٨,٣١٣)**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١٤٤,١٧٠**	**١٩,٧٣٧**	**٢١٠,٩٨٨**	-	**٣٧٤,٨٩٥**
صافي القيم الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١٤٩,١٠٦**	**٧,٤٦٢**	**٣٤٩,٢٣٧**	**٨٣,٩٦٠**	**٥٨٩,٧٦٥**
في ١ يناير ٢٠٢٣	٢٨٧,٢٠٦	٣٩,٤١٣	٤٩٥,٢٧٨	٦٣,٥٧٣	٨٨٥,٤٧٠
إضافات خلال السنة	-	٢٠٤	٨١٢	١٢١,٨٠٩	١٢٢,٨٢٥
التحويلات	٢,٩٥٥	٥٩٦	٩٥,٧٠٥	(١٠٠,٥١١)	(١,٢٥٥)
استبعادات / مشطوبات	-	-	(٣,٠٠٣)	-	(٣,٠٠٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٩٠,١٦١	٤٠,٢١٣	٥٨٨,٧٩٢	٨٤,٨٧١	١,٠٠٤,٠٣٧
الاستهلاك المتراكم					
في ١ يناير ٢٠٢٣	١٣٨,٧٥٧	٢٩,٩٠٦	٣٦٢,٥٥٦	-	٥٣١,٢١٩
التحويلات	-	-	-	-	-
المحمل على السنة	٢,٥٧٤	١,٧٤١	٣٩,٣٣٣	-	٤٣,٦٤٨
على الاستبعادات	-	-	(٢,٦٧٣)	-	(٢,٦٧٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٤١,٣٣١	٣١,٦٤٧	٣٩٩,٢١٦	-	٥٧٢,١٩٤
صافي القيم الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٤٨,٨٣٠	٨,٥٦٦	١٨٩,٥٧٦	٨٤,٨٧١	٤٣١,٨٤٣

قامت المجموعة بتقييم اذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة أصل واستنتجت عدم وجود مؤشر لإنخفاض القيمة.

١٤. الموجودات الأخرى، بالصافي

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
فوائد مدينة	**٧١١,٩٥٣**	٧٥٠,٦٠١
ذمم مدينة ومدفوعات مقدماً	**٥٦٦,٢٤٢**	٢٧٨,١٧١
ممتلكات مستحوذة من خلال سداد ديون- متاحة للبيع، بالصافي	**٦٩٤,١٣٦**	١,٣٥٤,٧٠٠
	١,٩٧٢,٣٣١	٢,٣٨٣,٤٧٢

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم تصنيف ٦٩٧,٩ مليون درهم (٢٠٢٣: ٧٢٩,٣ مليون درهم) ضمن المرحلة ١ و٨٥,٣ مليون درهم (٢٠٢٣: ١٠٢,٥ مليون درهم) ضمن المرحلة ٢.

تم الحصول على الممتلكات التي تم الاستحواذ عليها لتسوية الديون من أجل إنهاء القرض. خلال السنة تم استقطاع مخصصات لخسائر انخفاض القيمة بلغت ٢٨,٤ مليون درهم (٢٠٢٣: ١٤٦,٨ مليون درهم) للممتلكات المستحوذة من خلال سداد ديون. يتم تسجيل هذه الموجودات بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

١٥. المستحق للبنوك

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ودائع متداولة وودائع تحت الطلب	**٤٧,٣٨٢**	٩٨٠,٤٢٥
قروض لأجل	**٧,٤٩٤,٦٤١**	٦,٨٥٢,٩٦٤
	٧,٥٤٢,٠٢٣	٧,٨٣٣,٣٨٩

يتضمن القروض لأجل مبلغ ٢,١٩٠,٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٥٠٢ مليون درهم)، المرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك.

١٦. ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ودائع العملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	**٤٠,١٢٤,٢٩٤**	٣٦,٣٥٦,٨٥١
حسابات توفير	**٣,٥٤٠,٥٧٩**	٣,٤٧٦,١١٥
ودائع لأجل	**٣٧,٧٢٩,٦٣٠**	٣٤,٠٩٥,٩٨٧
	٨١,٣٩٤,٥٠٣	٧٣,٩٢٨,٩٥٣
الودائع الإسلامية للعملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	**٣,٣٧٣,٣١١**	٣,٣٥٩,٢٢٩
حسابات توفير مضاربه	**٦٠٠,٧١٦**	٥٨٩,٩١٦
ودائع استثمارية ووكالة	**١٢,١٩٤,٩٣٧**	١٠,٤٠٩,٠٤٧
	١٦,١٦٨,٩٦٤	١٤,٣٥٨,١٩٢
إجمالي ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**٩٧,٥٦٣,٤٦٧**	٨٨,٢٨٧,١٤٥
حسب القطاع:		
حكومية	**١٤,٣٣١,٤٩٣**	١٥,٧٩٣,٥٨٢
شركات	**٤٤,١١٩,١٥١**	٣٩,١٤٠,٧٤٣
أفراد	**٣٩,١١٢,٨٢٣**	٣٣,٣٥٢,٨٢٠
	٩٧,٥٦٣,٤٦٧	٨٨,٢٨٧,١٤٥

تحتفظ المجموعة باحتياطي مخاطر الاستثمار والذي يمثل جزءاً من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي بمبلغ ٨,٧ مليون درهم (٢٠٢٣: ٦,٧ مليون درهم).

١٧. سندات و قروض متوسطة الأجل

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف درهم	تغيرات تتعلق بالتدفقات النقدية ألف درهم	تغيرات لا تتعلق بالتدفقات النقدية ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
القرض الجماعي	١٧,١	٦٢٣,٧٩٣	**(٦٢٤,٤١٠)**	**٦١٧**	-
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	١٧,٢	١,١٣٥,٧٢١	-	-	**١,١٣٥,٧٢١**
إتفاقيات إعادة الشراء -٤	١٧,٢	٩١٧,٤٥٩	-	-	**٩١٧,٤٥٩**
إتفاقيات إعادة الشراء -٥	١٧,٢	٩١٦,٥٠٨	-	-	**٩١٦,٥٠٨**
سندات متوسطة الأجل	١٧,٣	٢,١١١,٩٧٥	**١,٨٣٦,٥٠٠**	-	**٣,٩٤٨,٤٧٥**
المجموع		٥,٧٠٥,٤٥٦	**١,٢١٢,٠٩٠**	**٦١٧**	**٦,٩١٨,١٦٣**

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف درهم	تغيرات تتعلق بالتدفقات النقدية ألف درهم	تغيرات لا تتعلق بالتدفقات النقدية ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف درهم
القرض الجماعي	١٧,١	٦٢٢,٨٢٣	-	٩٧٠	٦٢٣,٧٩٣
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	١٧,٢	١,١٣٥,٧٢١	-	-	١,١٣٥,٧٢١
إتفاقيات إعادة الشراء -٤	١٧,٢	-	٩١٧,٤٥٩	-	٩١٧,٤٥٩
إتفاقيات إعادة الشراء -٥	١٧,٢	-	٩١٦,٥٠٨	-	٩١٦,٥٠٨
سندات متوسطة الأجل	١٧,٣	٢٧٥,٤٧٥	١,٨٣٦,٥٠٠	-	٢,١١١,٩٧٥
المجموع		٢,٠٣٤,٠١٩	٣,٦٧٠,٤٦٧	٩٧٠	٥,٧٠٥,٤٥٦

١٧,١ القرض الجماعي

في أغسطس ٢٠١٩، أبرمت المجموعة اتفاقية قرض مشترك بقيمة ٦٢٤,٤ مليون درهم (١٧٠ مليون دولار أمريكي) لمدة ٥ سنوات مع خيار التمديد على أساس نصف سنوي يستحق في أغسطس ٢٠٢٤. وتم إنهاء هذا القرض في فبراير ٢٠٢٤.

١٧,٢ اتفاقيات إعادة شراء

دخلت المجموعة في عدة معاملات إعادة شراء للحصول على تمويل مقابل بيع سندات دين. فيما يلي تفاصيل معاملات إعادة الشراء:

	تاريخ الشراء	تاريخ الاستحقاق	السعر ثابت / متغير	المبلغ (مليون دولار امريكي)	المبلغ (مليون درهم إماراتي)
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	يونيو ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٦	متغير	٣٠٩,٢	١,١٣٥,٧
إتفاقيات إعادة الشراء -٤	أبريل ٢٠٢٣	إبريل ٢٠٢٦	متغير	٢٤٩,٨	٩١٧,٥
إتفاقيات إعادة الشراء -٥	إبريل ٢٠٢٣	إبريل ٢٠٢٨	متغير	٢٤٩,٥	٩١٦,٥

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تبلغ القيمة العادلة لسندات الدين التي تم رهنها بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، ٣,٤٥٢,٨ مليون درهم (٩٤٠,١ مليون دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣,٧٦٨,٤ مليون درهم (١,٠٢٦,٠ مليون دولار أمريكي)).

١٧. سندات و قروض متوسطة الأجل (يتبع)

١٧,٣ سندات متوسطة الأجل

	تاريخ الشراء	تاريخ الاستحقاق	السعر ثابت / متغير	المبلغ (مليون دولار امريكي)	المبلغ (مليون درهم إماراتي)
سندات تقليدية تجارية	يوليو ٢٠٢١	يوليو ٢٠٢٦	متغير	٥٠,٠	١٨٣,٧
سندات تقليدية تجارية	سبتمبر ٢٠٢١	سبتمبر ٢٠٢٦	متغير	٢٥,٠	٩١,٨
سندات تقليدية صديقة للبيئة	يونيو ٢٠٢٣	يونيو ٢٠٢٨	ثابت	٥٠٠,٠	١,٨٣٦,٥
سندات تقليدية تجارية	أكتوبر ٢٠٢٤	أكتوبر ٢٠٢٩	ثابت	٥٠٠,٠	١,٨٣٦,٥

١٨. المطلوبات الأخرى

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
فوائد دائنة	**١,٠٧٧,١٤٨**	١,٠١٥,٤٨٢
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**٤٤,٩٩٢**	٤٨,٥٢٢
ذمم دائنة	**٧٠٨,٣٢٩**	٦٩٢,٩٢٢
مصروفات مستحقة	**٢١٨,٢٤٤**	٢٤٤,٧٩١
شيكات إدارية	**٥٧٣,٥٤٣**	٥٦٥,١١٧
دخل رسوم غير مكتسبة وحسابات دائنة مؤجلة	**٣٩,٠٣٦**	٤٢,٢٢٤
مخصصات خسائر انخفاض القيمة للضمانات المالية ومستحقات أخرى	**٣١٨,٢٠٤**	٢٠٤,٨٦١
الضريبة المستحقة	**٢٩٥,٨٠٤**	-
	٣,٢٧٥,٣٠٠	٢,٨١٣,٩١٩

بناءً على حساب الالتزمات الاكتوارية لاستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين، بلغت الالتزمات ضمن جدول الامتيازات المعرفة ٤٥,٠ مليون درهم (٢٠٢٣: ٤٨,٥ مليون درهم). بلغت الأرباح الاكتوارية ٢,٥ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: خسائر ١,٦ مليون درهم) تم الاعتراف بها مباشرة في الدخل الشامل الآخر ضمن الخسائر الاكتوارية المترتبة على استحقاقات التقاعد.

يوضح الجدول أدناه الحركة في مكافأة نهاية الخدمة للموظفين:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الأرصدة كما في ١ يناير	**٤٨,٥٢٢**	٥٣,٨٨٥
المصروف خلال السنة	**١٣,٨٨٢**	٩,٩٨٧
(ارباح) / خسائر اكتوارية في الدخل الشامل الآخر	**(٢,٥٣٧)**	١,٦٢٣
المكافأت المدفوعة والتعديلات خلال السنة	**(١٤,٨٧٥)**	(١٦,٩٧٣)
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر	**٤٤,٩٩٢**	٤٨,٥٢٢

١٩. حقوق الملكية

١٩,١ رأس المال

يتألف رأسمال الأسهم العادية المدفوع والمصرح به بالكامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهم عادي قيمة كل سهم ١ درهم (٢٠٢٣: ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهم قيمة كل سهم ١ درهم). إن التغير في عدد الأسهم خلال السنة هو كالتالي:

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
كما في بداية السنة	**٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩**	٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨
أسهم المنحة المصدرة خلال السنة	**-**	١٨٢,٤٥٧,٩٨١
كما في نهاية السنة	**٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩**	٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩

١٩. حقوق الملكية (يتبع)

١٩,٢ سندات راس المال الشق الأول

في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠ أصدرت المجموعة سندات رأس المال من الشق الأول بقيمة ٢,٢٠٣,٨ مليون درهم (٦٠٠ مليون دولار أمريكي) وبسعر فائدة سنوي مقداره ٦٪ إن هذه السندات غير قابلة للاستدعاء لمدة ٦ سنوات و هي مدرجة في يورونكست دبلن و ناسداك دبي.

سندات رأس المال من الشق الأول هي سندات دائمة ثانوية غير مضمونة. تحتفظ المجموعة بحق عدم سداد أي عائد بناءً على تقديرها الخاص. لا يحق لحامل تلك السندات المطالبة بالعائد، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد العائد حالة من حالات العجز عن السداد.

تمت المعالجة المحاسبية لهذه السندات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ "عرض الأدوات المالية". بحسب هذا المعيار إن هذه السندات تصنف كأداة حقوق ملكية وأن الفوائد التي تدفع على هذه السندات تحتسب كخصم من الأرباح المستبقاة. كما ان المعالجة المحاسبية لتكلفة قيد هذه السندات تحتسب كخصم من حقوق الملكية. إن هذه التكاليف هي تكاليف إضافية مرتبطة مباشرة بقيد يخص حقوق الملكية وإلا كان من الممكن تجنبها.

١٩,٣ الاحتياطي القانوني والنظامي

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة وبالتوافق مع القانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ٢٠١٨ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والنظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. خلال السنة تم تحويل مبلغ لا شيء إلى الاحتياطي القانوني والنظامي (٢٠٢٣: ٩١,١ مليون درهم) لبلوغ الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي القانوني والنظامي. إن الاحتياطي القانوني والنظامي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي يسمح بها القانون ذو الصلة.

١٩,٤ الاحتياطي العام

أن النظام الأساسي للمجموعة الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ٢٦ يونيو ٢٠١٦ قد الغى متطلبات الاحتياطي العام. وبناء عليه من غير المطلوب تحويل ١٠٪ من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. ان النظام الأساسي السابق للمجموعة يتطلب تحويل ١٠٪ كحد ادنى من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. أن الاحتياطي العام يمكن استخدامه فقط بقرار من مجلس الإدارة.

١٩,٥ الاحتياطي الرأسمالي

يمثل هذا الاحتياطي القيمة الأساسية لأرض المبنى الرئيس للبنك ، كما ان هذا الاحتياطي قابل للتوزيع على المساهمين.

١٩,٦ احتياطي القيمة العادلة

تمثل صافي التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والأدوات المشتقة المصنفة كأدوات تغطية للتدفقات النقدية التي تحتفظ بها المجموعة كما في تاريخ التقرير وأرباح تراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين حتى يتم تحقيقه.

تضمن الاحتياطي احتياطيات انخفاض قيمة الممتلكات البالغة ٤١,٠ مليون درهم (٢٠٢٣: ١٢,٧ مليون درهم).

١٩,٧ التوزيعات المقترحة

كما في تاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٠,٥٠٧٤ درهم للسهم (٢٠٢٣: ٠,٤٤٣٨ درهم للسهم).

٢٠. دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
دخل الفوائد		
قروض وتسليفات	**٥,٤٤٠,٣٤٧**	٤,٨٦٠,٣٨٧
شهادات إيداع متداولة وإيداعات أخرى لدى المصرف المركزي	**٥٠٣,٦٧٠**	٥٠٨,١٨٧
المستحق من البنوك	**٥٠,٥٢٧**	٤٧,١٦٨
الأوراق المالية الاستثمارية		
- سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢٠٠,١٨٣**	١٧١,٧٢٧
- سندات دين بالتكلفة المطفأة	**٤٢٧,٢٩١**	٣١٣,٧٨٤
	٦,٦٢٢,٠١٨	٥,٩٠١,٢٥٣
الدخل من التمويل الإسلامي		
مرابحة وتورق	**٤٤١,٠٤٠**	٣٦٣,١٢٧
إجارة	**٤٨٠,٨٥٥**	٤٢٩,١٨٩
	٩٢١,٨٩٥	٧٦٢,٣١٦
إجمالي دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي	**٧,٥٤٣,٩١٣**	٦,٦٦٣,٥٦٩

يتم احتساب دخل الفوائد بإستخدام معدلات الفائدة الفعلية.

٢١. مصروفات الفوائد والتوزيعات على الودائع الإسلامية

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
مصروفات الفوائد		
المستحق للبنوك	٢٤٣,٦١٤	١٧١,٤٦١
ودائع العملاء	٢,٣٣٩,٩٥٥	١,٩٦٦,٣٢٣
سندات وقروض متوسطة الأجل	٥١٣,٧٩٦	٤٩١,٦٧٥
	٣,٠٩٧,٣٦٥	٢,٦٢٩,٤٥٩
التوزيعات على الودائع الإسلامية		
الودائع الإسلامية للعملاء	٦٤٧,٥٨١	٤٦٤,٤٢١
	٦٤٧,٥٨١	٤٦٤,٤٢١
إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	**٣,٧٤٤,٩٤٦**	٣,٠٩٣,٨٨٠

إن التوزيعات على الودائع الإسلامية تمثل الحصة من الدخل المخصصة إلى مودعي الودائع الإسلامية لدى المجموعة. وتتم الموافقة على التخصيص والتوزيع من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى المجموعة.

٢٢. صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
أنشطة الإقراض	**٤٤٠,٤٦٣**	٣٦٨,٣٤٩
أنشطة التمويل التجاري	**٢٥٢,٦٠٣**	٢١٢,٧٩٤
أنشطة العمليات والحسابات	**٤١٠,٦٧٥**	٣٦٥,٦٧٥
دخل بطاقات الإئتمان وعمولات وساطة	**٣٦٨,١٤٨**	٢٨٢,٢٧٠
	١,٤٧١,٨٨٩	١,٢٢٩,٠٨٨
مصروفات بطاقات الائتمان والعمولات والوساطة	**(٣٥٦,٩٧٩)**	(٢٩٤,٤٣٨)
	١,١١٤,٩١٠	٩٣٤,٦٥٠

٢٣. الدخل التشغيلي

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي الأرباح من صرف العملات الأجنبية والأدوات المشتقة	**٣٢٣,٢٠٧**	٣١٢,٤٤٢
صافي الأرباح من الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**٢,٧٠٣**	٣٧٧
صافي الأرباح من بيع استثمارات في سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٩٥١**	٧٠٥
دخل توزيعات أرباح	**٩,٧٥٨**	٩,٧٥٨
دخل آخر، صافي	**٢٤٠,٣١٢**	١١٠,٣٠٦
	٥٧٦,٩٣١	٤٣٣,٥٨٨

٢٤. المصاريف التشغيلية

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الإستهلاك والإطفاء	**٦١,٠١٤**	٤٩,٤٠٩
المصاريف العامة والإدارية	**٥٦٦,١١٢**	٤٥٦,١٢٧
مصاريف الموظفين	**٧٧٦,٣٥٢**	٧٢٢,٣١٣
	١,٤٠٣,٤٧٨	١,٢٢٧,٨٤٩

بلغت المساهمات المجتمعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) خلال السنة ١,٩ مليون درهم (٢,٢٣: ٢,٩ مليون درهم).

٢٥. صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة من		
المستحق من البنوك	**١,٢٩٥**	٥٧١
الأوراق المالية الاستثمارية	**٦**	٨١٠
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٨٧٥,٠٤٦**	١,٠٠٠,٣٨٨
الموجودات الأخرى	**٢٩,٦٨٢**	١٤٧,٧٢١
مخصصات خسائر انخفاض القيمة للضمانات المالية والتزمات القروض	**١١٣,٣٤٣**	٩٢,٥٦٥
مستردات من القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**(٢٥٧,١٩٠)**	(١٨٢,٠٤٣)
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة للسنة	**٧٦٢,١٨٢**	١,٠٦٠,٠١٢

٢٦. الإلتزامات الإيجارية

المجموعة كمستأجر

تشتمل المصاريف التشغيلية على مصروفات متعلقة بإيجارات المجموعة والبالغة ٧,٤٧ مليون درهم (٢٠٢٣: ١١,٠ مليون درهم). فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية الغير قابلة للإلغاء كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
أقل من سنة	**٨,٢٧٣**	٧,٤٧٣
من سنة إلى خمس سنوات	**٤,٩٩٥**	٣,٥٥٤
	١٣,٢٦٨	١١,٠٢٧

٢٧. الربح الاساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم من خلال قسمة الأرباح الصافية للمجموعة (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة المعاملة على سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والبالغ ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهماً عادياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢,٩٨٥,١٩١,٩٤٩ سهماً بعد تعديل أسهم المنحة).

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي أرباح للسنة	**٣,٠٢٩,٧٨١**	٢,٦٥٠,٠٦٦
خصم: الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(١٣٢,٢٢٨)**	(١٣٢,٢٢٨)
صافي الربح المعدل للسنة	**٢,٨٩٧,٥٥٣**	٢,٥١٧,٨٣٨
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (ألف درهم)	**٢,٩٨٥,١٩٢**	٢,٩٨٥,١٩٢
الأرباح المعدلة للسهم (درهم)	**٠,٩٧**	٠,٨٤

تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بناء على أسهم منحة المصدرة خلال السنة (إيضاح ١٩-١).

إن الربح المخفض للسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ يساوي الربح الأساسي للسهم حيث لم تقم المجموعة بإصدار أي أدوات مالية من شأنها أن تؤثر على ربحية السهم عند تحقيقها.

٢٨. النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله المدرج ضمن بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة من مبالغ بيان المركز المالي الموحد التالية. قامت المجموعة بإعادة تصنيف النقد وما يعادله للسنة المقارنة.

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
نقد في الصندوق	**١,٠٩٣,٥٢٨**	٨٤١,٩٦٥
الاحتياطي القانوني والودائع الأخرى لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٣,٦٤٤,١١٠**	١٢,٥٦٧,٦٣٧
شهادات إيداع متداولة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	١,٦٠٠,٠٠٠
المستحق من البنوك	**٥,١٦٥,٠٨١**	٣,٧٧٤,٤٥٣
	٢٢,١٠٢,٧١٩	١٨,٧٨٤,٠٥٥
ناقصًا: شهادات إيداع متداولة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر	**(١,٦٠٠,٠٠٠)**	(١,٣٠٠,٠٠٠)
ناقصًا: المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي أصلي أكثر من ثلاثة أشهر	**(٢,٧٢٣,٠٦٢)**	(٢,٠٦٧,١٣٩)
	١٧,٧٧٩,٦٥٧	١٥,٤١٦,٩١٦

٢٩. المطلوبات الطارئة والالتزامات

تمثل المطلوبات الطارئة التزامات ائتمانية بمنح اعتمادات مستندية وضمانات وهي مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. وتمثل الالتزامات الغير مسحوبة قيمة التزامات المجموعة بخصوص التسهيلات الائتمانية المعتمدة وغير المسحوبة. وتمثل مبالغ المطلوبات الطارئة الحد الأقصى للخسارة المحاسبية التي قد يتم الاعتراف بها في تاريخ الميزانية العمومية في حالة اخفاق الأطراف الأخرى تماماً في الوفاء بالتزاماتها وفقاً لما هو متعاقد عليه.

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
المطلوبات الطارئة:		
اعتمادات مستندية	**٢,٧٤٨,٢٠٤**	٣,٠٣٢,٧٢٥
ضمانات	**١٩,٩٢٥,٥٧٧**	١٦,٨٠١,١٨١
إجمالي المطلوبات الطارئة	**٢٢,٦٧٣,٧٨١**	١٩,٨٣٣,٩٠٦
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**٢٦,٨٠٨,٩٧٦**	٢٧,٠٣٧,١٤٤
التزامات المصاريف الرأسمالية	**١٦١,٤٥٨**	٢٤٥,٧٦٦
التزامات للإستثمارات المستقبلية في حقوق الملكية الخاصة	**٤٥,١٠١**	٤٦,١٧١
إجمالي المطلوبات الطارئة والإلتزامات	**٤٩,٦٨٩,٣١٦**	٤٧,١٦٢,٩٨٧

٢٩. المطلوبات الطارئة والالتزامات (يتبع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان من التعرض غير الممول:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
اعمادات مستندية	٢,٥٩٥,٠٧١	١٥٠,١٩٠	٢,٩٤٣	٢,٧٤٨,٢٠٤
ضمانات	١٧,١٠٧,٩٦٤	٢,٤١٤,٩٢٠	٤٠٢,٦٩٣	١٩,٩٢٥,٥٧٧
	١٩,٧٠٣,٠٣٥	٢,٥٦٥,١١٠	٤٠٥,٦٣٦	٢٢,٦٧٣,٧٨١
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٢٤,٧٨٢,٠٨٧	٢,٠٢٦,٨٨٩	-	٢٦,٨٠٨,٩٧٦
	٤٤,٤٨٥,١٢٢	٤,٥٩١,٩٩٩	٤٠٥,٦٣٦	٤٩,٤٨٢,٧٥٧
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
اعمادات مستندية	٢,٨٣٩,٢٤٢	١٨٤,٢٧١	٩,٢١٢	٣,٠٣٢,٧٢٥
ضمانات	١٤,٥٨٥,٧٢٢	١,٧٦٩,٥٥٤	٤٤٥,٩٠٥	١٦,٨٠١,١٨١
	١٧,٤٢٤,٩٦٤	١,٩٥٣,٨٢٥	٤٥٥,١١٧	١٩,٨٣٣,٩٠٦
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٢٥,٤١٣,٣٦٣	١,٦٢٣,٧٨١	-	٢٧,٠٣٧,١٤٤
	٤٢,٨٣٨,٣٢٧	٣,٥٧٧,٦٠٦	٤٥٥,١١٧	٤٦,٨٧١,٠٥٠

خلال دورة الأعمال الطبيعية، تم رفع بعض المطالبات القانونية من قبل المجموعة أو على المجموعة. غير أنه بناء على تقييم الإدارة لا يوجد تأثير مادي على النتائج المالية للمجموعة لأي من هذه المطالبات القانونية.

تلتزم المجموعة بجميع القوانين ذات العلاقة والتي تحكم أعماله ولا يوجد لدى المجموعة أي علم بأية مخالفات أو غرامات مادية تستحق الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة.

٣٠. الموجودات الائتمانية نيابة عن العملاء

بلغت الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية نيابة عن العملاء مبلغ ١٠,٤٧٨,٤ مليون درهم (٢٠٢٣: ٨,٨١٢,١ مليون درهم).

٣١. الأدوات المشتقة

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ التقرير سوياً مع المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لفترات الاستحقاق. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات التابعة للأدوات المشتقة وتعد الأساس الذي يتم بناءً عليه قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. تحدد القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وبالتالي فإنها لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان أو لمخاطر السوق. تقتصر مخاطر الائتمان من الأدوات المشتقة على القيمة العادلة الموجبة ان وجدت، والقيمة السوقية الموجبة وأيضا مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة مرتبطة بمركزها مطلوباتها المشتقة.

	القيمة السوقية الموجبة ألف درهم	القيمة السوقية السالبة ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى خمس سنوات ألف درهم	اكثر من خمس سنوات ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤							
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	٣٠	٣٠	١٨,٧٥٠	-	١٨,٧٥٠	-	-
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة أسعار العملات	-	-	-	-	-	-	-
مبادلة أسعار الفائدة	٤٨٠,١٢٧	٤٢٥,٣٨٢	٢٧,٤٨٨,٩٢٨	٥٥٩,٣٧٩	١,٧٥٦,٨٥٦	١٧,٠٦٧,١٦٩	٨,١٠٥,٥٢٤
عقود صرف العملات	٨٦,٨١٧	٨٠,٤٨٤	١٣,٨٩٩,٠١١	١٠,٤٦٦,٣٢٠	٣,٤٣٢,٣٨٤	٣٠٧	-
خيارات العملات	٥١٥	١٠٥	-	-	-	-	-
خيارات أسعار الفائدة	١٧,٢٧١	١٥,٣٩٤	٢,٦٤٨,٥١٠	٢٠٨,٠٠٠	٦٢٢,٥٠٦	١,٦٤٩,٨٤٦	١٦٨,١٥٨
	٥٨٤,٧٦٠	٥٢١,٣٩٥	٤٤,٠٥٥,١٩٩	١١,٢٣٣,٦٩٩	٥,٨٣٠,٤٩٦	١٨,٧١٧,٣٢٢	٨,٢٧٣,٦٨٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣							
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	٢٢٢	٣,٢٣٤	٢٠٣,٧٥٠	-	-	٢٠٣,٧٥٠	-
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة أسعار العملات	١٣١	١٠٢	١٤٦,٩٢٠	-	١٤٦,٩٢٠	-	-
مبادلة أسعار الفائدة	٦١٥,٥٠٦	٥٤٥,١٩٢	٢٨,٠٤٤,٩٤٧	٣٤,٩٧٢	٢,٠٣٩,٠٤٢	١٦,٥٠٢,٢١٣	٩,٤٦٨,٧٢٠
عقود صرف العملات	٧٢,٦١٣	٧٧,٠١١	٨,١٥٩,١٩٨	٥,٠٣٠,٧٣٢	٣,١٠٩,١٨٧	١٩,٢٧٩	-
خيارات العملات	٢٢٥	٢٢٥	٧٣٤,٦٠٠	٧٣٤,٦٠٠	-	-	-
خيارات أسعار الفائدة	٩,١٧٥	٨,٩٤٣	١,٣٢٢,١٨٦	-	٤٦٠,٤٢٥	٥٧١,٨٢٥	٢٨٩,٩٣٦
	٦٩٧,٨٧٢	٦٣٤,٧٠٧	٣٨,٦١١,٦٠١	٥,٨٠٠,٣٠٤	٥,٧٥٥,٥٧٤	١٧,٢٩٧,٠٦٧	٩,٧٥٨,٦٥٦

٣٢. التحليل القطاعي

تستخدم المجموعة قطاعات الأعمال لتقديم معلومات حول قطاعاتها، والتي تستند إلى إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل اللجنة التنفيذية من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. من وقت لآخر يتم إجراء تعديلات بناءً على هياكل الأعمال والتغييرات المجمعة. خلال العام، لم تكن هناك تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي وتوزيع المحفظة على قطاعات الأعمال. تم إعادة تصنيف أرقام فترة المقارنة السابقة لتتوافق مع عرض السنة الحالية.

تدفع وتستلم قطاعات الأعمال فوائد إلى ومن الخزينة المركزية لتعكس توزيعات تكاليف التمويل. يتم تحميل الفائدة أو دفعها إلى قطاعات الأعمال والفروع لتتطابق مع التمويل على أسعار تحويل الأموال التي تساوي تقريباً تكلفة التمويل.

قطاعات الأعمال

الأعمال المصرفية المؤسسية	تشتمل على القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع ومنتجات التمويل التجاري وحلول التجارة الإلكترونية لعملاء البنك من المؤسسات (متضمنة المؤسسات الحكومية).
الأعمال المصرفية للشركات	تشتمل على القروض وتمويل رأس المال العامل والتمويل التجاري ومنتجات الودائع إلى العملاء من الشركات (المتوسطة والناشئة).
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على حسابات جارية وحسابات إدخار سهلة الاستخدام وحسابات ودائع ذات سعر ثابت و قروض شخصية وتسهيلات سحب على المكشوف وتمويل سيارات ومنتجات رهن وتسهيلات قروض وتسهيلات ائتمانية أخرى إلى العملاء من الأفراد. ويشمل أيضا وحدة الالتزامات على مستوى المؤسسة التي تخدم كبار العملاء والشركات الصغيرة من غير المقترضين.
التجارة والأعمال الأخرى	يتولى هذا القطاع ترتيبات ومعاملات إدارة الميزانية العمومية بالإضافة إلى إدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة والتعاملات في الأدوات المشتقة لغرض المتاجرة وإدارة المخاطر.

القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في نطاق جغرافي واحد وهو دولة الإمارات العربية المتحدة.

	الأعمال المصرفية المؤسسية ألف درهم	الأعمال المصرفية للشركات ألف درهم	الأعمال المصرفية للأفراد ألف درهم	التجارة والأعمال الأخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
الموجودات	**٣٩,٥١٠,٨٣٤**	**٤٣,٨٧٤,٤٧٢**	**٢١,٢٦٦,٦٩٢**	**٣٥,٥٢٣,٣٢٠**	**١٤٠,١٧٥,٣١٨**
المطلوبات	**٤٥,١٢١,١٠٧**	**٢١,٧١٦,٩٨٠**	**٤٠,٨٣٧,٠٥٨**	**١٥,٠٧٥,٥٦٤**	**١٢٢,٧٥٠,٧٠٩**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
الموجودات	٣٦,٥٩٤,٨٥٣	٤٣,٣٨٧,٧٨٢	١٧,١٨٨,٩٤٨	٣١,٨١٥,٩٠٨	١٢٨,٩٨٧,٤٩١
المطلوبات	٤٧,٥٣١,٩٧٨	١٧,٠٧٥,١٦٣	٣٥,٠٨٧,٩٢٣	١٣,٥١١,٠٧٠	١١٣,٢٠٦,١٣٤

٣٢. التحليل القطاعي (يتبع)

	الأعمال المصرفية المؤسسية ألف درهم	الأعمال المصرفية للشركات ألف درهم	الأعمال المصرفية للأفراد ألف درهم	التجارة والأعمال الأخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	**٩٢٦,٢١٥**	**١,٢٧١,٣٣٢**	**١,٤٨٤,١٢٠**	**١١٧,٣٠٠**	**٣,٧٩٨,٩٦٧**
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	**٤٠٥,٥٥٨**	**٣٨٧,٥١١**	**٦٤٩,٨٣٢**	**٢٤٨,٩٤٠**	**١,٦٩١,٨٤١**
إجمالي الدخل التشغيلي	**١,٣٣١,٧٧٣**	**١,٦٥٨,٨٤٣**	**٢,١٣٣,٩٥٢**	**٣٦٦,٢٤٠**	**٥,٤٩٠,٨٠٨**
المصاريف التشغيلية	**(٢٦٨,٠٠٧)**	**(٣١٤,٩١١)**	**(٧٧٠,١٤٢)**	**(٥٠,٤١٨)**	**(١,٤٠٣,٤٧٨)**
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة	**(٥٨,٠٦٣)**	**(٥٤٧,٩١١)**	**(٨٧,٧٣٣)**	**(٦٨,٤٧٥)**	**(٧٦٢,١٨٢)**
صافي أرباح السنة قبل ضريبة الدخل	**(٣٢٦,٠٧٠)**	**(٨٦٢,٨٢٢)**	**(٨٥٧,٨٧٥)**	**(١١٨,٨٩٣)**	**(٢,١٦٥,٦٦٠)**
ضريبة الدخل	**(٨٩,٢٧٧)**	**(٧٢,٢٨٢)**	**(١١١,٣٢٢)**	**(٢٢,٤٨٦)**	**(٢٩٥,٣٦٧)**
صافي أرباح السنة	**٩١٦,٤٢٦**	**٧٢٣,٧٣٩**	**١,١٦٤,٧٥٥**	**٢٢٤,٨٦١**	**٣,٠٢٩,٧٨١**
٣١ ديسمبر٢٠٢٣					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٧٥٢,٨٥٠	١,١٠٦,٢٦٥	١,٢٩٥,٣٢٠	٤١٥,٢٥٤	٣,٥٦٩,٦٨٩
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	٣٦٨,٩٧٨	٣٤٧,٥٣٩	٥٤٤,١٦٥	١٠٧,٥٥٦	١,٣٦٨,٢٣٨
إجمالي الدخل التشغيلي	١,١٢١,٨٢٨	١,٤٥٣,٨٠٤	١,٨٣٩,٤٨٥	٥٢٢,٨١٠	٤,٩٣٧,٩٢٧
المصاريف التشغيلية	(٢١٠,١٢٣)	(٢٧٢,٣٨٦)	(٦٥٠,٨٥٦)	(٩٤,٤٨٤)	(١,٢٢٧,٨٤٩)
صافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(١٩٨,٢٥٥)	(٧٠٦,٥٥٤)	(١٧,١٧٩)	(١٣٨,٠٢٤)	(١,٠٦٠,٠١٢)
صافي أرباح السنة قبل ضريبة الدخل	(٤٠٨,٣٧٨)	(٩٧٨,٩٤٠)	(٦٦٨,٠٣٥)	(٢٣٢,٥٠٨)	(٢,٢٨٧,٨٦١)
ضريبةالدخل	٧١٣,٤٥٠	٤٧٤,٨٦٤	١,١٧١,٤٥٠	٢٩٠,٣٠٢	٢,٦٥٠,٠٦٦
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-
	٧١٣,٤٥٠	٤٧٤,٨٦٤	١,١٧١,٤٥٠	٢٩٠,٣٠٢	٢,٦٥٠,٠٦٦

فيما يلي تحليل لإجمالي الدخل التشغيلي لكل قطاع بحسب الدخل من الأطراف الخارجية والدخل ما بين القطاعات:

	الأطراف الخارجية		ما بين القطاعات	
	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	**٢٠٢٤ ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم
الأعمال المصرفية المؤسسية	**٧٨١,٤٥٣**	٦٣٤,٤٤٧	**٥٥٠,٣٢٠**	٤٨٧,٣٨١
الأعمال المصرفية للشركات	**٢,٩٩٩,٣٠١**	٢,٩٢٧,٥٥١	**(١,٣٤٠,٤٥٨)**	(١,٤٧٣,٧٤٧)
الأعمال المصرفية للأفراد	**١,٠٣٢,٨٠١**	٩٠٨,٢٢١	**١,١٠١,١٥١**	٩٣١,٢٦٤
التجارة والأعمال الأخرى	**٦٧٧,٢٥٣**	٤٦٧,٧٠٨	**(٣١١,٠١٣)**	٥٥,١٠٢
إجمالي الدخل التشغيلي	**٥,٤٩٠,٨٠٨**	٤,٩٣٧,٩٢٧	**-**	-

٣٣. العمليات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تمتلك مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية ٢٠٪ من رأس مال البنك، إن مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية مملوكة بالكامل لحكومة دبي ("الحكومة"). تطبق المجموعة الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" والذي يسمح بتقديم إفصاحات مخفضة عن الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالحكومة.

تدخل المجموعة في سياق الأعمال الإعتيادية في معاملات مع مساهمي الأغلبية وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة لدى المجموعة وشركاتهم ذات العلاقة. يتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة المجموعة. تتم المعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة بنفس الشروط إلى حد كبير، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات، كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة للمعاملات المماثلة مع العملاء والأطراف الخارجية.

	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين		أطراف حكومية ذات علاقة		أطراف أخرى ذات علاقة	
	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
المستحق من البنوك	-	-	**٣٢٣,٤٦٠**	٧٣,٤٦٠	**-**	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٦٩,٣٤٨**	١٠٣,٣٨٢	**٢٠٧,٤٠٣**	١,٠٧٣,٨٠٠	**٣,٣٢٧,٠٤٥**	٢,١٧٤,٤٤٨
الاستثمار في الأوراق المالية، بالصافي	-	-	**٥٥٤,٥١٨**	٥٥١,٣٣١	**-**	-
قبولات بنكية	-	-	**-**	٢٧,٦١٥	**٢٩٣,٠٠٩**	٤٠,٩٨٧
اعتمادات مستندية	-	-	**١**	٥,٠٨٢	**٢٦٧,٥٢٦**	٢١١,٠٦٢
ضمانات	-	-	**١٧٤,٢٥٢**	١٤٨,٦٧٤	**٤٠٠,٤٠٠**	١٢٣,٩٦٦
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**١,٨٤٦**	٥٨,٠٩٥	**٧٩٦,٥٧٥**	١,٢١٣,١٦١	**٢٧٦,٢٦١**	٢٨٤,١٦٧
المستحق للبنوك	-	-	**٣٥,٨٨٠**	٤٦,٧٨٨	**-**	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**١٨٣,٣٦٧**	١١٢,٣٦٥	**٦,٣٢٥,٦٤٧**	٣,٩٢٨,٠٦٢	**١,٢٥٥,٠٤٢**	١,٠٦٢,٦٠٢
دخل الفوائد والعمولات	**٥,٥٦٢**	٧,٨٠٧	**٣٨,٧٣١**	٦٨,٦٧١	**٢٥٣,٢٥٠**	١٦٤,٩٧١
مصروفات الفوائد	**٣,٢٠٧**	٢,٧٨٤	**٢٦٨,٤٣١**	١٩٧,٨٧٠	**٩٠,٩٧٠**	١٦,٥٢٩
توزيعات الأرباح المستلمة من شركة زميلة	**-**	-	**-**	-	**٦,٦٥٣**	٦,٦٥٣

إن كبار موظفي الإدارة هم الأشخاص الذين تكون لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة المجموعة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويشمل ذلك أي عضو من أعضاء مجلس إدارة المجموعة (سواءً كان تنفيذياً أو غير ذلك).

تمثل الأطراف الأخرى ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والأطراف ذات العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا.

بلغت المصاريف لاعضاء مجلس الإدارة ٣,٢ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٢,٩ مليون درهم) لقاء اتعابهم لحضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة خلال الفترة ٢٣,٠ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٣,٠ مليون درهم).

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرواتب	**٢٩,٢١٤**	٢٤,٠٦٤
امتيازات نهاية الخدمة	**١,١٨١**	١,٢٧٨
امتيازات أخرى	**٦٨,٨٧١**	٢٠,١٥٧

٣٤. أهداف وسياسات إدارة المخاطر

٣٤,١ حوكمة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن العمليات والاستقرار المالي للمجموعة، وضمان رعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الجهات المنظمة والمشرفة على الأعمال المصرفية. إن مجلس الإدارة مسؤول عن التوجيه الاستراتيجي والإشراف الإداري والرقابة الكافية بهدف أساسي يتمثل في تعزيز النجاح وتحقيق قيمة طويلة الأجل للمجموعة. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن الإطار العام لحوكمة المخاطر وإدارتها وتحديد استراتيجية المخاطر ووضع حدود المخاطر لدى المجموعة وضمان مراقبة التعرض للمخاطر والتحكم فيها بشكل فعال والحفاظ عليها ضمن الحدود الموضوعة. بالإضافة إلى ذلك، فهو مسؤول عن وضع هيكل واضح لإدارة المخاطر واعتماد سياسات وإجراءات المخاطر وكذلك إدارة جميع المخاطر المتعلقة بالمجموعة.

من أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية بشكل فعال، يتم مساعدة مجلس الإدارة من قبل لجان مجلس الإدارة المختلفة، وهي لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة (BCIC)، ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC)، ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BAC)، ولجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة (REMCO).

تدير الإدارة العليا المخاطر بشكل فعال، في المقام الأول من خلال قسم المخاطر مع إشراف اللجنة التنفيذية (EXCO)، ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، ولجنة الائتمان (CC)، ولجنة استثمار المشاريع (PIC)، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال (RMCC)، لجنة الموارد البشرية (HRC)، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC)، ومجلس الحوكمة البيئة والاجتماعية والحوكمة (ESG Council)، ولجنة الرقابة النموذجية (MOC)، ولجنة أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ IFRS ٩ PC) ولجنة الرقابة الشرعية (ISSC).

٣٤,٢ البيئة الرقابية

(أ) قسم المخاطر لدى المجموعة

تتألف إدارة مخاطر المجموعة من المجالات التالية: إدارة مخاطر المؤسسات، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية بما في ذلك إدارة استمرارية الأعمال، ومخاطر التكنولوجيا، وحوكمة المخاطر، وإدارة مخاطر الاحتيال. وتشمل المسؤوليات الأساسية ما يلي:

- الحفاظ على إطار إدارة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر وفقًا للخطة الإستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية.
- إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في المجموعة - بما في ذلك عملية تحديد المخاطر المادية - وتحليل إدارة رأس المال، وتطوير نماذج تقييم رأس المال للركيزة الثانية وإجراء اختبارات الضغط.
- توفير التقييم المستقل والتحدي لإدارة المخاطر والملفات التعريفية في مجالات العمل لضمان الحفاظ عليها بطريقة قوية.
- العمل كنقطة مرجعية لمسائل المخاطر والرقابة، وتقديم المشورة للإدارة، ومشاركة أفضل الممارسات وإجراء مراجعات خاصة وفقًا لتوجيهات RMCC ولجنة الموجودات والمطلوبات، وتسليط الضوء على المخاطر الناشئة.
- إجراء مراجعات الضمان على خط الدفاع الأول بما في ذلك التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، واختبار الرقابة والاعتماد المناسب لسياسات المخاطر.
- توفير المرونة التشغيلية - حماية أصول معلومات البنك والعملاء من مخاطر الأمن السيبراني وضمان إمكانية الحفاظ على الوظائف الحيوية في حالة وقوع حدث تخريبي.
- إدارة سياسات المجموعة مركزياً لضمان المراجعة والموافقة في الوقت المناسب وفقاً للمواعيد التنظيمية والداخلية.
- صياغة وإدارة النهج النموذجي لإدارة المخاطر بالمجموعة، وضمان وجود ضوابط الحوكمة المناسبة وبما يتماشى مع التوقعات الداخلية والتنظيمية.
- توفير رقابة مستقلة ومستمرة على وظيفة مخاطر الائتمان من خلال ضمان الحصول على مخاطر الائتمان وفقًا للسياسات واللوائح الداخلية، وأن البنك يظل ضمن نطاق قدرته على تحمل مخاطر الائتمان.
- صياغة وإدخال الضوابط اللازمة لتحديد وتقييم ومراقبة تعرض المجموعة لمخاطر السوق.

(ب) قسم التدقيق الداخلي

يتمثل دور قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة بتقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية حول ملائمة وفاعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الهامة التي تواجهها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لمدى الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات التنظيمية الرئيسية وقياس الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة. كما يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات ذات طبيعة استشارية يتم تقديمها بصورة عامة بناءً على طلب محدد من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BAC) أو الإدارة.

تتم إدارة هذا القسم من قبل المسؤول الرئيسي لقسم التدقيق الداخلي الذي يتبع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك يتبع إدارياً للرئيس التنفيذي للمجموعة.

لأداء دوره بشكل فاعل، يتمتع قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية من الناحية التنظيمية عن الإدارة، وذلك بغرض تمكينه من التقييم المُطلق لأنشطة الإدارة والموظفين. إن ميثاق التدقيق الداخلي يمنحه حق الوصول الكامل والمطلق، في جميع الأوقات، لكافة الوثائق والسجلات والموظفين في المجموعة. علاوة على ذلك، لديه حق الوصول المباشر إلى رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

٣٤. أهداف وسياسات إدارة المخاطر (يتبع)

٣٤,٢ البيئة الرقابية (يتبع)

(ب) قسم التدقيق الداخلي (يتبع)

لتحديد ما إذا كانت مهام التدقيق الداخلي تتم على نحو فعال، تقوم لجنة التدقيق بما يلي:

- تقييم مدى ملاءمة ميثاق التدقيق الداخلي ؛
- تقييم مدى كفاية الموارد المتاحة، سواء من حيث المهارات والتمويل مرة كل سنة؛
- رعاية التقييمات الخارجية، مرة واحدة على الأقل كل خمس (٥) سنوات، من قبل مراجع خارجي مؤهل ومستقل؛
- الموافقة على شروط توظيف رئيس التدقيق الداخلي؛ و
- مراقبة ومراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي واستقلالية وموضوعية المدققين الداخليين.

(ج) قسم الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة والإدارة مسؤولون عن تطوير والحفاظ على وجود نظام سليم للرقابة الداخلية وإجراءات تلبي المعايير الدولية وتفي بمتطلبات إدارة المجموعة والهيئات التنظيمية الخارجية. يجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادراً على ضمان تحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن المجموعة؛
- فعالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية للمجموعة؛
- فعالية التدابير والإجراءات الموضوعة لحماية أصول وممتلكات المجموعة؛ و
- التوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة المعمول بها والسياسات المتعلقة بإجراءات التشغيل الداخلية.

تقوم الإدارة التنفيذية بشكل مستمر بمراقبة وتقييم كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية وقدرتها على تحقيق الأهداف المعلنة وتعزيزها.

تشمل عمليات ومسؤوليات وظائف الرقابة الداخلية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- التأكد من الالتزام بالسياسات والعمليات والضوابط التشغيلية للمجموعة ؛
- التأكد من وجود الضوابط الداخلية المناسبة وأنها تعمل على النحو المصمم وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛
- المراجعة الدورية لنظام الرقابة الداخلية للمجموعة من أجل تحديد المجالات التي قد تكون فيها الضوابط الداخلية ضعيفة أو غير موجودة والمجالات التي يبدو أن هناك ضوابط مفرطة تؤدي إلى عدم الكفاءة التشغيلية وذلك لاقتراح طرق لتصحيح ذلك؛
- تمكين الإدارة من إجراء مراجعة سنوية لكفاءة نظام الرقابة الداخلية والإبلاغ عن نتائجها؛ و
- رصد الأنشطة التشغيلية والإشراف على الضوابط التشغيلية التي تمارس لضمان أن تكون في الوقت المناسب و بصورة فعالة.

(د) الإمتثال

يتم تعريف مخاطر الامتثال من قبل لجنة بازل بأنها "مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، أو الخسارة المالية، أو خسارة السمعة التي قد تعاني منها المجموعة نتيجة لعدم امتثاله لجميع القوانين واللوائح ومدونات قواعد السلوك والمعايير المعمول بها من الممارسات الجيدة".

إن عملية مراقبة الالتزام هي مهمة مستقلة تهدف إلى التأكد من أن المجموعة، التي تضم البنك والشركات التابعة الخاضعة له، تعمل وفقًا للقوانين واللوائح والتعليمات والتوجيهات والتعاميم المعمول بها، الصادرة عن السلطات ذات الصلة وكذلك الممارسات السائدة في السوق والمعايير الأخلاقية.

يشرف مجلس الإدارة على إدارة مخاطر الامتثال داخل المجموعة ويتخذ التدابير اللازمة لوضع وتعزيز ثقافة الالتزام بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير المعمول بها وقيم السلوك الأخلاقي والمهني عند إدارة أعمال المجموعة.

تتمثل مهمة ودور قسم الالتزام بالمجموعة فيما يلي:

- التأكد من تحديد مخاطر الامتثال وتقييمها ومراقبتها والتخفيف منها بشكل مناسب بالاشتراك مع وظائف الأعمال والرقابة الأخرى؛
- التأكد من أن الإدارة العليا ومجلس الإدارة على علم تام بقضايا الامتثال الهامة وخطط الحل؛
- المساهمة في ثقافة الامتثال "غير المفاجئة" من خلال تثقيف ونشر الوعي بالامتثال في جميع أنحاء المجموعة؛
- إجراء مراجعات مستقلة للعمليات والضوابط المختارة عبر المجموعة لضمان الوفاء بالالتزامات التنظيمية الرئيسية وأن الضوابط الرئيسية تعمل بفعالية؛
- تطوير خطط الامتثال السنوية التي تحدد أولويات الامتثال للمجموعة ومواءمة خطط الامتثال مع استراتيجيات وأهداف العمل؛ و
- تطوير الأطر ودعم الأعمال في تلبية المتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال (AML)، ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT)، والعقوبات المالية المستهدفة وتمويل انتشار الأسلحة (TFS وPF)، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA).) ومعايير التقارير المشتركة (CRS)، ومتطلبات سلوك السوق وحماية المستهلك.

(ه) إطلاق النفير

تم تصميم مجموعة ترتيبات بهدف تمكين الموظفين والعملاء من الإبلاغ بصورة سرية عن اية شكوك حول أي مخالفات محتملة، والتمكين من إجراء التحقيقات في هذه الشكوك ومتابعتها بصورة مستقلة ومتحفظة من خلال سياسة إطلاق النفير. تخضع تلك الترتيبات إلى إشراف لجنة المخاطر والإمتثال وتتم بالتنسيق مع الإدارة العليا للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٤. أهداف وسياسات إدارة المخاطر (يتبع)

٣٤,٢ البيئة الرقابية (يتبع)

(و) مكافحة الاحتيال

تعد وحدة منع الاحتيال والتحقيق فيه المخصصة للمجموعة جزءاً لا يتجزأ من الحفاظ على نزاهة وأمن عملياتها. تتولى هذه الوحدة مهمة تحديد وكشف والتحقق من حوادث الاحتيال المحتملة أو الفعلية، فضلا عن تحديد واسترداد أي خسائر متكبدة من هذه الحوادث. الهدف الشامل هو إدارة وتقليل قابلية تعرض أصول المجموعة وعملياتها لمخاطر الاحتيال، مع رفع مستوى الوعي بالاحتيال بين الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٤,٣ سياسة الافصاح

قامت المجموعة بوضع سياسة للافصاح لضمان الالتزام بكافة المتطلبات والتعليمات ذات الصلة والصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (جهة التشريع المحلية) و معايير التقارير المالية الدولية وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وسوق دبي المالي.

في ما يلي الملامح الرئيسية لسياسة الإفصاح عن المعلومات المالية لدى المجموعة:

أ) حدود المعلومات المادية

تكون المعلومات مادية إذا كان من المعقول توقع أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو حجبها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية عن منشأة ما يصدر عنها تقارير. تعتمد الأهمية النسبية على حجم العنصر أو الخطأ الذي يتم الحكم عليه في الظروف الخاصة لإغفاله أو تحريفه، و / أو أي معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر السهم. من أجل ضمان الإفصاح الكافي، تضع المجموعة حدود الأهمية النوعية، بحيث لا يتم حذف أي معلومات جوهرية أو تحريفها؛ في الوقت نفسه، لا يعرض مركزها التنافسي للخطر.

ب) نطاق عمل الضوابط

من أجل ضمان الافصاح بصورة صحيحة وعادلة، قامت المجموعة بوضع ضوابط تشتمل على إجراءات تفصيلية لاتمام ومراجعة الإفصاحات المالية.

ج) تكرار ووسيلة الافصاح

يتم الافصاح عن النتائج المالية المرحلية بصورة ربع سنوية بينما يتم إعداد البيانات المالية الموحدة الكاملة التي تلتزم بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والدعامة ٣ من بازل ٣ والقوانين ذات العلاقة المطبقة في الدولة وتعليمات هيئة الأوراق المالية والسلع والارشادات الأخرى الصادرة عن المصرف المركزي ويتم الافصاح عنها بشكل سنوي. يتم الافصاح عن المعلومات الهامة غير العامة من خلال الوسائل التالية:

- تحميل البيانات المالية المراجعة بصورة ربع سنوية و البيانات المالية الموحدة والمدققة بصورة سنوية على الموقع الإلكتروني لكل من سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وناسداك دبي وموقع المجموعة الإلكتروني؛
- نشر تقرير الإدارة عن نتائج المجموعة في الصحف العربية والانجليزية بأسلوب يضمن نشرها على نطاق واسع؛
- نشر التقرير السنوي للمجموعة والذي يحتوي على البيانات المالية الموحدة المدققة، قائمة بأسماء اعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى قائمة الشركات التابعة المملوكة كلياً أو جزئياً؛ و
- نشر التقارير المتعلقة بعلاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للمجموعة بصورة ربع سنوية وسنوية.
- تحميل إفصاحات بازل ٣، الدعامة ٣ التي تمت مراجعتها ربع سنوية على الموقع الإلكتروني للمجموعة.

٣٥. إدارة المخاطر المالية

أ) مقدمة ونظرة عامة

إن المخاطر متأصلة في أعمال المجموعة وأنشطتها التشغيلية. يحدد إطار إدارة المخاطر بالمجموعة تقنيات الحوكمة وإدارة المخاطر لتمكين تحديد المخاطر وتقييمها والمراقبة والإدارة المستمرة لكل نوع من أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. وتساهم هذه الأنشطة في تحقيق الاستقرار المالي والتشغيلي الشامل للمجموعة وأدائها وسمعتها.

وفقًا لما تحدده عملية تحديد المخاطر المادية بالمجموعة، فإن أنواع المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي كما يلي:

- الائتمان (بما في ذلك مخاطر التركيز والمخاطر المتبقية)
- مخاطر السوق ومخاطر ائتمان الطرف المقابل
- المخاطر التشغيلية (بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة (ESG)، ومخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر مرونة الأعمال
- مخاطر أسعار الفائدة في دفتر الأعمال المصرفية (IRRRBB)
- المخاطر الاستراتيجية
- مخاطر السمعة
- الامتثال التنظيمي والجرائم المالية
- المخاطر القانونية
- مخاطر النموذج
- مخاطر السيولة
- مخاطر الاستثمار العقاري
- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية
- مخاطر المناخ

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ) مقدمة ونظرة عامة (يتبع)

تتولى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر من خلال إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة. أحد الأساليب الرئيسية لإدارة المخاطر هو تحديد نطاق تحمل المخاطر الذي يبدأ بتوضيح مجلس الإدارة لمستويات المخاطر والعوائد المقبولة والمتسامحة على مستوى المؤسسة. وتشمل التقنيات الرئيسية الأخرى السياسات والإجراءات، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والضوابط الداخلية - بما في ذلك تقييمات المخاطر والضوابط واختبار الضوابط، ومراقبة الحدود ومؤشرات المخاطر الرئيسية وإعداد التقارير واختبار الإجهاد.

ويتم مساعدة لجنة BRCC التابعة للمجموعة من قبل لجنة إدارة المخاطر والامتثال (RMCC). تتولى لجنة إدارة المخاطر وإدارة المخاطر مسؤولية مراقبة الامتثال لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك المراجعة المستمرة لمدى كفاية إطار إدارة المخاطر. توفر RMCC تحديثات أداء المخاطر إلى BRCC وتوصي بسياسات المخاطر الرئيسية للموافقة عليها.

يتم إنشاء لجان فرعية رسمية لـ RMCC لفئات معينة من المخاطر حيث يوجد عنصر مخاطر متقاطعة للنشاط أو عن طريق الاستثناء. وتشمل اللجان الفرعية لجنة الإشراف النموذجية ولجنة المخاطر التشغيلية.

يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

تتم مراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة بما في ذلك المخاطر المناخية من قبل مجلس ESG.

يتم إعداد جميع سياسات المجموعة وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها في إطار إدارة السياسات. يتم وضع سياسات المخاطر لإدارة المخاطر الرئيسية المتخذة، وفقًا لرغبة المخاطرة المعتمدة، وعادةً ما تتضمن حدودًا وتفويضات ومتطلبات لإعداد التقارير والمراقبة.

تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بانتظام لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة، من خلال التدريب ومعايير وإجراءات الإدارة، إلى تطوير بيئة رقابية منضبطة وبناءة، يفهم فيها جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المجموعة لخسائر في حال عدم تمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية والناشئة بصورة رئيسية من الأرصدة لدى المصرف المركزي، المستحق من البنوك، القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، موجودات مالية أخرى والتزامات القروض وعقود الضمانات المالية. لأغراض التقارير المالية تم عرض مخاطر التزامات القروض وعقود الضمانات المالية من ضمن مخاطر الائتمان للقروض والتسليفات والتمويل الإسلامي. لأغراض إدارة المخاطر، تتم إدارة مخاطر الائتمان الناجمة عن الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بصورة مستقلة.

(١) إدارة مخاطر الائتمان

تتولى لجنة الائتمان مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة وتحديث ما يلي:

- وضع سياسات الائتمان؛
- وضع هيكل التفويض للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها؛
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان؛
- الحد من تركيزات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة والاقاليم الجغرافية وقطاعات العمل؛
- وضع والاحتفاظ بتصنيفات المخاطر لدى المجموعة؛
- وضع والاحتفاظ بإجراءات المجموعة لقياس مخاطر الائتمان المتوقعة؛
- مراجعة مدى التزام وحدات الأعمال بحدود التعرضات المتفق عليها؛ و
- تقديم المشورة والتوجيه والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال لتعزيز أفضل الممارسات.

(٢) تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

من أجل تقليل مخاطر الائتمان، كلفت المجموعة لجنة الائتمان التابعة لها بوضع والحفاظ على تصنيف مخاطر الائتمان لدى المجموعة بغرض تصنيف التعرض وفقا لدرجة مخاطر التعثر عن السداد. تستند معلومات التصنيف الائتماني إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها لتكون تنبؤية بمخاطر التعثر عن السداد وتطبيق الحكم الائتماني المرتكز على الخبرة. يتم أخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار عند التحليل. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى مخاطر التعثر عن السداد.

تم تحديد ووضع درجات مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر التعثر عن السداد مع زيادة مخاطر الائتمان. يتغير الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين الدرجات مع زيادة مخاطر الائتمان. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر ائتمان محددة عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتاحة حول الطرف المقابل. تتم مراقبة كافة التعرضات ويتم تعديل درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. تكون إجراءات المراقبة المتبعة عامة ومصممة حسب نوع التعرض. فيما يلي المعلومات التي تستخدم عادةً لمراقبة بيان المخاطر الخاصة بالعملاء:

- تحليل البيانات المالية
- سجل الدفعات وتحليل تواريخ الاستحقاق؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- المهلة (المطلوبة والممنوحة)؛
- التغيرات في الأعمال والظروف المالية والاقتصادية؛
- المعلومات المتعلقة بالتصنيف الائتماني المقدمة من قبل وكالات التصنيف الخارجية؛

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(٢) تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية (يتبع)

- بالنسبة لتعرضات الأفراد: المعلومات التي تم انشاؤها داخلياً وخارجياً حول سلوك العملاء ومقاييس القدرة على تحمل التكاليف إلخ؛ و
- بالنسبة لتعرضات الشركات: المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المراجعة الدورية لسجلات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة والتغيرات في قطاع الأعمال الذي يزاول فيه العميل أنشطته، حيثما كان ذلك متاحاً.

تستخدم المجموعة درجات مخاطر الائتمان كمدخلات أساسية لتحديد هيكل التعرضات لمخاطر احتمالية التعثر. تقوم المجموعة بتجميع المعلومات عن الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضاتها لمخاطر الائتمان والتي يتم تحليلها حسب الاختصاص أو المنطقة وحسب نوع المنتج والمقترض وحسب درجة مخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بتحليل كافة المعلومات التي تم جمعها باستخدام نماذج إحصائية وتقوم بتقدير العمر المتبقي لتعرضات احتمالية التعثر وكيف من الممكن أن تتغير مع مرور الوقت. تتضمن العوامل التي يتم أخذها بالاعتبار عند إجراء ذلك مدخلاتل الإقتصاد الكلي مثل المؤشرات الإقتصادية الرئيسية وأسعار النفط وإشغال الفنادق وأسعار العقارات. تقوم المجموعة بتكوين "سيناريو أساسي" للتوجهات المستقبلية لمتغيرات اقتصادية مشابهة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات محتملة ومتوقعة أخرى. تستخدم المجموعة تلك التنبؤات والتي تعتبر ذات احتمالية مرجحة لتعديل تقديراتها فيما يتعلق باحتمالية التعثر عن السداد.

تستخدم المجموعة معيار مختلف لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل متعهد بالالتزام على حدة. إن المعايير المستخدمة هي التغيرات الكمية بالإضافة إلى التغيرات النوعية في احتمالية التعثر.

بغض النظر عن نتائج التقييم المذكور أعلاه، تفترض المجموعة بأن مخاطر ائتمان أصل مالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً مالم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وموثوقة تثبت عكس ذلك.

لدى المجموعة إجراءات متابعة موضوعة للتأكد من فعالية المعايير المستخدمة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهذا يعني أنه يتم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لمخاطر التعثر. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية لتصنيفاتها للنظر فيما إذا كانت عوامل مخاطر الائتمان التي أدت إلى التعثر مبينة بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

الخسائر الناجمة عن التعثر هي الخسائر المحتملة عند التعثر، استخدام المعلومات الاستشرافية الاقتصادية، التي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها المستحقة و التدفقات التي تتوقع المجموعة استلامها. تتوقع المجموعة الخسائر الناجمة عن التعثر بناءً على نسب التحصيل التاريخية كما يأخذ بعين الاعتبار تقييم وقيمة اي ضمانات مرتبطة بالأصل المالي، و المعلومات الاستشرافية الاقتصادية حيثما يكون مناسباً.

(٣) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر على مدى أقصى فترة تعاقدية تكون المنشأة معرضة خلالها لمخاطر الائتمان (بما في ذلك خيارات التمديد). ولكن بالنسبة للأدوات المالية مثل بطاقات الائتمان وتسهيلات السحب على المكشوف التي تتضمن قرض وعنصر التزام غير مسحوب، فإن قدرة المجموعة التعاقدية لطلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى مدى فترة الإنذار التعاقدي. بالنسبة لتلك الأدوات المالية تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على الفترة التي تكون المجموعة من خلالها معرضة لخسائر الائتمان ويكون من غير الممكن تخفيف خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان. لا يوجد لتلك الأدوات المالية أجل أو خطة سداد ثابتة ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. ولكن لا تقوم المجموعة في سياق الأعمال اليومية الاعتيادية بتطبيق الحق التعاقدي بإلغاء هذه الأدوات المالية. وذلك بسبب إدارة تلك الأدوات المالية على أساس جماعي وتتم إلغاؤها فقط عندما ترى المجموعة ازدياداً في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير الفترة الأطول بالنظر إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموع اتخاذها للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة مثل تخفيض الحدود وإلغاء التزام القرض. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ الذي يثبت فيه حق المجموعة في المطالبة بسداد مبالغ مدفوعة مقدماً أو إلغاء التزام القرض أو الضمان.

(٤) القروض المعاد هيكلتها والتفاوض بشأنها

تتمثل القروض المعاد التفاوض في شروطها بالقروض التي تمت إعادة هيكلتها نظراً للأزمات المالية التي يواجهها المقترض، ونتيجةً لذلك قامت المجموعة بتقديم تنازلات من خلال الموافقة على أحكام وشروط تكون أكثر ملائمة للمقترض من تلك التي قامت المجموعة بتقديمها مبدئياً والتي ما كانت المجموعة لتوافق عليها في خلاف ذلك. يتم عرض القرض كجزء من القروض المعاد التفاوض بشأنها لحين تحصيله أو سداده بشكل مبكر أو شطبه. تقوم الإدارة بمراجعة التطورات المتعلقة بالقروض المعاد التفاوض بشأنها بشكل مستمر لضمان الالتزام بالشروط في كافة الأوقات.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(٥) التعرض لمخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بقياس تعرضها لمخاطر الائتمان استناداً إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصاً الفوائد المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
المستحق من البنوك العاملة	**٤,٨٩١,٤٤٢**	**٢٧٣,٦٣٩**	**-**	**٥,١٦٥,٠٨١**
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	**(١,٢٠٧)**	**(١,٨٣٢)**	**-**	**(٣,٠٣٩)**
صافي القيمة الدفترية	**٤,٨٩٠,٢٣٥**	**٢٧١,٨٠٧**	**-**	**٥,١٦٢,٠٤٢**
القروض والتسليفات				
العاملة	**٨٣,٥٧١,٨٩٤**	**٩,٣٩٦,٣٦٩**	**-**	**٩٢,٩٦٨,٢٦٣**
غير العاملة	**-**	**-**	**٥,٣٢٥,٦٣٤**	**٥,٣٢٥,٦٣٤**
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤٣٧,٩٠١)**	**(٨٨٠,٣٤١)**	**(٣,٩٢٧,٠٦٠)**	**(٥,٢٤٥,٣٠٢)**
صافي القيمة الدفترية	**٨٣,١٣٣,٩٩٣**	**٨,٥١٦,٠٢٨**	**١,٣٩٨,٥٧٤**	**٩٣,٠٤٨,٥٩٥**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
المستحق من البنوك				
العاملة	**٣,٧٧٤,٤٥٣**	**-**	**-**	**٣,٧٧٤,٤٥٣**
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	**(١,٧٤٤)**	**-**	**-**	**(١,٧٤٤)**
صافي القيمة الدفترية	**٣,٧٧٢,٧٠٩**	**-**	**-**	**٣,٧٧٢,٧٠٩**
القروض والتسليفات العاملة	**٧٣,٨٣٢,٦٠٢**	**٨,٣٢٥,٧٥٦**	**-**	**٨٢,١٥٨,٣٥٨**
غير العاملة	**-**	**-**	**٦,٧١٥,٧٠٦**	**٦,٧١٥,٧٠٦**
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤٣٥,٨٩٢)**	**(٧٣٤,٤٧٤)**	**(٤,٣٩٠,٣٩٢)**	**(٥,٥٦٠,٧٥٨)**
صافي القيمة الدفترية	**٧٣,٣٩٦,٧١٠**	**٧,٥٩١,٢٨٢**	**٢,٣٢٥,٣١٤**	**٨٣,٣١٣,٣٠٦**

إن المرحلة ١ والمرحلة ٢ عبارة عن قروض عاملة ذات درجات مخاطر ائتمانية من ١ إلى ١٩ بينما المرحلة ٣ هي في الغالب قروض غير عاملة ذات درجات من ٢٠ إلى ٢٢، أو غيرها من مؤشرات التخلف عن السداد غير المعالجة.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(٥) التعرض لمخاطر الائتمان (يتبع)

يتم تعيين تصنيفات مخاطر المقترض في المجموعات التالية على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي				
١-١٠ (تصنيفات مخاطر ائتمانية قوية)	**١٥,٥٥٢,٢٤٩**	**٥٢٨,١٧٦**	**-**	**١٦,٠٨٠,٤٢٥**
١١-١٤ (تصنيف جيد للمخاطر الائتمانية)	**٦٠,٤١٥,١٧٠**	**١,٦٨٩,١٠٧**	**-**	**٦٢,١٠٤,٢٧٧**
١٥-١٩ (تصنيفات مخاطر ائتمانية متوسطة إلى أضعف)	**٧,٦٠٤,٤٧٥**	**٧,١٧٩,٠٨٦**	**-**	**١٤,٧٨٣,٥٦١**
٢٠ - ٢٢ (القروض المتعثرة غير العاملة)	**-**	**-**	**٥,٣٢٥,٦٣٤**	**٥,٣٢٥,٦٣٤**
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٨٣,٥٧١,٨٩٤**	**٩,٣٩٦,٣٦٩**	**٥,٣٢٥,٦٣٤**	**٩٨,٢٩٣,٨٩٧**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٤٣٧,٩٠١)**	**(٨٨٠,٣٤١)**	**(٣,٩٢٧,٠٦٠)**	**(٥,٢٤٥,٣٠٢)**
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٨٣,١٣٣,٩٩٣**	**٨,٥١٦,٠٢٨**	**١,٣٩٨,٥٧٤**	**٩٣,٠٤٨,٥٩٥**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي				
١-١٠ (تصنيفات مخاطر ائتمانية قوية)	**١١,٩٥٢,١٢٠**	**٨٥,٨٥٤**	**-**	**١٢,٠٣٧,٩٧٤**
١١-١٤ (تصنيف جيد للمخاطر الائتمانية)	**٥١,٣١١,٨٩٦**	**١,٥٦٧,٩٢٧**	**-**	**٥٢,٨٧٩,٨٢٣**
١٥-١٩ (تصنيفات مخاطر ائتمانية متوسطة إلى أضعف)	**١٠,٥٦٨,٥٨٦**	**٦,٦٧١,٩٧٥**	**-**	**١٧,٢٤٠,٥٦١**
٢٠ - ٢٢ (القروض المتعثرة غير العاملة)	**-**	**-**	**٦,٧١٥,٧٠٦**	**٦,٧١٥,٧٠٦**
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٧٣,٨٣٢,٦٠٢**	**٨,٣٢٥,٧٥٦**	**٦,٧١٥,٧٠٦**	**٨٨,٨٧٤,٠٦٤**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٤٣٥,٨٩٢)**	**(٧٣٤,٤٧٤)**	**(٤,٣٩٠,٣٩٢)**	**(٥,٥٦٠,٧٥٨)**
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**٧٣,٣٩٦,٧١٠**	**٧,٥٩١,٢٨٢**	**٢,٣٢٥,٣١٤**	**٨٣,٣١٣,٣٠٦**

(٦) احتياطي انخفاض القيمة وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة توجيهاته المتعلقة بالمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي يتناول التحديات المتنوعة الخاصة بالتطبيق والتأثيرات العملية على البنوك نتيجةً لتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("التوجيهات").

وفقاً للبند رقم ٩,٢١ من التوجيهات، فإن المطابقة بين الأحكام العامة والخاصة بموجب التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ للمصرف المركزي والمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على النحو التالي:

مخصصات خسائر انخفاض القيمة - جماعي	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
مخصصات جماعية تحت التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ الصادر من المصرف المركزي	**١,٤٨٠,١٩٥**	١,٣٣٢,٠٦٦
ناقصًا: مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**١,٤٩٧,٠٣٥**	١,٣٤٥,٤٨٩
المخصصات الجماعية المحولة إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة*	**-**	-

*في حال تخطي المخصصات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المخصصات بحسب المصرف المركزي ، لا يتطلب تحويل اي مبالغ إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة.

تمت صياغة المخصصات ومواءمتها مع إدارة مخاطر الائتمان وفقًا لنظام إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المصاحبة للتعميم رقم ٢٠٢٤/٣ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٤.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(٧) مخصصات انخفاض القيمة

كما هو مذكور أعلاه ضمن الجزء الذي يتناول الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان، وفقاً لإجراءات مراقبة المجموعة، يتم تحديد مقدار الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر، وعلى أبعد تقدير عندما يمتد التأخر في السداد لمدة ٣٠ يوماً. هذا هو الحال بشكل رئيسي بالنسبة للقروض وسلفيات العملاء وبشكل محدد لتعرضات اقتراض الأفراد، حيث يوجد لتعرضات اقتراض الشركات والتعرضات الأخرى معلومات محددة أكثر عن المقترض يتم استخدامها لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان.

لا تتعرض الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة حيث يعكس قياس القيمة العادلة الجودة الائتمانية لكل أصل.

تقوم المجموعة بمتابعة تركزات قروضها الخاضعة لانخفاض في القيمة حسب القطاع وحسب الموقع الجغرافي. إن تحليل تركزات القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة (ما عدا القروض المعاد جدولتها/ تحت إعادة الجدولة) حسب القطاع مبين أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة ألف درهم	الضمانات ألف درهم	مخصص محدد وفائدة معلقة ألف درهم
التصنيع	٤١٠,٤٢٥	٢٥٧,٩١٢	٢٥٨,٠٧٧
الإنشاءات	١,٧٦٦,٤٦٩	٢٩٩,٣٧٣	١,٦٥٥,٠٩٣
العقارات	١,٢٢٠,٣٩٣	٩٦١,٠٣٦	٧٠٥,٩٨٢
التجارة	٥٣,٥٢٩	١٣,٤٠٨	٤٧,١٢٨
النقل والتخزين	٩,٧٨٤	-	٩,٧٨٣
الخدمات	٤١٧,٥٣٢	١١٧,٥٨٣	٣٤٦,٢٥٧
الضيافة	٣٤٩,٩٨٠	١٩٤,٠٧٨	٢٣٥,٤٤١
الأنشطة المالية والتأمين	١٦,٦٤٨	١٦,٤٣٩	٣,٠٥٨
الشخصية – رهن عقاري	١٢٠,٩٨٥	١١٤,٩٩٦	٦٠,٧٨٤
الشخصية - نظامية	٨٢٩,٢١٣	٦٦٥,١٥٤	٤٤١,٠٧٩
فردية- أعمال	٢١,٧٩٠	١٤,٣٨٦	١٩,٠١٩
أخرى	١٠٨,٨٨٦	١,٠١٣	١٤٥,٣٥٩
إجمالي القيمة الدفترية	٥,٣٢٥,٦٣٤	٢,٦٥٥,٣٧٨	٣,٩٢٧,٠٦٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
التصنيع	٤٧,٨٣٨	١٦,٢٨٣	٣٤,٣٦١
الإنشاءات	١,٧٩٧,٦٦٠	٥١٩,٨٦١	١,٥٠٩,٨٦٠
العقارات	٢,١٢٤,٩٦٥	١,٦٥٢,١٧٢	٩٥٥,٦٤٣
التجارة	٣٣٥,١٣٦	٣٧,٥٢٠	٢٩٧,٦٦٧
النقل والتخزين	١١٧,٨٤٤	٨١,٣٠٤	٣٦,٥٥٧
الخدمات	٩٢٢,٨٥٦	٤٦١,٧٦٩	٥١٨,٥٩٠
الضيافة	٢٨٤,٦٦١	٢١٢,٧٧٢	٩٧,٩٧٨
الأنشطة المالية والتأمين	٧٠١,٨٥٦	٢٩,٤٩٦	٦٨٨,٢٣٨
الشخصية – رهن عقاري	٤٩,١٤٠	٤٢,٣٣٨	١١,٣٨٧
الشخصية - نظامية	١٣٣,٣٣٢	١١٢,٣٧٣	٢٨,٣٨٥
فردية- أعمال	١٠٧,٣٢٠	٢٣,١٧٠	٩٩,٥٠٤
أخرى	٩٣,٠٩٨	١,٢٢١	١١٢,٢٢٢
إجمالي القيمة الدفترية	٦,٧١٥,٧٠٦	٣,١٩٠,٢٧٩	٤,٣٩٠,٣٩٢

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(٧) مخصصات انخفاض القيمة (يتبع)

تتركز جميع القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة في منطقة جغرافية واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة. إن قيمة الضمانات محددة بالقيمة الأدنى للإئتمان أو قيمة الضمان القابلة للتحصيل.

تبلغ القيمة الدفترية الإجمالية للائتمانات غير الممولة العائدة للقروض منخفضة القيمة ٤٠٦,٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤٥٦,٤ مليون درهم).

(٨) سياسة شطب القروض

تقوم المجموعة بشطب القرض/الاستثمار في سندات الدين كليًا أو جزئيًا عندما تقرر لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) أن القرض/الضمان ذي الصلة غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. يتم التوصل إلى هذا القرار عادةً بعد تسييل جميع الضمانات المتاحة والتحقق التفصيلي من أن الوضع المالي للمقترض/المصدر هو أن المقترض/المصدر لم يعد قادرًا على سداد الالتزام المتبقي، أو أن عائدات الضمانات لن تكون كافية لسداد كامل المبلغ. تم استنفاد كافة الجهود الممكنة لجمع المبالغ.

ترتكز القرارات الخاصة بشطب المبالغ الصغيرة من القروض القياسية على حالة تجاوز موعد الاستحقاق لمنتج معين.

(٩) الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والتسليفات على شكل مبالغ نقدية أو ضمانات أو رهونات أو حجوزات على عقارات أو أي ضمانات أخرى على الموجودات. ترتكز تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يتم تقييمها وقت الاقتراض وتتم مراقبتها فيما بعد بصورة دورية. بصورة عامة، لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات في سندات الدين والمبالغ المستحقة من البنوك، ولم يتم الاحتفاظ بمثل هذه الضمانات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أو ٢٠٢٣.

يبين الجدول التالي تحليل للضمانات حسب أنواعها:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ودائع مرهونة	١,٧٨٨,٨٥٨	٢,٣٥٧,٥٤٤
عقارات	**٣٦,٨٤١,١٦٢**	٣٥,٥٢٦,٥٤٩
رهن على عقارات	**١,١٤٤,٢١٣**	١,٢٢٦,١٣٥
رهن أسهم	**١,٤٥٠,٤٤٠**	١,٥٨٠,٤٧٨
ضمانات بنكية	**٢٣٤,٨٥١**	١٧٤,٩٦٦
ذهب	**٩٣,٧١١**	١١٨,٢٨٨
تأمين القروض	-	١٦٠,٢١٢
إجمالي الضمانات	**٤١,٥٥٣,٢٣٥**	٤١,١٤٤,١٧٢

تمثل المبالغ أعلاه قيمة الضمانات المقيدة برصيد القرض أو قيمة الضمان، أيهما أقل.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(١٠) التركزات

تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها سمات اقتصادية مماثلة الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. توضح الجداول التالية تركزات المخاطر الائتمانية حسب قطاع الأعمال، الموقع الجغرافي والعملة.

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام ٢٠٢٤

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
التصنيع	٨,٨٨٧,١٦٣	-	٣١١,٢٢٤	-	-	٩,١٩٨,٣٨٧	١,٨٢٥,٧٦٩	١,٤٣١,٦٩٧
الإنشاءات	٤,٥٦٦,٩٣٤	-	-	-	-	٤,٥٦٦,٩٣٤	١,٠١٣,٠٠٩	١٢,٤٥١,٠٢٦
العقارات	١٧,٨٢٠,٨٢٩	-	-	-	-	١٧,٨٢٠,٨٢٩	٣,١٣٠,٢٠٦	١,٦١٥,٥٧٤
التجارة	١٠,٧٢٧,٣٧٤	-	-	-	-	١٠,٧٢٧,٣٧٤	٥,٩٦٧,٩٩٢	٩,٥٦٥,٠٣٢
النقل والتخزين	٣,٤٣٨,٥١٢	-	١٦,٤١٦	-	-	٣,٤٥٤,٩٢٨	٧٧٢,٠٢٧	٩٣,١٥٣
الخدمات	٦,٩٦٢,٩٦٠	-	١٠٧,١٧٣	٥٩,٦٥٥	-	٧,١٢٩,٧٨٨	١,٣١٠,٠٩٥	١,١٣٦,٢٠٦
الضيافة	٢,٤٥٤,٦٦٦	-	-	-	-	٢,٤٥٤,٦٦٦	١,٢١٢,٤٥٣	١٢٥,٦٠٣
الأنشطة المالية والتأمين	٨,٣٨٩,٨٠٢	٥,١٦٥,٠٨١	٣,١١٨,٢٥٦	٢٩٤,٤٤٥	١١٨,٢٧٨	١٧,٠٨٥,٨٦٢	٣,٤٤٧,٨٣٣	١,٣٨٠,٥٤٠
الهيئات الحكومية	٤,٠٣٣,٩٩٩	-	٩,٢٤٨,٥٧٥	-	١٥,٨٤٤,١١٠	٢٩,١٢٦,٦٨٤	-	٣٣,٧٠٧
الشخصية – رهن عقاري	١٦,١٢٩,٤٤١	-	-	-	-	١٦,١٢٩,٤٤١	١٣٩,٣٦٩	-
الشخصية – نظامية	٥,٧٥٥,٠٩١	-	-	-	-	٥,٧٥٥,٠٩١	٥,٤٥٧,٥١٦	٨١٢
فردية - أعمال	٨٦٥,٩٣٣	-	-	-	-	٨٦٥,٩٣٣	٤٦٥,٢٦٤	٧٩٩
أخرى	٨,٢٦١,١٩٣	-	١,٤٣٤,٧٤٧	-	٤,١٩١,٦٩٣	١٣,٨٨٧,٦٣٣	٢,٠٦٧,٤٤٣	١,٧٦٩,٩٩٣
إجمالي القيمة الدفترية	**٩٨,٢٩٣,٨٩٧**	**٥,١٦٥,٠٨١**	**١٤,٢٣٦,٣٩١**	**٣٥٤,١٠٠**	**٢٠,١٥٤,٠٨١**	**١٣٨,٢٠٣,٥٥٠**	**٢٦,٨٠٨,٩٧٦**	**٢٩,٦٠٤,١٤٢**

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(١٠) التركزات (يتبع)

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام ٢٠٢٣

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
التصنيع	٦,٧٦٧,٣٣٩	-	٣٤١,٣٥٧	-	-	٧,١٠٨,٦٩٦	١,٨٧٤,٩٧٠	١,٤٩٦,٥٤٢
الإنشاءات	٥,٨٦٠,٥٣٧	-	-	-	-	٥,٨٦٠,٥٣٧	٩٦٦,٥٤٣	١٠,٤٧٧,٠٦٢
العقارات	١٨,٣٩٤,٠٥٨	-	-	-	-	١٨,٣٩٤,٠٥٨	٤,٢٤٥,٩٢٢	١,٤٠٠,٨٢٨
التجارة	٩,٥٧٣,٨٦٧	-	-	-	-	٩,٥٧٣,٨٦٧	٥,٠٣٢,٨٠٨	١٠,٨٦٩,٠٤٥
النقل والتخزين	٢,٧٧١,٣٨٩	-	١٢٣,٥٧٤	-	-	٢,٨٩٤,٩٦٣	١,٥١١,٦٥٠	١٠١,٧٣١
الخدمات	٦,٢٩٠,٧٦٥	-	٣٦٨,٢٥١	٥٢,٩٩١	-	٦,٧١٢,٠٠٧	١,٤١٧,٥٨٠	٨٩٢,٨٣٤
الضيافة	٢,٧٨٢,٥٠٠	-	-	-	-	٢,٧٨٢,٥٠٠	١٧٩,٦٦٥	١٨,٠٠١
الأنشطة المالية والتأمين	٨,٦٨٨,٥٤٩	٣,٧٧٤,٤٥٣	٣,٢٢٧,٧٦٩	٢٨٠,٥٨٩	١٠٢,٣٩٠	١٦,٠٧٣,٧٥٠	٤,٣٣٦,٠٥٩	١,٣٤٩,٣٩٧
الهيئات الحكومية	٢,٦٥١,٥٠٤	-	٩,٠٨٩,٩٧٦	-	١٤,١٦٧,٦٣٧	٢٥,٩٠٩,١١٧	١,٠٠١,٨٦٦	٤٢,٥٥٧
الشخصية – رهن عقاري	١٢,٣٥٦,٨٢٨	-	-	-	-	١٢,٣٥٦,٨٢٨	٨,٨٦٤	-
الشخصية – نظامية	٤,٩٥٠,٥٢١	-	-	-	-	٤,٩٥٠,٥٢١	٤,٠٧٧,٠٤٢	١٠,٦٩١
فردية - أعمال	١,٤٩٥,٢٩٣	-	-	-	-	١,٤٩٥,٢٩٣	٥٧٢,٤٦٩	٦٤٧
أخرى	٦,٢٩٠,٩١٤	-	١,٦١٤,٣٥٠	-	٥,٠٩٠,٨٠٤	١٢,٩٩٦,٠٦٨	١,٨١١,٧٠٦	١,١٠٦,٠٨٩
إجمالي القيمة الدفترية	٨٨,٨٧٤,٠٦٤	٣,٧٧٤,٤٥٣	١٤,٧٦٥,٢٧٧	٣٣٣,٥٨٠	١٩,٣٦٠,٨٣١	١٢٧,١٠٨,٢٠٥	٢٧,٠٣٧,١٤٤	٢٧,٧٦٥,٤٢٤

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(١٠) التركزات (يتبع)

تركزات مخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٨٠,٢٦٥,٢١٩	٢٤٩,٩٨١	٩,٢١٦,٣٢٤	١٧٢,٨٢٢	٢٠,١٥٤,٠٨١	١١٠,٠٥٨,٤٢٧	٢٣,٠٣٣,٨٨٩	٢٣,٩٥٤,٨١٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٧,٢١٧,٥٠٣	١,١٧١,٥١٨	١,٣٦٦,٩٠٥	-	-	٩,٧٥٥,٩٢٦	٢,٢٨١,٨٢٥	٩٣٣,٧٩٠
الشرق الأوسط	١,٥٠٤,١٥٨	١,١٤٣,٨٢٩	١٧,٥١٦	١١٤,١٧٨	-	٢,٧٧٩,٦٨١	٢٨١	٤٩٣,٨٩٩
أوروبا	٤,٠٩٤,٣٢٢	٥٦٥,٥٠٩	٤٦٢,٤٧٦	١,٤٨٠	-	٥,١٢٣,٧٨٧	١,٠٤٤,١٩٥	١,٩٨٨,٣٤١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩٧,٣١٦	١,٤٠٩,٩١٦	٩٨٤,١٥٢	٢,٢٦٥	-	٢,٦٩٣,٦٤٩	٥٩	٧٩٠,٤٥٠
آسيا	١,٥٤٠,٦٤٦	١٤٢,٢٧٨	١,٦٧٩,٤٩١	-	-	٣,٣٦٢,٤١٥	٣٤٧,٩٨٦	١,١٩٧,٥٦١
أخرى	٣,٣٧٤,٧٣٣	٤٨٢,٠٥٠	٥٠٩,٥٢٧	٦٣,٣٥٥	-	٤,٤٢٩,٦٦٥	١٠٠,٧٤١	٢٤٥,٢٨٤
إجمالي القيمة الدفترية	**٩٨,٢٩٣,٨٩٧**	**٥,١٦٥,٠٨١**	**١٤,٢٣٦,٣٩١**	**٣٥٤,١٠٠**	**٢٠,١٥٤,٠٨١**	**١٣٨,٢٠٣,٥٥٠**	**٢٦,٨٠٨,٩٧٦**	**٢٩,٦٠٤,١٤٢**

تركزات مخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٨٠,١١٠,٩٩٥	٣١,٩٦٢	٩,٢٨٧,٠٠٥	١٦٨,٧٨٨	١٩,٣٦٠,٨٣١	١٠٨,٩٥٩,٥٨١	٢١,٨٥٠,٦٦٠	٢١,٧٩٤,٥٥٣
دول مجلس التعاون الخليجي	٣,٥٧٦,٢٩٨	١,٣٠٧,٤٢٨	١,٤٤٨,٤٨٧	-	-	٦,٣٣٢,٢١٣	٢,٥٠٢,٣٣١	٦٧٢,٢٨٩
الشرق الأوسط	٩٢٥,٧٩٦	٥٥٠,٣٦٧	-	٦٦,٦٦٥	-	١,٥٤٢,٨٢٨	١٦٢,٦٠٠	١٠٠,٠٦١
أوروبا	٢,٠٤٣,٦١٧	٥٣١,١٣٢	٧٦١,٢١١	١,٧٠٢	-	٣,٣٣٧,٦٦٢	١,٤٢٩,٥٨٢	٢,٨٨٣,٣٩٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤,٣٤١	١,٠٢٩,٤١٧	١,٢٩٦,٨١٣	٣,٠٧٥	-	٢,٣٥٣,٦٤٦	٢٧٥	٢١,٨١٧
آسيا	٧٩١,٤٠٣	١٦٠,٠٧٣	١,٥٧٠,١٣٩	-	-	٢,٥٢١,٦١٥	٢٧٠,٣٩٠	٢,١٥١,٥١٦
أخرى	١,٤٠١,٦١٤	١٦٤,٠٧٤	٤٠١,٦٢٢	٩٣,٣٥٠	-	٢,٠٦٠,٦٦٠	٨٢١,٣٠٦	١٤١,٧٩٦
إجمالي القيمة الدفترية	٨٨,٨٧٤,٠٦٤	٣,٧٧٤,٤٥٣	١٤,٧٦٥,٢٧٧	٣٣٣,٥٨٠	١٩,٣٦٠,٨٣١	١٢٧,١٠٨,٢٠٥	٢٧,٠٣٧,١٤٤	٢٧,٧٦٥,٤٢٤

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

(١٠) التركزات (يتبع)

تركزات مخاطر الائتمان حسب العملة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الدرهم الإماراتي	٦٥,٩٨٤,٠٤٤	٢٥٠,٠٠٨	٥,٩٣٣,٧٧٣	٥٩,٦٥٥	١٩,٦٢٢,٦٥٦	٩١,٨٥٠,١٣٦	١٨,٩٩٧,٩٢١	١٧,٢٠٩,٨١١
العملات الأخرى*	٣٢,٣٠٩,٨٥٣	٤,٩١٥,٠٧٣	٨,٣٠٢,٦١٨	٢٩٤,٤٤٥	٥٣١,٤٢٥	٤٦,٣٥٣,٤١٤	٧,٨١١,٠٥٥	١٢,٣٩٤,٣٣١
إجمالي القيمة الدفترية	**٩٨,٢٩٣,٨٩٧**	**٥,١٦٥,٠٨١**	**١٤,٢٣٦,٣٩١**	**٣٥٤,١٠٠**	**٢٠,١٥٤,٠٨١**	**١٣٨,٢٠٣,٥٥٠**	**٢٦,٨٠٨,٩٧٦**	**٢٩,٦٠٤,١٤٢**

تركزات مخاطر الائتمان حسب العملة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية وتمويل المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الدرهم الإماراتي	٦٤,٩٧٤,٠٣٩	٧	٦,١٧١,٨١٤	٥٢,٩٩١	١٨,٣٢٢,٤٤١	٨٩,٥٢١,٢٩٢	٢١,٠٦٠,٣٤٧	١٥,١٨٦,٤٧٧
العملات الأخرى*	٢٣,٩٠٠,٠٢٥	٣,٧٧٤,٤٤٦	٨,٥٩٣,٤٦٣	٢٨٠,٥٨٩	١,٠٣٨,٣٩٠	٣٧,٥٨٦,٩١٣	٥,٩٧٦,٧٩٧	١٢,٥٧٨,٩٤٧
إجمالي القيمة الدفترية	٨٨,٨٧٤,٠٦٤	٣,٧٧٤,٤٥٣	١٤,٧٦٥,٢٧٧	٣٣٣,٥٨٠	١٩,٣٦٠,٨٣١	١٢٧,١٠٨,٢٠٥	٢٧,٠٣٧,١٤٤	٢٧,٧٦٥,٤٢٤

*إن أغلبية الموجودات المقومة بالعملات الأخرى هي بالدولار الأمريكي الثابت سعر صرفه أمام الدرهم الإماراتي.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج) مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المجموعة إلى مخاطر في وقت تسوية المعاملات والتداولات. مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بتسليم النقد أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المستحقة تعاقديا. التأخير في التسوية نادر ويتم مراقبته من خلال إطار من الحدود.

بالنسبة لأنواع معينة من المعاملات، تقوم المجموعة بتخفيف هذه المخاطر عن طريق إجراء التسويات من خلال وكيل تسوية / مقاصة لضمان تسوية الصفقة فقط عندما يفي الطرفان بالتزامات التسوية التعاقدية. تشكل حدود التسوية جزءًا من عملية الموافقة على الائتمان / مراقبة الحدود الموضحة أعلاه. يتطلب قبول مخاطر التسوية في صفقات التسوية الحرة الحصول على موافقات خاصة بالمعاملة أو الطرف المقابل من إدارة الائتمان للشركات.

د) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تواجه المجموعة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تسليم النقد أو الموجودات المالية الأخرى. تتمثل مخاطر السيولة في عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. وتشمل هذه المخاطر عدم القدرة على تسييل الأصول بأسعار معقولة وفي الإطار الزمني المطلوب. يمكن أن تنجم مخاطر السيولة عن اضطرابات السوق أو الأحداث الخاصة التي قد تؤدي إلى تضاؤل مصادر معينة للتمويل.

(١) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل قسم الخزانة وإدارة الأصول والالتزامات (ALM) بما يتماشى مع السياسات والمبادئ التوجيهية التنظيمية والداخلية. إن منهج المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو التأكد من أن لديها التمويل الكافي من مصادر متنوعة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

يتم جمع الأموال باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات بما في ذلك ودائع العملاء والقروض متوسطة الأجل واتفاقيات إعادة الشراء وأدوات سوق المال والديون الثانوية ورأس المال. تقوم إدارة الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات بمراقبة ملف السيولة للموجودات والمطلوبات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأعمال الحالية والمستقبلية. وتحتفظ الخزانة بمحفظة من الأصول السائلة قصيرة الأجل والودائع بين البنوك لضمان الحفاظ على سيولة كافية. يتم مراقبة وضع السيولة اليومي وإجراء اختبارات ضغط السيولة بشكل منتظم في ظل مجموعة متنوعة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق العادية وغير العادية.

تتضمن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة، كما يتم تنفيذها داخل المجموعة ومراقبتها من قبل خزانة المجموعة، ما يلي:

- تتم إدارة التمويل اليومي من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية لضمان إمكانية تلبية المتطلبات بما في ذلك تجديد الأموال عند استحقاقها أو اقتراضها من قبل العملاء. تحتفظ المجموعة بحضور نشط في أسواق المال العالمية لتسهيل أنشطة التمويل؛
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول القابلة للتسويق بدرجة عالية والتي يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي انقطاع غير متوقع في التدفق النقدي؛
- إدارة نسب السيولة في الميزانية العمومية مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- إدارة تركز وملف آجال استحقاق التمويل؛ و
- الحفاظ على ترتيبات إعادة الشراء مع البنوك المختلفة للسماح للبنك بإعادة شراء استثمارات الدخل الثابت لتلبية أي احتياجات للسيولة قد تنشأ.

(٢) التعرض لمخاطر السيولة

المقياس الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لقياس مخاطر السيولة هو نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة (النسبة التنظيمية) والتي تبلغ ٨٦,٥٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٨٧,٢٥٪). بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة أيضًا النسب / المعلومات التالية بشكل مستمر لقياس مخاطر السيولة:

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول؛
- نسبة صافي القروض إلى الودائع؛و
- تتم أيضًا مراقبة نسب بازل ٣ (بما في ذلك نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، وما إلى ذلك) داخليًا من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

يلخص الجدول التالي بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة بناءً على ترتيبات السداد التعاقدية. لا يأخذ هذا الملف في الاعتبار فترات الاستحقاق الفعلية كما هو موضح في سجل الاحتفاظ بالودائع الخاصة بالمجموعة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السيولة (يتبع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (يتبع)

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١٦,٩٣٧,٦٣٨	٧,٧٤٣,٥٢٨	٨٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	-	-	٧,٩٤٤,١١٠
المستحق من البنوك، بالصافي	٥,١٦٢,٠٤٢	٣,٢٦٠,٣٩١	٥١٣,٥٥٧	٢٠٩,٦٧٣	١,١٧٨,٤٢١	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٩٣,٠٤٨,٥٩٥	٨,٠٢١,٢٠٨	١٠,٩٠٧,٢٠٢	١٢,٠٧٦,٩٩٧	٣٤,٦٠٩,٨٢١	٢٧,٤٣٣,٣٦٧	-
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٤,٥٩٠,٤٢٤	٢,٧٤٢,٥٦٩	٧٨٤,٠٩٢	٤,٤٤٢,٦٤٣	٤,٨٧٧,٢٨٢	١,٧٤٣,٨٣٨	-
الاستثمار في شركة زميلة	١١٨,٢٧٨	-	-	-	-	-	١١٨,٢٧٨
الاستثمارات العقارية	٢٤١,١٢٤	-	-	-	-	-	٢٤١,١٢٤
الممتلكات والمعدات	٥٨٩,٧٦٥	-	-	-	-	-	٥٨٩,٧٦٥
قبولات بنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	٢٨٨,٢١١	١,٠٠٨,٨١٣	٥,١٧٩,١٨٩	٨,١٩٠	٤٤٥,٩٥٨	-
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٥٨٤,٧٦٠	١٨,٨٨٥	١٤,٢١٤	٦٢,٣٥٢	٢١٩,٧١٧	٢٦٩,٥٩٢	-
الموجودات الأخرى، بالصافي	١,٩٧٢,٣٣١	١,٢٧٨,١٩٥	-	-	-	-	٦٩٤,١٣٦
إجمالي الموجودات	١٤٠,١٧٥,٣١٨	٢٣,٣٥٢,٩٨٧	١٤,٠٢٧,٨٧٨	٢٢,٤٢٠,٨٥٤	٤٠,٨٩٣,٤٣١	٢٩,٨٩٢,٧٥٥	٩,٥٨٧,٤١٣
المطلوبات وحقوق الملكية							
المستحق للبنوك	٧,٥٤٢,٠٢٣	١,٠٤٥,٥٠٦	٧٩١,٩٣٧	٢,٦٥٥,٦٣٠	٣,٠٤٨,٩٥٠	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٩٧,٥٦٣,٤٦٧	٥٨,٨٤٤,٠٥٥	١٣,١٩٥,٠٩٢	٢٥,٠٧٤,٨٢٧	٤٤٠,١٦٥	٩,٣٢٨	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	٦,٩١٨,١٦٣	-	-	-	٦,٩١٨,١٦٣	-	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	٢٨٨,٢١١	١,٠٠٨,٨١٣	٥,١٧٩,١٨٩	٨,١٩٠	٤٤٥,٩٥٨	-
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٢١,٣٩٥	٥٦,٠٨٧	٢,٢٣٥	٢٩,٦٧٩	٢٠٧,٦٦٨	٢٢٥,٧٢٥	-
المطلوبات الأخرى	٣,٢٧٥,٣٠٠	٣,٢٣٠,٣٠٨	-	-	-	-	٤٤,٩٩٢
إجمالي المطلوبات	١٢٢,٧٥٠,٧٠٩	٦٣,٤٦٤,١٦٧	١٤,٩٩٨,٠٧٧	٣٢,٩٣٩,٣٢٥	١٠,٦٢٣,١٣٦	٦٨١,٠١١	٤٤,٩٩٢
الفجوة المتمثلة بحقوق الملكية	١٧,٤٢٤,٦٠٩	(٤٠,١١١,١٨١)	(٩٧٠,١٩٩)	(١٠,٥١٨,٤٧١)	٣٠,٢٧٠,٢٩٥	٢٩,٢١١,٧٤٤	٩,٥٤٢,٤٢١

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السيولة (يتبع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (يتبع)

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١٥,٠٠٩,٦٠٢	٨,١٤١,٩٦٥	٢٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	-	-	٥,٣٦٧,٦٣٧
المستحق من البنوك، بالصافي	٣,٧٧٢,٧٠٩	١,٧٠٥,٥٦٩	-	٤٢٢,٣٩٥	١,٦٤٤,٧٤٥	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٨٣,٣١٣,٣٠٦	٨,٤٩٥,٨١٧	٧,٨٢٠,٨٠٦	١١,٥١٢,٤٩٧	٢٩,١٣٤,٧٧٣	٢٦,٣٤٩,٤١٣	-
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٥,٠٩٨,٧٢٩	١,١٣١,٨٤٠	١,٢٨١,١١٢	٥,٥٤٢,٢٩٤	٥,٢٢٧,٤٧٣	١,٩١٦,٠١٠	-
الاستثمار في شركة زميلة	١٠٢,٣٩٠	-	-	-	-	-	١٠٢,٣٩٠
الاستثمارات العقارية	٢٤٦,٠٥٠	-	-	-	-	-	٢٤٦,٠٥٠
الممتلكات والمعدات	٤٣١,٨٤٣	-	-	-	-	-	٤٣١,٨٤٣
قبولات بنكية	٧,٩٣١,٥١٨	١,٩٦١,٠٥٣	٨٨,٦١١	٥,٨٥٠,٣٣١	٣١,٥٢٣	-	-
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٦٩٧,٨٧٢	١١,٣٧٠	١٢,٥٧٩	٦٤,٠٥٧	٣٠٣,٢٣١	٣٠٦,٦٣٦	-
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٣٨٣,٤٧٢	١,٠٢٨,٧٧٢	-	-	-	-	١,٣٥٤,٧٠٠
إجمالي الموجودات	١٢٨,٩٨٧,٤٩١	٢٢,٤٧٦,٣٨٦	٩,٤٠٣,١٠٨	٢٤,٦٩١,٥٧٤	٣٦,٣٤١,٧٤٥	٢٨,٥٧٢,٠٥٩	٧,٥٠٢,٦٢٠
المطلوبات وحقوق الملكية							
المستحق للبنوك	٧,٨٣٣,٣٨٩	٢,٥٥٦,٦٦٧	١٨٣,٦٥٠	٢,٠٤٥,٨٦٧	٣,٠٤٧,٢٠٥	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨٨,٢٨٧,١٤٥	٥٢,٩٢٣,٨٠١	١١,٩٥٧,٣٣٨	٢٢,٩٤٧,٤١٨	٤٤٦,٧١٦	١١,٨٧٢	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	٥,٧٠٥,٤٥٦	-	-	٦٢٣,٧٩٣	٥,٠٨١,٦٦٣	-	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٩٣١,٥١٨	١,٩٦١,٠٥٣	٨٨,٦١١	٥,٨٥٠,٣٣١	٣١,٥٢٣	-	-
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٦٣٤,٧٠٧	٢٠,٦٩٤	١٣,٣٥٣	٥٧,٠٦٣	٢٨٣,٩١٥	٢٥٩,٦٧٩	-
المطلوبات الأخرى	٢,٨١٣,٩١٩	٢,٧٦٥,٣٩٧	-	-	-	-	٤٨,٥٢٢
إجمالي المطلوبات	١١٣,٢٠٦,١٣٤	٦٠,٢٢٧,٦١٢	١٢,٢٤٢,٩٥٢	٣١,٥٢٤,٤٧٢	٨,٨٩١,٠٢٢	٢٧١,٥٥١	٤٨,٥٢٢
الفجوة المتمثلة بحقوق الملكية	١٥,٧٨١,٣٥٧	(٣٧,٧٥١,٢٢٦)	(٢,٨٣٩,٨٤٤)	(٦,٨٣٢,٨٩٩)	٢٧,٤٥٠,٧٢٣	٢٨,٣٠٠,٥٠٧	٧,٤٥٤,٠٩٨

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السيولة (يتبع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (يتبع)

يوضح الجدول المبين أدناه الإستحقاقات للمطلوبات الطارئة والإلتزامات الائتمانية الخاصة بالمجموعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
المطلوبات الطارئة	**٢٢,٦٧٣,٧٨١**	**٦١٦,٨١٣**	**١,٥٠٩,٥١٥**	**٣,٦١٣,٤٥٢**	**٤,٠٨٦,٣٤٩**	**١٢,٨٤٧,٦٥٢**
الإلتزامات الإئتمانية	**٢٦,٨٠٨,٩٧٦**	**٦,٢٠٧,٦١٠**	**١,٨١٤,٤٨٩**	**٣,٠٢٨,٠١١**	**٥,٤٦٩,١٥٥**	**١٠,٢٨٩,٧١١**
الإجمالي	**٤٩,٤٨٢,٧٥٧**	**٦,٨٢٤,٤٢٣**	**٣,٣٢٤,٠٠٤**	**٦,٦٤١,٤٦٣**	**٩,٥٥٥,٥٠٤**	**٢٣,١٣٧,٣٦٣**
٣١ ديسمبر٢٠٢٣						
المطلوبات الطارئة	١٩,٨٢٣,٩٠٦	٩٥٦,١٥١	١,٨٧٢,٩٤٢	٣,٠٦٧,٠٤١	٢,٣٣٠,٤٨٣	١١,٦٠٧,٢٨٩
الإلتزامات الإئتمانية	٢٧,٠٣٧,١٤٤	٥,١٣٩,٦١٠	١,٨٢٠,٣٤٥	٥,٠١٨,٤٧٢	٦,٩٦٤,٧٥٧	٨,٠٩٣,٩٦٠
الإجمالي	٤٦,٨٧١,٠٥٠	٦,٠٩٥,٧٦١	٣,٦٩٣,٢٨٧	٨,٠٨٥,٥١٣	٩,٢٩٥,٢٤٠	١٩,٧٠١,٢٤٩

نظراً لطبيعة المطلوبات الطارئة والالتزامات الائتمانية، فمن الممكن أن يتم استدعاء الضمانات والالتزامات في أقل من شهر واحد، وهي أقرب فترة يمكن فيها استدعاء الضمانات وسحب الالتزامات. يتوافق الاستحقاق المنهجي بشكل مادي مع التواريخ التعاقدية.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

د) مخاطر السيولة (يتبع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (يتبع)

يبين الجدول أدناه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للمجموعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم
المستحق للبنوك	٧,٩٩٣,٤٧٧	١,٠٤٧,٨٤٩	٧٩٧,٨١٣	٢,٧٥٧,٧٣٦	٣,٣٩٠,٠٧٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٩٨,٣٣٨,٥١٨	٥٨,٨٦٨,١٤٠	١٣,٢٩٤,٨٦١	٢٥,٢٣٣,٥١٥	٩٤٢,٠٠٢
سندات وقروض متوسطة الأجل	٧,٩٦١,٥٢٨	-	-	-	٧,٩٦١,٥٢٨
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٦,٩٣٠,٣٦١	٢٨٨,٢١١	١,٠٠٨,٨١٣	٥,١٧٩,١٨٩	٤٥٤,١٤٨
المطلوبات الأخرى	١,٠١٠,٦٠١	١,٠١٠,٦٠١	-	-	-
إجمالي المطلوبات	١٢٢,٢٣٤,٤٨٥	٦١,٢١٤,٨٠١	١٥,١٠١,٤٨٧	٣٣,١٧٠,٤٤٠	١٢,٧٤٧,٧٥٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
المستحق للبنوك	٨,٠٥٧,٩٤٠	٢,٥٥٩,١٩٦	١٨٥,١٩٨	٢,٠٧٧,٠٠١	٣,٢٣٦,٥٤٥
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨٩,٢٧٩,٠١٥	٥٢,٩٤٨,٨١٢	١٢,٠٦٩,٢٤٣	٢٣,٧٣١,٩٣٠	٥٢٩,٠٣٠
سندات وقروض متوسطة الأجل	٦,٥٥٥,٧١٠	-	-	٦٣٨,٧٣٤	٥,٩١٦,٩٧٦
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٩٣١,٥١٨	١,٩٦١,٠٥٣	٨٨,٦١١	٥,٨٥٠,٣٣١	٣١,٥٢٣
المطلوبات الأخرى	١,٠٢٨,٤٥٨	١,٠٢٨,٤٥٨	-	-	-
إجمالي المطلوبات	١١٢,٨٥٢,٦٤١	٥٨,٤٩٧,٥١٩	١٢,٣٤٣,٠٥٢	٣٢,٢٩٧,٩٩٦	٩,٧١٤,٠٧٤

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناجمة عن التحركات في أسعار السوق. تأتي مخاطر السوق من عدد من العوامل، لا سيما التغيرات في متغيرات السوق بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أسعار الفائدة، وهوامش الائتمان، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، والتقلبات الضمنية. تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من خلال مشاركتها في أنشطة التداول والاستثمار وإدارة الأصول/المطلوبات. تتضمن أنشطة التداول اتخاذ مراكز على أدوات مختلفة مثل السندات أو الأسهم أو العملات أو السلع أو الأدوات المالية المشتقة. تتعرض المجموعة لمخاطر السوق غير التجارية من خلال إدارة الأصول/المطلوبات والمحافظ الاستثمارية.

(١) الحوكمة

تحكم سياسة إدارة مخاطر السوق إدارة مخاطر السوق العالمية عبر المجموعة. تمت الموافقة على هذه السياسة من قبل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC). وهي تحدد مبادئ إدارة مخاطر السوق والإطار الذي يحدد تدابير المخاطر وأنشطة الرقابة والمراقبة وحدود مخاطر السوق والإبلاغ عن الانتهاكات.

تم وضع حدود وهيكل حوكمة لإدارة مخاطر السوق بما يتوافق مع إطار قابلية المخاطرة لدى المجموعة.

تحدد لجنة BRCC الرغبة في المخاطرة المتعلقة بمخاطر السوق والتي تترجم إلى حدود المخاطر التي تتم مراقبتها عن كثب من قبل إدارة مخاطر المجموعة، ويتم تقديم التقارير عنها يوميًا إلى الإدارة العليا وتناقشها لجنة الموجودات والمطلوبات شهريًا.

تقوم المجموعة بتصنيف تعرضها لمخاطر السوق بين المحافظ التجارية وغير التجارية مع إسناد المسؤولية الشاملة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات. يتولى قسم إدارة مخاطر المجموعة مسؤولية تطوير سياسات إدارة المخاطر التفصيلية والتنفيذ اليومي، والتي تخضع للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

(٢) تقييم وإدارة مخاطر السوق

تستخدم مجموعة إدارة المخاطر مجموعة متنوعة من مقاييس المخاطر لتقدير حجم الخسائر المحتملة بسبب مخاطر السوق. تشمل مقاييس المخاطر لدى المجموعة القيمة المعرضة للخطر (VaR)، ومقاييس الحساسية، وتحليل اختبارات الضغط.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق مجموعة شاملة من الحدود على مقاييس مخاطر السوق، ويتم مراقبة هذه الحدود والإبلاغ عنها بشكل منتظم. يتم الإبلاغ عن الحالات التي يتم فيها تجاوز الحدود إلى مستوى الإدارة المناسب. تظل ملفات المخاطر الخاصة بعمليات المجموعة متسقة مع مدى تقبلها للمخاطر والحدود الناتجة عنها، ويتم مراقبتها وإبلاغها للمتداولين وإدارة وحدة الأعمال المعنية وكبار المسؤولين التنفيذيين ولجان مجلس الإدارة.

(٣) محفظة الاستثمار

لدى المجموعة محفظة استثمارية من الأوراق المالية السائلة للأغراض الإستراتيجية وإدارة السيولة. تحمل هذه الاستثمارات مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التركيز.

تماشياً مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم تصنيف المعاملات المتعلقة بهذه المحفظة إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويحدد إطار حوكمة الاستثمار المبادئ التوجيهية ومعايير الإدارة العامة التي يجب أن تتبعها جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار، يقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) بالموافقة وتحديد مدى تقبل المخاطر للمحفظة الاستثمارية من حيث الحجم والعوائد والمخاطر. تتم إدارة محفظة الاستثمار مباشرة من قبل الخزينة ويتم مراقبة حدود المخاطر عن كثب من خلال مخاطر السوق ويتم تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات.

تطبق مجموعة إدارة المخاطر مقاييس مختلفة للمخاطر بما في ذلك القيمة المعرضة للخطر (VaR) ومقاييس الحساسية وتحليل اختبارات الضغط. تتم مشاركة تقارير المخاطر مع لجنة الموجودات والمطلوبات و BRCC بشكل منتظم.

(٤) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ غير التجارية

نشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة سلبًا على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة المخاطر بشكل أساسي من خلال قياس ومراقبة فجوات أسعار الفائدة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (EVE) وصافي دخل الفوائد (NII) بالإضافة إلى DV٠١ للميزانية العمومية بأكملها. تقوم إدارة مخاطر المجموعة بمراقبة الالتزام بتدابير مخاطر أسعار الفائدة هذه مقابل الحدود المعتمدة على أساس منتظم، وهي مسؤولة عن الإبلاغ عن المخالفات، إن وجدت، إلى الإدارة العليا. تقارير مراجعة ALCO شهريًا.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر السوق (يتبع)

(٤) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ غير التجارية (يتبع)

فيما يلي تأثير حركة معدل الفائدة على صافي دخل الفائدة:

	٢٠٢٤ صافي دخل الفائدة		٢٠٢٣ صافي دخل الفائدة	
	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	**١٠٠ نقطة أساس ألف درهم**	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	١٠٠ نقطة أساس ألف درهم
زيادة اسعار الفائدة	**٤١,٠٠٢**	**٩٤,٤٩٢**	٥٢,٠٨٥	١٠٧,٥٨٤
إنخفاض اسعار الفائدة	**(٦٢,٤٦٨)**	**(١١٨,٠٥٥)**	(٩٨,٤٣٩)	(١٧٩,٦٩٩)

فيما يلي ملخص لوضع حساسية اسعار الفائدة لدى المجموعة بناء على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية وتواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم**	**أقل من ٣ أشهر ألف درهم**	**من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم**	**من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم**	**أكثر من سنة ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	**٩,٠٣٧,٦٣٨**	**٧,٩٠٠,٠٠٠**	-	-	-	**١٦,٩٣٧,٦٣٨**
المستحق من البنوك، بالصافي	**١,٧٨٨,٦٩٣**	**٢,٠١٨,٨٠٢**	**٣٦,٧٣٠**	**٧٦٠,٦٢٣**	**٥٥٧,١٩٤**	**٥,١٦٢,٠٤٢**
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	**١,٤٢١,٦٢٧**	**٥٣,٨٩١,١٤٣**	**٩,١٧٦,١٤٣**	**٣,١٧٢,١٧٧**	**٢٥,٣٨٧,٥٠٥**	**٩٣,٠٤٨,٥٩٥**
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	**٣٥٤,٠٣٣**	**٣,١٧٢,٦٢٨**	**٤,٠١٤,٨٠٥**	**٤٢٧,٨٣٨**	**٦,٦٢١,١٢٠**	**١٤,٥٩٠,٤٢٤**
الاستثمار في شركة زميلة	**١١٨,٢٧٨**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١١٨,٢٧٨**
العقارات الاستثمارية	**٢٤١,١٢٤**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢٤١,١٢٤**
الممتلكات والمعدات	**٥٨٩,٧٦٥**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٥٨٩,٧٦٥**
قبولات بنكية	**٦,٩٣٠,٣٦١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٦,٩٣٠,٣٦١**
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	**٥٨٤,٧٦٠**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٥٨٤,٧٦٠**
الموجودات الأخرى، بالصافي	**١,٩٧٢,٣٣١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١,٩٧٢,٣٣١**
إجمالي الموجودات	**٢٣,٠٣٨,٦١٠**	**٦٦,٩٨٢,٥٧٣**	**١٣,٢٢٧,٦٧٨**	**٤,٣٦٠,٦٣٨**	**٣٢,٥٦٥,٨١٩**	**١٤٠,١٧٥,٣١٨**
المطلوبات						
المستحق للبنوك	**٤٨,٠٤٤**	**١,٧٨٩,٣٩٩**	**١٨٣,٦٥٠**	**٢,٤٧١,٩٨٠**	**٣,٠٤٨,٩٥٠**	**٧,٥٤٢,٠٢٣**
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**٣٤,٣٨٣,٢٠٥**	**٣٧,٦٧٢,١٧٧**	**١٤,٨٦٣,٠٣٢**	**١٠,٢٠٤,٨٦٢**	**٤٤٠,١٩١**	**٩٧,٥٦٣,٤٦٧**
سندات وقروض متوسطة الأجل	**-**	**-**	**-**	**-**	**٦,٩١٨,١٦٣**	**٦,٩١٨,١٦٣**
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	**٦,٩٣٠,٣٦١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٦,٩٣٠,٣٦١**
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	**٥٢١,٣٩٥**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٥٢١,٣٩٥**
المطلوبات الأخرى	**٣,٢٧٥,٣٠٠**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٣,٢٧٥,٣٠٠**
إجمالي المطلوبات	**٤٥,١٥٨,٣٠٥**	**٣٩,٤٦١,٥٧٦**	**١٥,٠٤٦,٦٨٢**	**١٢,٦٧٦,٨٤٢**	**١٠,٤٠٧,٣٠٤**	**١٢٢,٧٥٠,٧٠٩**
فجوة حساسية اسعار الفائدة	**(٢٢,١١٩,٦٩٥)**	**٢٧,٥٢٠,٩٩٧**	**(١,٨١٩,٠٠٤)**	**(٨,٣١٦,٢٠٤)**	**٢٢,١٥٨,٥١٥**	**١٧,٤٢٤,٦٠٩**
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	**(٢٢,١١٩,٦٩٥)**	**٥,٤٠١,٣٠٢**	**٣,٥٨٢,٢٩٨**	**(٤,٧٣٣,٩٠٦)**	**١٧,٤٢٤,٦٠٩**	
متمثلة بحقوق الملكية						**١٧,٤٢٤,٦٠٩**

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر السوق (يتبع)

(٤) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ غير التجارية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم**	**أقل من ٣ أشهر ألف درهم**	**من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم**	**من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم**	**أكثر من سنة ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٦,٢٠٩,٦٠٢	٨,٨٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٥,٠٠٩,٦٠٢
المستحق من البنوك، بالصافي	١,٧٠٥,٥٧٠	-	-	-	٢,٠٦٧,١٣٩	٣,٧٧٢,٧٠٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	١,١٥٤,٩٤٦	٦٣,٠٧٢,٠٤٤	٦,٣٩٤,٩٦٣	١,٤٨٩,٨٦٦	١١,٢٠١,٤٨٧	٨٣,٣١٣,٣٠٦
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٣٢٣,٥٨٠	٢,٢٠٨,١٥٤	٣,٥٥٨,٤٦٣	١,٨٥٥,٠٥٠	٧,١٤٣,٤٨٢	١٥,٠٩٨,٧٢٩
الاستثمار في شركة زميلة	١٠٢,٣٩٠	-	-	-	-	١٠٢,٣٩٠
العقارات الاستثمارية	٢٤٦,٠٥٠	-	-	-	-	٢٤٦,٠٥٠
الممتلكات والمعدات	٤٣١,٨٤٣	-	-	-	-	٤٣١,٨٤٣
قبولات بنكية	٧,٩٣١,٥١٨	-	-	-	-	٧,٩٣١,٥١٨
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٦٩٧,٨٧٢	-	-	-	-	٦٩٧,٨٧٢
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٣٨٣,٤٧٢	-	-	-	-	٢,٣٨٣,٤٧٢
إجمالي الموجودات	٢١,١٩٦,٨٤٣	٧٤,٠٨٠,١٩٨	٩,٩٥٣,٤٢٦	٣,٣٤٤,٩١٦	٢٠,٤١٢,١٠٨	١٢٨,٩٨٧,٤٩١
المطلوبات						
المستحق للبنوك	٩٨٠,٤٢٥	١,٧٥٩,٨٩٣	١,٢١٩,٤٤١	٨٢٦,٤٢٦	٣,٠٤٧,٢٠٤	٧,٨٣٣,٣٨٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٣٢,٢٧٠,٥٧٩	٤٠,١٨٩,٩٠٤	٥,٩٨٦,٥٠٨	٩,٤١٠,٧١٩	٤٢٩,٤٣٥	٨٨,٢٨٧,١٤٥
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٦٢٣,٧٩٣	-	٥,٠٨١,٦٦٣	٥,٧٠٥,٤٥٦
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٩٣١,٥١٨	-	-	-	-	٧,٩٣١,٥١٨
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٦٣٤,٧٠٧	-	-	-	-	٦٣٤,٧٠٧
المطلوبات الأخرى	٢,٨١٣,٩١٩	-	-	-	-	٢,٨١٣,٩١٩
إجمالي المطلوبات	٤٤,٦٣١,١٤٨	٤١,٩٤٩,٧٩٧	٧,٨٢٩,٧٤٢	١٠,٢٣٧,١٤٥	٨,٥٠٨,٣٠٢	١١٣,٢٠٦,١٣٤
فجوة حساسية اسعار الفائدة	(٢٣,٤٣٤,٣٠٥)	٣٢,١٣٠,٤٠١	٢,١٢٣,٦٨٤	(٦,٨٩٢,٢٢٩)	١١,٨٥٣,٨٠٦	١٥,٧٨١,٣٥٧
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	(٢٣,٤٣٤,٣٠٥)	٨,٦٩٦,٠٩٦	١٠,٨١٩,٧٨٠	٣,٩٢٧,٥٥١	١٥,٧٨١,٣٥٧	
متمثلة بحقوق الملكية						١٥,٧٨١,٣٥٧

القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي الغير معرضة لأسعار الفائدة تتكون من قروض المرحلة 3.

تم إدارة مراكز مخاطر أسعار الفائدة بشكل عام من قبل إدارة الخزانة وإدارة الموجودات والمطلوبات، والتي تستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والسلف المقدمة للبنوك والودائع من البنوك والأدوات المشتقة لإدارة المركز العام الناتج عن أنشطة المجموعة. تتحمل إدارة الموجودات والمطلوبات مخاطر أسعار الفائدة من الشركات من خلال عملية تسعير تحويل الأموال.

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تمثل تعرضات المعاملات بالعملة الأجنبية التعرض للموجودات والمطلوبات المصرفية المقومة بعملات أخرى غير العملة التشغيلية للمنشأة المتعاملة.

تم تصميم سياسة إدارة مخاطر السوق لمنع الاحتفاظ بمراكز مفتوحة كبيرة بالعملات الأجنبية خارج محفظة التداول التي تديرها المجموعة. تتم مراقبة التعرضات من خلال حدود مراكز العملة المفتوحة والمخاطر المعرضة للمخاطر، ضمن درجة المخاطرة التي حددها مجلس الإدارة.

تتم مراقبة المراكز عن كثب من قبل إدارة مخاطر السوق ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود المقررة.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر السوق (يتبع)

(٤) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ غير التجارية (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر كان لدى المجموعة التعرضات الصافية التالية بالعملات الأجنبية:

العملة	صافي أوضاع المخاطر الحالية ألف درهم	أوضاع المخاطر الآجلة ألف درهم	صافي التعرض للمخاطر ٢٠٢٤ ألف درهم	صافي التعرض للمخاطر ٢٠٢٣ ألف درهم
دولار أمريكي	١٠,٩٢٩,٣٢٠	(٨,٩١٧,٣٧٨)	٢,٠١١,٩٤٢	١,٦١٣,١٩٣
عملات خليجية	(٨١٧,٥٤٣)	٩٢٨,٤١٥	١١٠,٨٧٢	١٠٢,١٨٣
جنيه استرليني	(٣٩,٧٥٤)	٣٩,١٣٤	(٦٢٠)	٦٠٩
ين ياباني	(١,٨٥١)	٤,٩٨٦	٣,١٣٥	١,٠٦٤
يورو	٣٣٤,٧٩٢	(٣٣٥,٧٨٤)	(٩٩٢)	٥,٥٠٠
عملات أخرى	١٩,٧٩٢	(٩٤,٧٣١)	(٧٤,٩٣٩)	١١,٤١٣

و) مخاطر حقوق الملكية

حددت المجموعة في سياستها المتعلقة بالمحافظ التجارية الأدوات التي يسمح للمجموعة بتداولها. يتم إجراء نشاط تداول محدود في سوق الأسهم ، تتم مراقبته من قبل إدارة المخاطر وبما يتوافق مع توصيات لجنة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة حدود وقف الخسارة اليومية وكذلك الحدود الاسمية للمحفظة يوميا ورفع تقارير بشأنها إلى الإدارة العليا. بالإضافة إلى ذلك، صنفت المجموعة محفظة الأسهم على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تحليل المحافظ الاستثمارية لحقوق الملكية:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
حقوق الملكية المتاجر بها بصورة عامة (مدرجة):		
حقوق الملكية (إيضاح ١٠)	**٥٩,٦٥٥**	٥٢,٩٩١
حقوق الملكية المحتفظ بها بصورة خاصة (غير مدرجة):		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة ومحفظة المحافظ (إيضاح ١٠)	**٢٩٤,٤٤٥**	٢٨٠,٥٨٩
الإجمالي	**٣٥٤,١٠٠**	٣٣٣,٥٨

تحليل الأرباح أو (الخسائر) من استثمارات حقوق الملكية:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الخسائر غير المحققة	**١٩,٦٨٣**	(١٩,٥٨٥)

ز) المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية من قبل بازل على أنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية، وهذا يشمل المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة".

هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية ضمن إطار رقابي قوي يوازن بين تخفيف الخسائر المالية والأضرار التي تلحق بسمعة المجموعة، مع فعالية التكلفة الإجمالية والحفاظ على بيئة لا تقيد المبادرة والابتكار والإبداع بشكل غير مبرر.

تقع المسؤولية الأساسية عن إنشاء إطار سليم لإدارة المخاطر التشغيلية ومراقبة ملف المخاطر التشغيلية للمجموعة على عاتق الإدارة العليا للمجموعة. تحتفظ المجموعة بلجنة متعددة الوظائف، وهي لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC)، وأعضاؤها هم من الإدارة العليا ويتحملون مسؤولية مراقبة حالة المخاطر التشغيلية الرئيسية عبر المجموعة عن كثب ودعم تنفيذ خطط العمل في الوقت المناسب.

تحتفظ المجموعة بإطار قوي لحوكمة المخاطر مع تضمين المساءلة في جميع أنحاء المنظمة. تطبق المجموعة نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" الذي تكون فيه الشركات والوظائف مسؤولة عن المخاطر التي تشكل جزءًا من مجالاتها ويجب التأكد من تحديد هذه المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها من خلال الرقابة المناسبة. تعد المخاطر والامتثال والتمويل خطوط الدفاع الثانية الرئيسية وهي مسؤولة عن توفير التوجيه السياسي والضمان والفحص والتمحيص والإشراف على المخاطر التي يشرفون عليها. أما التدقيق الداخلي فهو الخط الثالث الذي يوفر ضمانات مستقلة للإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجانه الفرعية.

٣٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ز) المخاطر التشغيلية (يتبع)

يتم تعيين المساءلة والمسؤولية لرؤساء الوحدات أو الإدارات أو الفروع الفردية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير المجموعة الشاملة لإدارة المخاطر التشغيلية في المجالات التالية:

- متطلبات الفصل المناسب بين المهام، بما في ذلك الترخيص المستقل للمعاملات لإزالة السيناريوهات التي تنطوي على أي تضارب في المصالح؛
- متطلبات التسوية ومراقبة المعاملات؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى؛
- توثيق الضوابط والإجراءات المتعلقة بجميع أنشطة المجموعة؛
- متطلبات التقييم السنوي على الأقل للمخاطر التشغيلية التي تواجهها، ومدى كفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها؛
- متطلبات الإبلاغ عن الخسائر التشغيلية، وتتبع الإجراءات الوقائية لتجنب تكرارها في المستقبل، والإجراءات العلاجية لضمان إدارة الحادث بشكل مناسب؛
- سياسات إدارة التغيير تضمن تنفيذ التغييرات من خلال تقييم الأثر، والحصول على الموافقات، وتخفيف المخاطر؛
- متطلبات إدارة مخاطر مزودي الخدمات؛
- متطلبات الموافقة على المنتج الجديد لتقييم المنتجات الجديدة والتغييرات المادية في العروض الحالية؛
- التدريب والتطوير المهني للموظفين على جميع المستويات وذلك لزيادة إدراكهم بالمجالات التي يتحملون مسؤوليتها؛
- التدريب السنوي الإلزامي على المخاطر والامتثال لجميع الموظفين؛
- المعايير الأخلاقية والتجارية (من خلال مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمجموعة)؛
- تخفيف المخاطر، بما في ذلك التأمين حيثما كان ذلك فعالاً؛ و
- تعتبر سياسات الإبلاغ عن المخالفات والإبلاغ عن الحوادث بمثابة قنوات متاحة لجميع الموظفين للإبلاغ عن أي أحداث خسارة أو مخالفات أخرى.

لدى المجموعة إطار عمل معتمد للإدارة الشاملة لمخاطرها التشغيلية، والتي تنطوي على المشاركة الفعالة للموظفين على جميع المستويات. تحدد سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إطار العمل لتحديد المخاطر والأحداث التشغيلية وتقييمها ومراقبتها ومراقبتها والإبلاغ عنها.

كجزء من إطار عمل المخاطر التشغيلية في المجموعة، يتم إجراء التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة (RCSA) من قبل جميع وحدات الأعمال لتحديد وقياس المخاطر التشغيلية وتقييم فعالية الضوابط الحالية. يتم الاتفاق على خطط العمل لأي نقاط ضعف رقابية أو مخاطر غير مقبولة للتخفيف من احتمالية و/أو تأثير حدث المخاطر التشغيلية. يتم تسجيل أي أحداث مخاطر تشغيلية تحدث وتصعيدها لضمان اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب، لتقليل استياء العملاء واسترداد الخسائر.

إدارة المخاطر التشغيلية. لقد تم تطوير برامج اختبار التحكم لتقييم فعالية تشغيل الضوابط المسجلة في ملفات تعريف المخاطر الخاصة بالإدارات.

تحتفظ المجموعة بنظام المخاطر التشغيلية لتسجيل وإدارة أنشطة المخاطر التشغيلية. يقوم نظام المعلومات بجمع معلومات المخاطر التشغيلية التي تمكن المجموعة من تحليل بيانات المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل فعال.

يوجد نظام شامل لإدارة استمرارية الأعمال (BCMS)، معتمد وفقًا لمعيار BCMS ISO ٢٢٣٠١. ويغطي نظام إدارة استمرارية الأعمال جميع الجوانب المهمة لاستمرارية الأعمال والمرونة التشغيلية، بما في ذلك تقييم المخاطر، وتحليل تأثير الأعمال، واستراتيجيات التعافي.

المعلومات والأمن السيبراني. حصلت المجموعة على شهادة ISO/IEC ٢٧٠٠١ وتتوافق مع معايير مختلفة، بما في ذلك إطار ضمان المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل المخاطر الرئيسية التي تم تصميم سياسات وممارسات المعلومات والأمن السيبراني للمجموعة للتخفيف منها التهديدات التي تواجه التطبيقات والبنية التحتية وأمن السحابة، مما قد يؤثر على خصوصية بيانات العملاء والخسارة المالية والامتثال التنظيمي.

تتولى إدارة مخاطر المجموعة مسؤولية ترسيخ الوعي بالمخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة، من خلال تقديم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية حول مختلف تخصصات المخاطر التشغيلية للموظفين على مدار العام.

٣٦. إدارة رأس المال

٣٦,١ رأس المال النظامي

تقوم الجهة التنظيمية للمجموعة والمتمثلة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بوضع ومتابعة متطلبات رأس المال القانونية.

فيما يلي أغراض المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية وزيادة عائدات المساهمين؛ و
- الالتزام بمتطلبات رأس المال النظامية الموضوعة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تتمثل سياسة المجموعة بالمحافظة على قاعدة رأسمال قوية للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والاستمرار في التطوير المستقبلي للأعمال. تدرك المجموعة مدى تأثر العائد على المساهمين بحجم رأس المال وتدرك مدى اهمية حفظ التوازن بين المحافظة على العوائد المرتفعة على رأس المال من جهة وبين المميزات ومستوى الضمانات التي قد يقدمها مركز سليم لرأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم متطلباتها الخاصة برأس المال مع الأخذ بالاعتبار متطلبات النمو وخطط الأعمال، كما تقوم بتحديد حجم متطلباتها النظامية ومتطلبات المخاطر/ رأس المال الإقتصادي ضمن إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم رأس المال (ICAAP). تشكل بعض المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة ، التركزات ، المخاطر الإستراتيجية ، القانونية ، الإلتزام ، الأهمية ، التأمين ومخاطر السمعة جزءاً من إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP).

تقوم المجموعة أيضاً بإحتساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الإئتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المعدلة. يتم إدراج حساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطرضمن نظام تقييم الائتمان.

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧ ، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة الإطار الوطني للتطبيق. يتألف إطار بازل ٣ ، شأنه شأن بازل ٢ ، من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، وعملية المراجعة الرقابية وضوابط السوق.

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق ١ الإضافي والشق ٢ بحسب سماتها؛

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال ، يشتمل على رأس المال العادي، والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام واحتياطيات القيمة العادلة والأرباح المستبقاة؛ بعد خصم الموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين و لكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق ١ الإضافي من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.
- الشق ٢ لرأس المال، يشتمل على احتياطيات جماعية والتي يجب ان لا تتخطى ١,٢٥٪ من اجمالي الموجودات الائتمانية المرجحة بالمخاطر.

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣ ، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من١ فبراير ٢٠١٧ ، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات ، وهي الشق ١ من الأسهم العادية والشق ١ الإضافي ورأس المال الإجمالي. إن الحد الأدنى لكفاية رأس المال النظامي المحددة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة هي كالتالي:

- يجب ان تشكل حقوق الملكية العادية الشق الأول ما لا يقل عن ٧٪ من الموجودات المرجحة للمخاطر.
- يجب أن يشكل رأس مال الشق الأول ما لا يقل عن ٨,٥٪ من الموجودات المرجحة للمخاطر.
- يجب ان يشكل إجمالي رأس المال ما لا يقل عن ١٠,٥٪ من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر.

بالإضافة، يتم تكوين احتياطي إضافي لرأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢,٥٪ لكل احتياطي) بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧٪.

تلتزم المجموعة بجميع متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة.

٣٦. إدارة رأس المال (يتبع)

٣٦,٢ موارد وكفاية رأس المال

يلخص الجدول أدناه مكونات رأس المال النظامي والنسب المئوية بحسب تعليمات بازل ٣ والمطابقة للمتطلبات الخارجية. وفقا لأحكام المصرف المركزي بشأن بازل ٣، يبلغ رأس المال المطلوب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما نسبته ١٣٪ ويشمل على احتياطي رأس المال التحوطي بنسبة ٢,٥٪. كما قامت المجموعة بتطبيق المعايير المنصوص عليها في التعميم المؤرخ في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ و٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢ والتي تحتوي على إرشادات إضافية بخصوص مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية واستثمارات حقوق الملكية في صناديق الاستثمار، المخاطر الائتمانية للطرف المقابل وتعديل القيمة الائتمانية. وتدعم المعايير تطبيق "المتطلبات العائدة لكفاية رأس المال" (تعميم رقم ٢٠١٧/٥٢).

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق ١		
رأس المال	**٢,٩٨٥,١٩٢**	٢,٩٨٥,١٩٢
الاحتياطي القانوني والنظامي	**١,٤٩٢,٥٩٦**	١,٤٩٢,٥٩٦
الاحتياطي العام والاحتياطيات الأخرى	**١,٣٦٦,٦٦٣**	١,٣٦٦,٦٦٣
الأرباح المستبقاة	**٨,٣١٢,٥٠٤**	٦,٩٦٠,٦٠٣
الدخل الشامل الأخر المتراكم	**(٤٦١,٣٦٠)**	(٥٥٠,٣٥٤)
الترتيبات الانتقالية لمعايير التقارير المالية الدولية	**٩١,٧٩١**	١٠٨,٤٢٥
	١٣,٧٨٧,٣٨٦	١٢,٣٦٣,١٢٥
الخصومات والتعديلات النظامية	**(٣٠٠,٧٤٢)**	(١٥٩,٩٠٣)
إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق ١	**١٣,٤٨٦,٦٤٤**	١٢,٢٠٣,٢٢٢
سندات راس المال الشق الأول الإضافية (إيضاح ١٩-٢)	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	٢,٢٠٣,٨٠٠
الشق ١ من رأس المال	**١٥,٦٩٠,٤٤٤**	١٤,٤٠٧,٠٢٢
الشق ٢ من رأس المال		
المخصصات الجماعية المؤهلة	**١,٢٣٣,٤٩٦**	١,١١٠,٠٥٥
الشق ٢ من رأس المال	**١,٢٣٣,٤٩٦**	١,١١٠,٠٥٥
إجمالي رأس المال النظامي	**١٦,٩٢٣,٩٤٠**	١٥,٥١٧,٠٧٧
الموجودات المرجحة للمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٩٨,٦٧٩,٦٩٤**	٨٨,٨٠٤,٣٧١
مخاطر السوق	**١,١٣٦,١٦٦**	١,٠٣٨,٣٨٥
المخاطر التشغيلية	**٨,٩٠٠,٥٩٧**	٧,٤٥٨,٢١٧
الموجودات المرجحة للمخاطر	**١٠٨,٧١٦,٤٥٧**	٩٧,٣٠٠,٩٧٣
نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق ١	**١٢,٤١٪**	١٢,٥٤٪
نسبة كفاية رأس المال- الشق ١	**١٤,٤٣٪**	١٤,٨١٪
نسبة كفاية رأس المال- الشق ٢	**١,١٤٪**	١,١٤٪
نسبة كفاية رأس المال	**١٥,٥٧٪**	١٥,٩٥٪

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد خصم التوزيعات المقترحة من قاعدة رأس المال.

٣٦. إدارة رأس المال (يتبع)

٣٦,٢ موارد وكفاية رأس المال (يتبع)

متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر

لقد قامت المجموعة باتباع المنحى المعياري بخصوص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و منحى المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض تقديم التقارير التنظيمية. وفيما يلي متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية:

(١) التعرض لمخاطر الائتمان

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. ويتم تصنيف التعرضات وفقاً للمنحى المعياري ضمن الإطار العام لكفاية رأس المال بناءً على اتفاقية بازل ٣ الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يشمل المنحى المعياري الخاص بمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف فئات الأطراف المقابلة بالإضافة إلى أوزان المخاطر المرجحة المستخدمة لتحديد الموجودات ذات المخاطر المرجحة:

- **التعرضات الممولة**

المطالبات من الجهات السيادية

وهي تمثل التعرضات للحكومات ومصارفها المركزية. يتم قياس المخاطر المرجحة للمطالبات من المصارف المركزية والجهات السيادية وفقاً لتصنيفاتها من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها، التعرضات للحكومة الإتحادية وحكومات الإمارات يتم ترجيحها بنسبة صفر ٪ إذا كانت هذه التعرضات مقيدة وممولة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي. يتم ترجيح التعرضات لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ومصارفها المركزية بنسبة صفر ٪ إذا كانت مقيدة وممولة بالعملة المحلية لهذه الحكومات وإذا كانت تعتمد الجهة الرقابية لتلك الجهات مثل هذه المعالجة التفضيلية لديونها السيادية ومصارفها المركزية.

المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية والشركات التابعة للحكومة

تتم معاملة المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية المعترف بها من قبل المصرف المركزي نفس معاملة المطالبات من البنوك. ويجب معاملة التعرضات لجميع شركات القطاع العام الأخرى الغير متضمنة في لائحة المصرف المركزي بصورة مماثلة للتعرضات للشركات التجارية.

يتم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات من الشركات التابعة للحكومة) الشركات التابعة للحكومة التي تبلغ نسبة ملكية الحكومة فيها اكثر ٥٠٪) وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات التابعة للحكومة غير المصنفة ١٠٠٪.

المطالبات من بنوك التنمية متعددة الجنسيات

يتم وزن المخاطر المرجحة لبنوك التنمية متعددة الجنسيات وفقاً للتصنيف الائتماني لتلك البنوك ويستثنى من ذلك البنوك الأعضاء المدرجين ضمن مجموعة البنك الدولي حيث تكون نسبة المخاطر المرجحة هي صفر ٪.

المطالبات من البنوك

يتم وزن المخاطر المرجحة للتعرضات من البنوك وفقاً للتصنيفات الموضوعة لهم من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية، إلا أنه تم تخصيص أوزان أفضل للمخاطر للمطالبات قصيرة الأجل.

لن يقل وزن المخاطر المرجحة لأية مطالبات من بنوك غير مصنفة عن ما هو مطبق على المطالبات من الدولة المؤسسة بها.

المطالبات من الشركات التجارية

يتم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات من الشركات التجارية وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات غير المصنفة ١٠٠٪.

بالنسبة للتعرضات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الغير مصنفة التي لا تتماشى مع المعايير النظامية لمحفظة الأفراد، سيتم تطبيق نسبة وزن مخاطر ٨٥٪.

المطالبات من التعرضات النظامية للأفراد

تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الأفراد المدرجة ضمن المحفظة النظامية للأفراد ٧٥٪ (باستثناء القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها)، إذا كانت تتوافق مع المعايير الموضحة في ارشادات اتفاقية بازل ٣ الخاصة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات سكنية

تم تطبيق وزن تفضيلي للمخاطر بنسبة ٣٥٪ على المطالبات التي لم تتجاوز ١٠ ملايين درهم لمقترض واحد وتم تأمين المطالبة بعقار سكني وتبلغ نسبة القرض إلى القيمة ٨٥٪. إذا تعذر تحديد المعيارين أو الوفاء بهما بشكل نهائي، فعندئذ إذا كان التعرض يفي بمعايير مطالبات الأفراد التنظيمية، يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٧٥٪، بينما كانت المطالبات الأخرى المضمونة على العقارات السكنية مرجحة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية

تم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية بنسبة ١٠٠٪.

التعرضات للقروض التي تجاوزت موعد استحقاقها

يتم وزن المخاطر المرجحة للجزء غير المضمون من اي قرض (بخلاف قرض رهن سكني) مستحق منذ أكثر من ٩٠ يوماً، صافي من المخصصات المحددة (بما في ذلك الشطب الجزئي) على النحو التالي:

- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٥٠٪ عندما تقل المخصصات المحددة عن ٢٠٪ من القيمة قيد السداد من القرض؛ و
- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠٪ عندما تزيد المخصصات المحددة عن ٢٠٪ من القيمة قيد السداد من القرض.

في حال قروض الرهن السكني عندما تتجاوز موعد استحقاقها لأكثر من ٩٠ يوما يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠٪. يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى ما بين "الموجودات تحت اصناف المخاطر الأعلى" و"الموجودات الأخرى"، ويتم وزن المخاطر المرجحة بحسب وزن المخاطر الموصوف.

٣٦. إدارة رأس المال (يتبع)

٣٦,٢ موارد وكفاية رأس المال (يتبع)

متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر

- **التعرضات غير الممولة**

بالنسبة للبنود الطارئة المتعلقة بالائتمان، يتم تحويل القيمة الاسمية إلى تعرض من خلال تطبيق عوامل تحويل الائتمان. يعتمد استخدام عامل تحويل الائتمان بنسبة ٢٠٪ أو ٥٠٪ أو ١٠٠٪ على نوع العنصر الطارئ، ويستخدم لتحويل المبالغ الاسمية خارج الميزانية العمومية إلى ما يعادلها في التعرض للميزانية العمومية.

إن إلتزامات منح تسهيلات إئتمانية غير مسحوبة تمثل إلتزامات غير مستغلة كما في تاريخ الميزانية العمومية. ان المبلغ الإسمي للإلتزام يحدد نسبة عامل التحويل الإئتماني المستخدم. لقد تم إستخدام عوامل تحويل بنسبة ٢٠٪ و ٥٠٪ للإلتزامات ذات الإستحقاق التعاقدي لأقل من سنة وأكثر من سنة على التوالي. في حين لم يتم تحويل الإلتزامات الإئتمانية والتي يمكن إلغائها بدون قيد أو شرط إلى تعرضات داخل الميزانية العمومية بحيث تخضع ل ٠٪.

- **إستثمارات حقوق الملكية في صناديق الإستثمار**

بالنسبة لكافة استثمارات حقوق الملكية من قبل البنوك في جميع أنواع الصناديق المحتفظ بها في السجلات المصرفية (نطاق حقوق الملكية)، يتم احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر كما لو كان البنك يحتفظ بتعرض الصندوق بشكل مباشر وليس غير مباشر من خلال الاستثمار في الصندوق. استخدمت المجموعة نظام متدرج من ثلاثة مناهج متتالية، وهي نهج النظر المُفصلة (LTA) ومنهجية النظام الداخلي الأساسي(MBA) والمنهجية المرجعية (FBA) بدرجات متفاوتة من الحساسية للمخاطر والتحفظ ، وفقاً لما تقتضيه المعايير. علاوة على ذلك، يتم أيضا دمج تعديل الرافعة المالية للموجودات المرجحة بالمخاطر لتعكس الرافعة المالية للصندوق بشكل مناسب كما هو موضح في المعايير.

- **تعديل تقييم الائتمان**

اعتمدت المجموعة نهجًا موحدًا لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر لمخاطر تعديل تقييم الائتمان. العملية التي تتبعها المجموعة كالتالي:

- يتم احتساب التعرض عند التعثر على أساس معيار مخاطر الائتمان للطرف المقابل.
- يتم حساب التعرض للاسم الفردي لكل طرف مقابل من خلال ضرب التعرض عند التعثر في معامل الخصم لكل مجموعة مقاصة.
- يتم احتساب رأس المال باستخدام الصيغة المطبقة على البنوك.

الحساب النهائي الذي تم إجراؤه هو ضرب رأس المال في ١٢,٥ لاشتقاقه من تعديل تقييم الائتمان الموجودات المرجحة للمخاطر.

(٢) التعرض لمخاطر السوق

يتم احتساب المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق وفقاً للمنحى المعياري. بحيث يتم تحليل المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق إلى متطلبات رأسمالية خاصة بكل من مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر حقوق الملكية، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الخيارات.

(٣) التعرض للمخاطر التشغيلية

تم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل و تكلفة راس المال باستخدام منحنى المؤشر الأساسي وذلك بضرب متوسط إجمالي الدخل الإجمالي لثلاثة سنوات بعامل بيتا المحدد مسبقاً.

٣٧. ضريبة الدخل الموحدة للمجموعة

إن العنصر الرئيسي لمصروف ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هو:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ضريبة دخل الشركات		
العام الحالي	**٢٩٥,٣٦٧**	-
الضريبة المعترف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر		
الضريبة الحالية في الدخل الشامل الآخر	**٦٢٨**	-

نسبة ضريبة الشركات المطبقة على الأرباح المصرح عنها هو ٩٪ (٢٠٢٣: ٠٪).

صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضرائب على الشركات والأعمال ("قانون الضريبة") في ٣ أكتوبر ٢٠٢٢ ويوفر الأساس التشريعي لفرض الضريبة الاتحادية على الشركات المقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفقًا للمادة ٦٩ من قانون الضرائب، تنطبق ضريبة الشركات على الفترة الضريبية التي تبدأ في ١ يونيو ٢٠٢٣ أو بعده، وبالتالي فإن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي أول فترة خاضعة للضريبة لبنك دبي التجاري والشركات التابعة له.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٧. ضريبة الدخل الموحدة للمجموعة (يتبع)

يبلغ معدل الضريبة الفعلي الموحد للمجموعة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٨,٨٨٪. تسوية الربح قبل الضريبة مبينة أدناه:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي أرباح السنة قبل مصروف ضريبة الدخل	**٣,٣٢٥,١٤٨**	٢,٦٥٠,٠٦٦
الضريبة بالمعدل المحلي للشركة البالغ ٩٪ (السنة المالية ٢٠٢٣: ٠٪)	**٢٩٩,٢٦٣**	-
الأثر الضريبي للدخل غير الخاضع للضريبة في تحديد الربح الخاضع للضريبة	**(٤,٠٩٩)**	-
الأثر الضريبي للمصاريف غير القابلة للخصم في تحديد الربح الخاضع للضريبة	**٤٦**	-
تعديلات أخرى	**١٥٧**	
مصروف الضريبة للسنة	**٢٩٥,٣٦٧**	-
معدل الضريبة الفعلي	**٨,٨٨٪**	٠٪

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
بيان الدخل الشامل الآخر		
الضريبة الحالية		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة:		
الأرباح الاكتوارية من التزامات منافع التقاعد	**٢٢٨**	-
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية (أو الأدوات) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٤٠٠**	-
إجمالي ضريبة الدخل المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية	**٦٢٨**	-

٣٨. الدعامة ٢

في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣، نشرت وزارة المالية مرسوم بقانون اتحادي رقم (٦٠) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل أحكام محددة في قانون التحويلات النقدية لتسهيل تطبيق الحد الأدنى من الضرائب المحلية في المستقبل في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) قواعد الدعامة ٢. اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم يتم سن تشريع الدعامة الثانية بشكل جوهري في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن تقدم وزارة المالية المزيد من التفاصيل حول التشريع. نحن نراقب عن كثب التطورات التشريعية وسنقدم الإفصاحات اللازمة بعد المزيد من الإعلانات.

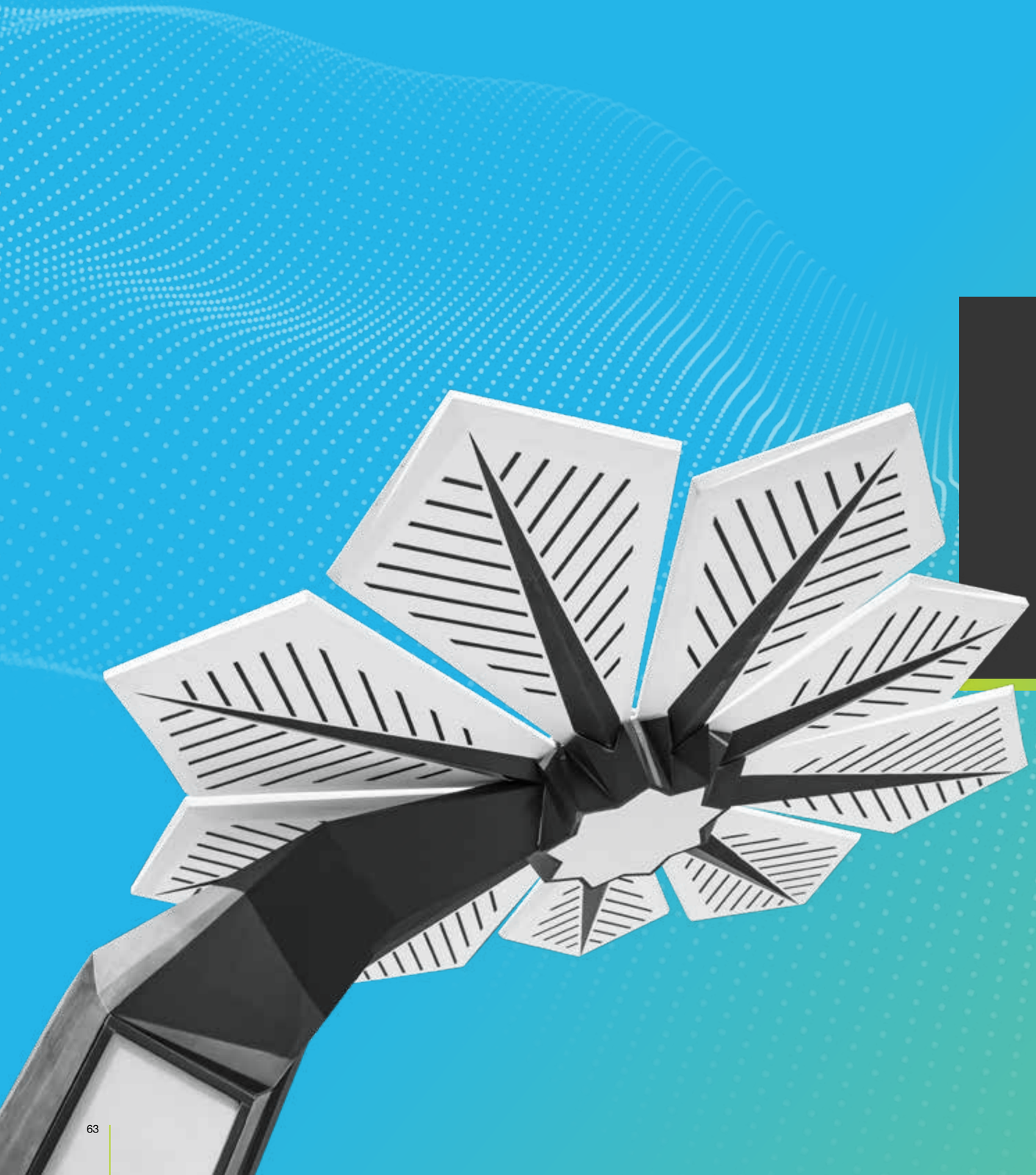
٣٩. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي يعتبر تأثيرها غير هام.

الاستدامة

03

رسالة رئيس مجلس الإدارة	64
رسالة الرئيس التنفيذي	65
حول هذا التقرير	66
لمحة عن بنك دبي التجاري	67
نهجنا في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة	71
البيئة	77
الموظفون	88
المجتمع	97
الحوكمة	108
الملاحق	117



رسالة رئيس مجلس الإدارة



يَسرّني أن أضع بين أيديكم تقرير الاستدامة السنوي لبنك دبي التجاري الذي يلقي الضوء على ممارسات البنك في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى التقدُّم الذي أحرزه في مجال الاستدامة والتزاماته نحو مسيرة الاستدامة الوطنية.

على مدى السنوات الأخيرة، رسَّخت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كدولة رائدة عالمياً في مجال الاستدامة، مستندةً إلى رؤية طموحة تضمن التوازن الأمثل بين تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتزامناً مع الاحتفال بيوم البيئة الوطني لعام 2024، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عن تمديد "عام الاستدامة" في دولة الإمارات، حيث يستند هذا القرار إلى اتفاق الإمارات التاريخي الذي تم اعتماده خلال مؤتمر الأطراف (COP28). ومن ناحية أخرى، فإنه يعكس الالتزام الجماعي المستمر نحو حماية البيئة والحفاظ عليها للأجيال المقبلة.

يتجلَّى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالاستدامة من خلال استراتيجياتها الوطنية الطموحة، والتي كان أبرزها التزام الدولة الراسخ بالمساهمات المحددة وطنياً التي أقرتها الأمم المتحدة بموجب اتفاقية باريس؛ حيث اعتمدت دولة الإمارات نهجاً شاملاً للاستدامة يحقق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والتكيُّف الثقافي، وذلك بهدف بناء مجتمع مرن قادر على التكيُّف وصديق للبيئة.

في هذا السياق، تقوم كل مؤسَّسة في دولة الإمارات العربية المتحدة بدور هام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكافحة تغيُّر المناخ. وبصفتنا مؤسَّسة تدعم طموحات الدولة، يواصل بنك دبي التجاري التزامه بتسيير أعماله بطريقة مستدامة، بما يتوافق مع اللوائح المعمول بها وجهود دولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة. ويحقِّق البنك ذلك من خلال تمكين المجتمعات المحلية، والحفاظ على البيئة، والأهم من ذلك، دعم عملائنا في مساعيهم للتحوُّل نحو الاقتصاد الجديد.

وفي عام 2024، حدَّد بنك دبي التجاري المبادرات ذات الأولوية التي تحتاج إلى التركيز عليها، للاستجابة لتأثير عمليات بنك دبي التجاري على المجتمع والبيئة فضلاً عن تأثير هذه العوامل الخارجية على قيمة المساهمين لدى بنك دبي التجاري. وفي هذا الإطار، نودُّ أنْ نعربَ عن فخرِنا بالتقدُّم المحرز في هذه المبادرات، إلا أننا على دراية تامة بأن عام 2024 كان مجرَّد محطة بارزة أخرى في مسيرتنا لدعم مبادرة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وسنواصل بذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتنا.

يوضح هذا التقرير التقدُّم المحرز عبر ركائز إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدينا من خلال التركيز على الإنجازات والالتزامات الرئيسية في مبادراتنا الجوهرية.

وفي الختام، يطيب لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشُّكر لمساهمينا وعملائنا وموظفينا والمجتمعات التي نقدم لها خدماتنا نَظير ولائكم وإيمانكم وثقتكم بنا. وبينما نحتفي بتمديد "عام الاستدامة"، علينا أن نعي بأنَّ التعاون المجتمعي والاتساق لهما أهمية بالغة في استدامة الحياة على الكوكب والحفاظ عليه للأجيال المُقبلة. وأتطلَّع لتحقيق المزيد من الإنجازات بمشاركة عُملائنا وأصحاب المصالح بينما نعمل، يداً بيد، على تنفيذ جدول أعمال الاستدامة الخاص بنا والوفاء بالتزاماتنا.

أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي



تشكّل الاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجية أعمالنا وخططنا طويلة الأمد. وفي عام 2024، واصلنا تنفيذ التغييرات التحولية اللازمة لضمان استدامة التقدُّم الذي أحرزه البنك في مبادرات الاستدامة الجوهرية. لقد أولينا هذه المبادرات أولوية في المجالات التي يمكن أن يحقق فيها البنك أكبر تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع. وفيما يلي أبرز الإنجازات التي حققناها خلال عام 2024:

- قمنا بإدراج الاستدامة ضمن استراتيجيتنا المؤسسية من خلال تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتكليف أعضاء اللجنة التنفيذية بها. كما قمنا بإعادة صياغة بيانات تقبُّل المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومخاطر المناخ.
- اتّخذنا خطوات جوهرية لتحسين الإفصاحات الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ورفعنا تصنيفاتنا في هذا المجال عبر وكالات التصنيف المختلفة.
- انضممنا إلى مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية لكربون" لدعم قياس انبعاثات غازات الدفيئة والإفصاح عنها.
- أصدرنا أول تقرير حول تخصيص السندات الخضراء وأثرها، مع إلقاء الضوء على التخصيص الكامل للأصول الخضراء المؤهّلة، مما ساهم في تجنُّب انبعاث 101,778 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.
- حصلنا على جائزة "أفضل إصدار للسندات الخضراء في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا".
- حصدنا أربع شهادات من الفئة الذهبية ضمن نظام الريادة في تصميم الطاقة والبيئة (LEED)، لامتثال المباني الرئيسية للبنك لمعايير الاستدامة البيئية والطاقة.
- قمنا بتوفير بطاقات ائتمان وبطاقات خصم مباشر مصنوعة من مواد معاد تدويرها، سواء للإصدارات الجديدة أو لطلبات استبدال البطاقات وتجديدها.
- حصلنا على علامة معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة من مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة تجارة دبي، تقديراً لتركيزنا على تبنّي الممارسات المستدامة.
- تعاونّا مع شركة "برايس ووترهاوس كوبرز" لإعداد تقرير يوضح رؤيتنا المبتكرة حول أهمية الاستدامة في تلبية التوقعات المتزايدة للعملاء.
- أطلقنا حساب "جرين جروث" الذي يتيح لعملاء الخدمات المصرفية من الأفراد تنمية مدخراتهم، بينما نقوم بزراعة أشجار المانجروف نيابة عنهم.
- أكملنا عمليات تدقيق الطاقة للمباني الرئيسية للبنك، وتم اختيار إحدى الشركات الرائدة لدعمنا في تركيب الألواح الشمسية في عدد من المباني التابعة للبنك بحلول عام 2025.
- حققنا التزاماتنا في مجال التمويل المستدام.
- قمنا برعاية منتدى الاستدامة المستقبلية الذي استضافه مركز دبي المالي العالمي، مما أتاح لنا المشاركة بفعالية في المناقشات التي تساهم في تشكيل مستقبل مستدام.

ظلَّت مسيرتنا للتحوُّل نحو الاستدامة خاضعة لإشراف مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع للبنك، حيث تم تقديم تقارير دورية حول المستجدات إلى مجلس إدارة البنك. وأشعر بالفخر لما أحرزناه من تقدُّم مبهر في عام 2024، وأُدرك تماماً أنه علينا الحفاظ على وتيرة هذا التغيير الإيجابي ومواصلته بكفاءة.

كما نرحِّب بالمبادرات الأخيرة الصادرة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل الإعلان عن الجولة الثالثة من المساهمة المحددة وطنياً، التي جعلت دولة الإمارات أول دولة في العالم تقدِّم المساهمات المحددة وطنياً الثالثة للأمم المتحدة؛ حيث تتمتع دولة الإمارات بمكانة ريادية عالمياً في تحقيق مستهدفات الحياد المناخي. ويلتزم بنك دبي التجاري بتقديم الدعم المستمر لطموحات دولة الإمارات العربية المتحدة ومواصلة تحقيق أهدافه في مجال الاستدامة.

الدكتور بيرند فان لينر

الرئيس التنفيذي

حول هذا التقرير

الغرض

هذا التقرير يمثّل تقريراً تكميلياً لتقرير البنك السَّنوي لعام 2024 وتقرير الحوكمة المُؤسسية لعام 2024، إذ نقدم في هذا التقرير معلومات إضافية حول استراتيجية ونهج البنك نحو الاستدامة وأدائنا في هذا المجال خلال عام 2024، علاوةً على خططنا وطموحاتنا لعام 2025. ويكمُن هدفُنا من هذا التقرير في توفير الشفافية لأصحاب المصالح لدينا حول كيفية إدارتنا لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل فعَّال والفرص المتاحة لحماية نجاح أعمالنا واستدامته على المدى الطَّويل. كما نهدف إلى إلقاء الضوء على العوامل الخارجية المرتبطة بأنشطة البنك. وفي هذا الإطار، فإننا لا نلقي الضوء فقط على كيفية إدارتنا للمخاطر المالية التي يتصدَّى لها البنك، بل أيضاً كيفية تأثير أنشطة البنك على البيئة والمجتمع. ونواصل رحلتنا لدَمْج الاستدامة في جوهر الممارسات التي نطبقها في أعمالنا. ونأمل كذلك أن يعكس هذا التقرير الأهداف التي حققناها ومستهدفاتنا للمستقبل.

نطاق التقرير

يشمل هذا التقرير بنك دبي التجاري ش.م.ع وجميع الشركات التابعة له. وتمثل البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير الأنشطة التي حدثت في السنة المالية 2024 (اعتباراً من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024)، فضلاً عن عدد من الاستثناءات المُوضَّحة.

معايير إعداد التقرير

أُعدَّ هذا التقرير وفقاً للمعايير الوطنية والمحلية لإعداد التقارير، بما في ذلك توجيهات سوق دبي المالي بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومتطلبات الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد إفصاحاتنا وفقاً لمبادئ الإفصاح المتعلقة بالاستدامة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير العالمية، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومعايير الاستدامة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لمحة عن بنك دبي التجاري

قصتنا

يعمل بنك دبي التجاري منذ 55 عاماً على تقديم خدماته الرائدة للأفراد والشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تمكنا من الاحتفاظ بهذا الترخيص من خلال التزامنا الدائم بمبادرات المسؤولية المؤسسية والاجتماعية الخاصة بنا. ومن أجل الحفاظ على استدامة أعمال البنك، في ظل بيئة التشغيل المتغيّرة، وفي ضوء المخاطر المتزايدة خلال السنوات الأخيرة، يتطلب منا أن نولي مزيداً من الاهتمام للآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتنا وأنشطة عملائنا وشركائنا. إن الاحتفاظ برخصتنا الاجتماعية يتطلب منا أن نتحمل مسؤولية تأثير منظومة أعمالنا على الأجيال المقبلة، وهو ما يستدعي أن نكون كياناً مُستداماً وأن نواصل العمل على نحو مستدام. يُعد التحوُّل إلى مؤسسة معنية بالاستدامة عنصراً أساسياً لنجاح أعمالنا على المدى الطَّويل نظراً لأنه يرسي أسساً راسخة للثقة والتعاون بيننا وبين المجتمعات التي نقدم خدماتنا لها، مما يضمن المساهمة في تشكيل مُستقبل أكثر استدامة للجميع.

هدفنا

ندعم طموحاتكم

رؤيتنا

أن نكون الشريك المصرفي الأول لعملائنا

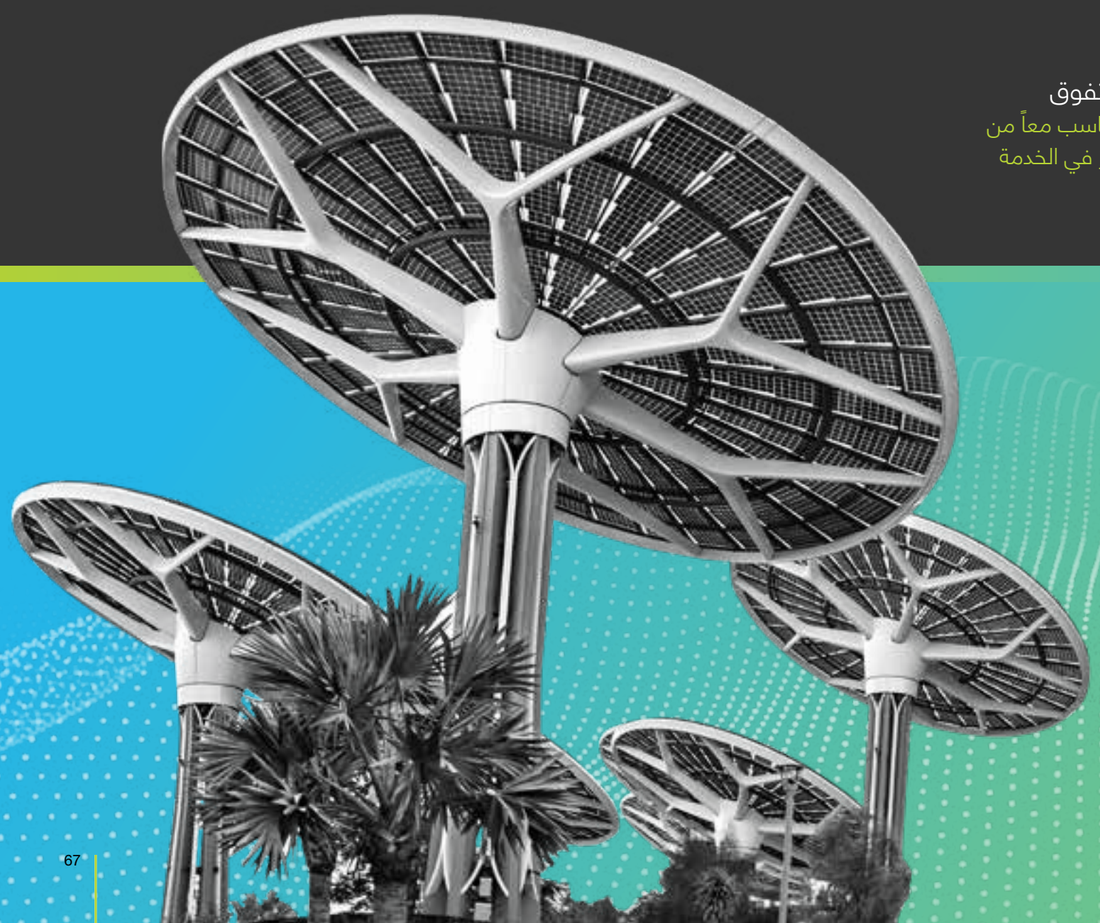
قيمُنا

التعاون
نعمل معاً بروح الفريق الواحد

المسؤولية
نحرص على تنفيذ وعودنا والتزاماتنا

التنفيذ
نلتزم بتقديم خدماتنا وفق أعلى مستويات الدقة والإتقان من خلال التخطيط الفعَّال

التميز والتفوق
نحقق المكاسب معاً من خلال التميّز في الخدمة



هيكل الملكية

مساهمو بنك دبي التجاري













نحن في بنك دبي التجاري نفخر بأن معظم أسهم البنك مملوكة محلياً. فقد تم تسجيل نسبة عشرين بالمئة من رأس المال المصدر لبنك دبي التجاري باسم مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية نيابةً عن حكومة دبي، أما بالنسبة للنسبة المتبقية والبالغة 80%، التي تشكّل الأسهم الحرّة للبنك، يملكها خمسة مساهمين، كل منهم يمتلك 5% أو أكثر من رأس مال البنك. هؤلاء المساهمون هم شركة الفطيم الخاصة ذ.م.م، وشركة أورينت للتأمين ش.م.ع، ومجموعة عبد الواحد الرستماني، وشركة غباش للتجارة والاستثمار المحدودة ذ.م.م. ووفقاً لعقد تأسيس بنك دبي التجاري، فإن الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي مملوكة حالياً للمواطنين الإماراتيين والجمهور العام. وقد فتح البنك باب الملكية للمستثمرين الأجانب بنسبة تصل إلى 40% من إجمالي الأسهم في عام 2020 بعد الحصول على جميع الموافقات التنظيمية.

لمحة عن بنك دبي التجاري

1,187
موظف

%43
الموظفون من الإناث

%38
الموظفون من مواطني دولة الإمارات

الشركات التابعة الرئيسية

دبي التجاري للخدمات المالية ذ.م.م.

قطاعات خدمات العملاء

الخدمات المصرفية للمؤسسات

الخدمات المصرفية للشركات

الخدمات المصرفية للأفراد

شبكة الفروع

12 فرعاً
في كافة أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة

العملاء

%89
من العملاء الشركات تم تسجيلهم رقمياً في عام 2024

%96
من العملاء الأفراد تم تسجيلهم رقمياً في عام 2024

البيانات المالية

2024	2023	2022	
3,325	2,650	1,825	صافي الربح قبل الضريبة (مليون درهم إماراتي)
3,030	2,650	1,825	صافي الربح بعد الضريبة (مليون درهم إماراتي)
5,491	4,938	3,812	الدخل التشغيلي (مليون درهم إماراتي)
%23.48	%21.23	%15.99	العائد على حقوق الملكية (قبل الضريبة)
140.2	129.0	116.2	إجمالي الأصول (مليار درهم إماراتي)
%2.47	%2.16	%1.58	العائد على الأصول (قبل الضريبة)

تقييم البنك على مؤشرات الحوكمة

Bloomberg

مؤشر بلومبرغ للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: حقَّق بنك دبي التجاري تقدُّماً ملحوظاً في تقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وفقاً لبلومبرغ ليُصنّف ضمن فئة "فوق المتوسط" بين البنوك التجارية.

S&P Global

مؤشر ستاندرد آند بورز جلوبال (إس آند بي) للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: يفخر بنك دبي التجاري بحصوله مؤخراً على درجة 37 (من أصل 100) في تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من مؤسسة ستاندرد آند بورز جلوبال (إس آند بي) كما في 2024/01/31.

الشراكات والجوائز في مجال الاستدامة

يؤمن بنك دبي التجاري إيماناً راسخاً بأهمية التعاون مع المنظمات التي تشاركنا طموحاتنا في مجال الاستدامة. فيما يلي قائمة ببعض الجوائز والالتزامات التي حقَّقناها في إطار هذه الشراكات

مجرى
جائزة وسام الأثر المجتمعي - المستوى الفضي

شبكة الرؤساء التنفيذيين للاستدامة
التصدي للتحدّيات المتعلقة بالاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتغلب عليها

غرفة تجارة دبي
علامة معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي
تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين من فتح الحسابات المصرفية بسهولة

مركز دبي المالي العالمي
عضوية مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي

الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب
تعاون مشترك وإنجازات متميزة من مختلف الجهات لدعم مبادرات الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب

مؤسسة جومبوك
حساب "جرين جروث" دعماً لالتزام دولة الإمارات بزراعة 100 مليون شجرة مانجروف بحلول عام 2030

وزارة التغير المناخي والبيئة
التوقيع على "تعهُّد الشركات المسؤولة مناخياً" الذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في دعم جهود خفض الانبعاثات في الدولة، بما يتماشى مع المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050

الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون
الانضمام إلى "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون" لقياس انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بمحفظتنا من القروض والاستثمارات والإفصاح عنها على مدى ثلاث سنوات، باستخدام منهجيات محاسبة الكربون التي تم إعدادها بشكل مشترك، بهدف تحقيق التوافق مع اتفاقية باريس

فريق العمل المالي لمبادرة "متحدون من أجل الحياة البرية"
توقيع إعلان قصر باكنغهام بهدف تحسين عمليات رصد جرائم الاتجار غير المشروع بالحياة البرية والإبلاغ عنها

اتحاد مصارف الإمارات
عضوية لجنة التمويل المستدام



نهجنا في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة

أبرز إنجازات البنك في مجال الاستدامة لعام 2024

في عام 2024، تمكّنا من تحقيق إنجازات بارزة ضمن إطار عملنا الجديد للاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة الذي يرتكز على أربعة محاور رئيسية.

البيئة

نشر أول تقرير للسندات الخضراء، والذي يلقي الضوء على التخصيص الكامل للأصول وتفادي انبعاث أكثر من **100,000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.**

إتمام 4 عمليات تدقيق الطاقة للمباني الرئيسية التابعة للبنك.

الانضمام إلى مبادرة **"الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون".**

دمج إدارة مخاطر المناخ في إطار عمل إدارة المخاطر لبنك دبي التجاري، مع تحديد وتنفيذ بيانات تقبُّل المخاطر المتعلقة بالمناخ والمخاطر البيئية والاجتماعية.

الحصول على **4 شهادات للريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)** ضمن الفئة الذهبية لأربعة من المباني الرئيسية للبنك.

الموظفون

التوطين

%38
من موظفي بنك دبي التجاري من مواطني دولة الإمارات
(منهم 72% إناث و28% ذكور)

%43
من الموظفين هم من الإناث

35
خريجاً من برنامج طُموح انضموا للعمل في البنك خلال عام 2024

3
جوائز "نافِس"تقديراً لالتزامنا بتنمية وتطوير الكفاءات الإماراتية

المجتمع

تجارب العملاء

حصدنا ثلاث جوائز خلال حفل توزيع جوائز مجلة ميا فاينانس (MEA Finance) للمؤسسات الرائدة في مجال المدفوعات:
- جائزة أفضل حلول في تكنولوجيا المدفوعات الفورية
- جائزة أفضل ابتكار في تكنولوجيا المدفوعات
- تم ترشيح الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات في بنك دبي التجاري لجائزة أفضل مسؤول تنفيذي في مجال تكنولوجيا المدفوعات لهذا العام

تسلَّمنا الجوائز الأربع من الشركة الدولية للأنظمة المصرفية الذكية (IBS Intelligence):
- أفضل تنفيذ لمنصة القنوات الرقمية
- أفضل تنفيذ لنظام مدفوعات للأفراد
- أفضل تنفيذ لنظام أمن المعلومات
- أفضل تنفيذ لمركز المدفوعات / المدفوعات للشركات

نفخر أيضاً بحصولنا على جائزتين من مؤسسة آسيان بانكر (Asian Banker):
- أفضل تنفيذ لتقنية مكافحة غسيل الأموال
- أفضل تنفيذ لتكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك

دعم 18 مؤسسة خيرية ومنظمة مجتمعية

رعاية منتدى الاستدامة المستقبلية بالشراكة مع مركز دبي المالي العالمي

الحوكمة

عقد 57 اجتماعاً لمجلس إدارة البنك ولجانه الفرعية

تُقدّم التقارير الدورية على مستوى مجلس الإدارة حول **الاستدامة ومخاطر المناخ.**

نُشرت تحديثات السياسات على صفحة الحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني لبنك دبي التجاري.

%45
5 أعضاء مستقلين

%9
عضو واحد من الإناث



نهجنا في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة

مقابلة مع رئيس الاستدامة في بنك دبي التجاري

عثمان بن هندي، رئيس الاستدامة

أين وصل بنك دبي التجاري في مسيرة التحوّل نحو الاستدامة؟

منذ أن بدأ بنك دبي التجاري مسيرته في التحوّل نحو الاستدامة في عام 2022، كنا نُذكّر أنفسنا دائماً بأننا نخوض رحلة طويلة تحتاج إلى المواظبة على التخطيط والالتزام بالتنفيذ الفعال، وليست مهمة قصيرة تتطلب نتائج سريعة. لم يشهد أي برنامج تحويلي في تاريخ البنك رؤية استراتيجية طويلة الأمد أو مسؤولية بهذا الحجم. نحن ندعم طموحات الدولة في مجال الاستدامة، وهي طموحات ملهمة ورائدة على مستوى العالم وتُشكل تحدياً حقيقياً، خاصة مع الالتزام بمستهدفات المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول 2050. ونحن نواصل هذه المسيرة بخطى ثابتة وراسخة ونحرص على تنفيذ دورنا بكل كفاءة وفعالية.

ما أبرز إنجازاتكم في مجال الاستدامة لعام 2024؟

يسرني وبكل فخر أنني أشغل دورين في بنك دبي التجاري، حيث أعمل بصفتي رئيساً للاستدامة ورئيس شؤون العملاء. ورغم أن القواسم المشتركة بين الدورين قد لا تكون ظاهرة للوهلة الأولى، إلا أنه في الحقيقة عملائنا يشكلون جوهر مبادراتنا للاستدامة، حيث أصبحت مسارات تحوُّلهم أكثر تحديداً ووضوحاً، ونحن هنا على أتم الاستعداد لنقدم لهم الدعم اللازم في كل خطوة على هذا الطريق. على صعيد الخدمات المصرفية للشركات، تجسد هذا الدعم بشكل رئيسي من خلال التمويل المستدام. ومن أبرز الإنجازات التي أفخر بها حصولنا على جائزة "أفضل مؤسسة مالية لإصدار السندات الخضراء في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا"، التي تم تكريمنا بها في لندن. أما على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، فقد أدركنا أهمية مشاركة عملائنا في قضايا الاستدامة، ونواصل تطوير منتجات الخدمات المصرفية للأفراد لتشمل مزايا مصممة خصيصاً لمواكبة أهداف الاستدامة. وفي أكتوبر من العام 2024، أطلقنا بكل فخر حساب "جرين جروث"، وهو حساب مصرفي يتيح لعملائنا تنمية مدخراتهم، بينما نقوم بزراعة أشجار المانجروف نيابة عنهم.

كيف تتصور مشهد الاستدامة في عام 2025؟

خلال عام 2024، شهدنا التزامات رائدة إضافية من دولة الإمارات، مثل الجولة الثالثة من المساهمات المحدَّدة وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، بموجب المرسوم الاتحادي رقم (11) لعام 2024 سيكون إلزامياً على كل من الشركات العامة والخاصة في دولة الإمارات خفض انبعاثات غازات الدفيئة. كما أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مبادئ للإفصاح المرتبط بالاستدامة، ومبادئ التمويل الإسلامي المستدام، ومبادئ الإدارة الفعَّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. ولا شك أن المشهد التنظيمي المتطور سيؤدي إلى المزيد من التحولات الاستراتيجية والتشغيلية لنا ولعملائنا. ونحن جاهزون لهذا التحدي، حيث أننا قد وضعنا بالفعل أسساً متينة لضمان استمرارنا في الامتثال لمجموعة متزايدة من اللوائح المتعلقة بالاستدامة.

نهجنا في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة

رحلة بنك دبي التجاري للتحوُّل نحو الاستدامة

عام 2021

صياغة إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

عام 2022

الانتهاء من تقييم الأهمية النسبية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
إعداد خارطة طريق لدمج مخاطر المناخ في إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية.
إنشاء آلية مراقبة الاستدامة في عملية المشتريات.
إطلاق قروض السيارات الكهربائية والألواح الشمسية لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد.
شملت الجهود الداخلية المتعلقة بالمناخ توفير صناديق مخصَّصة لتجميع المواد القابلة لإعادة الاستخدام، بالإضافة إلى موزعات المياه التي تقلِّل من الاعتماد على العبوات البلاستيكية.

يناير 2023

دمج معايير الاستدامة في مُمكنات استراتيجية البنك.

فبراير 2023

نشر إطار عمل التمويل المستدام وتقرير رأي الجهة المستقلة الخارجية.

أبريل 2023

تقديم برنامج تدريبي عن معايير الاستدامة لجميع الموظفين.

مايو 2023

تقديم برنامج تدريبي عن التمويل المستدام لفريق العلاقات المؤسسية وفريق الائتمان لدعم عملية الائتمان المعدَّلة.

يونيو 2023

طرح أول إصدار للسندات الخضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

سبتمبر 2023

تحديد خط الأساس لقياس انبعاثات غازات الدفيئة فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بنا والانبعاثات الممولة مع الالتزام بالحياد الكربوني للعمليات بحلول عام 2030.

أكتوبر 2023

رعاية منتدى الاستدامة المستقبلية بالشراكة مع مركز دبي المالي العالمي، وكذلك تنظيم "هاكاثون الاستدامة" الأوّل من نوعه.

الانضمام إلى تعهُّد الشركات المسؤولة مناخياً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نوفمبر 2023

الانضمام إلى إعلان مبادرة "متحدون من أجل الحياة البرية" للمساعدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية.

تحقيق جزء من الالتزام بتخصيص مبلغ 1 تريليون درهم للتمويل المستدام بحلول عام 2030 الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر الأطراف (COP28).

فبراير 2024

الإعلان عن تسهيلات للتمويل المستدام متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات المشغِّلة للمراكز التجارية.

الإعلان عن تسهيلات للتمويل المستدام لبناء مجمع للطاقة الشمسية.

مارس 2024

مصادقة مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة على نهج التمويل المستدام.

عقد جلسات تدريبية لصقل مهارات الموظفين حول عملية تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المعدلة لطلبات الائتمان.

مايو 2024

نشر تقرير السندات الخضراء، والحصول على جائزة أفضل مؤسسة مالية لإصدار السندات الخضراء في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

المساهمة كراعٍ رئيسي لقمة دبي للتكنولوجيا المالية.

يونيو 2024

الإعلان عن تسهيلات تمويلية طويلة الأجل لدعم شراء ستة مبانٍ تجارية معتمدة من نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED).

ديسمبر 2024

رعاية منتدى الاستدامة المستقبلية في دبي.

نوفمبر 2024

إطلاق حساب "جرين جروث" الذي يتضمّن زراعة شجر المانجروف بالتعاون مع مؤسسة جومبوك.

الانضمام إلى مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون".

أكتوبر 2024

حصول المباني التابعة للبنك على أربع شهادات من نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) ضمن الفئة الذهبية.

الإعلان عن تمويل مشروع لتطوير السكك الحديدية.

أغسطس 2024

إصدار بطاقات ائتمان وبطاقات خصم مباشر مصنوعة من مواد معاد تدويرها.

يوليو 2024

تدريب فريق الإدارة التنفيذية على المخاطر المرتبطة بالمناخ والفرص المتعلقة بها.

نهجنا في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تقييم الأهمية النسبية

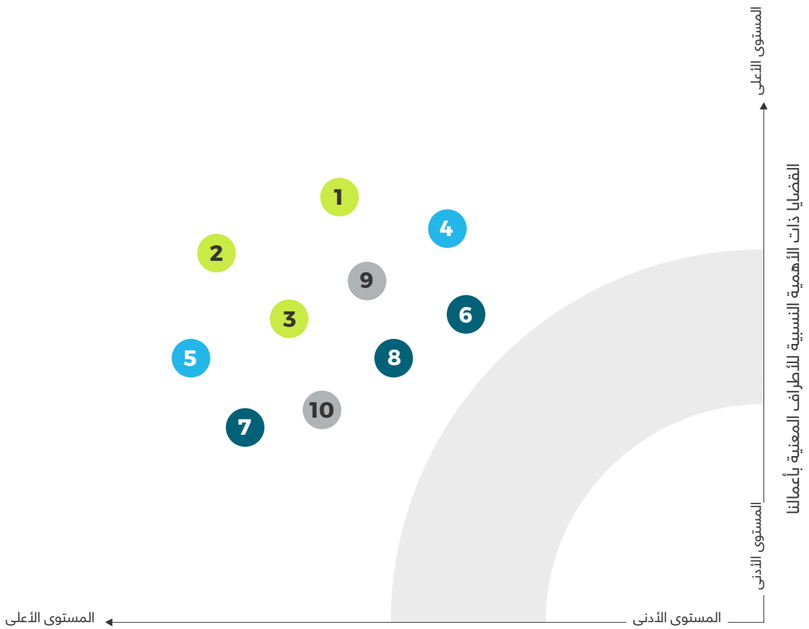
في عام 2024، قمنا بمراجعة تقييم الأهمية النسبية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الذي تم إنجازه لأول مرة في عام 2022، وتمت مراجعته لاحقاً في عام 2023. وقد تمكنّا من تحديد الفرص المتعلقة بتوحيد مبادراتنا[1] لتعكس المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة، مما أدى إلى تأسيس إطار عمل مبسَّط للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات قائم على أربع ركائز.

إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام 2024

البيئة	الموظفون	المجتمع	الحوكمة
أهدافنا تحمُّل المسؤولية عن سلسلة القيمة الخاصة بنا.	**أهدافنا** ضمان بناء قوة عاملة قادرة على التكيُّف مع التغيرات.	**أهدافنا** الاعتراف بأهمية دورنا في المجتمع.	**أهدافنا** حماية مصالح الأطراف المعنية بأعمالنا.
مبادراتنا الرئيسية ذات التأثير الجوهري 1. إدارة مخاطر المناخ 2. التمويل المستدام 3. العمليات المسؤولة	**مبادراتنا الرئيسية ذات التأثير الجوهري** 4. ثقافة الأداء العالي 5. جذب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بهم	**مبادراتنا الرئيسية ذات التأثير الجوهري** 6. حماية العملاء 7. تجارب العملاء 8. الأثر المجتمعي	**مبادراتنا الرئيسية ذات التأثير الجوهري** 9. الحوكمة المؤسسية والأخلاقيات 10. الأمن الإلكتروني

ربط أهدافنا مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

مصفوفة الأهمية النسبية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام 2024



تم دمج جميع المواضيع الجوهرية العشرة في نهجنا الشامل للاستدامة، ونحن ملتزمون بالإفصاح عن أدائنا وتقدُّمنا المحرز في كل من هذه المواضيع في تقارير الاستدامة الخاصة بنا. وفي هذا السياق، نسعى دائماً لتحقيق الشفافية من خلال تحمُّل المسؤولية عن جميع مبادرات الحوكمة الجوهرية التي نقوم بإعداد التقارير عنها.

1 يرجى الرجوع إلى الملحق (أ) للاطلاع على خارطة مبادرات الحوكمة الجوهرية النسبية من عام 2023 إلى عام 2024.

نهجنا في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة

حوكمة الاستدامة

يشرف مجلس إدارة البنك واللجنة التنفيذية على مبادرات الاستدامة، ويحصلان على تقارير دورية حول التقدُّم المحرَز وأداء البنك في المواضيع الجوهرية. وتخضع كافة مبادرات الاستدامة لإشراف مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى البنك. ويشارك في رئاسة مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة كلٌّ من رئيس إدارة المخاطر ورئيس شؤون العملاء والاستدامة، ويضم ممثلين عن أقسام الاستدامة، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للشركات، والشؤون المالية والعمليات. كما يرفع مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة تقاريره إلى اللجنة التنفيذية واللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة، إلى جانب مجلس الإدارة واللجان الفرعية التابعة له، حسبما يَقتضيه الحال. عقد مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة أربعة اجتماعات خلال عام 2024، وتابع تنفيذ 36 إجراءً مميزاً على مدار العام.

أعضاء مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى بنك دبي التجاري



عثمان بن هندي
رئيس شؤون العملاء والاستدامة
رئيس المجلس



روبرت روجرز
رئيس إدارة المخاطر
رئيس المجلس



رنا بيضون
رئيس إدارة المؤسسات المالية
عضو المجلس



سيليست آنغ
رئيس إدارة المالية
عضو المجلس



آدم سكوت
رئيس قسم استقطاب المواهب
عضو المجلس



ماناديب فيرك
رئيس قسم تخطيط الأعمال
عضو المجلس



إيون دالي
رئيس قسم الاستدامة
أمين عام المجلس



اختصاصات مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة (تفويض رفيع المُستوى)

تقع على عاتق مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة مسؤولية التنفيذ الخاضع للرقابة للمبادرات الجوهرية الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى رصد ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة. وتشمل المسؤوليات الأخرى ما يلي:

- توجيه تنفيذ مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى توجيه تنفيذ سياساته وممارساته المالية المستدامة.
- الموافقة على خطّة تنفيذ مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتحقيق الأهداف المنشودة.
- رفع التقارير إلى اللَّجنة التنفيذية حول التقدُّم المُحرز في تنفيذ المبادرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- متابعة التقدُّم المُحرز في أداء المبادرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وثقافة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى البنك.
- الموافقة على إطار منتجات التمويل المستدام واعتماد منتجات التمويل المستدام الجديدة.
- مراجعة وتقييم القروض الخضراء المقترحة للتأكد من أهليتها وإدراجها ضمن محفظة القروض الخضراء المؤهَّلة.
- رصد ومراقبة المراجعات الخارجية (مقدِّم الرأي الآخر والمُدقق المُستقل) والتعامل مع المستشار الخارجي (المستشارين الخارجيين).
- مراجعة التقارير السنوية للاستدامة والتمويل المُستدام واعتمادها.
- رصد ومراقبة تطوُّر لوائح التمويل المستدام، وتحديث إطار العمل الخاص بالتمويل المستدام لدى البنك إلى الحَد اللازم.
- التَّنسيق مع وحدات الأعمال عند الحاجة بهدف تَحقيق أهداف التفويض المذكورة أعلاه.

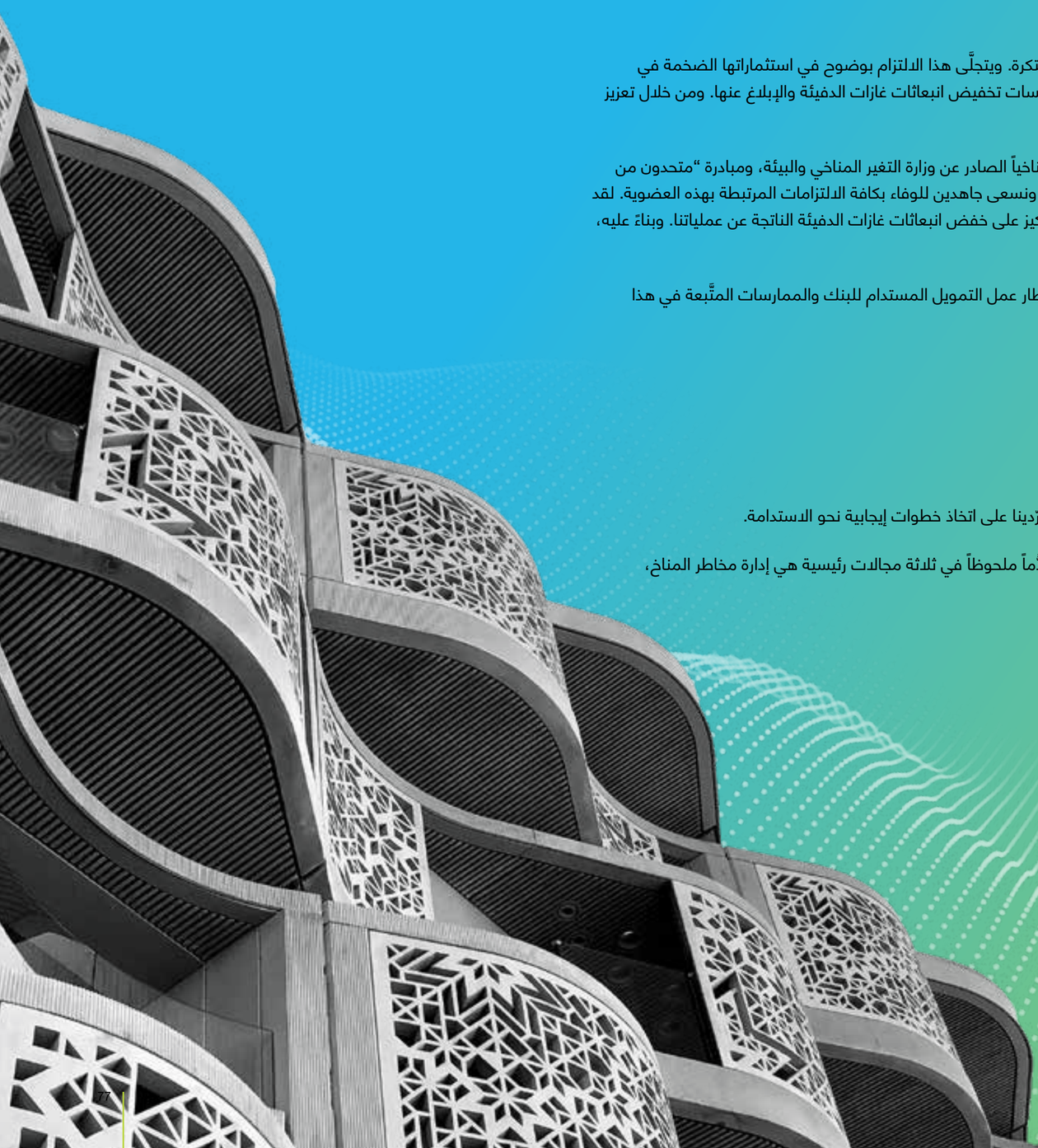
تقوم اللجان الإدارية الأخرى بالإشراف على مبادرات مُعيَّنة ضمن مبادرات الاستدامة والتي تتماشى مع نطاق المسؤوليات التي تُحاسب عنها تلك اللجان.

بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة مستوى تقبُّل المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة ومخاطر المناخ والإبلاغ عنها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال في البنك، ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، وكذلك إلى مجلس الإدارة. وقد تم دمج إدارة مخاطر المناخ ضمن إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر المؤسسية في البنك، وتم تحديدها باعتبارها "أحد أبرز المخاطر الناشئة"، ويتم رفع التقارير الخاصة بها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال في البنك، ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

نموذج حوكمة الاستدامة الخاص بالبنك	
مجلس الإدارة	مسؤول عن حماية مصالح جميع الأطراف المعنية بأعمال البنك، ويعمل على تعزيز استدامة البنك على المدى الطويل.
اللجنة الاستراتيجية لمجلس الإدارة	تتولى مسؤولية الإشراف على تحوُّل البنك نحو الاستدامة ومتابعة أدائه في هذا المجال على مستوى مجلس الإدارة.
اللجنة التنفيذية	تتولى مسؤولية الإشراف على مسيرة البنك نحو الاستدامة ومتابعة أدائه في هذا المجال على المستوى التنفيذي، واتخاذ القرارات الرئيسية بشأن مبادرات البنك في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة	مسؤول عن قيادة التحوُّل المستدام للبنك، والإشراف على تنفيذ مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يتماشى مع الرقابة المطلوبة، ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ذات الصلة (مؤشرات الأداء الرئيسية).
فريق الاستدامة	مسؤول عن التنفيذ اليومي لمبادرات الاستدامة.

لجان أخرى	
لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	لجنة دائمة تابعة لمجلس الإدارة تقوم بالإشراف على بيانات تقبُّل المخاطر، وكذلك المخاطر الرئيسية والناشئة، بما في ذلك مخاطر المناخ.
لجنة إدارة المخاطر والامتثال	تتولى مسؤولية الإشراف على المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة على المستوى التنفيذي، وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة للحد من تلك المخاطر عبر الأنشطة التجارية.
لجنة الموارد البشرية	تتولى مسؤولية الإشراف على ركيزة موظفي بنك دبي التجاري في إطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية للموارد البشرية.
لجنة الأصول والالتزامات	تتولى مسؤولية إصدار الموافقة النهائية على محفظة قروض السندات الخضراء المؤهّلة، ومراقبة تخصيص صافي عائدات السندات الخضراء، وضمان الامتثال المستمر لإطار عمل التمويل المستدام لبنك دبي التجاري.

البيئة



في عام 2024، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تأكيد التزامها الراسخ نحو الاستدامة البيئية من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات الطموحة والمبتكرة. ويتجلّى هذا الالتزام بوضوح في استثماراتها الضخمة في مشاريع الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تطوير سياساتها البيئية، أبرزها الإعلان عن المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لعام 2024 الذي يفرض على المؤسسات تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها. ومن خلال تعزيز ثقافة الاستدامة، تسعى دولة الإمارات للحفاظ على مواردها الطبيعية للأجيال المقبلة وإرساء معيار عالمي وريادي في مجال التنمية المستدامة.

يدعم بنك دبي التجاري المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، ويفخر بتوقيعه على تعهُّد الشركات المسؤولة مناخياً الصادر عن وزارة التغير المناخي والبيئة، ومبادرة "متحدون من أجل الحياة البرية". بالإضافة إلى ذلك، يسرُّنا أن نعلن أنه في عام 2024 انضم بنك دبي التجاري إلى عضوية "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون"، ونسعى جاهدين للوفاء بكافة الالتزامات المرتبطة بهذه العضوية. لقد قمنا بتحديد مستوى انبعاثات غازات الدفيئة عبر النطاقات الأولى والثانية والثالثة، ونلتزم بتحقيق عمليات محايدة للكربون بحلول عام 2030 من خلال التركيز على خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عملياتنا. وبناءً عليه، نلتزم بشكل تام بتحقيق ما يلي من منظور الاستدامة البيئية:

- دعم المشاريع والشركات التي تشهد تحولاً نحو الاقتصاد منخفض الكربون أو التي تساهم في تحقيق أهداف بيئية واسعة النطاق، بما يتماشى مع إطار عمل التمويل المستدام للبنك والممارسات المتَّبعة في هذا المجال.
- دمج الاعتبارات البيئية في جميع جوانب عملياتنا التشغيلية وعمليات اتخاذ القرار واستراتيجيات الإقراض والاستثمار.
- خفض الانبعاثات والتلوث واستهلاك المياه والنفايات في عملياتنا التشغيلية، مع التركيز بشكل خاص على تحسين كفاءة الطاقة والمياه في منشآتنا.
- تقديم تقارير شاملة وشفَّافة وفي الوقت المناسب حول أدائنا البيئي، بما في ذلك الفرص والمخاطر، لجميع الأطراف المعنية داخل البنك وخارجه.
- تعزيز الوعي البيئي والمشاركة الفعّالة في المسؤولية البيئية بين جميع الأطراف المعنية بأعمال البنك، من خلال تمكين موظفينا وتحفيز عملائنا وموّردينا على اتخاذ خطوات إيجابية نحو الاستدامة.

وتأكيداً على دور البنك في دعم الطموح المناخي لدولة الإمارات والتزامه بتحقيق الحياد المناخي في عملياته بحلول عام 2030، حقَّق بنك دبي التجاري تقدُّماً ملحوظاً في ثلاثة مجالات رئيسية هي إدارة مخاطر المناخ، والتمويل المستدام، والعمليات المسؤولة.

البيئة

إدارة مخاطر المناخ

نهجنا والتقدُّم المُحرز

تعد مخاطر المناخ جزءاً من المخاطر البيئية، وتُعرف بأنها المخاطر الناتجة عن أي تأثير سلبي مالي وغير مالي على البنك نتيجة للتأثيرات الحالية أو المستقبلية للتغيُّر المناخي، بما في ذلك العوامل المتعلقة بالمخاطر المادية ومخاطر التحوُّل، على عمليات البنك الخاصة أو الأطراف المقابلة أو الأصول المستثمَرة.

المخاطر المادية هي المخاطر الناتجة عن أي تأثير مالي سلبي ناتج عن الأحداث المناخية، مثل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العواصف، والفيضانات، والجفاف، وحرائق الغابات. تشمل المخاطر المادية أيضاً المخاطر النظامية غير المسبوقة، حيث أن تجاوز بعض النقاط الحرجة قد يؤدي إلى تأثيرات لا يمكن العودة عنها، مما ينجم عنه تداعيات كارثية على المناخ والاقتصاد. وفي هذا السياق، قد تظهر المخاطر المادية في شكل أحداث مفاجئة ومتدرجة الخطورة بمرور الوقت.

مخاطر التحوُّل هي المخاطر الناتجة عن أي تأثير مالي سلبي ناتج عن التحوُّل إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما في ذلك التغيُّرات الكبيرة في السياسات والقوانين والتكنولوجيا والأسواق للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيُّف معها.

يدرك بنك دبي التجاري أن مخاطر المناخ هي نوع من المخاطر المستقلة، ويمكن أيضاً أن تتجسَّد من خلال الأنواع التقليدية للمخاطر. وكجزء من جهود بنك دبي التجاري الرامية لدمج مخاطر المناخ ضمن إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، تم ربط حوكمة إدارة مخاطر المناخ، والتقنيات، والمبادرات الخاصة بالبنك مع إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الذي تم إعداده وتطويره بدعم من وكالة خارجية.

تطورات البيئة التنظيمية بخصوص مخاطر المناخ

في نوفمبر 2023، نشر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي "مبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ"، والتي تتضمن سبعة مبادئ:

- الإشراف والمسؤولية عن تعرضات المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ
- تضمين تعرُّضات المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في استراتيجية الأعمال
- توزيع مسؤوليات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والتكليف بها داخل المؤسسة
- تضمين المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في إطار عمل إدارة المخاطر
- مراقبة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والإبلاغ عنها
- تضمين المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في عمليات كفاية رأس المال والسيولة
- تحليل السيناريوهات للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ

لقد قمنا بمراجعة هذه المبادئ وأجرينا تحليلاً دقيقاً للفجوات لتحديد المجالات التي يحتاج البنك إلى تحسين توافقه معها. وخلال عام 2024، قام البنك بتطبيق تحسينات على عمليات إدارة مخاطر المناخ لمعالجة الفجوات التي تم تحديدها، مع الترحيب بالتفاعل المتزايد مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في هذا الشأن. وتم إلقاء الضوء على بعض هذه التحسينات في الأقسام التالية.

بالإضافة إلى ذلك، خضع البنك في عام 2024 لمراجعة شاملة لمخاطر المناخ من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث تم تحديد مجموعة من الإجراءات بناءً على نتائج المراجعة. ويتابع فريق التدقيق الداخلي في البنك تنفيذ هذه الإجراءات.

استراتيجية مخاطر المناخ

يتمحور نهج البنك في إدارة مخاطر المناخ بشكل أساسي حول إدارة المخاطر غير المباشرة الناتجة عن العملاء والأطراف المقابلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال الأطراف المقابلة، وممارسات الإدارة، والموقع الجغرافي.

وخلال عام 2024، قام البنك بتوسيع وتحسين بيانات تقبُّل المخاطر التي تشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما تمت صياغة بيان مستقل خاص بتقبُّل مخاطر المناخ. يعتمد البنك على تصنيفات "المخاطر البيئية" في قائمة تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية التي يقدمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كأداة بديلة لتقييم مخاطر التحوُّل المتعلقة بالمناخ. ورغم أن تصنيف المخاطر البيئية الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يعتمد على التأثيرات البيئية بشكل أوسع من مجرد انبعاثات الكربون، إلا أن القطاعات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة تمثل جزءاً كبيراً في قائمة القطاعات التي تحمل تصنيفاً عالياً في المخاطر البيئية. كما تم تطبيق تعديلين على طريقة حساب مستوى تقبُّل مخاطر المناخ بناءً على هذه التصنيفات.

لا تتضمن تصنيفات المخاطر البيئية الصادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المخاطر المادية المتعلقة بالمناخ. وبالنظر إلى هذه القيود، تعتبر تصنيفات المخاطر البيئية الصادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مجرد حلّ مؤقتاً لبنك دبي التجاري.

حوكمة مخاطر المناخ

نظراً للتأثير المحتمل لمخاطر المناخ على النظام المالي، استمر البنك في الإبلاغ عن مخاطر المناخ كواحدة من أبرز المخاطر الناشئة لمجلس إدارة المخاطر والامتثال لدى بنك دبي التجاري، الذي يواصل الإشراف على إدارة هذه المخاطر.

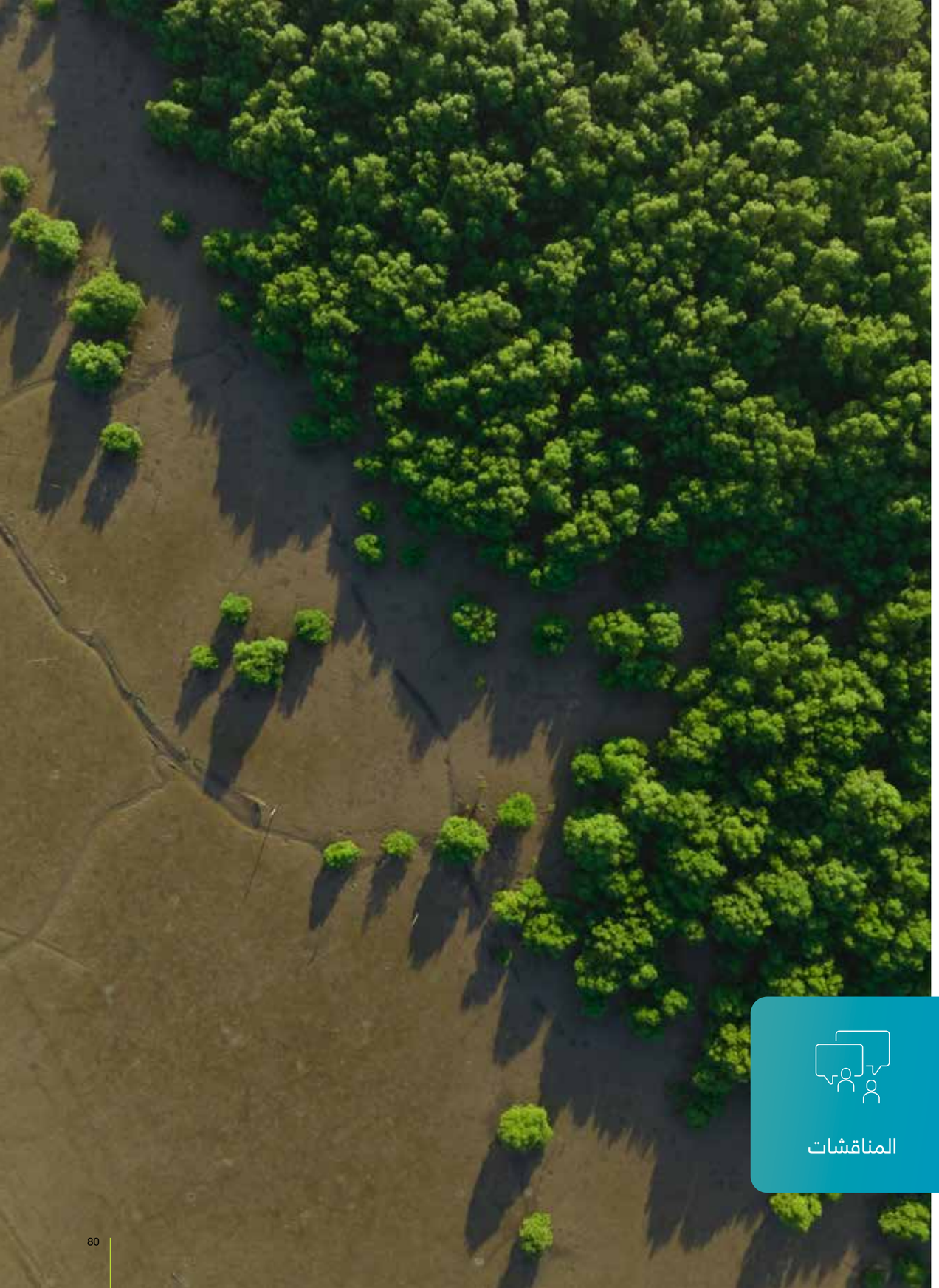
بالإضافة إلى ذلك، تتم مراقبة مستوى تقبُّل مخاطر المناخ شهرياً وتقديم تقارير بشأنها إلى فريق إدارة المخاطر المؤسسية في البنك، لرفع تقرير بها لاحقاً إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال في البنك، ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يتم إعداد تقارير مستقلة عن مخاطر المناخ في محفظة قروض الخدمات المصرفية للشركات وتقديمها شهرياً إلى المدراء العامون للخدمات المصرفية للشركات ورئيس الائتمان للشركات.

ظلّت الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عاملاً استراتيجياً محورياً للبنك خلال عام 2024، حيث تم تقديم 8 تقارير خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى اللجنة التنفيذية للبنك، وكانت مخاطر المناخ جزءاً أساسياً من كل تقرير. كما اجتمع مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك كل ثلاثة أشهر خلال عام 2024، وكانت مخاطر المناخ محوراً رئيسياً للنقاش، خصوصاً في سياق التمويل المستدام باعتباره جزءاً رئيسياً من مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أو في ظل التطورات المتعلقة باللوائح التنظيمية. فضلاً عن ذلك، قام فريق الاستدامة بإعداد تقارير حول مخاطر المناخ لاستخدامها كمدخلات لمجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة عند اتخاذ القرارات اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق عملية إعداد التقارير الشهرية في يونيو 2024 لتقديم تحديثات للمديرون العامون لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات ورئيس ائتمان الشركات بشأن ما يلي:

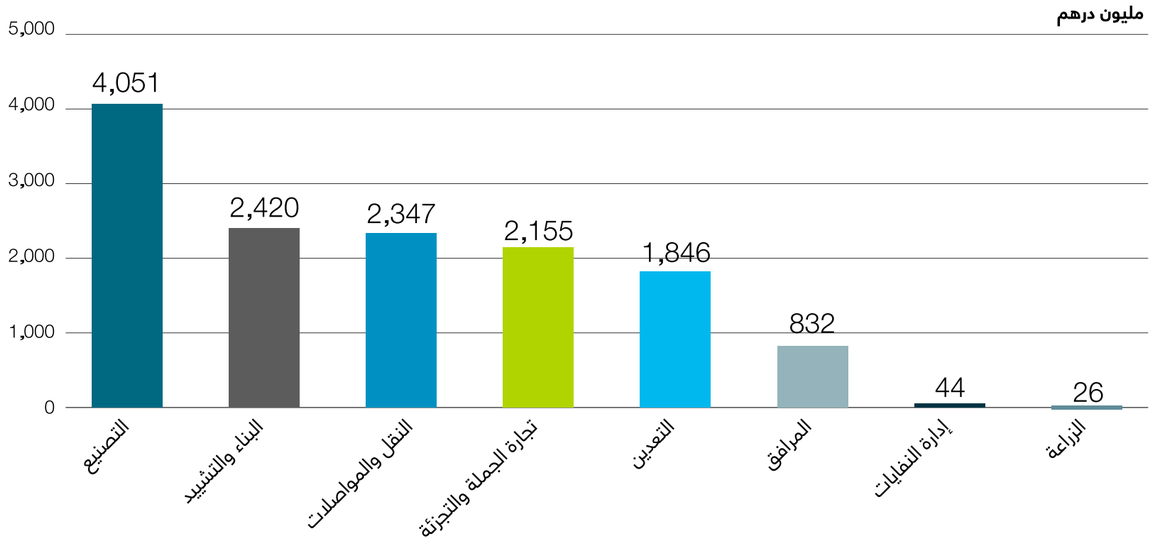
1. تعرُّض الأصول لمخاطر المناخ، والاتجاهات الداعمة مقسّمة إلى:
   - القطاعات التجارية
   - الصناعات
2. أبرز الزيادات في الأصول
3. حالة التواصل مع العملاء الذين تنطوي أعمالهم على مخاطر عالية متعلقة بالمناخ
4. اختبارات فعالية الضوابط على تقييمات مخاطر المناخ





بلغت نسبة تعرُّض الأصول لمخاطر المناخ على مستوى البنك ككل حتى نهاية عام 2024 حوالي 14%. أما نسبة تعرُّض الأصول لمخاطر المناخ في قطاع الخدمات المصرفية للشركات فقد بلغت 18%. وفيما يلي عرض مُفصّل حسب القطاعات.

تفاصيل قطاع محفظة القروض والسُلف حسب المخاطر العالية المتعلقة بالمناخ



تم تنظيم جلسات تدريب مخصّصة لتعزيز مهارات أعضاء مجلس إدارة البنك وفريق اللجنة التنفيذية في مجال مخاطر المناخ وتمكينهم من أداء واجباتهم على النحو الأمثل. وقدمت أكاديمية (سي سي إل) تدريباً متخصصاً لمجلس الإدارة حول مخاطر المناخ تضمَّن ما يلي:

- فهم مخاطر تغيُّر المناخ وتأثيرها على البنوك
- نشرات لجنة بازل للإشراف المصرفي وغيرها من المنشورات المتعلقة بمخاطر المناخ
- توقُّعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مسؤوليات مجلس الإدارة

أما بالنسبة للجنة التنفيذية، فقد تولت شركة (بي دبليو سي) إجراء جلسات التدريب والتي ركزت على الجوانب التالية:

- تغيُّر المناخ
- اللوائح التنظيمية
- كيفية استجابة البنوك
- الفرص المتعلقة بالمناخ
- المناقشات

اختبار الضغوط الناجمة عن تغير المناخ

قدَّمت دائرة الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تحليلاً لسيناريو مخاطر المناخ في عام 2023، باعتباره جزءاً من العملية السنوية لاختبار الضغوط الناجمة عن تغير المناخ. ولدعم هذا التحليل، شاركَ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بدوره المبادئ التوجيهية حول سيناريوهات مخاطر التحوُّل والمخاطر المادية، حيث أصبح تحليل سيناريو مخاطر التحوُّل إلزامياً لجميع البنوك والمصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما يعد تحليل سيناريو المخاطر المادية اختيارياً. التزم بنك دبي التجاري بتطبيق المبادئ التَّوجيهية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للتنبُّؤ بأثَر مخاطر التحوُّل على التصنيفات، واحتمالية التخلُّف عن السداد، والخسائر المتكبدة في حال التخلُّف عن السداد بخصوص أكبر 20 عميلاً من الكيانات الاعتبارية غير المالية من قائمة محددة مسبقاً تضم القطاعات الاقتصادية الحسّاسة إزاء المناخ. وفي عام 2024، وعقب تحليل الفجوات في "مبادئ مخاطر المناخ" الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تقرَّر توسيع اختبارات الضغوط المتعلقة بمخاطر التحوُّل لتشمل جميع عملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات. تم حساب الأثر عبر ستة سيناريوهات (شملت ثلاثة سيناريوهات لمخاطر التحوُّل من شبكة تخضير النظام المالي[2] وعامين مستهدفين: 2030، 2040). وقد استُخدمت نتائج هذا التحليل لتوجيه عملية تخصيص رأس المال في الركيزة الثانية للبنك.

بالإضافة إلى ذلك، شارك البنك في تمرين تم تنسيقه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وركَّز على مخاطر المناخ المادية التي تهدِّد الأصول العقارية. كما تم إجراء تمرين جمع بيانات شامل لتبادل نقاط البيانات مثل إحداثيات خطوط العرض والطول، ونقاط الارتفاع للعقارات.

تقييمات مخاطر المناخ

خلال عام 2024، أطلقنا المرحلة الثانية من نهج تقييم مخاطر المناخ المتعلقة بالائتمان. ركَّزت المرحلة الثانية على تعزيز عملياتنا التشغيلية وتبسيطها، حيث شملت قوائم محدَّثة للاستبعاد والإقراض المقيَّد، إلى جانب قواعد بيانات معلوماتية وحلول تكنولوجية داعمة، تهدف إلى تمكين زملائنا في الصفوف الأمامية - الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء - من إجراء عمليات الفحص الأولي على مستوى الأطراف المقابلة والمعاملات. أتاح هذا النهج اللامركزي لتقييم مخاطر المناخ للزملاء في الصفوف الأمامية إكمال التقييم بأنفسهم دون الحاجة إلى مشاركة مباشرة من فريق الاستدامة في التقييمات الفردية. ويستمر فريق الاستدامة في الإشراف على العملية بأكملها وإجراء العناية الواجبة الأكثر تفصيلاً على بعض العملاء والمعاملات عند الضرورة.

التواصُل مع العملاء

يمثل التواصل مع العملاء أحد الأدوات الهامة لإدارة المخاطر في بنك دبي التجاري. خلال عام 2024، وبناءً على ملف مخاطر المناخ المحدَّد من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بخصوص محفظة قروض الخدمات المصرفية للشركات في بنك دبي التجاري، بالإضافة إلى قاعدة أساس قياس الانبعاثات الناتجة عن نشاط البنك، تم إجراء تحليل باريتو لتحديد مخاطر المناخ العالية للعملاء من الشركات الذين يمتلكون أكبر القروض. وقد أظهرت النتائج أن 80% من القروض ذات المخاطر المناخية العالية تم تقديمها لما نسبته 22% من العملاء ذوي مخاطر المناخ العالية. وتم إطلاق برنامج مشاركة العملاء لدعمهم أثناء تحوُّلهم نحو اقتصاد يستهدف صافي انبعاثات صفرية. وبناءً على مدى نضج التحوُّل لدى العميل، كانت الاجتماعات تركِّز إما على الاستدامة أو على التمويل المستدام أو كليهما.

الخطوات المستقبلية

سوف يواصل بنك دبي التجاري التزامه التام بجميع اللوائح والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويعتزم تطوير بيان مستوى تقبُّل مخاطر المناخ الخاص به بشكل أكبر، بالإضافة إلى تقييم الحلول التكنولوجية لإدارة مخاطر المناخ. ونخطط خلال عام 2025 لتحقيق الاستفادة المثلى من عضويتنا في مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون" بهدف تعزيز عملية اتخاذ القرارات الخاصة بنا استناداً إلى بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة بشأن الانبعاثات، مما يمنح الأطراف المعنية بأعمال بنك دبي التجاري فهماً أكثر تعمقاً. كما نتطلَّع إلى الإفصاح عن انبعاثاتنا الممولة في تقارير الاستدامة المستقبلية، ووضع أهداف لتقليل الانبعاثات بما يتماشى مع سيناريوهات صافي الانبعاثات الصفرية الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية، وبما يتوافق مع رؤية دولة الإمارات لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، وأهداف اتفاقية باريس. سننظر أيضاً في توسيع قاعدة أساس قياس الانبعاثات الناتجة عن أنشطة البنك، لتشمل قطاعات إضافية حيثما يكون لدى بنك دبي التجاري تعرض مادي، مثل العقارات التجارية والسكنية.



(2) السيناريوهات الثلاثة لشبكة البنوك المركزية والمشرفين لتخضير النظام المالي المتعلقة بمخاطر التحوُّل هي:
السياسات الحالية (3.0+ درجة مئوية)، صافي صفر انبعاثات بحلول عام 2050 (1.5+ درجة مئوية)، التحوُّل المتأخِّر (2.0+ درجة مئوية).



البيئة

التمويل المستدام

نهجنا والتقدُّم المُحرَز

بصفته مؤسَّسة مالية رائدة على مستوى المنطقة، يلتزم بنك دبي التجاري بدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطته التمويلية، حيث قام البنك بدمج مبادئ الاستدامة في الخدمات الاستشارية والاستثمارية وخدمات التمويل التي يقدمها، بما يضمن مساهمة البنك بشكل إيجابي في حماية البيئة والمجتمع. وخلال عام 2024، قام البنك بتوسيع وتحسين بيانات تقبُّل المخاطر التي تشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تقوم المؤسسات المالية بدور مهم في التصدّي لتغيُّر المناخ، حيث أصبح جليّاً أن القيمة المجتمعية والعوامل الخارجية السلبية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بقدرٍ كافٍ في الأسواق المالية. وبالتالي، يتوجب علينا أن نجد سبلاً لمراعاة المنافع والتكاليف البيئية والاجتماعية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والقرارات التمويلية. ولهذا السبب، وضعنا نصب أعيننا في عام 2024 تسريع مبادراتنا الخاصة بالتمويل المُستدام بهدف دعم طموحات عملائنا في مجال الاستدامة، حيث قمنا بالتركيز على تنمية مهارات موظفي الصف الأمامي الذين يتعاملون مع أكبر قاعدة من عملائنا، غير أننا نسعى جاهدين لتمكين جميع الموظفين من فهم وتعزيز أهمية التمويل المستدام في البنك.

بيان التمويل المستدام

يقوم بنك دبي التجاري بدمج اعتبارات الاستدامة في أنشطته التمويلية من خلال نهج شامل يتضمَّن إجراء العناية الواجبة وتقييم المخاطر قبل إتمام المعاملة، بالإضافة إلى المراقبة ورفع التقارير المتعلقة بالتمويل المستدام بعد إتمام المعاملة. البيان المفصل لسياسة التمويل المستدام متوفر على موقعنا الإلكتروني.

إطار عمل التمويل المستدام

في عام 2023، أسَّس البنك انطلاقته في مجال التمويل المستدام من خلال نشر إطار عمل التمويل المستدام لبنك دبي التجاري. تم تصميم هذا الإطار ليتماشى مع مبادئ الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، ومبادئ السندات الخضراء، ومبادئ السندات الاجتماعية، بالإضافة إلى رابطة القروض المشتركة والتداول، ورابطة سوق القروض، ومبادئ القروض الاجتماعية الصادرة عن رابطة سوق القروض في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

استطاع بنك دبي التجاري الحصول على رأي طرف ثانٍ من شركة ISS ESG والتي قامت بشكل مستقل بالتحقُّق من جودة إطار عمل التمويل المستدام لدى بنك دبي التجاري بما يتماشى مع المبادئ المذكورة أعلاه.



بيان التمويل المستدام



إطار عمل التمويل المستدام



رأي طرف ثانٍ من قسم الحلول البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة خدمات المساهمين المؤسسيين (ISS)



إصدار سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي

أصدر بنك دبي التجاري سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في يونيو 2023، وقد كان لطَرح السندات الخضراء أثر إيجابي على الأهداف والدوافع الداخلية للبنك، حيث ازداد الزخم اللازم لجمع الأموال وتعبئتها لتمويل المشاريع التي تتوافق مع الأهداف البيئية أو الاجتماعية المحددة في إطار عمل التمويل المستدام الخاص بنا. ويتم مراقبة محفظة القروض الخضراء المؤهَّلة والتنبؤ بها وتقديم تقارير عنها إلى مجلس الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة ولجنة الأصول والالتزامات في بنك دبي التجاري على أساس ربع سنوي. وقد سجّل الرصيد المتوقع للأصول المستدامة لشهر يونيو 2025، الذي يتماشى مع معايير الأهلية لإطار عمل التمويل المستدام، ارتفاعاً ملحوظاً عن الرصيد المطلوب. ونفخر بحصول البنك على جائزة "أفضل مؤسسة مالية لإصدار السندات الخضراء في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا" من مجلة EMEA Finance في يونيو 2024.



التمويل المرتبط بالاستدامة

نظراً لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة التام بنهجها في مجال الاستدامة، والذي يتجلَّى بشكل بارز في الجولة الثالثة من المساهمات المحددة وطنياً التي قدَّمتها الدولة إلى الأمم المتحدة، لاحظ البنك تركيزاً متزايداً من بعض المؤسسات الإماراتية على التخطيط والتنفيذ للتحوُّل المستدام. ويفتخر بنك دبي التجاري بدعم طموحات وجهود عملائنا في مجال الاستدامة خلال مسيرة تحوُّلهم نحو ملاءمة عملياتهم مع الاقتصاد منخفض الكربون. بالإضافة إلى تمويل المشاريع الخضراء كما هو محدَّد في إطار عمل التمويل المستدام لدى البنك، قمنا بدعم طموحات عملائنا في مجال الاستدامة من خلال القروض المرتبطة بالاستدامة، إذ تحفِّز هذه القروض المقترضين على تحقيق أهداف أداء استدامة طموحة ومحدَّدة مسبقاً، والتي تستند إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها بشكل متبادل.



التمويل المستدام للخدمات المصرفية للأفراد

يدرك بنك دبي التجاري مسؤوليته في تقديم التمويل المستدام لعملاء الخدمات المصرفية من الأفراد والشركات على حد سواء. وخلال عام 2024، قمنا بتحديث مجموعة منتجاتنا للعملاء من الأفراد لتشمل، حيثما أمكن، خصائص الاستدامة. تم إطلاق حساب "جرين جروث" بعد تطويره بالتعاون مع "جومبوك"، وهي مؤسسة اجتماعية رائدة تُعنى بالاستدامة في دولة الإمارات، حيث لا يقتصر هذا الحساب على مساعدة عملائنا في زيادة مدخراتهم، بل يساهم أيضاً في دعم مبادرات زراعة أشجار المانجروف في دولة الإمارات. ويشكل هذا الحساب إضافة متميزة إلى مجموعة المنتجات الخضراء التي أطلقناها في السنوات الأخيرة، والتي تتضمن منتجات عديدة مثل القروض المخفضة للمركبات الكهربائية والهجينة، وكذلك القروض الخاصة بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية للمنازل.

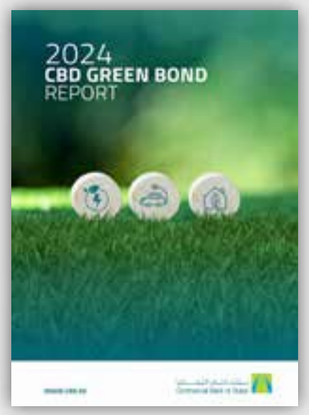


التمويل المستدام الإسلامي

يقدّم بنك دبي التجاري منتجات وخدمات التمويل الإسلامي من خلال نافذة الإسلامي من بنك دبي التجاري. يخضع بنك دبي التجاري - الإسلامي للتشريعات الاتحادية ولإشراف الهيئة العليا الشرعية التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث تتم مراقبة جميع أنشطته التجارية ومنتجاته وخدماته وعقوده ومستنداته ومدونة قواعد السلوك الخاصة به من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وفي نوفمبر 2023، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قرار الهيئة العليا الشرعية بشأن "المبادئ الإرشادية المتعلقة بالتمويل المستدام الإسلامي". كما قام البنك خلال عام 2024 بتنفيذ بعض المبادرات لضمان توافق عملياته المصرفية الإسلامية مع هذه المبادئ.

تقرير السندات الخضراء

نشر بنك دبي التجاري تقريره الأول للسندات الخضراء في عام 2024، والذي يلقي فيه الضوء على محفظة القروض الخضراء المؤهلة حسب الفئات كما في 29 فبراير 2024، ويحسب تأثير المنافع البيئية لهذه المشاريع الخضراء. فيما يلي ملخص لأبرز نقاط التقرير.



تقرير السندات الخضراء

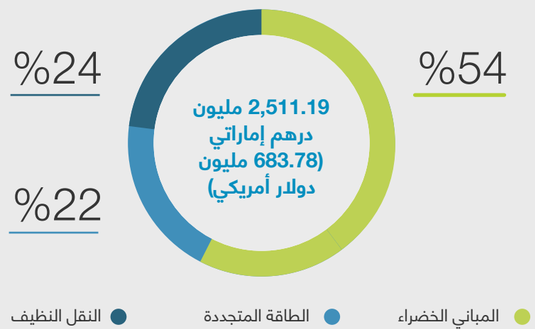
أبرز نقاط تقرير الإصدار الأول للسندات الخضراء

- **500 مليون دولار أمريكي** قيمة إصدار السندات الخضراء في يونيو 2023
- **2,511.2 مليون درهم إماراتي** (683.78 مليون دولار أمريكي) محفظة القروض الخضراء المؤهلة
- **73%** من محفظة القروض الخضراء المؤهلة تم تخصيصها للسندات الخضراء
- التوزيع الجغرافي للمشاريع الممولة والمعاد تمويلها بنسبة **100%** داخل دولة الإمارات

الأثر المجتمعي للإصدار

- **44.79 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون** **لكل مليون درهم** الانبعاثات التي تم تجنبها سنوياً لكل مليون درهم مستثمر
- **101,778 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون** إجمالي الانبعاثات التي تم تجنبها سنوياً
- **7 ملايين شجرة** لاحتجاز كمية الكربون المطلوبة سنوياً

مخصصات محفظة القروض الخضراء المؤهلة كما بتاريخ 29 فبراير 2024



أبرز إنجازات التمويل المستدام لعام 2024

تجاوز بنك دبي التجاري أهدافه الخاصة بالتزامات التمويل المستدام طوال عام 2024، مما يضعه على المسار الصحيح نحو تحقيق مساهمته في مستهدفات اتحاد مصارف الإمارات المتمثلة في تقديم مصارف الاتحاد مجتمعة تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم، لدعم التمويل المستدام بحلول عام 2030. فيما يلي لمحة عن بعض المعاملات الرئيسية المشتركة التي ساهم بنك دبي التجاري بدور رائد فيها.



إطار عمل التمويل المستدام - المشروع الأخضر المؤهَّل (الطاقة المتجدّدة)

يفخر بنك دبي التجاري بأنه كان جزءاً من مجموعة الإقراض التي تموّل هيئة كهرباء ومياه دبي و"مصدر" في تطوير المرحلة السادسة من مجمّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، وهو أكبر مجمّع للطاقة الشمسية في العالم على موقع واحد. ومن المتوقع أن يوفّر هذا المشروع الطاقة النظيفة لحوالي 540,000 منزل، وستساهم عمليات المجمع في خفض حوالي 2.36 مليون طن من انبعاثات الكربون سنوياً. إن مساهماتنا في دعم مثل هذه المشاريع الخضراء تعكس التزامنا بدعم طموحات عملائنا، ودورنا في دفع عجلة التحوُّل نحو مستقبل أكثر استدامة. ويتماشى هذا الإقراض مع المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050، ويدعم طموح دبي لتوليد 100% من طاقتها من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2050.



إطار عمل التمويل المستدام - المشروع الأخضر المؤهَّل (النقل النظيف)

خلال فعاليات المعرض والمؤتمر العالمي للسكك الحديدية والنقل والبنية التحتية "جلوبال ريل"، حضر سمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان، نائب رئيس ديوان الرئاسة للشؤون التنموية وأسر الشهداء، رئيس مجلس إدارة شركة قطارات الاتحاد، حفل إعلان التمويل المصرفي الناجح لمشروع شبكة حفيت للسكك الحديدية. من المقرر أن يربط هذا المشروع دولة الإمارات العربية المتحدة بميناء صحار في عمان، بتمويل مصرفي إجمالي للمشروع يبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، تم تأمينه من خلال بنوك إماراتية وعمانية، إلى جانب بنوك إقليمية ودولية. ويعد بنك دبي التجاري أحد البنوك الإماراتية المشاركة في ترتيب القرض المشترك لشبكة السكك الحديدية العابرة للحدود. وبمجرد تشغيلها، ستقلل السكك الحديدية من وقت السفر بين أبوظبي وصحار إلى 100 دقيقة، حيث تصل سرعة قطارات الشحن على هذه الشبكة إلى 120 كم في الساعة. كما ستدعم شبكة السكك الحديدية المسافرين عبر الدولتين، حيث يمكن لكل قطار استيعاب ما يصل إلى 400 مسافر بسرعة تصل إلى 200 كم/ساعة. وبما أن القدرة الاستيعابية للقطار تعادل 300 شاحنة، فإنه سيقلل من انبعاثات الكربون الناتجة عن الشاحنات بنسبة 80%.



تسهيل التمويل المرتبط بالاستدامة (للأفراد)

شارك بنك دبي التجاري في اتفاقية تمويل مرتبطة بالاستدامة مع "سنومي سنترز"، أكبر مالك ومشغِّل ومطوِّر للمراكز التجارية والمجمعات في المملكة العربية السعودية. تُعد هذه الصفقة الرائدة والفريدة من نوعها في السوق السعودية ضمن قطاعات العقارات، والحياة العصرية، والترفيه، نموذجاً مميزاً للتمويل المرتبط بالاستدامة. وتقدِّم الصفقة مجموعة من الحوافز التي تتماشى مع أهداف "سنومي سنترز" في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، كما ورد في أحدث تقارير الاستدامة الخاصة بها. وتشمل هذه الحوافز خفض انبعاثات الكربون، وزيادة نسبة الأصول المتصلة بالشبكة الكهربائية، وتعزيز تمثيل النساء في المناصب القيادية.

الخطوات المستقبلية

سيواصل البنك جهود التواصل الاستباقي مع العملاء والدعم التفاعلي لهم في مجال التمويل المستدام. نحن ندرك مسؤوليتنا في دعم الاقتصاد الأخضر والتحول نحو الاقتصاد المستدام. وبغض النظر عن المرحلة التي وصل إليها عملاء بنك دبي التجاري في مسيرتهم نحو التحوُّل أو الاستدامة، فإن البنك على أتم الاستعداد لدعم طموحاتهم وتقديم حلول التمويل المستدام لهم بما يلبي متطلباتهم.

البيئة

العمليات المسؤولة

نهجنا والتقدُّم المُحرز

يلتزم البنك بجميع القوانين واللوائح البيئية المحلية، ويقوم بمراقبة استهلاك موارده عبر جميع فروعه ومكاتبه. ودعماً لاستراتيجية دولة الإمارات للحياد المناخي، تعهَّد البنك بتحقيق الحياد الكربوني لعملياته وسلسلة التوريد الخاصة به بحلول عام 2030. يشمل هذا الالتزام تقليص انبعاثات غازات الدفيئة من عملياته بمعدل لا يقل عن 50% بحلول عام 2030 مقارنة بسنة الأساس 2022[3].

وخلال عام 2024، ركَّز البنك على تقييم تدابير كفاءة الطاقة دعماً لالتزامه بتحقيق أهداف 2030، بالإضافة إلى تحسين جودة البيانات من خلال تعزيز عمليات إعداد التقارير.

استهلاك المياه والطاقة

حصول المباني التابعة للبنك على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) من الفئة الذهبية

شهد عام 2024 إنجازاً بارزاً آخر للبنك تمثل في حصوله على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) من الفئة الذهبية لأربعة من المواقع الرئيسية للبنك، بما في ذلك المقر الرئيسي للبنك في ديرة وفروعه في القوز، والشارقة، وجميرا. تحقَّق هذا الإنجاز نتيجة تنفيذ عدة تدابير لتحسين كفاءة الطاقة والمياه خلال عامي 2023 و2024. ومن أبرز هذه التدابير:

- تركيب أجهزة توفير المياه.
- استبدال المصابيح التقليدية بمصابيح ليد (LED) الموفِّرة للطاقة.
- تركيب حسّاسات إشغال للمكاتب وغرف الاجتماعات.
- استبدال أنظمة التبريد بنماذج أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة في المقرّ الرئيسي للبنك في ديرة.

درجة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)

المقر الرئيسي	القوز	جميرا	الشارقة
71	69	73	76

يجب الحصول على درجة مساوية أو أكبر من 60 للحصول على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) من الفئة الذهبية

(3) يرجى مراجعة الملحق (ج) للاطلاع على منهجية انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بعمليات البنك وسلسلة التوريد.
(4) نتيجة للتحسينات التي شهدتها عملية جمع البيانات ومنهجيات الحساب، فقد تمت إعادة توضيح مقاييس العام السابق.



تدقيق عمليات ترشيد استهلاك الطاقة والمياه

في إطار التزام البنك بخفض الانبعاثات من عملياته، قام البنك بالتعاون مع قسم خدمات كفاءة الطاقة للمباني التابع لمجموعة GST بإجراء تدقيق لعمليات ترشيد استهلاك الطاقة والمياه في نفس المواقع الأربعة الرئيسية. أسفر التدقيق عن تحديد العديد من الفرص لتقليل استهلاك الكهرباء والمياه، ومن أبرزها:

- تطبيق إعدادات أكثر كفاءة للطاقة على أنظمة تكييف الهواء والمعدات الكهربائية الحالية.
- تجديد أو استبدال أنظمة تكييف الهواء والمعدات الكهربائية والسباكة بنماذج أكثر كفاءة.
- تركيب حساسات للأجهزة الكهربائية والسباكة.
- تحسين أنظمة إغلاق المباني من حيث منع تسرُّب الهواء.
- تركيب ألواح شمسية في المباني التي تسمح المساحات فيها بذلك.

سيسهم تنفيذ هذه التدابير المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة والمياه بشكل كبير في دعم أهداف البنك لتحقيق الحياد الكربوني، مع تحقيق وفورات مالي للبنك في نفس الوقت.

استناداً إلى توصيات جهة التدقيق، أكمل بنك دبي التجاري عملية طلب العروض لتركيب الألواح الشمسية في فروع البنك بمنطقة القوز ومنطقة الجميرا.

الأداء البيئي

السنة	كثافة استهلاك الطاقة (جيجا جول لكل موظف بدوام كامل)	كثافة استهلاك المياه (متر مكعب لكل موظف بدوام كامل)[4]
2022	59	31
2023	53	29
2024	53	27

إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لعام 2024 (طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

النطاق	انبعاثات غازات الدفيئة (طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون)[4]
النطاق 1	952
النطاق 2	7,784
النطاق 3	4,681

مركز البيانات

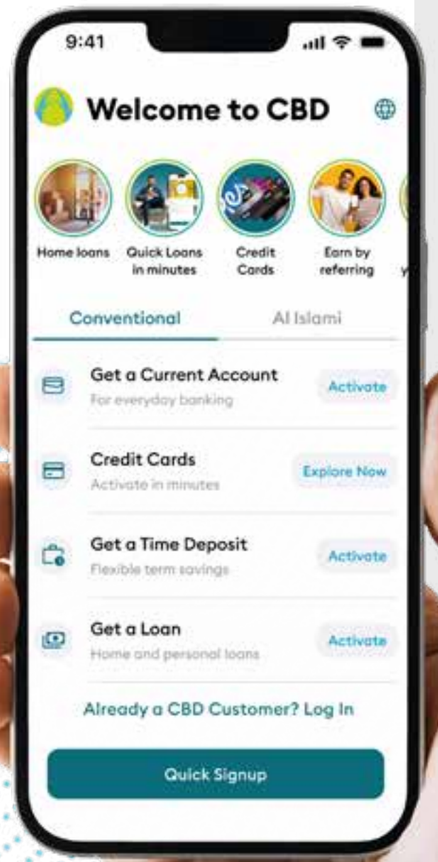
في مايو من العام 2024، أعلن بنك دبي التجاري عن اختياره لمنصة "جرين ليك" التابعة لشركة هيوليت باكارد إنتربرايز (HPE)، التي تُستضاف في مراكز البيانات فائقة الاتصال والمعتمدة من الفئة الثالثة التابعة لشركة "دو"، وذلك لتسريع تحوُّل البنك نحو الحوسبة السحابية الهجينة. بالإضافة إلى التوفير المتوقع في كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، يتيح هذا التطور للبنك تعزيز الابتكار وتطوير خدمات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتقديم تجارب استثنائية للعملاء.

إدارة النفايات وإعادة التدوير

يلتزم بنك دبي التجاري بتقليل كمية النفايات التي ينتجها وتحسين معدلات تحويلها من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. وفي إطار تعزيز جهود فصل وفرز النفايات وإعادة تدويرها، قام البنك في عام 2023 بتركيب حاويات منفصلة للنفايات وإعادة التدوير في مكاتبه، كما اعتمد إجراءات داخلية لفرز وتصنيف النفايات. وقد توسَّعت هذه المبادرة لتشمل جميع فروع البنك في عام 2024. ويتعاون البنك مع العديد من مقدمي الخدمات البيئية لضمان التخلّص من النفايات الدورية والعرضية بطرق صديقة للبيئة، وتحويلها بعيداً عن مدافن النفايات عبر برامج إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام (خاصة بالنسبة للأثاث والمعدات المكتبية غير المستخدمة نتيجة التجديدات أو إغلاق الفروع)، كلما أمكن ذلك. ويتم وزن جميع النفايات من قبل مقدمي الخدمات البيئية للبنك قبل التخلّص منها في منشآت إعادة التدوير أو مدافن النفايات. كما يواصل بنك دبي التجاري توفير زجاجات المياه القابلة لإعادة الاستخدام للموظفين بهدف الحد من استخدام الزجاجات البلاستيكية في مكاتبه.

استهلاك الورق

نجح بنك دبي التجاري في تقليل استهلاك الورق بشكل كبير في عملياته التشغيلية من خلال توفير حلول مصرفية رقمية لعملائنا عبر تطبيقاتنا المحمولة. وفي عام 2023، تم تقليص عدد الطابعات في مكاتبنا مع الاستمرار في تشجيع الموظفين على استخدام الخيارات الرقمية لتقليل استهلاك الورق قدر الإمكان. وفي عام 2024، بدأنا باستخدام الورق المعاد تدويره في جميع مكاتبنا.



ممارسات الشراء المستدامة

إن بنك دبي التجاري على دراية تامة بالدور الحيوي للموردين في ضمان استدامة نجاح البنك على المدى الطويل والحفاظ على سمعته المرموقة باعتباره بنك يتّسم بالمبادئ الأخلاقية والمسؤولية والشفافية. وقد دمج البنك معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة في عملية تقييم الموّردين عبر طلبات تقديم العروض، ليمنح الأولوية للموّردين الذين يتبنّون نفس قيم البنك ويشاركونه طموحاته في مجال الاستدامة. كما يُلزم البنك جميع الموّردين بالامتثال للقوانين واللوائح المحلية والالتزام بمدونة قواعد السلوك للموّردين، التي تحدّد التوقعات المتعلقة بالممارسات التجارية الأخلاقية، وحماية الخصوصية وأمن البيانات، والحفاظ على البيئة، وحقوق الإنسان، والتنوع والشمول، وصحة وسلامة العمال وغير ذلك.

مدونة قواعد السلوك للموّردين

يتعين على جميع الموّردين الامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة ببنك دبي التجاري. ووفقاً لهذه السياسة، يتوجب على الموّردين القيام بما يلي:

- الامتثال لجميع قوانين وأنظمة التجارة، بالإضافة إلى سياسات البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السياسات المتعلقة بتضارب المصالح، ومكافحة الرشوة والفساد، والمعلومات الداخلية غير المتاحة للعامة، والإفصاحات، والخصوصية وأمن البيانات.
- الامتثال لقوانين العمل المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، والعمل الإضافي، وأوقات الراحة، وظروف المعيشة المقبولة، والصحة والسلامة، وحقوق الإنسان.
- توفير بيئة عمل آمنة وصحّية مع مراعاة المخاطر المحدَّدة المتعلقة بعملياتهم، واتخاذ خطوات معقولة لمنع الحوادث والإصابات في مكان العمل.
- تعزيز بيئة عمل عادلة وشاملة خالية من التمييز والمضايقات، حيث يتم احترام وحماية مختلف الأفكار ووجهات النظر المتنوعة.
- حظر جميع أشكال العمل القسري والإجباري، بما في ذلك العمل أو الخدمة المفروضة تحت تهديد العقوبة (بما في ذلك السجن)، أو التي لا يقدم الشخص الذي يؤديها موافقته عليها طوعاً.
- الامتثال للقوانين المعمول بها التي تنظم الحد الأدنى لسن العمل، بما في ذلك حظر عمالة الأطفال.
- دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وضمان عدم التواطؤ في أي انتهاكات لحقوق الإنسان.
- الامتثال للقوانين واللوائح والتصاريح البيئية المعمول بها، والحد من الآثار البيئية الكبيرة الناتجة عن عملياتهم.

يمكنكم الاطلاع على المزيد من المعلومات في مدونة قواعد السلوك للموردين

الشراكات الخضراء في سلسلة التوريد

يواصل بنك دبي التجاري التعاون مع شركائه الاستراتيجيين لاستكشاف فرص جديدة للشراكات الخضراء. ففي سبتمبر 2024، أطلق البنك بطاقات الخصم المباشر والائتمان المصنوعة من مواد معاد تدويرها بالتعاون مع شركة "فيزا". تهدف هذه المبادرة إلى تقليل نفايات البلاستيك الخام بشكل كبير، والمساهمة بشكل إيجابي في رحلة البنك نحو خفض الانبعاثات الكربونية.



الخطوات المستقبلية

يتطلّع بنك دبي التجاري إلى البناء على ما تم إنجازه في عام 2024 من خلال استكشاف ودراسة المزيد من الفرص لتقليل البصمة الكربونية المرتبطة بأنشطته وعملياته.

الموظفون

يعد موظفونا أثمن أصولنا، وهم مفتاح النجاح في مسيرتنا التي نواصل فيها بخطى ثابتة نمو أعمالنا بينما نمضي قدماً في رحلة التحوُّل. ويكمن وعدنا لكافة عملائنا في أننا البنك الذي "يدعم طموحاتكم". ولكن لا يمكن تحقيق هذا الوعد إلا إذا حرصنا أولاً على تمكين موظفينا من خلال دعم تطلعاتهم المهنية وتوفير بيئة عمل آمنة وشاملة. من خلال هذا النهج، نوفّر فرصاً متكافئة للمواهب والكفاءات على كافة المستويات وجميع الخبرات بهدف تحقيق النمو وتوفير بيئة داعمة يزدهر فيها الموظفون ويقدمون أداءً متميّزاً. هدفنا هو جذب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بهم لضمان بناء مؤسّسة رائدة تتسم بالأداء المتميّز. وتتمحور المبادرتان الأساسيتان لدينا "ثقافة التميُّز في الأداء" و"جذب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بهم"، حول تحقيق هذا الهدف.





الموظفون

ثقافة التميُّز في الأداء

نهجنا والتقدُّم المُحرَز

إن تبنِّي ثقافة التميُّز في الأداء ليس مجرد التزام أخلاقي لبنك دبي التجاري، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان تكيّف المؤسَّسة مع التحديات. كما أن هذه الثقافة تساهم في توفير بيئة عمل ملهمة ومبتكرة وقادرة على التكيُّف، حيث تعمل وجهات النظر المتنوعة على تحفيز الإبداع لإيجاد الحلول الأمثل للمشكلات. ويهدف بنك دبي التجاري إلى ترسيخ ثقافة قائمة على الاحترام وتعزيز انتماء وولاء الموظفين للبنك، إلى جانب تحسين خدمة العملاء وبالتالي تحقيق نجاح مستدام في سوق يشهد تطوراً متزايداً في مستوى العولمة، مع التركيز على عدة مجالات محدَّدة:

التوطين

باعتبارنا مصرفاً وطنياً، نحن فخورون للغاية بدعم جهود التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أننا نؤمن بأهمية احتضان الأجيال المقبلة من المواهب والكفاءات الإماراتية لتمكينهم وتحقيق طموحاتهم. ونحن لا نستثمر في مستقبل هؤلاء القادة الشباب فحسب، بل نستثمر أيضاً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا السياق، قام البنك بتوظيف 449 مواطناً إماراتياً، أي ما يعادل 38% من القوى العاملة لدينا، علماً بأن معدل التوطين المستهدف هو 45% بحلول عام 2026. وفي عام 2024، انضم إلى البنك 101 مواطناً إماراتياً من بينهم خريجين جدد وموظفين من ذوي الخبرة. ويبلغ معدل التوطين حالياً في اللجنة التنفيذية في البنك 45%.

لمحة عامة عن التوطين

	2022	2023	2024
عدد الموظفين من المواطنين الإماراتيين	363	445	449
معدل التوطين الكلي (% من إجمالي القوى العاملة)	%35	%37	%38

يحرص بنك دبي التجاري دائماً على الاحتفاء بتراثنا الأصيل وثقافتنا الإماراتية العريقة ودعم مسيرة التوطين على أكمل وجه، ويتجلى ذلك من خلال الفعاليات التي استضافها البنك خلال العام 2024 والتي ركَّزت بشكل كبير على التوطين، أبرزها:



استلام جوائز "نافِس"

خلال عام 2024، حصدنا ثلاث جوائز مرموقة في الدورة الثانية من برنامج جوائز "نافِس"، تقديراً لالتزامنا بدعم وتنمية المواهب الإماراتية في القطاع الخاص. وقد تم تكريم بنك دبي التجاري بجائزة ضمن فئة الشركات البرونزية، تسلّمها السيد سلطان المحمود، رئيس الموارد البشرية في البنك. بالإضافة إلى ذلك، حقَّقت السيدة عائشة المزروعي، رئيسة قسم استراتيجية وإشراك الأفراد، المركز الأول في فئة الأفراد - الوظائف الإشرافية، بينما حصل السيد حسام الظهوري، رئيس قسم مخاطر التكنولوجيا، على المركز الثاني في نفس الفئة.



الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية

فعالية تلقي الضوء على الدور الاستثنائي للمرأة في تشكيل تاريخ دولة الإمارات ومساهماتها الملهمة في رسم ملامح حاضرنا المشرق ومستقبلنا الواعد، مما يعكس تقدُّم الدولة لتصبح واحدة من أكثر الدول تنافسية على مستوى العالم. وفي إطار احتفالنا بيوم المرأة الإماراتية 2024، استضفنا ورشة عمل تجسد التراث الإماراتي، حيث أتيحت للموظفات فرصة تعلم كيفية صنع سوار التلي، وهي حرفة تطريز تقليدية كانت النساء الإماراتيات يقمن بها في منازلهن.



يوم العلم الإماراتي

يُعَد يوم العلم الإماراتي حدثاً وطنياً مهماً عزيزاً على قلوبنا يرمز إلى الوحدة الوطنية لدولة الإمارات ويُخلِّد إنجازات وجهود مؤسِّسي الدولة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيَّب الله ثراه، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم طيَّب الله ثراه، وإخوانهم الذين عملوا بلا كلل لبناء الإمارات لتصبح الدولة الرائدة التي هي عليها اليوم. وبهذه المناسبة، احتفلنا بالإنجازات البارزة لدولة الإمارات وقيادتها وشعبها وقيمها الراسخة من عدالة وسلام وتسامح وقوة واعتدال. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم حقيبة قماشية مميَّزة تحتوي على رسالة خاصة لجميع الموظفين، تعبّر عن تقديرنا لمساهماتهم القيّمة في نجاح بنك دبي التجاري ودولة الإمارات العربية المتحدة.



عيد الاتحاد
(المعروف سابقاً باليوم الوطني لدولة الإمارات)

احتفلنا يوم الخميس، 28 نوفمبر، بالذكرى الثالثة والخمسين لعيد الاتحاد في المقر الرئيسي للبنك وكافة فروعه. جمعت الفعالية موظفي البنك من مختلف الأقسام، حيث تضمنت مجموعة من الفعاليات والأنشطة التراثية بالإضافة إلى المأكولات الإماراتية التقليدية. كما شهدت رقصة الحربية الشعبية التي أضفت طابعاً خاصاً وسط أجواء مفعمة بالفخر والبهجة.



طُموح

واصلنا في عام 2024 تنفيذ برنامج تدريب الخريجين "طُموح" المصمم خصيصاً للمواطنين الإماراتيين الذين يطمحون لبناء مسيرة مهنية واعدة في القطاع المصرفي. وفي دورة هذا العام، استقبلنا 35 خريجاً موهوباً من الجامعات تم اختيارهم بدقة وعناية للانضمام إلى البرنامج. ويهدف برنامج "طُموح" التدريبي إلى تقديم تجربة تعليمية شاملة، تجمع بين التدريب الأكاديمي والعمل على المشاريع الفعلية، إلى جانب تلقّي الإرشاد من قبل مهنيين ذوي خبرة، حيث يتم تزويد الخريجين، طوال فترة البرنامج، بالمعرفة والمهارات والرؤى العملية اللازمة للتفوّق في مختلف المناصب المصرفية. كما يتم التركيز بشكل خاص على مساعدة الخريجين في صقل مهاراتهم التكنولوجية.



معارض التوظيف في دولة الإمارات

شارك بنك دبي التجاري في العديد من معارض التوظيف في دولة الإمارات خلال عام 2024، وذلك في إطار التزامنا المستمر بجذب المواهب الإماراتية الاستثنائية، بما في ذلك "معرض رؤية للوظائف"، و"معرض إثراء للتوظيف"، ومعارض التوظيف في الجامعة الأمريكية في الإمارات، وكليات التقنية العليا، وجامعة دبي. قدَّمت هذه الفعاليات منصَّة تفاعلية للقاء عدد كبير من الكفاءات الوطنية، بدءاً من الخريجين الجامعيين وصولاً إلى المهنيين ذوي الخبرة. وخلال مشاركتنا في هذه المعارض، قمنا بإلقاء الضوء على العديد من فرص العمل وتقديم برنامج طُموح للخريجين.

التنوع بين الجنسين

يُعَد التنوع بين الجنسين أمراً جوهرياً لترسيخ ثقافة الابتكار، وإيجاد فرص متكافئة، وتوفير بيئات عمل شاملة تتيح لكافة الأفراد النمو والازدهار. إن تبني مبدأ التنوع بين الجنسين في القوى العاملة يعزز من قوة البنك ويُمكّننا من تحدي التحيُّزات بكفاءة وإطلاق العنان لإمكانات الموظفين من الذكور والإناث على حد سواء، وتمهيد الطريق لمستقبل أكثر توازناً واستدامة.

تشكل الإناث نسبة 43% من إجمالي 1,187 موظفاً في البنك. وليس هناك فجوة جوهرية في الأجور بين الجنسين على أي مستوى في جميع أقسام البنك. كما يواصل البنك العمل على تقييم وتنفيذ المبادرات والشراكات لتشجيع وزيادة تمثيل الموظفات في المناصب العليا بالبنك.

النسبة بين الموظفين من الإناث والذكور بشكل عام

	2021	2022	2023
الموظفات الإناث (%)	%43	%43	%43
الموظفون الذكور (%)	%57	%57	%57

التنوع على مستوى مجلس الإدارة

تشترط معايير الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع أن يكون 20% على الأقل من المرشحين للتعيين في مجلس إدارة شركة مدرجة من الإناث وأن يكون عضواً واحداً على الأقل في مجلس الإدارة من الإناث. وقد سعدنا في بنك دبي التجاري بانضمام أول عضو نسائي إلى مجلس إدارتنا في عام 2024.

مجلس شباب بنك دبي التجاري

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تسهم مجالس الشباب في تمكين الشباب الإماراتي وتعزيز تواصلهم وتكاملهم ضمن مؤسسات القطاعين الخاص والعام. ومن خلال تنفيذ البرامج والسياسات والخطط المبتكرة، تسعى هذه المجالس إلى تعزيز دور الشباب والاستفادة من أصواتهم وإسهاماتهم ومواهبهم لخدمة منظمات الدولة ومؤسساتها والأجندة الوطنية للشباب. وتماشياً مع هذه الرؤية، أطلقنا مجلس شباب بنك دبي التجاري لدعم أفكار شبابنا الإماراتي وتمكينهم من قيادة التغييرات الإيجابية داخل بنك دبي التجاري وفي مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2024، شارك مجلس شباب بنك دبي التجاري في العديد من الفعاليات المجتمعية التي تتوافق مع رسالة البنك حول الشمولية وإشراك الأجيال المقبلة في التواصل الاجتماعي وتعزيز الروابط المجتمعية. ومن أبرز هذه المشاركات والفعاليات:

- المشاركة في توزيع الشيكات الخيرية السنوية على المنظمات التي تدعم: 1) أصحاب الهمم، 2) المبادرات التعليمية، 3) تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، 4) المبادرات الإنسانية.
- تمثيل البنك في معارض الوظائف.
- دعم نادي المتطوعين التابع للبنك من خلال زيارة مراكز المسنين ومراكز أصحاب الهمم.
- القيام بدور رئيسي في تنظيم اجتماع الجمعية العمومية السنوي.
- تنظيم مبادرة "صوتك مؤثّر"، حيث تم تقديم تحديات حقيقية للمرشحين المختارين من كل قسم، وكذلك منحهم الفرص لإظهار قدراتهم، بهدف تعزيز مكانة بنك دبي التجاري كوجهة عمل مفضَّلة. كما تم تنظيم جلسة عصف ذهني لتشجيع مشاركة الأفكار الإبداعية الجديدة التي تركز على المواضيع الرئيسية للأجندة الوطنية للشباب 2031، وشارك في هذه الجلسة شباب إماراتيون موهوبون من مختلف أقسام البنك.
- عقد جلسة حول التثقيف المالي مع السيد ناصر الموسوي، رئيس استثمارات الدخل الثابت في بنك دبي التجاري، لتقديم إرشادات للموظفين الجُدد حول كيفية إدارة المدخرات والمصروفات.
- تمثيل بنك دبي التجاري في الفعاليات الشبابية مع المؤسّسة الاتحادية للشباب.

الخطوات المستقبلية

سيواصل بنك دبي التجاري خلال العام 2025 التزامه بتعزيز التنوع كركيزة أساسية ضمن استراتيجيته للاستدامة، حيث أن البنك يدرك تماماً أهمية بناء بيئة عمل شاملة تُثمّن وجهات النظر المتنوعة والمساهمات الفريدة من جميع الموظفين. إلى جانب ذلك، يهدف بنك دبي التجاري إلى زيادة تمثيل الفئات المتنوعة ضمن كوادره العاملة، مع التركيز بشكل خاص على التنوع بين الجنسين وزيادة عدد الموظفين من المواطنين الإماراتيين.

علاوةً على ذلك، يخطِّط البنك لتنفيذ مبادرات موجَّهة لدعم التطوير المهني وتقدُّم مسار العمل للفئات غير الممثلة بشكل كافٍ، مع ضمان توفير فرص متكافئة لجميع الموظفين. إن الهدف من تعزيز التنوع هو تحفيز وتشجيع الابتكار، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وتقديم خدمة أفضل لكافة عملاء البنك، مما يَسهَم في نجاح البنك على المدى الطويل.



الموظفون

جَذب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بهم

نهجنا والتقدُّم المُحرز

يُدرك بنك دبي التجاري أن جذب المواهب والاحتفاظ بهم عاملان محوريان لنجاح أي مؤسّسة. فالموظفون الموهوبون يقودون الابتكار، ويعززون الإنتاجية، ويحافظون على الميزة التنافسية للمؤسسة؛ إذ أن وجهات نظرهم المتنوعة ومهاراتهم الاحترافية تُعد أمراً حيوياً في مواجهة التحديات واغتنام الفرص الجديدة. لذلك، فإن إعطاء الأولوية لجذب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بهم ليس مجرَّد قرار استراتيجي بل هو أساس للنجاح المستدام. وفي هذا السياق، يولي بنك دبي التجاري اهتماماً بعدة مجالات استراتيجية لضمان قدرته على جذب قوى عاملة موهوبة ومتميزة والاحتفاظ بها.

جذب المواهب

إدراكاً لأهمية رحلة انضمام الموظفين الجدد وتأهيلهم، قام بنك دبي التجاري بمقارنة "الوقت حتى تقديم العرض" و"الوقت حتى التوظيف" للخرّيجين والموظفين ذوي الخبرة في عام 2024. وأظهرت تحليلاتنا أن عملية انضمام الموظفين لدينا كانت بالفعل أفضل من بعض البنوك الدولية، ومتوافقة مع البنوك المنافسة المحلية. وقمنا بإطلاق منصة (AfterHire)، وهي منصة شاملة رائدة تعزِّز تجربة انضمام الموظفين وتأهيلهم بشكل أعمق. تُسهم هذه الحلول المؤتمتة في تبسيط رحلة الموظفين المرشحين، مما يعود بالنفع على جميع المعنيين داخلياً من خلال تعزيز الكفاءة والاتساق والشفافية في جميع مراحل عملية التعيين. ومن خلال اعتماد (AfterHire)، مع التحسينات المخطّط لها في عام 2025، نهدف إلى إرساء معيار جديد في تقديم تجربة انضمام استثنائية لبنك دبي التجاري ولجميع موظفينا الجدد.

تجربة الموظفين

بمجرد انضمام الموظف، يحرص بنك دبي التجاري على تقديم تجربة إيجابية له تعزِّز من مشاركته وتشجعه على تبني الثقافة المؤسسية الراسخة وتحفزه نحو زيادة الإنتاجية. إن قياس تجربة الموظف يقدِّم رؤى قابلة للتنفيذ تدعم القرارات الاستراتيجية، مما يَسهَم في زيادة الإنتاجية، وتقليل معدل دوران الموظفين، وإعداد فريق عمل أكثر التزاماً وسعادة ورضا.

يقوم البنك بشكل سنوي بإجراء استطلاع مشاركة الموظفين وثقافة العمل على مستوى البنك، حيث تجمع هذه الاستطلاعات آراءً من جميع موظفي البنك حول مواضيع هامة مثل "التركيز على العميل"، و"القيادة"، و"التواصل"، و"التعاون"، و"الأهداف". ويتيح لنا ذلك تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وفي الوقت ذاته، الاحتفاء بالنجاحات التي حققناها، إذ يشعر الموظفون بالحرية للتعبير عن آرائهم بصراحة من خلال تقديم إجابات مجهولة الهوية، مما يساعدنا في تعزيز ثقافتنا المؤسسية وتوجيه القرارات الاستراتيجية بشكل أفضل. يستخدم فريق قسم الموارد البشرية نتائج الاستطلاع لمراقبة مدى توفيرنا لبيئة مثالية تدعم نجاح موظفينا ونموهم، وكذلك لتحديد فرص التحسين القابلة للتنفيذ. وفي عام 2024، شارك أكثر من 900 موظف بآرائهم القيّمة في استطلاع مشاركة الموظفين السنوي، مما يعكس نسبة مشاركة بلغت 84% من جميع أقسام البنك، وتضمَّن الاستطلاع أكثر من 760 ملاحظة مفيدة. بلغ إجمالي درجة المشاركة 72[5]، وعلى الرغم من أن هذه النتيجة تشير إلى انخفاض طفيف عن العام السابق، إلا أننا نعتبرها فرصة لتعزيز المجالات التي حققنا نجاحاً فيها، والعمل على تحسين المجالات التي تحتاج إلى تطوير. وتشمل أبرز نقاط قوتنا الأهداف، وتحديد الأولويات، وملاحظات الموظفين. أما الفرص الرئيسية التي تحتاج إلى تحسين فتتمثل في التقدير والمكافآت.

التعلُّم والتطوير

يُعد الاستثمار في التعلُّم والتطوير أمراً بالغ الأهمية لنمو بنك دبي التجاري وتعزيز قدرته على التكيُّف، حيث تمكّن برامج التعلُّم والتطوير موظفي البنك من صقل مهاراتهم، والبقاء على اطلاع بأحدث اتجاهات الصناعة، ودعم مسيرة الابتكار. يسعى البنك، من خلال ترسيخ ثقافة التعلُّم المستمر، إلى الحفاظ على تنافسيته ومرونته، وكذلك الاستعداد الدائم لمواكبة متطلبات السوق المتجددة. علاوة على ذلك، تساهم مبادرات التعلُّم والتطوير المتميزة في زيادة رضا الموظفين وبالتالي القدرة على الاحتفاظ بهم، حيث يشعر الموظفون بالتقدير من خلال دعمنا لنموّهم المهني. ومن جانبه، يلتزم بنك دبي التجاري بترسيخ ثقافة التعلُّم والتطوير المستمر بين موظفيه بهدف بناء مؤسسة قوية. بالإضافة إلى ذلك، يعد الارتقاء بكفاءات الموظفين بشكل عام استثماراً يعزز أهداف المؤسسة وأهداف الفرد على حد سواء. ويلتزم البنك بتوفير مبادرات وبرامج التعلُّم والتطوير وتسهيل الوصول إليها بما يمكّن جميع الموظفين من تعزيز أدائهم وتحقيق إمكانياتهم. كما يعتمد البنك على نشرته الداخلية "صفحة موظفي البنك"، لضمان الإعلان الفوري عن الفرص المهنية وإتاحتها للجميع.

نقوم في بنك دبي التجاري بتطبيق مبدأ التعلُّم 70:20:10 حيثما أمكن ذلك، حيث أن 70% من التعلم يتم من خلال التعلُّم التجريبي أثناء العمل، و20% من خلال التعلُّم الاجتماعي والعلاقات، و 10% من خلال التعلُّم الرسمي بما في ذلك التعلُّم الإلكتروني. ويساعد التعلُّم الاجتماعي والعلاقات على تحسين وتعزيز التعلُّم الرسمي والتجريبي.

وفي عام 2024، استفاد الموظفون من 34,338 ساعة تدريبية تم تقديمها بكفاءة تامة من خلال التدريب داخل البنك، والتدريب الافتراضي، وبرامج التدريب من معهد الإمارات المالي، وبرامج التعلُّم عبر الإنترنت.

	2021	2022	2023	2024
إجمالي عدد الساعات التدريبية[6]	11,360	25,317	[7]46,232	34,338
متوسط عدد الساعات التدريبية لكل موظف	8.5	20	42.4	28.9

(5) يتم قياس درجة المشاركة استناداً إلى معيار عالمي يبلغ 76.
(6) يُقصد بالساعات التدريبية - حسب تعريف البنك - الساعات التدريبية غير الإلزامية.
(7) في عام 2023، بلغ إجمالي عدد الساعات التدريبية 29,926 ساعة، بعد استبعاد برنامج "بدايتي" الذي تم تنفيذه لمرة واحدة.

01

منصة تجربة التعلُّم الخاصة بالبنك (LXP)

إطلاق منصة التعلُّم الخاصة ببنك دبي التجاري، التي كانت من أهم الأولويات الاستراتيجية للبنك في عام 2024، حيث تقدِّم تجربة تعلّم متميزة تهدف إلى سد الفجوات المهارية، وتعزيز ثقافة النمو والتطوير المستمر داخل البنك. توفِّر المنصة مركز تعلُّم شامل يدعم التطوير المهني والشخصي للموظفين، مدعوماً بقدرات الذكاء الاصطناعي، إذ تتيح للموظفين تجربة تعلُّم مخصصة تتناسب مع دور كل فرد داخل البنك، فضلاً عن إتاحة مصادر وموارد تتناسب مع المهارات والأهداف المهنية والطموحات المستقبلية لكل فرد. كما توفِّر المنصة إمكانية الوصول إلى دورات تدريبية، وحلقات بودكاست، ومقالات، وتقارير، وكل ما يلزم لتعزيز مهارات الموظف وقدراته الحالية، مدعومة بمسارات لصقل المهارات مصممة خصيصاً حسب احتياجات الموظف بهدف تطوير كفاءاته بما يتماشى مع معايير التميُّز في منصبه الوظيفي. علاوةً على ذلك، توفِّر المنصة للموظفين ميزة التعلُّم الاجتماعي من خلال التواصل مع الزملاء الذين يتشاركون نفس الاهتمامات من جميع فروع البنك وأقسامه.

02

استقبال خريجي المصرف المركزي

نظَّم قسم المواهب والتطوير بالتعاون مع مجلس شباب بنك دبي التجاري برنامجاً تدريبياً داخلياً لمدة يومين لأربعة عشر خريجاً من المواطنين الإماراتيين من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وخلال هذا البرنامج، تفاعَل المتدرِّبون مع فرق العمل في الأقسام الأساسية في البنك مثل قسم الامتثال وقسم الخدمات المصرفية للأفراد، حيث حصلوا على فرصة للتعرُّف على بيئة العمل لدينا.

03

برنامج المسرع الرقمي

تم تدريب الدفعة الرابعة من الموظفين في هذه المبادرة الشاملة التي تهدف إلى تعزيز قدراتنا الرقمية وتشجيع الابتكار في جميع أقسام البنك. يعد برنامج المسرع الرقمي رحلة مكثفة تستمر لمدة 15 أسبوعاً تم إعداده بالتعاون مع أكاديمية "بي دبليو سي". استقبلنا دفعة جديدة من 48 مشاركاً كي يبدأوا رحلتهم نحو تحقيق التميُّز الرقمي.

04

تدريب المدرّبين

تم تصميم هذه المبادرة خصيصاً لتعزيز مهارات وقدرات الخبراء المتخصصين لدينا، بهدف تمكينهم من تقديم جلسات تدريب فعّالة وذات تأثير عند الحاجة. ويعد الهدف الأساسي من هذه المبادرة هو توفير معيار وأساس موحد لجميع برامج تدريب الخبراء المتخصصين عبر البنك، مما يوفر نموذجاً مستداماً لنقل المعرفة وتطوير المهارات. ومن خلال ذلك، نهدف إلى ترسيخ ثقافة التعلُّم والتطوير المستمر، مما يضمن تعزيز قدرة موظفينا على التكيُّف واكتساب المعرفة والاستعداد الدائم لمواجهة المتطلبات المتطورة في القطاع المصرفي والمالي. ونتيجة لهذه المبادرة، حصل 35 من موظفينا على شهادة "تدريب المدرِّبين" من معهد القيادة والإدارة (ILM).

05

مايكروسوفت كوبايلوت

تم توفير مايكروسوفت كوبايلوت (Microsoft Copilot) للموظفين لتعزيز إنتاجيتهم وزيادة كفاءتهم، مما يمنحهم الوقت للتركيز على الأمور الأكثر أهمية لهم وللبنك. كوبايلوت (Copilot) هو مساعد ذكي يساعد الموظفين في مهام مثل كتابة وتلخيص الرسائل الإلكترونية والمستندات وملاحظات الاجتماعات وغيرها.

06

وحدات التعلُّم الرقمية القصيرة

تم تصميم هذه الوحدات التعليمية لتكملة برنامج المسرع الرقمي وتعميق الوعي الرقمي من خلال برنامجين قصيرين بمواضيع شيقة، هما: التفكير التصميمي وأساسيات الذكاء الاصطناعي. وقد تم تسجيل 250 موظفاً بنجاح في هذه البرامج.

كان برنامج التفكير التصميمي برنامجاً تفاعلياً مصمماً بأسلوب شيق وديناميكي، لتزويد الموظفين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز إبداعهم، وتشجيعهم على طرح أفكار مبتكرة باستخدام أحدث المنهجيات.

كان برنامج أساسيات الذكاء الاصطناعي برنامجاً تدريبياً ديناميكياً امتد على مدار يومين، وصُمم لتعريف موظفينا بعالم الذكاء الاصطناعي، والتعلّم الآلي، وتحليل البيانات، مما وفر لهم المعرفة الأساسية والمهارات العملية للاستفادة من التقنيات القائمة على البيانات لتحسين فهمها ومساعدتهم على تطبيقها بفعالية.

07

أول برنامج إرشاد مهني (كوتشينج) لتحسين الأداء في بنك دبي التجاري

أكملت مجموعة مختارة من الموظفين بنجاح أول برنامج إرشاد مهني (كوتشينج) لتحسين الأداء والذي تم اعتماده من قبل الاتحاد الدولي للكوتشينج (ICF). يعتبر الإرشاد المهني من المهارات المستقبلية الضرورية التي يحتاجها المدراء والقادة في البنك، وقد قدَّم البرنامج باقة متوازنة من التطبيق النظري والعملي لمبادئ الإرشاد المهني ومنهجياته، مما ساهم في تقديم تجربة تعلُّم ثرية لجميع المشاركين. يعكس هذا الإنجاز المهم التزام بنك دبي التجاري بتطوير الموظفين والقادة داخل البنك، مع التركيز على تزويدهم بالمهارات المستقبلية اللازمة.

08

ورشة العمل "أساسيات القيادة"

أطلق فريق المواهب والتطوير مبادرة جديدة بعنوان "أساسيات القيادة" لتشكل عنصراً رئيسياً في نهجنا الاستراتيجي الأوسع الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإدارة والقيادة عبر جميع وظائف البنك. وعُقدت ورشة العمل هذه من خلال برنامج تدريب شامل لمدة يومين داخل البنك، تم تصميمه وتنفيذه بواسطة فريق المواهب والتطوير لدينا. يعتمد البرنامج على رؤى تم جمعها من مجموعات النقاش الخاصة بالأعمال، وبرنامجين تجريبيين تم التحقُّق من فعالية محتواهما وتوافقهما مع الأولويات الاستراتيجية للبنك. كما تم دمج رؤى قيّمة، وتضمين أفضل الممارسات التي تدعم التحديات الحقيقية التي يواجهها المدراء في البنك. وقد سجَّل 140 موظفاً بنجاح في هذا البرنامج.

09

برنامج التدريب الداخلي على العمل في بنك دبي التجاري

نظَّم قسم المواهب والتطوير بالتعاون مع فريق جذب المواهب برامج تدريبية داخلية ناجحة لعشرة من المواطنين الإماراتيين. قدَّم كل برنامج تدريب داخلي خطة عمل مخصَّصة، أتاحت للمشاركين تجربة عملية حقيقية للعمل في بنك دبي التجاري. ونتطلَّع إلى الترحيب بهؤلاء المشاركين مرة أخرى في بنك دبي التجاري كجزء من برنامج تطوير الخريجين "طُموح" في المستقبل.

10

ورشة عمل تحدّي إنشاء الأوامر لمساعد مايكروسوفت كوبايلوت

شارك موظفو البنك في ورشة عمل تحدّي إنشاء الأوامر "Promptathon" التي تم عقدها في مركز ابتكار مايكروسوفت. جمعت هذه الفعالية الموظفين معاً لاستكشاف أحدث التطورات في الذكاء الاصطناعي وهندسة الأوامر. من خلال تزويد الموظفين بأحدث الأدوات والمعرفة، يمكّن بنك دبي التجاري موظفيه من الابتكار والازدهار في بيئة رقمية دائمة التطوُّر.

صحَّة ورفاهية الموظفين

يُواصل بنك دبي التجاري الحفاظ على صحة ورفاهية موظفيه باعتبارها أولوية قصوى، لذلك قدَّم البنك مجموعة من المبادرات الخاصة بذلك على مدار عام 2024. وقد تم تصميم هذه المبادرات لدعم موظفينا في النواحي البدنية والمالية والاجتماعية والعاطفية، مما يَسهَم في تحقيق أثر إيجابي على عملهم وحياتهم الشخصية.

ساعات العمل المرنة

يختار العديد من موظفينا الاستفادة من ساعات العمل المرنة التي نوفرها. نحن نؤمن بأن المرونة في ساعات العمل تساهم في إتاحة بيئة عمل أكثر شمولاً، وتمكّن الموظفين من تحقيق التوازن الأمثل بين عملهم وحياتهم الشخصية. بالنسبة للأدوار الوظيفية التي لا تسبب فيها ساعات العمل المرنة أي إزعاج لعملائنا و/أو تعطيل الأعمال العادية، يمكن للموظفين بدء يوم عملهم من الساعة 7 صباحاً إلى 9 صباحاً والانتهاء من عملهم من الساعة 3.30 مساءً إلى 5.30 مساءً.

برنامج سَنَد

برنامج دعم الموظفين (سَنَد) هو خدمة استشارات مستقلة تقدِّم الدعم المهني للموظفين وأفراد أسرهم من قبل نخبة من المختصين في مجال الرعاية الصحية. يوفر هذا البرنامج خدمة استشارات سرية تماماً وبنسبة 100% لمدة قصيرة، تهدف إلى مساعدة الموظفين على التعامل بفعالية أكبر مع تحدّيات الحياة. وقد تم تنظيم على مدار عام 2024 سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول مواضيع مختلفة مع خبراء في الموضوع محل النقاش وأطباء متخصصين، وذلك بهدف تعزيز صحة ورفاهية الموظفين.

إجازة الأمومة

تُمنح الموظفات اللواتي يعملن لأكثر من سنة في البنك إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 45 يوماً، تشمل الفترات قبل وبعد الولادة. بعد ذلك، يمكن للموظفة الاستفادة من 45 يوماً إضافياً بنصف الراتب إذا كانت قد أمضت أكثر من سنة في الخدمة في البنك.

إجازة الأبوة

يحق للموظفين الحصول على 5 أيام عمل إجازة مدفوعة الأجر للمساعدة في تلبية احتياجات طفلهم حديث الولادة. يمكن أن تكون إجازة الأبوة أياماً متواصلة أو غير متواصلة، ويمكن أن تبدأ من تاريخ ولادة الطفل ويمكن أخذها مع الإجازة السنوية. ومع ذلك، يجب أن يتم أخذها في غضون 6 أشهر من تاريخ الولادة.

استحقاقات الإجازات الأخرى

يقدِّم البنك أيضاً للموظفين إجازات للمناسبات الخاصة، وإجازات في حالات الوفاة، وحالات الطوارئ، وإجازات دراسية.



بالإضافة إلى ضمان تركيز سياساتنا على صحة ورفاهية الموظفين، قام البنك أيضاً بإطلاق العديد من المبادرات الجديدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- دعم صحتك ورفاهيتك - تمت مشاركة العديد من النصائح لأسلوب حياة صحي وسليم عبر صفحة موظفي البنك. على سبيل المثال، تم تقديم إرشادات حول كيفية الحفاظ على السلامة خلال الطقس الحار في فصل الصيف.
- التمارين المكتبية - دعماً لبرنامج صحة ورفاهية موظفي البنك وبالتوافق مع تحدي دبي للياقة | تحدي 30x30، تعاون البنك مع "آسِند ويلنِس" (Ascend Wellness) لتنظيم مجموعة من الفعاليات التي تركِّز على اللياقة البدنية وتهدف إلى زيادة الطاقة، وتقليل التوتر، وتحسين القوة البدنية العامة. كما تمت استضافة عدة فعاليات تمارين مكتبية في نوفمبر 2024، حيث تم تقسيم كل فعالية إلى جلسة مدتها 20 دقيقة عبر تطبيق مايكروسفت تيمز (MS Teams) على مكتب الموظف، تلتها جلسة لياقة بدنية مدتها 40 دقيقة في قاعة المبنى الرئيسي للبنك.
- جلسة توعوية بسرطان الثدي - تعاون بنك دبي التجاري مع مستشفى برايم لاستضافة الدكتور فيروشا موكيش مانسوخاني، الذي قدَّم محاضرة توعوية حول أهمية الكشف المبكِّر، والوقاية، والتشخيص، والعلاج، وسبل الشفاء من سرطان الثدي بين الموظفين من الرجال والسيدات.

إدارة الأداء

يتبنّى بنك دبي التجاري نهج متميز لإدارة الأداء يضمن دعم النمو المهني لموظفينا ويرسي أسساً راسخة لثقافة التعلُّم المستمر في البنك. يتم تنظيم دورة إدارة الأداء لدينا على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى:** التخطيط من خلال إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية بالإضافة إلى مناقشة خطة التطوير الفردية والاتفاق عليها.
- **المرحلة الثانية:** يعد استعراض الأداء في منتصف العام فرصة لتقديم الملاحظات ومناقشة مجالات التحسين واستعراض مؤشرات الأداء الرئيسية، إذا لزم الأمر.
- **المرحلة الثالثة:** تقييم الأداء في نهاية العام لتحديد تقييمات الأداء الفردي لجميع الموظفين.

يتم تقييم أداء الموظفين على أساس منتظم لكل من الموظفين الحاصلين على الحوافز والموظفين المشاركين في خطة المكافآت التقديرية. بالنسبة لأولئك الذين يحصلون على الحوافز، تتم إدارة الأداء على أساس شهري أو ربع سنوي، بما يتماشى مع نوع الدور الوظيفي أو وظيفة العمل.

الأجور

تتكون حزم الأجور الخاصة بالموظفين من الأجر الثابت، والبدلات، والمزايا المرتبطة بفئة الوظيفة، بالإضافة إلى الأجر المبني على الأداء. ويقوم بنك دبي التجاري بمقارنة أجور الموظفين مع معدلات الأجور في السوق سنوياً.

فيما يتعلق بالأجر المبني على الأداء، يتم مكافأة الموظفين بناءً على أدائهم الفردي وكذلك أداء وحدة العمل التابعين لها. يشمل الأجر المبني على الأداء المكافآت، والحوافز، وجوائز التميُّز.

الخطوات المستقبلية

سيواصل بنك دبي التجاري في عام 2025 العمل على تعزيز استراتيجيات تجربة الموظفين لضمان وجود قوى عاملة عالية المهارات في بيئة ملهمة ومحفزة. يهدف البنك إلى جذب أفضل المواهب من خلال تقديم حزم أجور تنافسية، ومزايا شاملة، وفرص للنمو المهني والتطوير. كما يلتزم البنك بتوفير بيئة عمل شاملة وداعمة تعزِّز من مشاركة الموظفين، مما يعزز بدوره الابتكار وروح التعاون. علاوةً على ذلك، يخطِّط البنك لتنفيذ مبادرات موجهة لدعم تقدُّم الموظفين في مسيرتهم المهنية، بما في ذلك برامج التوجيه، والتدريب القيادي، وفرص التعلُّم المستمر، مدعومة بمنصة التعلُّم "FLEX" القائمة على الذكاء الاصطناعي. يُعد موظفو البنك الركيزة الأساسية لنجاحنا، وسنواصل الاعتماد عليهم باعتبارهم القوة الدافعة التي تميزنا كمؤسسة تتسم بالأداء العالي ورائدة في القطاع المصرفي بدولة الإمارات.



المجتمع

يلتزم بنك دبي التجاري التزاماً راسخاً بدعم وتمكين المجتمعات التي يخدمها. وباعتباره مؤسسة فاعلة ومؤثرة في القطاع المالي بدولة الإمارات، يدرك البنك أهمية المساهمة في تعزيز الصحة المجتمعية والبيئية على مستوى الدولة. ويتجلى التزام البنك بالاستدامة بشكل واضح من خلال مبادراته المتعددة التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، ودعم المجتمعات المحلية. ومن خلال مواءمة عملياته مع أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات، يضمن البنك الامتثال للوائح ذات الصلة، كما يشارك بنشاط في جهود الدولة الرامية لبناء مجتمع قادر على التكيُّف وصديق للبيئة. إن التفاعل المستمر للبنك مع العملاء، وأصحاب المصلحة، والمجتمع المحلي يلقي الضوء على التزامه باستشراف مستقبل مستدام للجميع، من خلال متابعة ثلاث مبادرات رئيسية تحت ركيزة المجتمع في إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهي: "حماية العملاء"، و"تجربة العملاء"، و"الأثر المجتمعي".



من أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام 2024، استضافة تجمعات السحور، وإطلاق المصنع الرقمي لبنك دبي التجاري، ورعاية قمة دبي للتكنولوجيا المالية ومنتدى الاستدامة المستقبلية في دبي، وتحديث موقع البنك الإلكتروني لتوفير تجربة مستخدم شاملة لذوي الهمم، بالإضافة إلى توقيع عدة شراكات مجتمعية.



بنك دبي التجاري يوقّع اتفاقية شراكة استراتيجية حصرية مع شركة فيزا

تهدف هذه الاتفاقية إلى تسريع المدفوعات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تقديم حلول مبتكرة وأخرى تركّز على العميل لحاملي بطاقات بنك دبي التجاري عبر جميع الفئات. بموجب هذه الشراكة، تعاون بنك دبي التجاري مع شركة فيزا لإنشاء "مركز التميُّز" المدعوم من قبل شركة فيزا للاستشارات والتحليلات (VCA)، والذي يهدف إلى تسريع وتبسيط تجارب المدفوعات للعملاء. ومن خلال الاستفادة من أصول البيانات الأساسية واستخلاص الرؤى، تقوم شركة فيزا للاستشارات والتحليلات (VCA) بصياغة توصيات قابلة للتنفيذ تهدف إلى معالجة تحديات الأعمال وتقديم حلول مخصَّصة للعملاء.



بنك دبي التجاري ومصرف الإمارات للتنمية يوقعان شراكة استراتيجية لتسهيل التجارة الدولية

إن هذا التحالف الاستراتيجي بين مصرف الإمارات للتنمية وبنك دبي التجاري يعزز التزام البنكين بتقديم الدعم الشامل للشركات الإماراتية العاملة في مجال التجارة الدولية. ومن خلال الاستفادة من خبرة مصرف الإمارات للتنمية في تمويل التجارة وحلول رأس المال العامل والقدرات المالية الهائلة لبنك دبي التجاري، توفِّر هذه الشراكة للعملاء الدعم الأمثل للحد من المخاطر وتبسيط المعاملات الدولية. ويعكس هذا التعاون التزام كلتا المؤسستين بدفع عجلة الابتكار في خدمات المعاملات المصرفية، مما يسهِّل في نهاية المطاف التجارة العالمية بشكل آمن وفعّال وسلس للشركات الإماراتية.



شراكة بين "دو" و"هيوليت باكارد إنتربرايز" لتسريع الابتكار الرقمي في بنك دبي التجاري وتحسين تجربة العملاء

إن هذه الشراكة ستُمكّن بنك دبي التجاري من تسريع تنفيذ خطته الاستراتيجية التي تمتد لخمس سنوات وذلك من خلال استخدام حلول "هيوليت باكارد إنتربرايز"، والمعروفة باسم "إتش بي إي جرين ليك" (HPE GreenLake) كأساس للسحابة الخاصة، إلى جانب حلول وخدمات الشبكة وأمن المعلومات المتكاملة التي تقدمها "دو". تهدف هذه الاستراتيجية إلى إنشاء نموذج تشغيلي لتكنولوجيا المعلومات بحيث يكون ذاتي الخدمة وأكثر كفاءة من حيث التشغيل الآلي، بالإضافة إلى تحسين مستوى الاستجابة والوضوح والقدرة على التحكُّم مع تقليل التعقيدات وخفض التدخلات اليدوية. علاوةً على ذلك، يضمن هذا النهج تعزيز قدرة البنك على التكيُّف السريع مع المتطلبات المتطورة للأعمال وتلبية توقعات العملاء.



تعيين شركة "كواليتي كيوسك" كشريك حصري لتطوير مركز التحويل الرقمي لبنك دبي التجاري في إطار مبادرته لتحديث استراتيجية التكنولوجيا

تستند الشراكة الحصرية إلى عامٍ من التعاون الناجح بين بنك دبي التجاري وشركة "كواليتي كيوسك"، حيث قمنا معاً بتأسيس مركز التحويل الرقمي لبنك دبي التجاري وتزويده بأفضل العمليات والأنظمة في الصناعة. وتم تنفيذ 300,000 اختبار بشكل آلي، وإجراء 150,000 حالة اختبار مركزية، وتمت محاكاة أكثر من 100 خدمة لإتمام أكثر من 35 مشروعاً لتحديث الأنظمة الرقمية التي تهم العملاء في الوقت المحدَّد.



المجتمع

حماية العملاء

نهجنا والتقدُّم المُحرز

ندرك في بنك دبي التجاري أهمية حماية الأصول المالية والمعلومات الشخصية في تعزيز الثقة في النظام المصرفي. ويحرص البنك على تأمين مدخرات واستثمارات عملائه من خلال تنفيذ التدابير الأمنية الصارمة، وإجراءات منع الاحتيال وسرقة الهوية والوصول غير المصرَّح به. كما ندرك في بنك دبي التجاري أن حماية العملاء تمتد أيضاً إلى إطلاق مبادرات مثل التثقيف والوعي الاستهلاكي، وتلقي ملاحظات العملاء وضمان رضاهم.

تثقيف العملاء وتوعيتهم

يُعد تثقيف العملاء عنصراً أساسياً في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، من خلال ضمان فهمهم الكامل للمنتجات والخدمات المالية وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لتعزيز مستوى وعيهم بالشؤون المالية. فعندما يفهم الأفراد تفاصيل النظام المصرفي، يصبحون أكثر قدرة على التفاعل بذكاء مع خدماته وتفادي المخاطر غير المرئية، مما يتيح لهم تحقيق الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، يقر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بأهمية هذه المهمة ويعكف على تعزيز الوعي العام بالخدمات المصرفية والمنتجات المالية، مُوجهاً الجمهور نحو اتخاذ قرارات مالية مدروسة والحد من المخاطر المالية. ومن جانبه، يلتزم بنك دبي التجاري تماماً بدعم هذه المهمة ويُدرك أهميتها عبر تنفيذ ما يلي:

- تمكين العملاء من اتخاذ قرارات مستنيرة
- ضمان حصول العملاء على أفضل العروض
- تشجيع الوعي والثقافة المالية
- حماية العملاء من الاحتيال والجرائم الإلكترونية
- ضمان تحمُّل المسؤولية في السوق

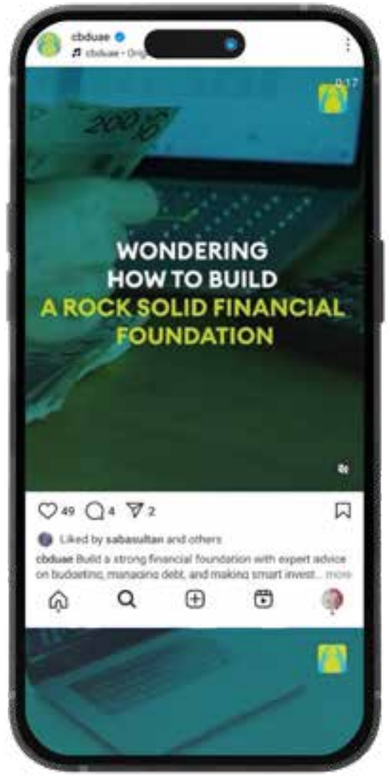
ونواصل التزامنا بتوعية العملاء بالشؤون المالية والتمويلية، لحمايتهم وتمكينهم من اتخاذ قرارات مصرفية أكثر ذكاءً وكفاءة.

تثقيف عملاء بنك دبي التجاري

بعد النجاح الذي حققته سلسلة الندوات الإلكترونية "CBD Talks" خلال عامي 2023 و2024، تعاقدنا مع "بريت كينج"، مؤلف الكتب الأكثر مبيعاً في استشراف المستقبل والمتحدث العالمي الحاصل على العديد من الجوائز، لإطلاق بودكاست "ما وراء الخدمات المصرفية". يَسهم هذا البودكاست في تعزيز التوعية المالية والتثقيف المالي في مجتمعنا عبر استعراض وتحليل الاتجاهات التي تؤثر على اقتصاد دولة الإمارات والمنطقة والعالم. وساهمت شراكتنا مع "بريت كينج" في توسيع نطاق بودكاست "CBD Talks"، مما أتاح الوصول إلى نخبة من أبرز المفكرين في مختلف المجالات والتخصصات. وفي هذا السياق، تم نشر 11 حلقة بودكاست في عامي 2023 و2024 تغطي الاتجاهات الناشئة مثل التحوُّل الرقمي، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتطور الذكاء الاصطناعي، وظهور الاقتصادات الذكية، والقيادة النسائية، والاستدامة.

جلسات التثقيف والوعي

	2022	2023	2024
إجمالي عدد المراسلات المتعلقة بالتوعية المالية والتثقيف المالي [8]	21	30	52



ملاحظات ورضا العملاء

تم تصميم برنامج "صوت العميل" الخاص بنا لتلقي آراء ومقترحات عملائنا الكرام، حيث نسعى لفهم آرائهم ودراسة ملاحظاتهم في كل خطوة من رحلتهم المصرفية، بدءاً من أولى مراحل انضمامهم للبنك وحتى أدق نقاط الاتصال. في عام 2023، قام بنك دبي التجاري باستطلاع رضا العملاء. ويُعد مؤشر رضا العملاء أداةً لقياس مدى رضاهم عن البنك، مما يمنح البنك رؤية واضحة حول كيفية تقييم عملائنا لتجربتهم المصرفية والخدمات التي نقدمها لهم. كذلك، يمكننا من خلال آراء العملاء وملاحظاتهم تحسين منتجاتنا وخدماتنا بشكل مستمر. ففي عام 2024، أسهمت ملاحظات العملاء في الارتقاء بمستوى العمليات التشغيلية الخاصة بالبنك، مثل مركز الاتصال ومركز خدمات العملاء في قطاع الخدمات المصرفية للشركات.

ونظراً لأن عملائنا يمثِّلون أولوية قصوى لدينا، أنشأ بنك دبي التجاري العديد من نقاط الاتصال لتمكين العملاء من الوصول إلينا، حيث تتيح لهم هذه القنوات فرصة للاستفسار عن المنتجات والخدمات المقدَّمة، وتقديم الطلبات، بالإضافة إلى إبداء الملاحظات والاقتراحات، إلى جانب تقديم الشكاوى، عند الحاجة. وفي عام 2024، بلغ متوسط الوقت اللازم لحل شكاوى العملاء 2.7 يوم.

(8) باستثناء تسجيلات بودكاست "ما وراء الخدمات المصرفية" المقدمة عبر "CBD Talks".

تحديث موقع بنك دبي التجاري

يوفر الموقع الإلكتروني الجديد للبنك (CBD.ae) واجهة جذَّابة وسهلة الاستخدام تعتمد على أحدث الاتجاهات في تصميم المواقع الإلكترونية، مما يجعل تجربة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أكثر كفاءة وأماناً وسلاسة عبر الأجهزة المختلفة. لقد قمنا بتبسيط هيكل الموقع الإلكتروني لتمكين زوَّار الموقع من العملاء، سواء الأفراد أو الشركات، من الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها بسرعة، مع تقليل عدد الصفحات لسهولة التنقل. بالإضافة إلى ذلك، تم تحسين محتوى الموقع بعناية واحترافية تامة لتوفير تجربة استخدام غنية بالمعلومات الواضحة والعناصر البصرية المبتكرة.

مزايا إمكانية الوصول للمعلومات في الموقع الالكتروني

تضمن تحديث الموقع إضافة أداة "User Way" الخاصة بسهولة الوصول للمعلومات في تصميم المواقع الإلكترونية، حيث يتم تطبيق هذه الإرشادات لضمان تجربة مستخدم شاملة تتيح سهولة الوصول إلى المعلومات. كذلك، يلبي الموقع الإلكتروني احتياجات أصحاب الهمم من خلال مراعاة التباين الكافي بين النص والخلفية، وحجم النص القابل للتعديل، وإمكانية التصفح السلس عبر لوحة المفاتيح أو استخدام التقنيات المساعدة.

خدمات الدعم في الفروع

تم تكليف جميع مستشاري خدمة العملاء في كافة فروعنا لتولي دور "داعمي الخدمة بالفرع"، وتدريبهم بشكل خاص لتلبية احتياجات أصحاب الهمم. هؤلاء الداعمون يعطون الأولوية لتقديم الخدمة للعملاء، ويقدِّمون المساعدة الشخصية لضمان تجربة مصرفية شاملة وسلسة لأصحاب الهمم.

الخطوات المستقبلية

نتطلَّع إلى متابعة مستوى أدائنا من خلال القنوات التي تتيح لنا تلقي ملاحظات العملاء المتنوعة، بما في ذلك الشكاوى واستطلاعات رضا العملاء. وسيواصل بنك دبي التجاري تقديم محتوى متنوع وعالي الجودة يهدف إلى تعزيز التثقيف المالي ورفع الوعي لدى عملائنا الحاليين والمحتملين، وذلك لمساعدتهم في إدارة شؤونهم المالية اليومية بكفاءة والبقاء على اطلاع دائم بأحدث الاتجاهات. بالإضافة إلى ذلك، سنواصل التركيز بشكل كامل على حماية عملائنا من خلال ممارساتنا التجارية والتسويقية، والإفصاحات الشفافة، وحماية أصول العملاء، وتعزيز التمويل المسؤول.

المجتمع

تجربة العملاء

نهجنا والتقدُّم المُحرز

يظل عملاؤنا في صميم كل ما نقدمه، إذ تتمثل رؤيتنا في أن نصبح البنك المفضَّل والخيار الأمثل لعملائنا. نحن ندرك أن خدمة العملاء في القطاع المصرفي هي عامل تميز رئيسي. وفي عام 2024، أصبحت الاتجاهات الحديثة مثل التحول الرقمي، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والاستدامة ذات أهمية متزايدة، حيث تمكّننا هذه الأدوات من تعزيز تجربة العملاء.

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في القطاع المصرفي، ويسعدنا أن التزامنا المستمر بالابتكار وتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة عملائنا قد حاز على تقدير من القادة في القطاع المصرفي. وفي هذا السياق، يفخر بنك دبي التجاري بحصوله على جائزة "أفضل استخدام لحلول الذكاء الاصطناعي" وذلك خلال النسخة السابعة من قمة الشرق الأوسط المصرفية للذكاء الاصطناعي والتحليلات.

حاز بنك دبي التجاري أيضاً على جائزتين مرموقتين ضمن جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2024، حيث حصدت بطاقة مكافآت Yes الائتمانية من بنك دبي التجاري جائزة "أفضل بطاقة ذات علامة تجارية مشتركة للعام"، مما يعكس التزامنا بتقديم قيمة استثنائية وتجارب مميزة لعملائنا. تستمر هذه البطاقة التي تحمل علامة تجارية مشتركة في إرساء نموذج يحتذى به، من خلال مزاياها الفريدة وعروضها القيّمة. بالإضافة إلى ذلك، حصلنا على جائزة "مبادرة التعلُّم الآلي المتميّز" عن منصة مراقبة الاحتيال وإدارة مكافحة غسل الأموال من الجيل التالي. تمثِّل هذه الحلول المبتكرة تحوُّلاً كبيراً في مجال الأمن المالي حيث نستخدم تقنيات التعلم الآلي المتقدمة لحماية عملائنا والبنك من الأنشطة الاحتيالية.

كما نفخر بالحصول على جائزة "الهوية الأوروبية والسحابة" من شركة كوبنجركول (KuppingerCole) في فئة التحقُّق من هوية العملاء والمقيمين، حيث قام بنك دبي التجاري، بالتعاون مع بينج بارتنر (PingPartner) ولايك مايندس كونسلتنج (LikeMinds Consulting)، بإعادة تصميم عملية التحقُّق من هوية العملاء، مما أتاح للعملاء الانتقال بين الخدمات بسهولة وكفاءة أكثر، كما ساهم في تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، وتعزيز مستوى الأمان.

بالإضافة إلى ذلك، نفّذ بنك دبي التجاري تحديثات جوهرية في خدمة العملاء تشمل:



استلام جائزة "أفضل استخدام لحلول الذكاء الاصطناعي" خلال النسخة السابعة من قمة الشرق الأوسط المصرفية للذكاء الاصطناعي والتحليلات



استلام جوائز التميُّز في الابتكار المصرفي في الشرق الأوسط وأفريقيا

تحديث تطبيق بنك دبي التجاري للهاتف المتحرك

يتمتع التطبيق حالياً بواجهة جديدة وتجربة مستخدم رائعة، مدعومة بأحدث التقنيات وأعلى مستويات الأمان. بالإضافة إلى ذلك، يقدّم التطبيق مجموعة واسعة من الخدمات تشمل أكثر من 120 خدمة مصرفية، معظمها فوري. ويتميَّز التطبيق أيضاً بلوحة تحكم تفاعلية تتيح للمستخدمين تخصيص ترتيب منتجاتهم المصرفية وفقاً لتفضيلاتهم الشخصية.

أجهزة نقاط البيع (POS)

بدءاً من 1 سبتمبر 2024، أصبحت أجهزة نقاط البيع التابعة لبنك دبي التجاري تقبَل بطاقات الخصم المباشر "جيوَن" التي تحتوي على تقنية الشريحة ورقم التعريف الشخصي. "جيوَن" هو نظام البطاقات المحلية الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي ستعتمده البنوك والمؤسسات المالية في الدولة. وبناءً عليه، قام بنك دبي التجاري بتعزيز خدمته الاستثنائية في مجال التمكين المالي والتجاري لقبول المدفوعات، من خلال قبول جميع بطاقات "جيوَن" عبر أجهزة نقاط البيع المنتشرة في مختلف أنحاء دولة الإمارات.

طرح أجهزة الصراف الآلي المتعددة الوظائف 3 في 1 (3-in-1 ATMs) في جميع فروع بنك دبي التجاري

تم تحديث كافة أجهزة الصراف الآلي وأجهزة إيداع الشيكات في جميع فروعنا على مستوى الدولة، حيث تم استبدال الأجهزة الحالية بأجهزة صراف آلي متعددة الوظائف 3 في 1 (جهاز الإيداع النقدي / الشيكات والسحب النقدي). يقدِّم هذا التحديث الهام خدمة أفضل لعملائنا، مما يزيد من كفاءة العمليات التشغيلية ويقلِّل من أوقات الانتظار، حيث توفر الأجهزة الجديدة خدمات السحب والإيداع النقدي، بالإضافة إلى إيداع الشيكات.

الخدمات المصرفية الأساسية لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية

أطلقنا حسابات مخصَّصة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية لإدارة أموال العملاء مع الامتثال للمتطلبات التنظيمية وفقاً لأحدث اللوائح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسُلطة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي. تؤكد هذه المبادرة الرائدة على التزامنا بتعزيز الابتكار ودعم منظومة الأصول الرقمية المتنامية.

التحول الرقمي

يواصل بنك دبي التجاري تركيزه على الارتقاء بخدمة العملاء عبر القنوات "الرقمية الافتراضية"، حيث يركِّز جزء كبير من محفظة مشاريعنا على تعزيز حلولنا الرقمية من خلال وظائف عملية يمكن الوصول إليها بسرعة وتتوافق مع احتياجات العملاء. لقد حصل تطبيقنا عبر الهاتف المتحرك على تقييم مرتفع من قبل عملائنا. كما يعتز البنك بتزايد عدد عملائنا الذين قاموا بالتسجيل رقمياً على مدار السنوات الماضية.

العملاء المسجلون رقمياً

	2021	2022	2023	2024
نسبة العملاء من الأفراد المسجلين رقمياً	%86	%92	%97	%96
نسبة العملاء من الشركات المسجلين رقمياً	%83	%86	%89	%89



مشاركة الرئيس التنفيذي في مهرجان دبي للذكاء الاصطناعي والويب 3

في عام 2024، شارك الرئيس التنفيذي لبنك دبي التجاري في إحدى جلسات النقاش الرئيسية ضمن مهرجان دبي للذكاء الاصطناعي والويب 3 الذي أقيم بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي ومكتب وزير الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد، ليكون منصة للتعاون والتعلُّم، من خلال إلقاء الضوء على الإمكانيات التحويلية لتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والويب 3 (Web3)، والبلوك تشين، والمنظومة اللامركزية. ركَّزت جلسة النقاش التي عُقدت تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي التوليدي: ما هي حالات الاستخدام في العالم الحقيقي؟" على استعراض تطورات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتأثيره الكبير على الأعمال، بالإضافة إلى التحدّيات الأخلاقية والاجتماعية التي يفرضها هذا النوع من التكنولوجيا في مختلف القطاعات. وقد استعرض بنك دبي التجاري تجربته في التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي، مشيراً إلى كيفية مساهمة مايكروسوفت كوبايلوت (MS Copilot) في تحسين الكفاءات الداخلية لأساليب العمل، فضلاً عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز التفاعل مع العملاء من خلال روبوت المحادثة الفورية (Chatbot) الخاص بالبنك.



الشراكات التي عُقدت في معرض جيتكس 2024

شهدت مشاركة بنك دبي التجاري في معرض جيتكس 2024 نجاحاً متميزاً، حيث أعلن البنك عن توقيعه لعدة شراكات استراتيجية تهدف إلى دفع عجلة التحوُّل الرقمي والابتكار. وقام البنك أيضاً بتعزيز تعاونه مع عدد من الجهات الحكومية البارزة مثل دائرة المالية، وهيئة دبي الرقمية، ودائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، مع التركيز على مشروعات مبتكرة مثل نظام التقسيط الرقمي الذي يتيح للعملاء التعامل مع الجهات الحكومية ودفع المعاملات الحكومية ورسوم الخدمات بالتقسيط عبر البوابات الذكية وأجهزة نقاط البيع. كما جدَّد البنك التزامه بشراكاته القائمة مع كل من شركة "e&" و"Oracle" لتعزيز جهود التحوُّل الرقمي من خلال تطوير حلول دفع مبتكرة تحمل علامة تجارية مشتركة.



افتتاح المصنع الرقمي للبنك بحضور أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية

من أبرز إنجازات البنك أيضاً كان افتتاح "المصنع الرقمي" في قلب مركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي. تعد هذه المبادرة خطوة مهمة في رحلتنا نحو أن نصبح البنك الأكثر ابتكاراً واهتماماً بالعملاء في دولة الإمارات. كما أنه يعكس التزام البنك بتطوير حلول مصرفية تعيد تعريف تجارب العملاء، حيث يتيح لفرق الابتكار الرقمي تطوير وتنفيذ الحلول الرقمية. كما يشكِّل هذا المصنع منصة متعدِّدة الاستخدامات لتطوير مهارات الموظفين، وتنظيم مسابقات الابتكار الرقمي، وجلسات العصف الذهني، والاجتماعات خارج موقع العمل، وورش العمل.

Apple Store

متوسط التقييم على متجر أبل: 4.8

Google Play

متوسط التقييم على جوجل بلاي: 4.2

إصدار تقرير بعنوان "التعاطف مع العملاء: الاستدامة كعامل تميز رئيسي للبنوك" بالتعاون مع "بي دبليو سي الشرق الأوسط"

قمنا بإصدار تقرير عن القيادة الفكرية الديناميكية بالشراكة مع شركة "بي دبليو سي الشرق الأوسط"، تحت عنوان: "التعاطف مع العملاء: الاستدامة كعامل تميُّز رئيسي للبنوك". تعكس هذه الشراكة الاستراتيجية التزامنا بتشكيل مستقبل التمويل المستدام، لاسيما لعملاء الخدمات المصرفية من الأفراد. يستعرض هذا التقرير كيف أصبح دمج الاستدامة في الممارسات المصرفية ضرورة وليس خياراً، حيث يمثِّل عاملاً محورياً للبنوك التي تسعى إلى الحفاظ على تنافسيتها وملاءمتها في السوق. كما يلقي الضوء على أهمية دمج ممارسات الاستدامة في تصميم المنتجات لتعزيز التواصل مع العملاء وتحسين تجربتهم. بالإضافة إلى ذلك، يقدِّم التقرير منحنى نضج الاستدامة الذي يوضح كيف تقوم البنوك والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الشركات العاملة في الشرق الأوسط، بدمج الاستدامة في المنتجات المالية بدرجات متفاوتة من التأثير، اعتماداً على نضج القدرات الداخلية ومدى وعي العملاء بممارسات الاستدامة. فيما يلي منحنى نضج الاستدامة الخاص بالتقرير:

القدرة على تطبيق الاستدامة

مستوى مرتفع

أثر الاستدامة

مستوى منخفض

قدرات بسيطة	قدرات متوسطة	قدرات متقدمة
◆ اعتماد ممارسات الاستدامة في العمليات التشغيلية في مرحلة مبكرة ◆ الأعمال التمهيدية الأولية للمنتجات المستدامة والتحوُّل الرقمي ◆ نشر الوعي بأهمية الاستدامة بين العملاء ◆ العمل كبرنامج أولي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة	◆ يتم دمج الاستدامة في مجموعة المنتجات ◆ الاستفادة من التحوُّل الرقمي لدعم عملية دمج ممارسات الاستدامة ◆ تعزيز مشاركة العملاء من خلال المنتجات الخضراء	◆ الاستدامة جزء أساسي من عرض القيمة الخاص بالبنك واستراتيجيته ◆ تعزيز الأداء المؤسسي، والثقافة، وريادة العلامة التجارية من خلال المواءمة بين الممارسات الرقمية المتقدمة وأهداف الاستدامة ◆ ربط مجموعة متقدمة من المنتجات المستدامة بتفضيلات العملاء
1. حسابات جارية وحسابات توفير رقمية فقط 2. بطاقات معاد تدويرها 3. منتجات استثمارية تراعي الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات القائمة على القيمة 4. قروض المركبات الخضراء	1. حسابات جارية وحسابات توفير بمزايا خضراء 2. قروض السكن الخضراء 3. منتجات استثمارية ممتازة في الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة 4. حاسبات الكربون	1. حسابات جارية وحسابات توفير خضراء 2. التكامل بين مكافآت الاستدامة 3. منتجات استثمارية مؤثرة اجتماعياً 4. منتجات الاستدامة المخصصة
مرحلة مبكرة من مجموعة منتجات الاستدامة	**نضج مجموعة منتجات الاستدامة، مع دمج بعض الآراء من تجارب العملاء**	**تكامل الاستدامة وتجربة العملاء بكفاءة عالية**

مستوى منخفض ← أثر الاستدامة ← مستوى مرتفع



للاطلاع على التقرير الكامل، اضغط هنا.

الخطوات المستقبلية

في عام 2025، سيواصل بنك دبي التجاري تركيزه على تلبية التفضيلات المتجدّدة للعملاء في مواجهة تحديّات الاستدامة، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والتحوّل الرقمي، والتطورات في قطاع التكنولوجيا المالية. كما سيظل التركيز منصباً على ضمان مراعاة بنك دبي التجاري لجميع جوانب ومحفزات تجربة العملاء، مع الاستمرار في تطوير منتجاته وخدماته لدعم طموحات عملائه وتلبية احتياجاتهم.

المجتمع

الأثر المجتمعي

نهجنا والتقدُّم المُحرز

باعتباره مصرفاً وطنياً رائداً، يفخر بنك دبي التجاري بخدمة المجتمع المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة مع الحفاظ على ترخيص الخدمات الاجتماعية في الدولة، حيث أن دعم طموحات دولة الإمارات ومجتمعنا المحلي هي قيم متأصّلة في صميم عملنا.



منتدى الاستدامة المستقبلية في دبي 2024

نفخر بمساهمتنا الريادية في منتدى الاستدامة المستقبلية 2024، بصفتنا الراعي الرئيسي، حيث جدَّدنا التزامنا بتوفير حلول التمويل المستدام التي تدعم أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. يشكل هذا الحدث العالمي المستوى، الذي يُنظَّم بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي، منصة بارزة لرواد الصناعة لبحث مستقبل الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما يتماشى مع طموحات دولة الإمارات في مجال الاستدامة.

نحرص من خلال مشاركتنا في منتديات مماثلة على مواصلة ريادتنا في تعزيز الحوار حول التمويل المستدام، وبناء شراكات واعدة مع أصحاب الرؤى المشتركة، لابتكار حلول تتماشى مع رؤيتنا المتمثلة في بناء مستقبل أكثر مرونة واستدامة.



رئيس قسم الاستدامة يشارك في حلقة نقاش حول إعداد تقارير الاستراتيجية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

قدّم السيد إوين دالي، رئيس قسم الاستدامة في بنك دبي التجاري، جلسة متميزة غنية بالأفكار الهادفة حول الدور التحولي الهام للتقارير الشفافة في الاستراتيجية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛ حيث أشار إلى أن التقارير الواضحة والقابلة للتنفيذ لا تساهم في بناء الثقة فحسب، بل تَسهَم أيضاً في تحقيق تأثير ملموس، وهو ما يُعدّ أساساً في استراتيجية بنك دبي التجاري للاستدامة.



فريق الاستدامة في بنك دبي التجاري يشارك بفعالية في الندوات وحلقات النقاش في منتدى الاستدامة المستقبلية

كما كان لكبار مدراء الاستدامة في البنك دور بارز في إثراء جدول أعمال المنتدى، حيث شارك السيد فلوريان هانت، المدير الأول للاستدامة في بنك دبي التجاري، في حوار مع الدكتور فادي الفارس، الرئيس التنفيذي لشركة "إس إي إي إنفيرو"، في جلسة شيقة حول التنمية العقارية المستدامة، تم خلالها بحث استراتيجيات تطوير مشاريع عقارية صديقة للبيئة تركّز على تحقيق الفوائد البيئية والاجتماعية على المدى الطويل. كما شاركت السيدة روبين تروب، المدير الأول للاستدامة في البنك، في حلقة نقاش بعنوان "دمج الابتكار والاستدامة من أجل مستقبل مرن"، ألقت الضوء على كيفية تحقيق التكامل بين الممارسات المبتكرة وممارسات الاستدامة لبناء المرونة المؤسسية وضمان تحقيق تقدُّم مستدام.



التوعية البيئية

يحتفل العالم بيوم الأرض في 22 أبريل من كل عام بهدف تعزيز الوعي بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان استدامتها. كان احتفال يوم الأرض لعام 2024 تحت شعار "الكوكب مقابل البلاستيك"، حيث دعت منظمة (Earthday.org) إلى خفض إنتاج البلاستيك عالمياً بنسبة 60% بحلول عام 2040. وبمناسبة هذا اليوم، شارك البنك مع موظفيه بعض النصائح المفيدة لتقليل استخدام البلاستيك:

- استخدام حقائب تسوُّق قابلة لإعادة الاستخدام
- استخدام الأكواب أو زجاجات المياه المصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ بدلاً من شراء الزجاجات البلاستيكية
- اختيار البدائل المستدامة
- تجنب استخدام منتجات البلاستيك ذات الاستخدام الواحد
- تقليل شراء المنتجات البلاستيكية

رحلة بحثية لدراسة الغابات بالشراكة مع جمعية الإمارات للطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة (ENWWF)

شارك موظفو بنك دبي التجاري في فعالية بحثية ميدانية في محمية وادي الوريعة الوطنية بالفجيرة في 19 أكتوبر، حيث قام الموظفون بقياس وفرة الأشجار، ونموها، وصحتها، كما اكتسبوا معرفة عن الأنواع المختلفة وخصائص البيئة المتنوعة للمحمية. وقد سعت هذه المبادرة إلى دراسة أنواع الأشجار داخل المحمية لفهم النظام البيئي للغابات ودعم جهود الحفاظ على البيئة على المدى الطويل.

المساندة الاجتماعية

من خلال نادي المتطوعين التابع لبنك دبي التجاري، نمنح موظفينا الفرصة لإحداث تأثير إيجابي في مجتمعنا المحلي، وبناء روابط أعمق بين بعضهم البعض، حيث يتم التخطيط لمجموعة واسعة من فرص التطوع على مدار العام، مما يتيح للموظفين المشاركة في القضايا الأكثر أهمية بالنسبة لهم. فيما يلي بعض من مبادراتنا التطوعية لعام 2024:



مركز النور

تماشياً مع التزام بنك دبي التجاري بدعم مجتمعنا المحلي، نظَّم مجلس شباب بنك دبي التجاري ونادي المتطوعين زيارة إلى مركز النور لتأهيل ورعاية أصحاب الهمم. وخلال هذه الزيارة، أُتيحت للموظفين فرصة التعرُّف على الأنشطة التربوية والبرامج المختلفة في المركز برفقة رانجيني رامانات، مديرة مركز النور للتدريب. كما شاركوا في بعض الأنشطة الرياضية مع الطلاب.



مركز سعادة كبار المواطنين

نظَّم نادي المتطوعين التابع لبنك دبي التجاري لقاءً مفتوحاً وحفل شواء في مركز سعادة كبار المواطنين - الممزر، حيث أتيحت لهم فرصة التفاعل مع كبار السن وإدخال البهجة إلى قلوبهم. أظهرت هذه المبادرة قوة الروابط بين الأجيال وأهمية العمل التطوعي في إحداث فارق إيجابي في مجتمعاتنا المحلية.



فعالية السحور

استضاف بنك دبي التجاري خلال شهر رمضان المبارك فعالية سحور مميزة لعملائنا من الشركات والأفراد في فندق جراند حياة. حضر السحور رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والإدارة العليا الذين رحَّبوا بالضيوف في هذه المناسبة الاستثنائية.



وجبات الإفطار

تعاون فريق المتطوعين في بنك دبي التجاري مع نادي دبي لأصحاب الهمم في تنظيم مهرجان شهر رمضان الخاص بهم. وقد استقبل المهرجان أكثر من 620 زائراً يومياً، بمشاركة 11 راعياً، وتم توزيع أكثر من 4200 وجبة إفطار. وشارك فريق بنك دبي التجاري بأكثر من 200 ساعة تطوعية في هذه المبادرة القيّمة.



مركز دبي للرعاية الخاصة

قدم بنك دبي التجاري تجربة استثنائية لطلاب مركز دبي للرعاية الخاصة من خلال منحهم الفرصة للتدريب في مختلف أقسام البنك. استمتع الطلاب بتجربة عملية حقيقية أتاحت لهم تعلم مهارات جديدة وإثراء معرفتهم واكتساب خبرات حياتية ثمينة. وبعد انتهاء فترة التدريب، قدَّمت عائشة المزروعي، رئيسة قسم استراتيجية وإشراك الأفراد، شهادات تقدير للطلاب لالتزامهم وجهودهم خلال فترة تدريبهم في البنك.

بالإضافة إلى المبادرات التطوعية، يركّز بنك دبي التجاري أيضاً على المشاركات المجتمعية الأوسع نطاقاً، من بينها:



الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات "مجرى"

في نوفمبر 2024، شارك بنك دبي التجاري في فعالية "خلوة التأثير" التي نظّمها الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات "مجرى". حضر الفعالية معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، ورئيس مجلس أمناء الصندوق، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمناء وممثلين عن شركات القطاع الخاص الحاصلة على وسام الأثر للمسؤولية المجتمعية. تهدف هذه الفعالية إلى تحفيز شركات القطاع الخاص على تعزيز الوعي والمشاركة الفاعلة في ممارسات المسؤولية المجتمعية، بما يتماشى مع المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وحوكمة الشركات لدولة الإمارات، وأولويات وأهداف التنمية المستدامة. خلال الفعالية، شارك بنك دبي التجاري، الحائز على جائزة وسام الأثر المجتمعي - المستوى الفضي، بأفكار ومبادرات تهدف إلى دعم جدول أعمال المسؤولية المجتمعية والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية لدولة الإمارات.



علامة غرفة تجارة دبي في معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تم إعداد هذه العلامة من قبل مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة تجارة دبي، وتهدف إلى تشجيع الشركات على تبنّي وتطوير ممارسات لها تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة وتعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال تكريم المشاركين الذين يعملون على دعم ممارسات الاستدامة. وقد مُنح بنك دبي التجاري هذه العلامة من غرفة تجارة دبي بصفته أحد المؤسسات الرائدة في تبنّي ممارسات الأعمال المستدامة. تم تقديم الجوائز خلال أسبوع الاستدامة السنوي الذي نظّمته الغرفة في الفترة من 7 إلى 11 أكتوبر.



التراث الثقافي والرياضي لدولة الإمارات

واصل بنك دبي التجاري رعايته لمضمار جبل علي لسباق الخيل، وهي شراكة تدوم لعقود وتؤكد التزامنا بدعم المجتمع، إدراكاً منَّا بأهمية هذه الشراكة في تعزيز القيم الرياضية والثقافية.

التبرعات الخيرية

يحرص بنك دبي التجاري على تخصيص 100% من رسوم تأخير سداد أقساط منتجات التمويل الإسلامي لصالح المؤسسات الخيرية والمجتمعية، بما يتماشى مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في التمويل. يقوم استثمارنا المجتمعي على ثلاث ركائز أساسية، يتم تعزيزها من خلال الدعم المالي، والمبادرات الخيرية، والعمل التطوعي الذي يقدمه الموظفون، وتستند هذه الركائز إلى القضايا المحلية والأسباب الأكثر أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة لدينا، وتشمل:

- نشر الوعي حول الرعاية الصحية الوقائية والتشجيع على ممارسة الرياضة.
- الاستثمار في الشباب.
- دعم البرامج التعليمية والأنشطة الثقافية.

الخطوات المستقبلية

يهدف بنك دبي التجاري خلال عام 2025 إلى مواصلة مسيرة الإنجازات التي حققها في عام 2024 من خلال توسيع نطاق تأثير مبادراتنا المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، سنعمل على استكشاف الفرص لمواءمة مبادراتنا التطوعية مع جهود الحفاظ على البيئة وحمايتها.

الحوكمة

تشكّل الحوكمة الفعّالة عنصراً حيوياً في ضمان التزام بنك دبي التجاري بمبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية. وفي هذا الإطار، تُسهم هياكل الحوكمة لدينا في حماية مصالح المودعين، والمستثمرين، وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال وضع أطر واضحة لاتخاذ القرارات، وإدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي. تُشكّل قوة آليات الحوكمة لدينا حجر الأساس في الحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز الثقة، والوقاية من الممارسات غير الأخلاقية التي قد تترتب عليها عواقب اقتصادية جسيمة. ومن خلال الرقابة الدقيقة والالتزام بأفضل الممارسات، تسهم جهود الحوكمة لدينا في ضمان استدامة البنك على المدى الطويل وتعزيز سمعته. نركِّز في إطار عمل الاستدامة لدينا على تتبع مبادرتين جوهريتين ضمن محور الحوكمة، هما: "حوكمة الشركات والأخلاقيات" و"الأمن الإلكتروني".



الحوكمة

حوكمة الشركات والأخلاقيات

نهجنا والتقدُّم المُحرز

باعتباره مؤسسة مالية مرخَّصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يلتزم بنك دبي التجاري بالامتثال للوائح ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة. تُعد حوكمة الشركات نظاماً متكاملاً من القواعد والممارسات والإجراءات التي يتم من خلالها توجيه وإدارة أعمال البنك. يحدِّد إطار سياسة حوكمة الشركات لدينا السياسات الرئيسية التي تضمن معاملة عادلة لجميع أصحاب المصلحة في البنك، بما في ذلك المساهمين، والإدارة، والعملاء، والموردين، وحملة السندات، والحكومة (بما في ذلك الجهات التنظيمية) والمجتمع. للاطلاع على تفاصيل نهجنا في حوكمة الشركات، يُرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2024.

في عام 2024، انصب تركيز البنك على تطوير مهارات جميع الموظفين في مجالات أخلاقيات الأعمال والمسائل المتعلقة بالامتثال، وذلك من خلال نشر "ركن الامتثال" في صفحة موظفي البنك. تناولت الموضوعات الرئيسية مكافحة الرشوة والفساد، واعرف عميلك، والغرض من العناية الواجبة، وتقييم مخاطر العملاء، ومؤشرات غسل الأموال، ومعيار الإبلاغ المشترك، والملكية النفعية، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، ومخاطر العقوبات، ومكافحة الاتجار بالحياة البرية وتمويل انتشار التسلّح، والتفاعل مع وسائل الإعلام.



مجلس الإدارة

يتمثَّل دور مجلس الإدارة في حماية مصالح جميع الأطراف المعنية بأعمال البنك، ويعمل على تعزيز استدامة البنك على المدى الطويل، حيث يساهم المجلس في تحديد مستوى تقبُّل المخاطر من خلال تقديم التوجيه الاستراتيجي والمراقبة الفعَّالة للإدارة، وذلك عبر ضمان وجود ضوابط كافية وتحديد ثقافة البنك التي تعزّز وتضمن القيمة المستدامة للمساهمين.

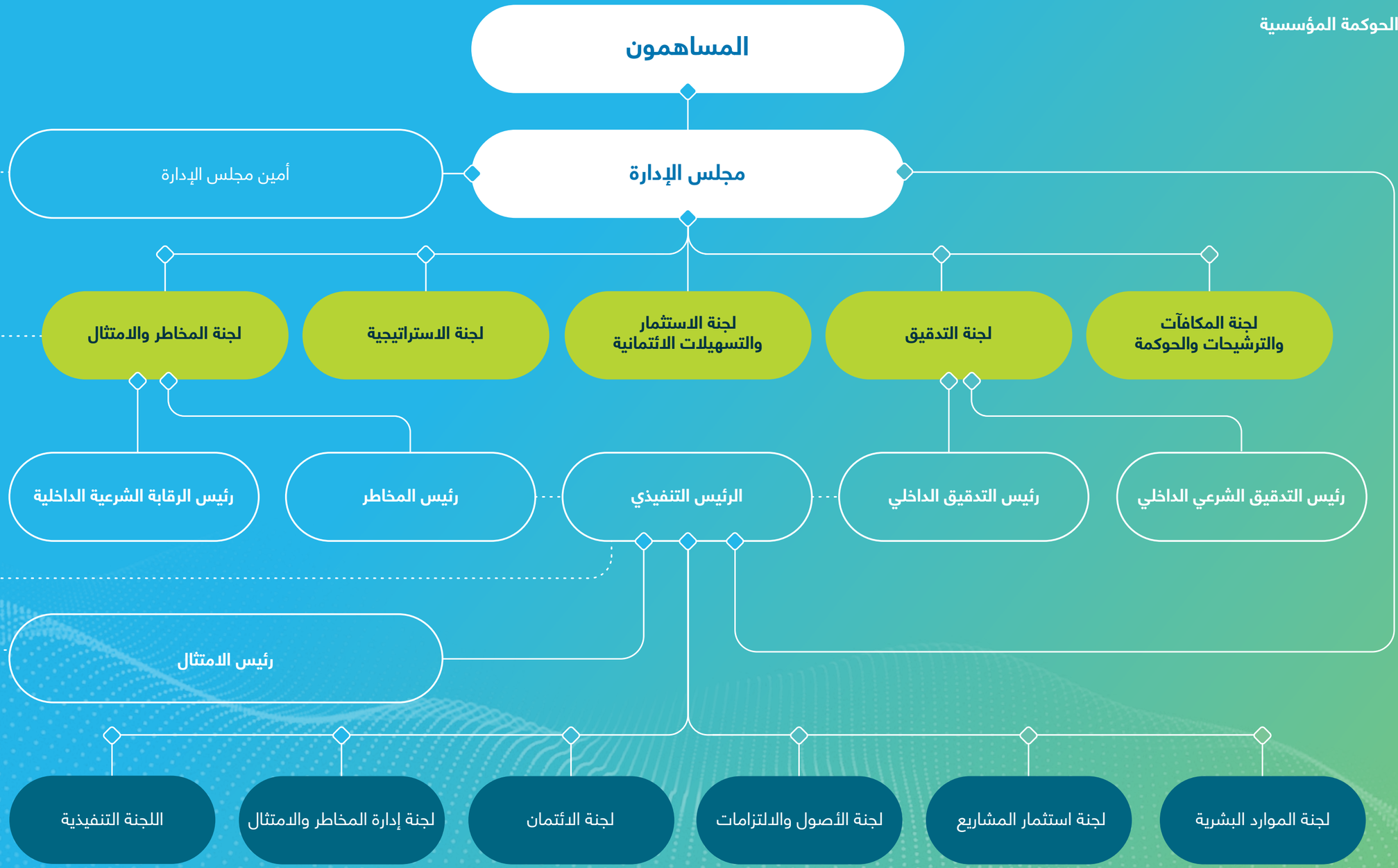
يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر (11) عضواً يتم اختيارهم من خلال الجمعية العمومية السنوية لمدة ثلاث سنوات. ويراعي تشكيل مجلس الإدارة التأكُّد من أن المجلس ولجانه يتمتعون بالتوازن المناسب من المهارات والخبرة والمعرفة بالبنك والاستقلالية لتمكينهم من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم.

يدير مجلس الإدارة خمس لجان دائمة:

- لجنة المخاطر والامتثال
- لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية
- لجنة الاستراتيجية
- لجنة التدقيق
- لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

عقد مجلس الإدارة ولجانه 57 اجتماعاً في المجمل خلال العام 2024.

مخطط هيكل الحوكمة المؤسسية





عضوية مجلس الإدارة

2024	2023	
11	11	أعضاء مجلس الإدارة
%45	%36	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
1	0	تمثيل المرأة على مستوى مجلس الإدارة[9]
57	47	عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه

(9) لمزيد من المعلومات حول التنوع في مجلس الإدارة، يُرجى الرجوع إلى قسم "ثقافة التميُّز في الأداء" من هذا التقرير.

تحدِّد سياسة مدونة قواعد سلوك أعضاء مجلس الإدارة كيفية قيام المجلس بتوجيه سلوك البنك بشكل عام، وضمان التزام البنك بإدارة أعماله وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية وبما يتماشى مع التشريعات واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح حوكمة الشركات، كما هو وارد في دليل حوكمة الشركات. وتؤكد السياسة على كيفية التزام أعضاء المجلس، أثناء أداء مهامهم، بما يلي:

- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وقواعد البنك وسياساته وإرشاداته.
- التصرُّف بما يخدم مصلحة البنك فقط، دون التأثّر بالمصالح الشخصية أو العلاقات.
- تجنُّب أي وضع قد يؤدي إلى تعارض المصالح.
- احترام التزام السرية فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم تلقيها أثناء أداء مهامهم، والاستمرار في الالتزام بهذا الواجب بعد انتهاء فترة عضويتهم.
- الامتناع عن تجاوز الصلاحيات الممنوحة لهم.
- احترام كرامة وخصوصية زملائهم، وأعضاء الهيئات الإدارية الأخرى في البنك، والأعضاء العاملين، وأي شخص يتعاملون معه خلال أداء مهامهم.
- استخدام اسم البنك وموارده حصراً لمصلحة البنك.

تقتضي سياسة تعارض المصالح لأعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء الالتزام بما يلي:

- الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية.
- تجنُّب الأنشطة التي قد تُحدث تعارضاً في المصالح، أو تعارضاً محتملاً، أو أي شكل من أشكال تعارض المصالح.
- الامتناع عن قبول التعيينات في المؤسسات المنافسة إلا إذا كانت هذه التعيينات قد تم تحديدها من قبل سلطة حكومية اتحادية أو محلية.
- التصرُّف في جميع الأوقات بطريقة تعزِّز وترتقي بسمعة البنك.
- تجنب المواقف التي قد تؤدي إلى تعارض مصالح محتمل أو مُتصوَّر بينهم وبين البنك.
- عدم تقديم المصالح الشخصية أو مصالح الأشخاص ذوي الصلة على مصالح البنك.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول استقلالية مجلس الإدارة، والترشيح والتقييم، والمهارات والخبرات، والتطوير المهني المستمر، وتقييم الأداء، والمكافآت، بالإضافة إلى إدارة تعارض المصالح، يُرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2024.



سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تُعد سياسة الإبلاغ عن المخالفات عنصراً أساسياً في إطار الحوكمة المؤسسية وإطار إدارة المخاطر في البنك، وهي تهدف إلى تشجيع وتمكين موظفي البنك والعملاء والأطراف الثالثة من التحدُّث بحرية والإبلاغ عن الحالات المحتملة أو الفعلية من المخالفات، والسلوك غير الأخلاقي أو الأنشطة غير القانونية داخل البنك أو المتعلقة بالبنك، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على صورة البنك، أو سمعته، أو أصوله، أو أصحاب المصلحة، دون خوفٍ من الانتقام. تحدّد السياسة الإجراءات التي تمكّن الطرف المبلِّغ من الإفصاح عن أي مخاوف أو شكوك تتعلق بالمخالفات المحتملة للقوانين أو اللوائح المعمول بها أو سياسات أو معايير أو إجراءات البنك الداخلية، دون الكشف عن هويته. وتنطبق هذه السياسة على جميع موظفي البنك (الدائمين، والمتعاقدين، والموظفين الخارجيين والمؤقتين)، بالإضافة إلى الأطراف الثالثة مثل الموردين، ومقدمي الخدمات، والمستقلين، والمتطوعين والمتدربين الذين أبرموا عقوداً مع البنك.

حالات الإبلاغ عن المخالفات	2024
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات في فترة التقرير (#)	9
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم التعامل معها أو حلها في فترة التقرير (#)	9
نسبة حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم التحقُّق من صحتها (%)	%33

مكافآت المسؤولين التنفيذيين

تتولّى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة مسؤولية تحديد المبادئ العامة والمعايير وحوكمة إطار عمل مكافآت بنك دبي التجاري لجميع الموظفين، بما في ذلك مكافآت اللجنة التنفيذية وكبار الموظفين، بالإضافة إلى الإشراف على مبادرات الحوكمة نيابةً عن مجلس الإدارة.
ويعتمد بنك دبي التجاري على نهج بطاقة الأداء المتوازن لقياس أداء الموظفين عبر أربع فئات هي: المالية، والموارد البشرية، والعملاء، وإدارة التغيير / المبادرات الاستراتيجية.

مدونة قواعد السلوك للموظفين

تحدد مدونة قواعد السلوك في بنك دبي التجاري المبادئ التوجيهية الخاصة بممارسة الأعمال، والسلوك المهني والشخصي الذي يُتوقع من جميع الموظفين اتباعه والالتزام به. وتنطبق المدونة على جميع الموظفين في البنك، بما في ذلك بنك دبي التجاري ش.م.ع. وجميع شركاته التابعة. كما تنطبق بشكل غير مباشر، وبقدر ما تنص عليه الاتفاقيات، على الأطراف الثالثة التي أبرمت عقوداً لتقديم خدمات للبنك. تتناول المدونة بشكل خاص مسؤوليات الموظفين بشأن:

- الامتثال للقوانين واللوائح
- سرية المعلومات وحماية خصوصية البيانات
- بيانات العملاء
- تعارض المصالح
- مكافحة الرشوة والفساد
- مكافحة غسل الأموال
- التعامل في الأوراق المالية باستخدام المعلومات الداخلية غير المتاحة للعامة
- مكافحة الاحتكار والممارسات التنافسية غير المشروعة
- التنوع والشمول
- التمييز والتنمُّر والمضايقات
- الصحة والسلامة
- المسؤولية المجتمعية للشركات
- مسؤوليات المديرين
- التدريب السنوي
- الربط بين الامتثال والمكافآت للموظفين والإجراءات التأديبية
- الإبلاغ عن المخالفات
- حماية المبلغين عن الفساد ضد الانتقام



مكافحة الرشوة والفساد

يتبنَّى بنك دبي التجاري سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الرشوة والفساد بجميع أشكالها، وفقاً لما هو منصوص عليه في سياسة مكافحة الرشوة والفساد. لا يُسمح بتقديم أو عرض أو وعد بتقديم الرشاوى، كما لا يُسمح بتلقي الرشاوى بأي شكل من الأشكال من قبل أي شخص. علاوة على ذلك، يحظر بنك دبي التجاري أي نوع من المشاركة السياسية، بما في ذلك الضغط السياسي والإنفاق السياسي، بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. يُحظر على جميع الموظفين والأطراف الثالثة المرتبطة بالبنك القيام بأي مما يلي:

- تقديم أو اقتراح أو دفع رشوة أو التصريح بمثل هذه الأفعال.
- طلب أو قبول رشوة للتأثير على قرار، أو للحصول على وصول غير مصرَّح به إلى معلومات سرية، أو للقيام بفعل ما أو التغاضي عنه، سواء كانت النتيجة ستظل كما هي في حال عدم وجود الرشوة أم لا.
- سداد المدفوعات التي تهدف إلى تسهيل الإجراءات غير القانونية، بما في ذلك تسهيل هذه المدفوعات نيابة عن العملاء.
- التعامل مع مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة الذين لا يلتزمون بالمعايير اللازمة لإدارة الرشوة والفساد.
- التعامل مع الأموال التي يُعرف أو يُشتبه بأنها عائدات عمليات رشوة أو فساد.

حقوق الإنسان

يلتزم بنك دبي التجاري بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع علاقاته مع الموظفين والموردين والأطراف الأخرى. ويشمل بيان سياسة حقوق الإنسان لدينا ما يلي:

- الامتثال للقوانين المعمول بها في مجال العمل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، والعمل الإضافي، وأوقات الراحة، وظروف المعيشة المقبولة، والصحة والسلامة، وحقوق الإنسان.
- توفير بيئة عمل آمنة وصحّية مع مراعاة المخاطر المحدَّدة المتعلقة بعملياتهم، واتخاذ خطوات معقولة لمنع الحوادث والإصابات في مكان العمل.
- تعزيز بيئة عمل عادلة وشاملة خالية من التمييز والتحرُّش، يتم فيها احترام وحماية مختلف الأفكار ووجهات النظر المتنوعة.
- حظر جميع أشكال العمل القسري والإجباري، بما في ذلك العمل أو الخدمة المفروضة تحت تهديد العقوبة (بما في ذلك السجن)، أو التي لا يقدم الشخص الذي يؤديها موافقته عليها طوعاً.
- الامتثال للقوانين المعمول بها التي تحكم الحد الأدنى لسن العمل، بما في ذلك حظر عمالة الأطفال.
- الدعم والالتزام بحماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وضمان عدم التواطؤ في أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

الجرائم المالية

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك دبي التجاري إلى منع استخدام منتجات البنك وخدماته في غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، أو غيرها من الأغراض غير القانونية. تنطبق السياسة على جميع موظفي البنك، بما في ذلك المتدرّبين، والمتعاقدين، والموظفين الخارجيين والموظفين بعقد مؤقت، وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الوكلاء والممثلين والأطراف الثالثة المرتبطة بالبنك. يُعد برنامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يدعم سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أمراً أساسياً لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والحفاظ على سمعة البنك ونزاهته. ويعتمد البرنامج على نموذج يتألف من "خطوط دفاع ثلاثة" يضمن بيئة رقابة قوية لإدارة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر البنك وفروعه.

سياسة العقوبات

يدرك بنك دبي التجاري تماماً أن عدم الامتثال لبرامج وأنظمة العقوبات المعمول بها لا يُعد فقط خرقاً للمتطلبات القانونية أو التنظيمية، بل قد يتسبَّب أيضاً في أضرار جسيمة لسمعة البنك، فضلاً عن تكبُّد خسائر مالية. تهدف سياسة العقوبات إلى حماية بنك دبي التجاري من المشاركة في أي نشاط تجاري قد يُمثل خرقاً للعقوبات المعمول بها أو يعرِّض البنك لمخاطر قانونية أو تنظيمية أو يضر بسمعته.

رصد الامتثال والإبلاغ

يتولَّى قسم الامتثال مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية والمخاطر التنظيمية على مستوى كافة أعمال البنك، حيث تتم متابعة الإجراءات اللازمة لتحسين فعالية بيئة الرقابة من خلال التقييم الذاتي للمخاطر، ويتم إجراء تحليل للفجوات في كل لائحة لتتبُّع الإجراءات اللازمة لمعالجة حالات عدم الامتثال.

الخطوات المستقبلية

سيواصل البنك في عام 2025 جهوده للحفاظ على مستويات الحوكمة المؤسسية العالية التي يتميز بها، وضمان توافق سياساته وإجراءاته مع أي تحديثات متوقعة للوائح الحوكمة في دولة الإمارات والمعايير الدولية للحوكمة المؤسسية.



الحوكمة

الأمن الإلكتروني

نهجنا والتقدُّم المُحرز

تعد حماية عملائنا والحفاظ على معلوماتهم أمراً بالغ الأهمية لنجاح أعمالنا، حيث يثق العملاء والموردون والشركات التي نتعامل معهم في قدرتنا على إدارة معلوماتهم السرية بكفاءة تامة، سواء كانت تلك المعلومات تتعلَّق بالشؤون المالية أو الشخصية أو التجارية. إن نظام إدارة أمن المعلومات في البنك حاصل على شهادة ISO/IEC 27001، وهو متوافق تماماً مع لائحة ضمان أمن المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعايير الأمان لبيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS)، وإطار ضوابط أمان العملاء باستخدام شبكة سويفت (SWIFT CSCF)، والمادة (6) من لائحة حماية المستهلك.

هناك وظيفة مخصَّصة لإدارة المخاطر التقنية تتبع رئيس أمن المعلومات وتقدِّم تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر. وهذه الوظيفة مسؤولة عن تأسيس إطار عمل إدارة أمن المعلومات من خلال الحفاظ على سياسات أمن المعلومات، وزيادة الوعي بأمن المعلومات، والمراقبة المستمرة للتهديدات والتقييمات الأمنية. ويتم رفع تقارير المخاطر التقنية التي تعكس حالة مخاطر أمن المعلومات والأمن الإلكتروني إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال في البنك ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

يعتمد البنك على مجموعة كاملة من الأنظمة والأدوات لحماية إمكانية الوصول، والتطبيقات، والسرية، والنزاهة، والبيانات، والشبكات من التهديدات الإلكترونية، حيث تتم حماية المعلومات التي يتم تخزينها باستخدام تقنيات متقدمة وتدابير خصوصية متعددة الطبقات، تتناسب مع حساسية البيانات. يشمل ذلك معايير صارمة للتشفير والتحقُّق من الهوية. كما يقوم البنك بإجراء تقييمات منتظمة داخلياً لتحديد وتقييم مخاطر أمن المعلومات والثغرات، وترتيبها حسب الأولوية. كذلك، تتم معالجة الثغرات الحرجة فوراً من خلال تدابير فعّالة للحد من المخاطر، ويتم متابعتها والإبلاغ عنها بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بالاستعانة بمقدمي خدمات خارجيين لتنفيذ تقييمات شاملة للثغرات وإجراء اختبارات اختراق دقيقة لضمان أعلى مستويات الأمان.

يعتمد البنك إطار عمل متين لاستمرارية الأعمال وخطة شاملة للتعافي في حال حدوث خرق للبيانات، حيث تتم مراجعة برنامج اختبارات إدارة استمرارية الأعمال ونتائجه من قبل لجنة المخاطر والامتثال في مجلس الإدارة على أساس سنوي على الأقل، ويقوم البنك أيضاً بإجراء محاكاة وتدريب محاكاة نظرية على أساس سنوي لصقل وتحديث قدرته على التعامل مع حالات الأمن الإلكتروني وفقاً لأفضل الممارسات.

وفي هذا السياق، يؤدي موظفو البنك دوراً حيوياً في حماية البنك ضد الهجمات الإلكترونية. ومن جانبه، يحرص البنك على تنظيم حملات توعية منتظمة في مجال أمن المعلومات والأمن الإلكتروني لضمان توعية جميع الموظفين بأحدث التهديدات والأساليب المستخدمة في الهجمات الإلكترونية، وذلك بهدف تعزيز يقظتهم في مواجهة هذه التهديدات. كذلك، يتم تدريب الموظفين على الإبلاغ الفوري عن أي محاولات للتصيد الاحتيالي من خلال استخدام الميزات المدمجة في برنامج "مايركوسوفت آوتلوك"، كما يتعيَّن على الموظفين - وفقاً لمدونة السلوك وسياسة أمن المعلومات في البنك - إبلاغ إداراتهم مباشرةً عن أي حوادث أو انتهاكات أمنية. ويتلقّى جميع الموظفين تدريباً رسمياً في مجال الأمن الإلكتروني وأمن المعلومات كجزء من التدريب السنوي الإلزامي للبنك.







فعالية محاكاة الأمان من مايكروسوفت

في مارس 2024، شارك فريق إدارة المخاطر التقنية في بنك دبي التجاري في فعالية "ألعاب الحرب الإلكترونية" التي نظَّمتها مايكروسوفت، حيث شارك في منافسات مع فرق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى، في تجربة تهدف إلى تعزيز جاهزيتهم للتصدي للتهديدات الإلكترونية. ركَّزت مسابقة المحاكاة الإلكترونية "Into the Breach" على الاستجابة لحوادث XDR/SIEM، حيث تم اختبار مهارات الدفاع الإلكتروني من خلال التنافس مع خبراء مختصين ضمن سيناريوهات تحاكي حوادث اختراق أمنية واقعية. قام المشاركون بدور محلّلي الأمان، حيث أداروا تحقيقاً في استجابة لحادث هجوم بفيروس الفدية ضمن محاكاة واقعية. وقدَّمت المحاكاة فرصة لاختبار قدرة المؤسسة على التعامل مع الحوادث الإلكترونية.



الشهادات

شهادة الأيزو 27001 لنظام إدارة أمن المعلومات

الأيزو 27001 هو المعيار الدولي الرائد لحماية أمن المعلومات، ويحدِّد متطلبات معينة لإنشاء إطار عمل إدارة أمن المعلومات وتنفيذه والحفاظ على فاعليته وتحسينه. في نوفمبر 2024، منحت (تي إن في)، المعتمدة من قبل خدمات الاعتماد الدولية (IAS)، البنك شهادة الأيزو 27001:2022 لنظام إدارة أمن المعلومات للسنة الثانية على التوالي.

شهادة الأيزو 22301 لنظام إدارة استمرارية الأعمال

الأيزو 22301 هو المعيار الدولي الرائد لإدارة استمرارية الأعمال، ويقدِّم متطلبات تساعد المنظمات على الاستعداد، والاستجابة الفعَّالة، والحفاظ على استمرارية العمليات خلال الأحداث المفاجئة مثل الكوارث الطبيعية والهجمات الإلكترونية أو الأحداث غير المتوقَّعة. وفي نوفمبر 2024، منحت (تي إن في)، المعتمدة من قبل خدمات الاعتماد الدولية (IAS)، البنك شهادة الأيزو 22301:2019 لنظام إدارة استمرارية الأعمال للسنة الثانية على التوالي.

الخطوات المستقبلية

سيواصل بنك دبي التجاري تنفيذ التدابير الأمنية اللازمة لضمان حماية قاعدة البيانات وأنظمة المعلومات والبنية التحتية للشبكة، مع الحفاظ على دقتها وموثوقيتها، في ظل التهديدات الإلكترونية المتزايدة التي تستهدف البنوك والمؤسسات التي تحتفظ بالبيانات الشخصية. كما سيستمر البنك في التصدّي لهذه التهديدات الناشئة بشكل استباقي، لضمان بيئة آمنة ومستدامة.

الملاحق

الملحق (أ) - خريطة المبادرات الأساسية من 2023 إلى 2024

الركائز الأساسية لعام 2023	المبادرات الأساسية لعام 2023	الركائز الأساسية لعام 2024	المبادرات الأساسية لعام 2024
البيئة	الإقراض والاستثمار المسؤول	البيئة	التمويل المستدام
البيئة	إدارة مخاطر المناخ	البيئة	إدارة مخاطر المناخ
البيئة	انبعاثات غازات الدفيئة	البيئة	العمليات المسؤولة
البيئة	الأثر البيئي الناتج عن عملياتنا	البيئة	
البيئة	ممارسات الشراء المستدامة	البيئة	
موظفو البنك	جذب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بهم	موظفو البنك	جذب المواهب والكفاءات والاحتفاظ بهم
موظفو البنك	التوطين	موظفو البنك	ثقافة التميُّز في الأداء
موظفو البنك	التنوع والإنصاف والشمول	موظفو البنك	
الشمول المالي	إمكانية الوصول والتكلفة المناسبة	المجتمع	حماية العملاء
الشمول المالي	التوعية المالية والتثقيف المالي	المجتمع	
الشمول المالي	وضع العلامات التجارية والتسويق المسؤول	المجتمع	
الشمول المالي	إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة	لا ينطبق[10]	
المجتمع	تجربة العملاء	المجتمع	تجربة العملاء
المجتمع	التحول الرقمي	المجتمع	
المجتمع	التبرعات الخيرية	المجتمع	الأثر المجتمعي
المجتمع	المساندة الاجتماعية	المجتمع	
الحوكمة	الأخلاقيات والامتثال والحوكمة	الحوكمة	حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال
الحوكمة	الشفافية والمساءلة والإبلاغ	الحوكمة	أخلاقيات الأعمال
الحوكمة	الخصوصية والأمن الإلكتروني	الحوكمة	الأمن الإلكتروني
الحوكمة	استمرارية الأعمال	الحوكمة	

10. تمت إزالتها كأولوية من قائمة المبادرات الأساسية.

الملاحق

الملحق (ب) - بيانات الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة ومؤشرات الأداء الرئيسية

1. البيئة

1.1. إدارة مخاطر المناخ	2024
نسبة تعرض محفظة الأعمال للأنشطة الاقتصادية ذات المخاطر المناخية المرتفعة (%)	%13.8
نسبة تعرض الخدمات المصرفية للشركات للأنشطة الاقتصادية ذات المخاطر المناخية المرتفعة (%)	%18.2

2.1. التمويل المستدام	2024
قيمة إصدارات السندات الخضراء (مليون درهم)	500
محفظة القروض الخضراء المؤهلة (مليون درهم)	2,511[11]
مخصصات محفظة القروض للمباني الخضراء (مليون درهم)	1,364[11]
مخصصات محفظة القروض للطاقة الخضراء (مليون درهم)	541[11]
مخصصات محفظة القروض للنقل المستدام (مليون درهم)	606[11]
إجمالي الانبعاثات الممولة التي تم تجنبها سنوياً (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	101,778[11]
إجمالي الانبعاثات الممولة التي تم تجنبها لكل مليون درهم مستثمر سنوياً (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	45[11]

3.1. العمليات المسؤولة			
انبعاثات غازات الدفيئة			2024
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)			13,418
إجمالي انبعاثات النطاق 1 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)			952
إجمالي انبعاثات النطاق 2 - حسب الموقع (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)			7,784
إجمالي انبعاثات النطاق 3 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)			4,681
كثافة استهلاك الطاقة	2022	2023	2024
كثافة استهلاك الطاقة (جيجا جول لكل موظف بدوام كامل)	59	53	53
المياه والنفايات السائلة	2022	2023	2024
كثافة استهلاك المياه (متر مكعب لكل موظف بدوام كامل)	31	29	27

2. الموظفون

1.2. الهيكل التنظيمي للقوى العاملة		2021	2022	2023	2024
إجمالي الموظفين بدوام كامل (#)		1,012	1,037	1,200	1,187
حسب الجنس	السيدات (#)	425	446	516	516
	الرجال (#)	587	591	684	671
	السيدات (%)	%42	%43	%43	%43
	الرجال (%)	%58	%57	%57	%57

2.2. التوطين	2021	2022	2023	2024
معدل التوطين[12] (%)	%34.7	%35.0	%37.1	%37.8
الموظفون من مواطني دولة الإمارات (#)	351	363	445	449

3.2. التعلم والتطوير		2021	2022	2023	2024
إجمالي ساعات التدريب		11,360	25,317	46,232	34,338
حسب الجنس (#)	السيدات (#)				18,135
	الرجال (#)				16,203
إجمالي ساعات التدريب - لمواطني دولة الإمارات					18,644
متوسط عدد ساعات التدريب		8.5	20.0	42.4	28.9
حسب الجنس (#)	السيدات (#				35.1
	الرجال (#)				24.1
ساعات التدريب - لمواطني دولة الإمارات					
متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف - لمواطني دولة الإمارات					41.5

11 في 28 فبراير 2024

12 الهدف 45% بحلول نهاية عام 2026

الملاحق

الملحق (ب) - بيانات الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة ومؤشرات الأداء الرئيسية

3. المجتمع

1.3. حماية المستهلك	2022	2023	2024
إجمالي المراسلات الخاصة بالتوعية والتثقيف المالي	21	30	52

2.3. التحول الرقمي	2021	2022	2023	2024
نسبة العملاء من الأفراد المسجلين عبر القنوات الرقمية للبنك (%)	%86	%92	%97	%96
نسبة العملاء من الشركات المسجلين عبر القنوات الرقمية للبنك (%)	%83	%86	%89	%89

3.3. الأثر المجتمعي	2022	2023	2024
إجمالي الاستثمارات المباشرة في المجتمع (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) (مليون درهم)	3.2	2.9	1.9

4. حوكمة الشركات

1.4. حماية المستهلك		2023	2024
مجلس الإدارة			
إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة		11	11
إجمالي عدد الأعضاء المستقلين		4	5
النسبة المئوية للأعضاء المستقلين (%)		%36	%45
تشكيل مجلس الإدارة حسب الجنس (%)	السيدات (%)	%0	%9
	الرجال (%)	%100	%91
متوسط أعمار أعضاء مجلس الإدارة (عدد السنوات)			53
الفئة العمرية لأعضاء مجلس الإدارة (عدد السنوات)			من 25 إلى 65
عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين تجاوزت خدمتهم خمس سنوات			6
عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين تجاوزت خدمتهم عشر سنوات			2
عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه الفرعية	47		57

1.4. حماية المستهلك	2024
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات خلال فترة التقرير	9
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم التعامل معها أو حلها في فترة التقرير	9
نسبة حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم التحقُّق من صحتها (%)	%33

الملاحق

الملحق (ج) - تمرين خط الأساس للانبعاثات المموَّلة: النطاق والنهج

استعان بنك دبي التجاري خلال عام 2023 بإحدى الشركات الاستشارية الرائدة لقياس الانبعاثات المموَّلة. وقد منحنا الأولوية لخمسة قطاعات في ضوء تعرُّض بنك دبي التجاري للقطاعات ذات انبعاثات غازات الدفيئة الكثيفة. ضمن هذه القطاعات، ركَّزنا على الجزء من سلسلة القيمة الذي ينطوي على الحاجة الماسة إلى جهود التحوُّل كي تصبح سلسلة القيمة الشاملة متوافقةً مع سيناريوهات صافي الانبعاثات الصفرية لدى الوكالة الدولية للطاقة (IAE). تشتمل حساباتنا للانبعاثات المموَّلة على المجموعة الفرعية التي تضم أنشطة الإقراض المُبيَّنة في الرسم التوضيحي التالي.

تحديد نطاق محفظة الأعمال

النفط والغاز	مرحلة الإنتاج	التداول	مرحلة النقل	التخزين	المرحلة النهائية	أجهزة التشغيل المتكاملة
الطاقة الكهربائية	توليد الكهرباء	النقل والتوزيع	الجهات المشترية للكهرباء	أجهزة التشغيل المتكاملة
الطيران	المُورّدون	جهات تصنيع الطائرات	الطائرات (بما في ذلك الطائرات المستأجرة)	الخدمات اللوجستية والصيانة والخدمات الأخرى
الإسمنت	المُورّدون	الإنتاج	إعادة التدوير
الفولاذ	التعدين بحثاً عن الحديد	النقل	الإنتاج	المستخدمون النهائيون	إعادة التدوير

مُدرج ضِمن خط الأساس

قيود البيانات والجودة:

كانت هذه المرة الأولى التي يقوم فيها بنك دبي التجاري بإجراء حساب لانبعاثات غازات الدفيئة، لذلك فقد واجهتنا بعض القيود على البيانات، واستخدمنا بيانات بديلة غير مباشرة لمعالجة قيود البيانات لدينا حسبما يكون متاحاً ووفقاً لما يقتضيه الحال. وتم تنفيذ إجراءات مراقبة الجودة لضمان جودة البيانات الأساسية التي تم جمعها، والحسابات التي تم إجراؤها، فضلاً عن الافتراضات.

فيما يتعلق بالانبعاثات المموَّلة، كانت درجة الجودة العامة للبيانات في "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون" لدينا في بيانات نهاية عام 2022 تساوي 3.6، طبقاً لمقياس من 5 إلى 1، حيث تمثل الدرجة 5 الحد الأدنى والدرجة 1 تمثل الدرجة الأعلى. وحيث أن بنك دبي التجاري يدرك أهمية حساب الانبعاثات المموَّلة والرؤى التي توفّرها هذه الحسابات حول ملف المخاطر المناخية لدينا، انضم البنك لعضوية "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون" في عام 2024.

الملاحق

الملحق (د) - منهجية انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بعمليات البنك وسلسلة التوريد

يعتمد بنك دبي التجاري في حساب انبعاثات غازات الدفيئة على المنهجية العالمية لبروتوكول غازات الدفيئة التي تم تطويرها من قبل معهد الموارد العالمية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. يطبّق البنك طريقة توحيد التحكم التشغيلي. ولا يتضمن تقرير البنك عن انبعاثات غازات الدفيئة من العمليات الخاصة به وسلسلة التوريد الانبعاثات المموَّلة.

لقد قمنا بالإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بنا لعام 2024.

النطاق الأول لانبعاثات غازات الدفيئة

النطاق

الانبعاثات الناتجة عن المركبات المستأجرة من قبل الشركة المستخدمة للأغراض التجارية، والانبعاثات الهاربة الناتجة عن استخدام المبرّدات في أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. لا يعد استهلاك الوقود من مولّدات الطاقة الاحتياطية للبنك مادياً.

طريقة الحساب

البنزين المستخدم في المركبات المملوكة للشركة

يتم تحويل استهلاك الوقود (بالليترات) المسجَّل وفقاً للفواتير المدفوعة للموردين إلى انبعاثات معادلة لثاني أكسيد الكربون باستخدام عوامل الانبعاثات من بروتوكول غازات الدفيئة.

المبرّدات

يتم تقدير الانبعاثات الهاربة بناءً على قيمة تسرب غاز التبريد واحتمالية الاحترار العالمي للمبرّد. ويتم تقدير قيمة تسرب غاز التبريد بناءً على نوع نظام التبريد، ومعدلات التسرُّب السنوية المقدَّرة، والسعة التبريدية. ويتم الحصول على عوامل احتمالية الاحترار العالمي من تقرير التقييم الخامس للجنة الدولية المعنية بتغيُّر المناخ.

النطاق الثاني لانبعاثات غازات الدفيئة

النطاق

الانبعاثات الناتجة عن استخدام الكهرباء في العقارات المملوكة أو المستأجرة من قبل البنك، بما في ذلك استهلاك الكهرباء المرتبط بمراكز البيانات الخاصة بالبنك. تُستبعد العقارات المملوكة للبنك والمؤجرة للغير. وبالنسبة للحالات التي يشغل فيها البنك جزءاً من مبنى يملكه ويؤجر المساحة المتبقية للغير، يتم تضمين استهلاك الكهرباء المرتبط بالمبرّدات في المبنى والمساحات المشتركة ضمن النطاق الثاني للانبعاثات حيث يحتفظ البنك بالتحكّم التشغيلي.

طريقة الحساب

يتم الحصول على بيانات استهلاك الكهرباء (بالكيلووات/ساعة) مباشرةً من بوابات مزودي الخدمة عبر الإنترنت والفواتير المدفوعة. ويتم استخدام عوامل انبعاثات منفصلة لكل من الشبكة الخاصة بدبي وأبوظبي وبقية الإمارات، وفقاً للإرشادات المعتمدة في تقرير بروتوكول غازات الدفيئة المبني على الموقع. لا يمتلك البنك أدوات تعاقدية لشراء الطاقة، وبالتالي فإن تقاريره بشأن النطاق الثاني من الانبعاثات المرتكزة على الموقع والسوق هي نفسها.

بالنسبة لإمارة دبي، استخدم البنك عوامل انبعاثات الشبكة خلال العامين (2022-2023) من هيئة كهرباء ومياه دبي[11]. وبالنسبة لإمارة أبوظبي، استخدمنا عوامل انبعاثات الشبكة خلال العامين (2022-2023) من شركة مياه وكهرباء الإمارات[12]. أما بالنسبة لبقية الإمارات، تم الحصول على عوامل انبعاثات الشبكة الوطنية (2019) من الاستراتيجية الوطنية طويلة الأجل لدولة الإمارات العربية المتحدة [13].

11. تقرير الاستدامة لهيئة كهرباء ومياه دبي لعام 2023 باللغة الإنجليزية
12. التقارير الإحصائية | شركة مياه وكهرباء الإمارات
13. الاستراتيجية الوطنية طويلة الأجل لدولة الإمارات العربية المتحدة
14. تقرير الاستدامة لهيئة كهرباء ومياه دبي لعام 2023 باللغة الإنجليزية
15. التقارير الإحصائية | شركة مياه وكهرباء الإمارات
16. الاستراتيجية الوطنية طويلة الأجل لدولة الإمارات العربية المتحدة

النطاق الثالث لانبعاثات غازات الدفيئة

النطاق

تتضمن الانبعاثات من المصادر التالية:

- السلع والخدمات المشتراة المتعلقة باستهلاك الورق ومعدات تكنولوجيا المعلومات.
- رحلات العمل، بما في ذلك السفر جواً وبراً عبر الطرق والمبيت في الفنادق.
- استهلاك الكهرباء في العقارات المملوكة للبنك والتي يتم تأجيرها للغير، وفي المباني التي لدينا فيها عقد إمداد مباشرة مع مزوّد الخدمة المحلي.
- النفايات البلدية والمعاد تدويرها الناتجة عن العمليات التشغيلية للعقارات المملوكة.
- تنقّلات الموظفين باستخدام وسائل النقل العامة والخاصة.

طريقة الحساب

السلع والخدمات المشتراة

يتم حساب الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الورق باستخدام حجم ووزن الورق المطلوب وفقاً لفواتير الموردين، وعوامل الانبعاث من وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية البريطانية. بالنسبة لأصول تكنولوجيا المعلومات، يتم ضرب عدد أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة المشتراة وفقاً لفواتير الموردين في الانبعاثات المرتبطة "بدورة حياة المنتج حتى مرحلة التسليم" المعلنة من قبل الشركات المصنعة ذات الصلة.

رحلات العمل

بالنسبة لرحلات العمل براً، يتم حساب المسافة المقطوعة (بالكيلومترات) باستخدام بيانات الموقع من نظام المصاريف الخاص بنا. وبالنسبة للسفر جواً، يتم الحصول على تفاصيل الرحلة بما في ذلك نقطة انطلاق الرحلة ووجهتها وخط السير من وكالة السفر الخاصة بنا. ويتم تحديد المسافة بين المطارات باستخدام حاسبة الانبعاثات من منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو). أما بالنسبة لعوامل الانبعاث فيتم الحصول عليها من تقرير وكالة حماية البيئة الأمريكية حول انبعاثات غازات الدفيئة المنشور في أبريل 2023.

بالنسبة للإقامة في الفنادق، يتم الحصول على عدد ليالي الإقامة في الغرف (بما في ذلك الأسعار اليومية) في دولة ما من وكالة السفر الخاصة بنا. في حين يتم الحصول على عوامل الانبعاث الخاصة بكل دولة من وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية البريطانية.

الأصول المؤجرة من الشركة إلى أطراف أخرى

بالنسبة للمباني التي يحتفظ فيها بنك دبي التجاري بعقد الإمداد مباشرة مع مزوّد الخدمة، يتم الحصول على بيانات استهلاك الكهرباء (بالكيلووات/ ساعة) مباشرةً من بوابات مزودي الخدمة عبر الإنترنت وفواتير المدفوعات.

بالنسبة لإمارة دبي، استخدم البنك عوامل انبعاثات الشبكة خلال العامين (2022-2023) من هيئة كهرباء ومياه دبي[14]. وبالنسبة لإمارة أبوظبي، استخدمنا عوامل انبعاثات الشبكة خلال العامين (2022-2023) من شركة مياه وكهرباء الإمارات[15]. أما بالنسبة لبقية الإمارات، تم الحصول على عوامل انبعاثات الشبكة الوطنية (2019) من الاستراتيجية الوطنية طويلة الأجل الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة[16].

النفايات الناتجة عن العمليات التشغيلية

بالنسبة لكل من النفايات البلدية والمعاد تدويرها، يتم الحصول على وزن النفايات المجمعة من فواتير الشركات المتخصّصة في جمع النفايات. ويتم الحصول على عوامل الانبعاث من تقرير وكالة حماية البيئة الأمريكية لانبعاثات غازات الدفيئة المنشور في أبريل 2023.

تنقلات الموظفين

تم الحصول على بيانات تنقل الموظفين (مثل المسافة إلى المكتب، ووسائل النقل، وعدد أيام التنقل) من خلال إجراء استبيان داخلي في عام 2023 واستخلاص النتائج لتشمل القوى العاملة بالكامل. وتم الحصول على عوامل الانبعاث من تقرير وكالة حماية البيئة الأمريكية لانبعاثات غازات الدفيئة المنشور في أبريل 2023.

الملاحق

الملحق (هـ) - دليل المصطلحات

AI	الذكاء الاصطناعي
AML	مكافحة غسل الأموال
AR5	تقرير التقييم الخامس
ATMs	أجهزة الصراف الآلي
BRCC	لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة
CBD	بنك دبي التجاري
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CCDM	جهاز إيداع النقد / الشيكات
CODE	التعاون، الملكية، التنفيذ، التميُّز
CRS	معايير الإبلاغ المشترك
CSAs	مستشارو خدمة العملاء
CSAT	رضا العملاء
CTF	مكافحة تمويل الإرهاب
DCPD	نادي دبي لأصحاب الهمم
DD	العناية الواجبة
DEFRA	وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية
DEWA	هيئة كهرباء ومياه دبي
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
EBRD	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
EIC	جائزة الهوية الأوروبية والسحابة
EIF	معهد الإمارات المالي
ESG	الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة
EWEC	شركة مياه وكهرباء الإمارات
EXCO	اللجنة التنفيذية
FSF	منتدى الاستدامة المستقبلية
FY	سنة مالية
GBP	مبادئ السندات الخضراء
GHG	غازات الدفيئة
GWP	احتمالية الاحترار العالمي
HPE	شركة هيوليت باكارد إنتربرايز
HR	الموارد البشرية
HVAC	أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء
IAE	وكالة الطاقة الدولية
IAS	خدمات الاعتماد الدولية
ICAO	منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)
ICF	الاتحاد الدولي للكوتشينج
ICMA	الرابطة الدولية لأسواق رأس المال
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
ISSC	لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
JARC	مضمار جبل علي لسباق الخيل
KPIs	مؤشرات الأداء الرئيسية
KYC	اعرف عميلك
L&D	التعلُّم والتطوير
LEED	نظام الريادة في تصميم الطاقة والبيئة
LTS	استراتيجية طويلة الأمد
LXP	منصة تجربة التعلُّم
MLAB	الأطراف المشاركة في ترتيب القرض المشترك
NDCS	المساهمات المحدَّدة وطنياً
NZE	صافي الانبعاثات الصفري / الحياد المناخي
PCAF	الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون
PCI	صناعة بطاقات المدفوعات
POS	نقاط البيع
RAS	بيان مستوى تقبُّل المخاطر
RMCC	لجنة إدارة المخاطر والامتثال
SBP	مبادئ السندات الاجتماعية
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SFF	إطار عمل التمويل المستدام
SLL	التمويل المرتبط بالاستدامة
SLP	مبادئ القروض الاجتماعية
SMEs	الشركات الصغيرة والمتوسطة
UBF	اتحاد مصارف الإمارات
UN SDGs	أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة
UX	تجربة المستخدم
VARA	هيئة تنظيم الأصول الافتراضية
VASPs	مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
VCA	شركة فيزا للاستشارات والتحليلات
VUCA	التقلُّب، عدم اليقين، التعقيد، الغموض

الحوكمة المؤسسية

04

رسالة رئيس مجلس الإدارة للمساهمين بشأن الحوكمة المؤسسية	124
أبرز إنجازات وأنشطة الحوكمة في عام ٢٠٢٤	125
لمحة عامة	127
بيان حول فعّالية نظام الرقابة الداخلية	133
حوكمة مجلس الإدارة	137
جدول أعمال مجلس الإدارة واجتماعاته	154
لجان مجلس الإدارة	155
حوكمة الشركات التابعة	171
الإدارة العليا والمكافآت	172
حوكمة الصيرفة الإسلامية	177
تقرير الشريعة السنوي لعام ٢٠٢٤	179
المدققون الخارجيون	181
مشاركة أصحاب المصلحة	183

رسالة رئيس مجلس الإدارة

للمساهمين بشأن الحوكمة المؤسسية

”يرجع الفضل في النجاحات والإنجازات التي أحرزناها إلى التزامنا بتطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية. إن إطار العمل المتين لدينا يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة واتّباع السلوكيات الأخلاقية في عملياتنا كافة، وقد عزز هذا الالتزام مبدأ النزاهة لدينا ودفع عجلة الاستدامة والارتقاء بالقيم طويلة المدى التي نقدّمها لأصحاب المصلحة“.

أحمد عبد الكريم جلفار



السادة المساهمون الأعزّاء،

يسرّني أن أضع بين أيديكم، نيابةً عن مجلس الإدارة، تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2024 لبنك دبي التجاري ش.م.ع.

يلتزم بنك دبي التجاري باعتماد مبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية في تعاملاته المصرفية كافة لضمان تطبيق العدالة والإنصاف بين العملاء والمستثمرين والمساهمين والمجتمع ككل. وإدراكاً من البنك بأنّ الحوكمة المؤسسية الرشيدة هي ركيزة أساسية لتحقيق الإنجازات على المدى الطويل وأن الحوكمة المؤسسية عملية ضرورية وهي دائمة التطور بطبيعتها، فإننا لا نتوانى عن مواصلة تطوير القواعد والأنظمة وآليات العمل بما يتوافق مع اللوائح والتوجهات المتغيرة. ولا يلتزم البنك بلوائح الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الهيئات المعنية فحسب، بل يحرص أيضاً على تحقيق المواءمة مع المعايير العالمية للحوكمة المؤسسية الرشيدة.

إرساء المعايير: الريادة بالتميز والنزاهة

خلال السنوات القليلة الماضية، عملنا بجد للحفاظ على إطار الحوكمة المؤسسية وتطويره وتحسينه، لنتجاوز بذلك توقعات الجهات الرقابية ونحقق المواءمة مع أفضل الممارسات العالمية. وقد خضع البنك لعمليات مراجعة رقابية وطوعية صارمة شملت تقييمات تشغيلية أجرتها جهات خارجية رائدة بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة ممارسات الحوكمة المؤسسية لدينا.

إن التزامنا بالتميز في حوكمة الشركات هو شهادة على تفانينا في الحفاظ على أعلى المعايير. كما يُبرز هذا التفاني في العمل نجاحنا في تعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في عملياتنا كافة، مما يرسّخ مكانتنا كجهة رائدة في مجال الحوكمة المؤسسية على مستوى المنطقة.

ضمان الرقابة المستقلة: تعزيز استقلالية مجلس الإدارة

في مطلع عام 2024، تم إجراء اختبار لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وذلك بعد انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد، وتم تحديد خمسة (5) أعضاء باعتبارهم ”مستقلين“ وفقاً للوائح ومعايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتُعد هذه الاستقلالية عاملاً جوهرياً لضمان رقابة نزيهة واتخاذ قرارات حيادية. وفي أعقاب هذا التقييم، قام مجلس الإدارة بتحديث تشكيلات لجان مجلس الإدارة لضمان تحقيق الامتثال الكامل. وتتألف لجنة التدقيق بالكامل من أعضاء مستقلين، مما يضمن حياديتها ونزاهتها، بينما تتكون لجنة المخاطر والامتثال في أغلبها من الأعضاء المستقلين، مما يعزز فعاليتها في الإشراف على إدارة المخاطر والامتثال.

تشكيلة مجلس الإدارة: ضمان الجدارة الجماعية

يتألف مجلس إدارة بنك دبي التجاري من أحد عشر (11) عضواً، بينهم خمسة (5) أعضاء مستقلين وعضوة واحدة (1). ويلتزم المجلس بمعايير الجدارة الجماعية والتنوع التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لضمان حصول الأعضاء على الخبرة والمعرفة والمهارات اللازمة للإشراف على جميع جوانب عمليات البنك بما في ذلك إدارة المخاطر. ويتولى المجلس مسؤولية وضع استراتيجية البنك، وتوفير القيادة والتوجيه والإشراف الفعّال، وتعزيز الآراء المستقلة، ودعم التحديات البنّاءة في عملية صنع القرار.

ولتعزيز الحوكمة المؤسسية، استعان بنك دبي التجاري بشركة استشارية دولية مرموقة لإجراء تقييم لمجلس الإدارة في عام 2023، أعقبه إجراء تقييم داخلي سنوي في عام 2024، شمل تقييم المجلس ككل ولجانه وأعضاءه بشكل فردي. كما شمل هذا التقييم مدى استقلالية أعضاء المجلس لضمان فعالية المجلس، ومدى امتثاله وحوكمته وتحديد جوانب التحسين.

التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة: ضمان الرقابة الفعّالة

نظراً للطلبات المتزايدة على مجالس إدارة البنوك فيما يتعلق بالحوكمة، وأهمية التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة، حضر أعضاء المجلس سبع ورش عمل في عام 2024. وقد تناولت هذه الورش مواضيع مثل برنامج تدريبي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد، التخطيط الاستراتيجي في عصر ”الأزمة الدائمة“، والواجبات الائتمانية والحوكمة المؤسسية، وفعّالية مجلس الإدارة، والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، ومخاطر المناخ، والجرائم المالية ومخاطر الأمن السيبراني.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية: الخدمات المصرفية المُستدامة

يواصل مجلس إدارة بنك دبي التجاري التزامه بالاقتصاد الأخضر ودعم عملائه في مسيرتهم نحو التحول المستدام. وقد تم تحديد مخاطر المناخ كأحد المخاطر الناشئة الرئيسية، ويجري تقديم تقارير عنها إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة بصفة دورية. كما تُقدّم تحديثات مستمرة إلى مجلس الإدارة بشأن مجموعة أوسع من مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، بما في ذلك التمويل المستدام.

وفي الختام أودُ أن أغتنم هذه الفرصة لأعبّر عن خالص شكري وامتناني لجميع زملائي في مجلس الإدارة وجميع موظفي البنك على دعمهم في هذا العام المميز.

أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

أبرز إنجازات وأنشطة الحوكمة في عام 2024

الحوكمة الديناميكية المتغيّرة

يمتلك مجلس إدارة بنك دبي التجاري مجموعة متضافرة من المهارات والمعرفة والخبرة اللازمة لإدارة البنك بفعّالية. ويقوم المجلس باستمرار بمتابعة وتطوير خبرة أعضائه لضمان التطوير المهني المستمر في مجال الرقابة والحوكمة الفعّالة، والاحتفاظ بمجموعة متنوعة من المهارات، وسد أي فجوات في الخبرة الجماعية. وقد قام البنك بعقد سبع جلسات تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة في عام 2024.

لقد أنشأ البنك لجاناً مشتركة ومنتديات إدارية، تضم أعضاء من عدة إدارات للإشراف على شؤون البنك. وتعقد هذه اللجان اجتماعاتها بشكل متواصل بهدف تعزيز التعاون وتحديد المخاطر واستكشاف الفرص وضمان التنوع في المدخلات، مما يُسرع من عملية صنع القرار ووضع حلول مبتكرة، ويُعزز من الاستجابة الفعالة للبنك بكافة الظروف بشكلٍ عام. من خلال جمع وجهات النظر والخبرات المختلفة، تقوم هذه اللجان بدور محوري في دفع عجلة المبادرات الاستراتيجية للبنك والتميز في العمليات التشغيلية.

تفويض السلطة

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ضمان وجود سياسات مناسبة مدعومة بإطار عمل قوي للحوكمة المؤسسية. ويُعد تفويض السلطة من مجلس الإدارة إلى لجان المجلس والإدارة عنصراً أساسياً في هذا الإطار، إلى جانب الإشراف المستمر على الأنشطة بما يتوافق مع ممارسات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

ويؤكد المجلس بأن تفويض السلطة لا يعفيه من المسؤولية. وتُحدد سياسة البنك ومصفوفة تفويض السلطة الأنشطة والأفراد المخولين وشروط ممارسة السلطة المفوضة.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر إطار عمل إدارة السياسات وسياسة تفويض السلطة توجيهات لإدارة وحوكمة سياسات البنك على مستوى البنك، وتحديد سلطات المراجعة والاعتماد بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا

أنشأ البنك آلية لتقييم أداء مجلس الإدارة سنوياً بما يتوافق مع أهدافه. ويشمل ذلك تقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه بشكل فردي، بالإضافة إلى تقييم استقلالية الأعضاء. كما يتم دعوة جهة خارجية مستقلة لإجراء تقييم أداء المجلس قبل انتهاء فترة الثلاث سنوات، مما يضمن وجود مجلس إدارة نشط واستباقي وفعّال قادر على الوفاء بكافة التزاماته ضمن بيئة دائمة التغيير. وفي نوفمبر 2023، أجرت شركة "هيدريك أند ستراغلز" تقييماً مستقلاً لمجلس إدارة بنك دبي التجاري، وفي عام 2024، أجرى البنك تقييماً داخلياً لمجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يُجري البنك تقييماً سنوياً لأداء الإدارة العليا ولجان الإدارة في ضوء أهدافها ومعايير الكفاءة والملاءمة، بما في ذلك الأمانة والنزاهة والكفاءة والقدرة.

تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية

يلتزم البنك بتقديم إفصاحات بشكل منتظم وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية وبطريقة دقيقة ومتوازنة، وهذا يضمن وصولاً عادلاً إلى المعلومات، بما ينسجم مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وبالتالي تعزيز ثقة أصحاب المصلحة.

وفي إطار جهودنا المتواصلة لتعزيز الشفافية والإفصاح، عزز بنك دبي التجاري مستوى الإفصاحات في تقرير الحوكمة المؤسسية والموقع الإلكتروني. وإننا إذ نفتخر بمدى شمولية الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة المتاحة على موقعنا الإلكتروني، فإننا أيضاً نؤمن بدورها في تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة.

تقييم الثقافة

طوّر البنك لوحة معلومات الثقافة لتقييم ومتابعة الثقافة التنظيمية بشكل متكامل حيث تُقيّم هذه الأداة فعّالية المبادرات التي يتم إطلاقها بهدف تعزيز بيئة العمل الإيجابية وضمان توافقها مع القيم والأهداف الاستراتيجية للبنك. وتوفر لوحة المعلومات الثقافية مدخلات حول مؤشرات الأداء الرئيسية التي تغطي مجالات عديدة أهمها العملاء، والموظفين، والنزاهة والامتثال.

ويتم تتبع لوحة المعلومات الثقافية بشكل شهري، مما يوفر للإدارة العليا ومجلس الإدارة الاطلاع الدائم على البيانات وفهم أدق لبيئة العمل، الأمر الذي يُسهم في اتخاذ قرارات استباقية ويتيح القيام بالتدخلات الفورية لمواجهة أي جوانب تحتاج إلى معالجة أو تحسين. ومن خلال مراقبة هذه المؤشرات الرئيسية للأداء بشكل دائم، يضمن البنك ترسيخ ثقافة إيجابية وقيم أخلاقية متوافقة مع المتطلبات القانونية، مما يدعم نجاحه واستدامته على المدى الطويل.

التنوّع والشمولية

إن التنوع بين الجنسين أمر ضروري لتعزيز الابتكار ودفع الفرص المتكافئة وتوفير بيئة متكاملة تمكّن الموظفين من التميز والريادة. ونحن في بنك دبي التجاري نؤمن بأن القوى العاملة المتنوعة تعزز قوة مؤسستنا. فمن خلال تبني التنوع بين الجنسين، فإننا نتحدى المعوقات والحواجز ونطلق العنان للإمكانات ونُسهم في بناء مستقبل أكثر توازناً واستدامة.

وتنص معايير الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع على ضرورة أن تضم قائمة المرشحين للتعيين في مجلس إدارة أي شركة مدرجة نسبة لا تقل عن 20% من الإناث، وأن يضم مجلس الإدارة عضوة واحدة على الأقل. ويسر بنك دبي التجاري أن يرحب بأول عضوة في مجلس الإدارة في عام 2024.

	2022	2023	2024
الموظفات الإناث (%)	%43	%43	%43
الموظفون الذكور (%)	%57	%57	%57

التوطين

باعتبارنا مصرفاً وطنياً، فإننا فخورون للغاية بدعمنا لجهود التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نؤمن برعاية الأجيال المقبلة من المواهب الوطنية الإماراتية ودعم تحقيق طموحاتهم. نحن لا نستثمر في مستقبل هؤلاء القادة الشباب فحسب، بل نستثمر أيضاً في مستقبل قطاع الخدمات المصرفية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2024، حصلنا على ثلاث جوائز مرموقة في الدورة الثانية من برنامج "نافس"، تقديراً لالتزامنا برعاية المواهب الإماراتية في القطاع الخاص. وقد حاز بنك دبي التجاري على جائزة ضمن فئة الجهات البرونزية، ونواصل السعي إلى إيجاد سبل للاحتفاء بتراثنا وثقافتنا الإماراتية وتعزيز التوطين لدينا.

لمحة عامة عن التوطين

	2022	2023	2024
الموظفون من مواطني الدولة (العدد)	363	445	449
معدل التوطين الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	%35	%37	%38

استراتيجية إدارة المخاطر والتعرض لها

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المخاطر، كما يتولى تقييم المخاطر وضمان تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة عند وضع الاستراتيجيات، وتحديد مستوى تقبل المخاطر، ووضع خطط التشغيل، وتحديد أهداف الأداء، ووضع خطط المكافآت. ومن خلال هذه الأنشطة، يضع مجلس الإدارة "نموذجاً يُحتذى به" لثقافة إدارة المخاطر في البنك.

لقد وضع البنك إطار عمل لإدارة المخاطر يحدد نهجا شاملاً لإدارة جميع المخاطر بكفاءة عند تنفيذ استراتيجية الأعمال الخاصة به في جميع جوانب الأنشطة الرئيسية. ويشمل هذا الإطار مجموعة من الأدوات والأساليب التي تضمن تحديد المخاطر وإدارتها والتصدي لها بفعّالية. وتشمل هذه الأدوات والتقنيات تحديد مستوى تحمل المخاطر، وخريطة المخاطر، وتحديد المخاطر الرئيسية والناشئة، والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبارات الضغوط، ولوحة المعلومات الثقافية، ولوحة معلومات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وخطة التعافي، وتقييم المخاطر الذاتي، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، والسياسات والحدود.

ويمثل إطار عمل إدارة المخاطر وثيقة متطورة يتم تحديثه باستمرار لمواكبة التغيرات في البيئة التنظيمية والأعمال. وفي عام 2024، أُعيد مراجعته لدمج متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بمتطلبات الامتثال لأحكام الشريعة ومخاطر المناخ ومخاطر المرونة التشغيلية بصفتها مخاطر ناشئة.

ويتعرض البنك لأنواع مختلفة من المخاطر المادية التي يتم إدارتها وتقديم تقارير دورية عنها للإدارة العليا ومجلس الإدارة من خلال بيان تحديد مستوى تحمل المخاطر. وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال، ومخاطر الموارد البشرية، ومخاطر كفاية رأس المال والأداء المالي، ومخاطر السيولة، ومخاطر المناخ، ومخاطر الشريعة.

وللمضى قدماً يسعى بنك دبي التجاري إلى تحسين سياساته وعملياته وموظفيه وأنظمته بشكل مستمر لمواكبة التغيرات السريعة في البيئة التنظيمية والأعمال المصرفية. وينصب التركيز الأساسي على تعزيز وظائف الرقابة، بما في ذلك إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي، لضمان الامتثال الفعّال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.

لمحة عامّة

مجلس الإدارة



سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2018
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب رئيساً لمجلس الإدارة في 6 مارس 2024
انتخب ممثلاً لمؤسسة دبي للاستثمار
المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية وعلوم الكمبيوتر من جامعة جونزاجا، الولايات المتحدة الأمريكية، وخريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة.

يشغل سعادة أحمد عبد الكريم جلفار حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة. كما عمل في مجموعة اتصالات لمدة 30 عاماً في الإمارات العربية المتحدة وخارجها، شغل خلالها العديد من المناصب، كان أبرزها الرئيس التنفيذي للمجموعة. وتشمل مسيرته المهنية أدواراً متميزة مثل رئيس مجلس إدارة مجموعة الثريا واتصالات للخدمات القابضة، فضلاً عن نائب رئيس رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM Association).

وقد حظيت إنجازاته العديدة بتقدير واسع النطاق، ففي عام 2014، تم اختياره "قائد قطاع الاتصالات للعام" من قبل المؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة، وفي عام 2013 تم تكريمه بجائزة "الرئيس التنفيذي للعام لقطاع الاتصالات" من قبل مجلة CEO الشرق الأوسط. وفي عام 2016، تم تعيين سعادة أحمد عبد الكريم جلفار مديراً عاماً لهيئة تنمية المجتمع في دبي.



سعادة أحمد عبدالله بن بيات
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة استراتيجية مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في 6 مارس 2024
المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة العلوم والتكنولوجيا من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل سعادة أحمد بن بيات حالياً منصب الرئيس المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة زينة للاستثمارات ذ.م.م، كما يشغل أيضاً منصب نائب رئيس غرفة دبي للاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، فهو عضو في اللجنة العليا لتقنيات المستقبل في دبي، وعضو مجلس أمناء جامعة دبي الوطنية.

خلال مسيرته المهنية المتميزة، شغل سعادة أحمد بن بيات العديد من المناصب الرئيسية، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة المؤسس لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، ونائب رئيس مجلس إدارة دبي القابضة، والمدير العام لسلطة دبي للمجمعات الإبداعية. وكانت مساهماته في تنمية دبي كبيرة، حيث قام بتأسيس شركات مثل شركة الإمارات لتبريد المناطق (إمباور)، ومؤسسة دبي العقارية (وصل) وغيرها.



الدكتور عبدالله محمد آل كرم
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة، ودرجة الماجستير في الهندسة، إضافة إلى شهادة البكالوريوس في العلوم الهندسية.

يشغل الدكتور عبدالله آل كرم حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في شركة أورينت للتأمين، ومجلس دبي الرياضي، ومجلس دبي للإعلام، ودبي العطاء. وعلى الصعيد الدولي، فهو عضو في المجلس الاستشاري للشبكة الدولية للتعليم الإيجابي (IPEN)، وعضو لجنة التعليم في المجلس العالمي للسعادة والرفاهية.

شغل منصب المدير العام لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي من عام 2006 إلى عام 2024، كما كان عضواً في مجلس إدارة المدرسة الرقمية، واللجنة العليا لحماية حقوق أصحاب الهمم في دبي، ومجلس تنمية الموارد البشرية الإماراتية، وجامعة الإمارات العربية المتحدة.



السيد عبد الواحد الفهيم
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة المخاطر والامتثال
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2018
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب ممثلاً لمؤسسة دبي للاستثمار
المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سانت إدواردز، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل السيد عبد الواحد الفهيم حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي وهو عضو مجلس إدارة شركة الإمارات العالمية للألمنيوم منذ عام 2014. كما أنه عضو في مجلس إدارة دوبال القابضة ذ.م.م ومصرف الإمارات للتنمية. يمتلك السيد عبد الواحد الفهيم خبرة تزيد عن 25 عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية مع مجموعة الإمارات دبي الوطني، شغل خلالها مناصب بارزة، حيث كان عضواً في مجلس إدارة كل من شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال وشركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول. كما شغل منصب المدير العام لإدارتي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في بنك الإمارات دبي الوطني، قبل أن يتم تعيينه نائباً للرئيس التنفيذي للمجموعة في عام 2009.

لمحة عامّة

مجلس الإدارة



السيد علي فردان الفردان

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2011
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في أنظمة المعلومات من كلية متروبوليتان ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل السيد علي الفردان حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في كل من شركة دبي للاستثمار ش.م.ع، والشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع، والمال كابيتال. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة نايف للخدمات البحرية ش.م.ع، وهو رئيس مجلس إدارة العديد من الشركات، بما في ذلك مجموعة الفردان ذ.م.م، وشركة الفردان القابضة المحدودة، وشركة إمباسي كابيتال المحدودة. وهو أيضاً مالك شركة ABF للاستثمار ذ.م.م.



السيد بطي سعيد الكندي

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2015
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل السيد بطي الكندي منصب المدير التنفيذي لمجموعة شركات الكندي ذ.م.م، وشركة ديزرت جروب للاستثمار ذ.م.م. كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الإمارات للاستثمار والتطوير ش.م.ع، والمدير التنفيذي لشركة ميثاق لخدمات التوظيف، ورئيس مجلس أمناء الجامعة الكندية في دبي، ونائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي التجاري العالمي، وعضو مجلس إدارة غرفة دبي. كما كان عضواً في مجالس إدارة صندوق الزكاة، وبنك الاتحاد الوطني ش.م.ع، وبنك دبي الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من بنك الاتحاد الوطني في مصر وشركة عمان للتأمين.



السيد هادي طاهر بدري

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تافتس، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل السيد هادي بدري حالياً منصب المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للتنمية الاقتصادية. وشغل قبل ذلك عدة مناصب رئيسية، بما في ذلك الرئيس التنفيذي لشركة إعمار الدولية من عام 2019 إلى عام 2022، والرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية للمجموعة من عام 2017 إلى عام 2018. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة "نمشي" بين عامي 2019 و2022. بالإضافة إلى ذلك، ساهم بخبرته كعضو في مجلس إدارة شركة إعمار العقارية في مختلف القطاعات كالعقارات والتجارة الإلكترونية والضيافة، ولعب دوراً بارزاً في الإشراف على مشاريع التطوير العقاري لشركة إعمار في الهند وتركيا وباكستان والمغرب والأردن، حيث تولى عضوية مجلس إدارة 15 شركة مختلفة ضمن هذه القطاعات. كما تولى منصب عضو مجلس إدارة صندوق الوطن ومجموعة ريفولي. علاوة على ذلك، كان عضواً في لجان الاستشارات الاستثمارية في Carlyle MENA Partnersو Middle East Venture Partners (MEVP).



السيد خالد عبد الواحد الرستماني

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2008
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الشؤون المالية من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيين السيد خالد الرستماني نائباً لرئيس مجلس إدارة بنك دبي التجاري في عام 2012. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عبد الواحد الرستماني ومؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة بي سي دي للسفر والنقل والشحن. بالإضافة إلى ذلك، فإنه عضو في مجلس إدارة شركة دبي للتأمين (ش.م.ع) ومجموعة اتصالات (e&).

لمحة عامّة

مجلس الإدارة



الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة التدقيق
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2015
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال والشؤون المالية من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم منصب رئيس شركة جيه بي سي العقارية، وشركة وصال للتطوير، وشركة مي دو ري بروجكتس، كما أنه رئيس مجلس إدارة ورئيس شركة دبي الدولية القابضة. كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة شعاع كابيتال، ورئيس مجلس إدارة ورئيس شركة A1 جراند بريكس المحدودة، وكان المستثمر المؤسس لشركة فيرجن ميجاستور في الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تكريمه بجائزة "القائد العالمي الشاب" من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2007 وتم اختياره لجائزة "الرئيس التنفيذي للعام" من قبل مجلة الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط في عامي 2008 و2009. وفي عام 2010، تم تكريمه أيضاً لجهوده الإنسانية، حيث حصل على جائزة "الشخصية الإنسانية للعام".



السيد سعود محمد عبيد اللّه

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصل على دبلوم عالي في الأعمال المصرفية ونظم المعلومات من كليات التقنية العليا في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يشغل السيد سعود عبيد الله حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في مركز دبي التجاري العالمي. كما كان عضواً في مجالس إدارة مؤسسات مرموقة، بما في ذلك شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية، والشركة الوطنية للتأمينات العامة، وشركة عمان للتأمين.

تتميز مسيرته المهنية بأدوار مهمة في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، حيث شغل مناصب متعددة، بما في ذلك مدير الائتمان والضمان والتمويل التجاري من عام 1993 إلى عام 1995، ومدير فرع، والمدير التجاري في قطاع الشركات المتوسطة. كما شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة من عام 2016 إلى عام 2023، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي من عام 2014 إلى عام 2016، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة للحسابات الملكية من عام 2010 إلى عام 2014.



الآنسة موزة عمر الفطيم

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
المؤهلات: حاصلة على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن (SOAS)، المملكة المتحدة.

لقد شكل شغف الآنسة موزة الفطيم بالذكاء الاصطناعي دورها كرئيس تنفيذي للذكاء الاصطناعي في مجموعة الفطيم، حيث تقود الابتكار في كل من التعامل مع العملاء والعمليات.



السيد أحمد الجزيري

أمين السر في مجلس الإدارة

تم تعيينه منذ: سبتمبر 2023

المؤهلات: حاصل على درجة بكالوريوس إدارة الأعمال في المالية والمصرفية، ودرجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية والقيادة من جامعة دبي، وهو خريج برنامج الذكاء الاصطناعي من كلية كيلوغ - جامعة أكسفورد.

يتمتع السيد أحمد بخبرة مهنية تزيد عن عشر سنوات من العمل في جهاز الإمارات للمحاسبة، حيث عمل مديراً للتدقيق، وأجرى عمليات تدقيق للامتثال والشؤون المالية للجهات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومثّل الجهاز في اجتماعات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI) واجتماعات دواوين الرقابة المالية والمحاسبية لدول مجلس التعاون الخليجي.

لمحة عامّة

الإدارة التنفيذية



الدكتور بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: يناير 2017

يشغَل الدكتور بيرند فان ليندر حالياً منصب الرئيس التنفيذي في بنك دبي التجاري، فهو يتمتع بخبرة في الأعمال المصرفية لأكثر من 25 سنة. وفي منصبه السابق، شغل د. بيرند منصب الرئيس التنفيذي في البنك الأول (البنك السعودي الهولندي) ومقره في الرياض حيث عمل في البنك الأول لأكثر من 10 سنوات من بينها أكثر من سبع سنوات بمنصب الرئيس التنفيذي. وقبل ذلك، عمل في بنك "أيه بي إن أمرو" في هولندا.

وحصل د. بيرند على درجة ماجستير إدارة الأعمال في الإدارة المالية من جامعة برادفورد، المملكة المتحدة، كما حصل على درجة الماجستير في علوم الحاسوب من جامعة نايميخن في هولندا، ودرجة الدكتوراه في الذكاء الاصطناعي من جامعة أوتريخت، هولندا. وكان قد تم تعيين د. بيرند في منصب الرئيس التنفيذي لبنك دبي التجاري في يناير 2017.

كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة دامن شيبياردز، وعضو مستقل في لجنة الاستثمار التابعة للشركة الوطنية للتأمين.



دارين كلارك
الرئيس المالي

عضو مجلس الإدارة منذ: أبريل 2018

يشغل السيد دارين كلارك حالياً منصب الرئيس المالي لبنك دبي التجاري. فهو يتمتع بخبرة في الأعمال المصرفية لأكثر من 25 سنة. وفي منصبه السابق، شغل منصب الرئيس المالي في بنك أستراليا الوطني (NAB) الدولي، ومقره في سنغافورة، حيث عمل في بنك أستراليا الوطني لأكثر من 13 سنة، وتقلد عدة مناصب من بينها منصب الرئيس المالي للأسواق العالمية والخزينة. وقبل ذلك كان يعمل لدى جي بي مورغان تشيس في المملكة المتحدة، ولوكسمبورغ، وهونغ كونغ. يحمل دارين درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة ولونغونغ. كما أنه حاصل على الاعتماد كمحاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في أستراليا. وقد التحق بالعمل في بنك دبي التجاري في شهر أبريل 2018.



روبرت روجرز
رئيس إدارة المخاطر

عضو مجلس الإدارة منذ: يوليو 2022

يشغل السيد روبرت روجرز منصب رئيس المخاطر في بنك دبي التجاري، وهو مسؤول عن قيادة وتنفيذ إطار المخاطر للبنك والإشراف على مخاطر العمليات ومخاطر الاحتيال ومخاطر السوق وإدارة المخاطر المؤسسية. ويُعد روبرت مصرفياً متمرساً في الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال، ويتمتع بأكثر من 25 عاماً من الخبرة في مناطق جغرافية متعددة.

قبل انضمامه إلى بنك دبي التجاري، شغل روبرت منصب المدير العام لإدارة المخاطر المؤسسية في بنك ساب (SABB) في المملكة العربية السعودية. كما تقلد روبرت عدداً من المناصب العليا في مجالات إدارة المخاطر والائتمان في بنك ستاندرد وهيئة الخدمات المالية في لندن قبل انتقاله إلى المملكة العربية السعودية في عام 2009.

كما أنه حاصل على شهادة محلل مالي معتمد ويحمل درجة البكالوريوس في القانون من كلية لندن للاقتصاد.

لمحة عامّة

إطار الحوكمة المؤسسية

وفقاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإن الحوكمة المؤسسية هي عبارة عن مجموعة العلاقات التي تجمع بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح كافة في إطار واحد يتم من خلاله تحديد أهداف البنك ووسائل تحقيقها، وأساليب مراقبة الأداء، وتساعد في تحديد وسائل توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وأساليب اتخاذ القرارات المؤسسية.

ويؤمن البنك إيماناً راسخاً بأن الممارسات الرشيدة للحوكمة المؤسسية من شأنها المساعدة في تحسين أداء البنك من خلال عدة طرق:

تحسين الأداء وتعزيز الربحية

تهدف الحوكمة إلى تحسين الأداء، إذ تزيد فعلياً من قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على اتخاذ القرارات الصائبة التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع الإيرادات وخفض التكاليف.

التخفيف من مخاطر الفشل

عند تنفيذها بشكل فعّال، يمكن للحوكمة أن تمنع التجاوزات المؤسسية أو الاحتيال أو منع أي مسألة قانونية تقع على البنك. كما تعزز سمعة البنك في الأسواق ككيان يتمتع بالانضباط وثقة المستثمرين.

حماية المساهمين الأقلية

تكفل الممارسات السليمة للحوكمة حماية حقوق الأقلية من المساهمين، لاسيما الحق في طلب المعلومات وإبداء الرأي والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية.

ووفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتولى مجلس إدارة البنك السيطرة النهائية على البنك، ومن ثم فهو المسؤول النهائي عن الحوكمة المؤسسية للبنك. ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة ضمان إرساء البنك سياسات وعمليات قوية للحوكمة المؤسسية، تتناسب مع ملف مخاطر البنك وأهميته النظامية. ولما كان البنك يقدم منتجات إسلامية، ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أيضاً ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية واحترام معايير الحوكمة الشرعية.

إن التزام فريق العمل بمبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة والشفافية يقود علاقات مجلس الإدارة ولجانه وكافة جهات صنع القرار لدى البنك مع المساهمين والمستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى التزامه باستراتيجية الحوكمة المؤسسية، التي تستند إلى المبادئ التالية:

1. الالتزام بالمعايير المقبولة دولياً لمبادئ الحوكمة الرشيدة في الأسواق العالمية ولوائح الحوكمة الإقليمية المحددة.
2. إضافة قيمة على المدى الطويل لصالح حملة الأسهم، مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع.
3. تعزيز المشاركة الفعّالة لأصحاب المصلحة في الأنشطة المؤسسية.
4. تشجيع المشاركة المستنيرة للمساهمين في الجمعية العمومية للمساهمين.
5. الالتزام بالشفافية في العلاقات مع الأسواق ومع عامة الناس من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وتوفير المعلومات المهمة.
6. يسعى مجلس الإدارة إلى تحقيق التوازن المناسب في تشكيلة المجلس، بحيث يكون له أعضاء مستقلون ولجان متخصصة.
7. ضمان التنوع بين الجنسين والخبرة في تشكيله وفي لجانه، مما يعكس الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع.
8. ضمان الاحترام والقدرة والخبرة والتزام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بواجباتهم. وتضع لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة برنامجاً للتقييم والمراجعة المستمرة.
9. تنفيذ سياسة المكافآت الخاصة بالبنك مما يحقق المواءمة بين أداء الإدارة وأهداف أصحاب المصلحة.
10. يعهد البنك إلى رئيس مجلس الإدارة بالقيادة المؤسسية، وتحسين إطار الحوكمة المؤسسية في البنك.
11. يركز مجلس إدارة البنك نشاطه على اعتماد الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتحديد نموذجها التنظيمي والإشراف على الامتثال لهذه الأهداف وتطويرها.
12. يلتزم البنك بتطبيق ممارسات الحوكمة الأخلاقية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وسياسات إدارة المخاطر. وتراقب وحدة الامتثال تطبيق هذه المعايير، وتقدم تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال.
13. وضع آليات لحماية تضارب المصالح والمنافسة وتحديده وإدارته.

لمحة عامّة

الهيكل التنظيمي للحوكمة





بيان حول فعالية نظام الرقابة الداخلية

المسؤولية

يتحمّل أعضاء مجلس الإدارة، بدعم من لجنة التّدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، مسؤولية ضمان وجود نظام رقابة داخلية مناسب وفعّال لدى البنك، بالإضافة إلى مسؤولية التأكد من التزام الإدارة العليا بهذا الأداء ومراقبته. على أنْ يشمل نظام الرقابة الداخلية هذه السياسات والإجراءات والعمليات المصممة تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك على نحو يخضع للرقابة ومع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي يتعرض لها البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يقرّ مجلس الإدارة بمسؤوليته الشاملة عن إنشاء نظام رقابة داخلية سليم ومراجعة كفايته وفاعليته. وتعتبر نظم الرقابة الداخلية التي تهدف إلى إدارة مخاطر البنك في إطار تقبل البنك للمخاطر المقبولة المعتمدة بدلاً من القضاء على المخاطر تماماً أحد المبادئ الرئيسية لمجلس الإدارة. وقد تم تحديث سياسة مستوى تقبل المخاطر وراجعها مجلس الإدارة ووافق عليها خلال العام. وبالتالي، يمكن للمجلس أن يقدم ضماناً معقولاً، وليس مطلقاً، ضد الأخطاء الجوهرية أو الاحتيال أو الخسارة.

يعتمد البنك إطار حوكمة مؤسسية قوي على كافة المستويات. ويتبنى البنك نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، وفيه تكون الإدارات والأقسام مسؤولة عن المخاطر ضمن مجالات عملها. ويتعين عليها تحديد هذه المخاطر وقياسها والتخفيف من حدتها ومراقبتها من خلال الضوابط المناسبة. وتكون في هذا النموذج:

- إدارة الخط الأول: مسؤولة عن المخاطر التي يتعرض لها البنك وعن التصميم المناسب للضوابط الداخلية وأدائها للتخفيف من المخاطر.
- إدارة الخط الثاني: مكونة في المقام الأول من فريق إدارة المخاطر والامتثال الذي يضع السياسات لمواجهة المخاطر ومتابعتها.
- الخط الثالث: يمثل قسم التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث، ويقدم ضمانات مستقلة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

يشمل تشغيل نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في بنك دبي التجاري تقييم المخاطر والرقابة الذاتية واختبارات الرقابة من جانب فرق خط الدفاع الأول، ومواجهة المخاطر والإشراف عليها ومراقبتها من جانب خط الدفاع الثاني.

ويتولى المدققون الخارجيون المسؤولية عن تحديد مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية حتى يتمكنوا من تقييم مستوى الاعتماد بشأن فاعلية الضوابط الداخلية للبنك، وتحديد إجراءاتهم المتعلقة بالتدقيق وفقاً لذلك.

ومع ذلك، فإن أنظمة الرقابة الداخلية، بغض النظر عن مستويات جودة تصميمها، تتضمن قيوداً متأصلة، وقد لا تمنع أو تكتشف جميع أوجه القصور في الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات مدى فاعلية التقييمات الحالية لفترات مستقبلية إلى قيود من شأنها أن تؤدي إلى عدم كفاية الضوابط جرّاء التغيرات في بيئة الأعمال أو الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

وفي النّهاية، يقع على عاتق جميع الموظفين مسؤولية الحفاظ على نظام رقابة داخلية فعّال وكلٍ في المستوى الذي يعمل به. لذلك تبذل الجهود المتسقة على كافة مستويات البنك لتحسين بيئة الرّقابة لأعلى مستوى من خلال المراجعة المستمرة وتبسيط الإجراءات لمواجهة أي خلل في الرقابة وتصحيحها. ويُناط بكل اختصاص، تحت مظلة الإدارة التنفيذية، مسؤولية الإشراف على تصحيح الخلل في الرقابة ويخطر بها المدقّقون الداخليون والخارجيون. وتتم متابعة هذه القضايا والإجراءات المقابلة لها من خلال نظام الحوكمة والمخاطر والرقابة لدى البنك.

المكونات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية

فيما يلي المكونات الرئيسيّة لنظام الرقابة الداخلية للبنك:

أ- قيم النزاهة وأخلاقيات العمل

- تُحدّد سياسة مدونة السلوك المهني المبادئ التي يسترشد بها الموظفون في سلوكهم لتحقيق أعلى معايير النزاهة الشخصية والمؤسسية، كما ينطوي الميثاق على عدّة مجالات مثل تضارب المصالح، واستخدام أصول الشركة، وسرية المعلومات الخاصّة، وقبول الهدايا.

ب- الصّلاحيات والمسؤوليّات

- يُحدد مجلس الإدارة رؤية البنك وأهدافه الاستراتيجية، ويتولى مسؤولية قيادة البنك للمضي قدماً بمسيرته نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية وحماية مصالح المساهمين طويلة المدى. ويحتفظ مجلس الإدارة بالسيطرة على الخطط الاستراتيجية للبنك بشكلٍ كاملٍ وفعّال، والإشراف على أعمال البنك، ووضع السياسات، وتنفيذ ومُراجعة نظام مناسب لإدارة المخاطر ومُراقبتها والامتثال لها، بالإضافة إلى ضمان كفاية ونزاهة نظام الرقابة الداخلية للبنك. وإلى جانب ذلك، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان النزاهة الماليّة، وتحديد مستويات ودرجة تقبُّل البنك للمخاطر، ومُراجعة واعتماد المعاملات الجوهرية، ومعاملات الأطراف ذات الصلة، والتمويل الرأسمالي، والتخطيط للتعاقب الوظيفي، بالإضافة إلى إجراء اتصالات مع أصحاب المصالح.

- لقد تم إجراء مراجعة شاملة لسياسة تفويض السلطة ومصفوفة التفويض في البنك خلال العام بما يضمن وجود حد واضح ومناسب بين الإدارة ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى تفويض السلطة للأنشطة المالية وغير المالية من مجلس الإدارة إلى لجانه والرئيس التنفيذي والإدارة العليا.

- يقوم مجلس الإدارة بتفويض الرئيس التنفيذي، سلطة وصلاحيات الإدارة التنفيذية في إطار ومستويات الصلاحيات المحددة. ومن ثمّ، يجوز للرئيس التنفيذي تفويض عدة جوانب من الصلاحيات والسُلطات الممنوحة له، بيد أنه يظل مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك، ومُلزماً أن يقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة بشأن التقدُم الذي تحرزه وحدات عمل البنك وعملياته. يتم تسجيل تفويض المسؤوليات والمساءلة من قبل الرئيس التنفيذي في أسفل هيكل البنك من خلال هياكل اللجان ذات الصلة والمخططات التنظيمية ومصفوفة الصلاحيات.

- لقد شُكلت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة حسب لائحة اختصاصات كلٍ منها لتلبية مسؤوليات معينة عهد بها مجلس الإدارة إليها. والهدف من هذه اللّجان هو مساعدة مجلس الإدارة في تعزيز الحوكمة والمساءلة بالإضافة إلى الإشراف على الضوابط الداخلية.



ج- الهيكل التّنظيمي

- يوجد هيكل تشغيلي ومصفوفة لتفويض الصلاحيات ومُخطط تنظيمي تتحدد من خلاله المسؤوليات ويتم من خلاله تفويض الصلاحيات مع التسلسُل الهرمي لإعداد التقارير والمساءلة.

- تحدد مصفوفة الصلاحيات الأنشطة التي يتم تفويض السلطة بشأنها والأشخاص المخولين بالموافقة على أي نفقات/التزامات والشروط التي يجب ممارسة السلطة بموجبها. علماً بأنّ السلطة المفوضة تحمل التزاماً باتخاذ قرارات سليمة وحكيمة وتتمتع بحس المسؤولية.

يُحدد مجلس الإدارة رؤية البنك وأهدافه الاستراتيجية، ويتولى مسؤولية قيادة البنك للمضي قدماً بمسيرته نحو تحقيق هذه الأهداف وحماية مصالح المساهمين طويلة المدى

د- الإطارات والسّياسات والإجراءات

- وضع النظم والإجراءات يهدف إلى ضمان فاعلية وكفاءة العمليات، وحماية الأصول من الاستخدام أو التصرف غير المُصرّح به، والاحتفاظ بسجلات حسابات سليمة وصحيحة، وتوفير معلومات مالية يُعتمد عليها لاستخدامها في الأعمال الداخلية أو في النشر، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، ورصد السياسات الداخلية فيما يتعلق بأداء الأعمال.

- كذلك تم وضع أنظمة وإجراءات لتحديد المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك والتحكم فيها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والاحتيال. وقد تم مراجعة السياسات المعنية وتحديثها حسب مقتضى الحال خلال السنة. وتتم مراقبة التعرض لهذه المخاطر من قبل لجان الإدارة المعنية والإبلاغ عنها إمّا لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.



هـ- التّخطيط والرّصد والتّبليغ

- يتم إجراء عملية سنويّة تشمل جميع وحدات الأعمال بغرض إعداد ميزانيّة شاملة وخطة عمل تنطوي على إرساء استراتيجيات للأعمال ووضع مؤشرات أداء رئيسيّة يمكن الاستناد عليها لقياس وتقييم الأداء العام للبنك.

- بالإضافة إلى ذلك، يتم القيام بمراجعة متغيرات الأعمال الرئيسية ومراقبة إنجازات أداء البنك من قبل مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

و- التّدقيق الدّاخلي

- يعهد إلى قسم التدقيق الداخليّ، بعيداً عن الإدارة المُباشرة، أعمال تقييم التصميم الخاص بنظام الرقابة الداخلية وفاعليته التشغيلية عبر البنك، بالإضافة إلى تقديم ضمانات معقولة بشأن فيما إذا كانت الإدارة قد نفّذت السياسات والإجراءات المقررة وامتثلت لها. يتبع قسم التدقيق الداخليّ خطة تدقيق مبنية على المخاطر معتمدة من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويتم الإبلاغ دورياً عن جميع النتائج الهامة والمادية من تقييمات التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

- ترصد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية لضمان التخفيف من حدّة المخاطر المحددة لحماية لمصالح البنك. يتم تزويد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في نهاية كل سنة برأي سنويّ عن بيئة الضوابط الداخلية بحيث يستند هذا الرأي إلى مراجعات التدقيق الداخلي المنجزة خلال السنة. وللمساعدة في قياس درجة المخاطر وتقييمها وزيادة الوعي بها في البنك بأكمله، أجرى البنك تقييماً لوعي الإدارة بالمخاطر باستخدام تصنيف منفصل (نهج الإدارة للرقابة على المخاطر) في تقارير التدقيق. وتهدف هذه العملية إلى مواصلة تحسين الوعي بالمخاطر والتحديد الذاتي للمخاطر الرئيسية بفاعلية في الأقسام المعنية، وضمان وجود خطط عمل قوية وجداول زمنية للتصحيح، إذ أن هناك أدلة على التصعيد الرسمي حيث تم تحديد النتائج ذاتياً.

ز- إدارة المخاطر

- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المخاطر، كما يتولى تقييم المخاطر وضمان تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة عند وضع الاستراتيجيات، وتحديد مستوى تقبل المخاطر، ووضع خطط التشغيل، وتحديد أهداف الأداء، ووضع خطط المكافآت. ومن خلال هذه الأنشطة، يضع مجلس الإدارة "نموذجاً يُحتذى به" لثقافة إدارة المخاطر في البنك.

- طبق البنك إطاراً لإدارة المخاطر يحدد من خلاله النهج الشامل المُعتمد لإدارة المخاطر بفعّالية وذلك لتعميم استراتيجية الأعمال على الأنشطة الرئيسية الذي يعمل فيها البنك، وفيما يقر بأن المخاطر متأصّلة في الأعمال، فإن البنك يدير أعماله واضعاً بعين الاعتبار أن أي مخاطرة تحمل في طياتها فرصة، أو عدم يقين أو مجازفة.

- يوفر إطار عمل إدارة المخاطر توجيهات بشأن ملكية المخاطر عبر نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، ويصف تقنيات إدارة المخاطر الرئيسية المستخدمة، وسلطات اتخاذ القرار، وتحديد مستوى تقبل المخاطر، وضمان فعالية السياسات والإجراءات والحدود، واستخدام تقييم المخاطر والضوابط، والتقارير والتصعيد، وغيرها من التقنيات.

- لضمان التنفيذ الفعّال لخطوط الدفاع الثلاثة، يتم فصل دور رئيس إدارة المخاطر عن دور رئيس الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من مالكي المخاطر والضوابط في الخط الأول إجراء التقييمات الذاتية للمخاطر والتحكم فيها وامتلاك الملكية الأساسية للمخاطر والضوابط الخاصة بهم. تنطوي وظائف الخط الثاني، لا سيما المخاطر التشغيلية، على الاستعداد لقبول المخاطر والتأكيد على أن المخاطر المحددة شاملة وأن تدابير التخفيف والضوابط فعّالة والخطط موضوعة لتصحيح أي أوجه قصور.

- بالإضافة إلى ذلك يضمن الخط الثاني أنه عند وقوع حوادث المخاطر التشغيلية، يتم إجراء تحليل مفصّل للأسباب الجذرية وتعيين الإجراءات العلاجية المناسبة لأصحاب المصلحة المناسبين. ثم تتم متابعة هذه الإجراءات حتى اكتمالها من قبل إدارة المخاطر التشغيلية.

- يعد قسم إدارة المخاطر التشغيلية تقريراً سنوياً عن فعّالية نظام الرقابة الداخلية لعرضه على لجنة إدارة المخاطر والامتثال، وبعد اعتماده يتم تقديمه إلى لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم وحدة استمرارية الأعمال المخصصة في قسم المخاطر بالإشراف على مخاطر استمرارية الأعمال في البنك

ح- إدارة الامتثال

- يشرف قسم الامتثال على إدارة الجرائم المالية والمخاطر التنظيمية في جميع إدارات البنك. ويتم إجراء تقييم سنوي لمخاطر الجرائم المالية لتقييم المخاطر الكامنة التي يواجهها البنك، وفعالية الضوابط، والمخاطر المتبقية في مجالات الأعمال المختلفة.

- يتم تتبع الإجراءات لتحسين فعّالية بيئة الرقابة من خلال التقييم الذاتي للتحكم في المخاطر والتسجيل في نظام الحوكمة والمخاطر والرقابة، كما يتم إجراء تحليل للفجوة في كل لائحة جديدة لتتبع وإكمال أي إجراءات لمعالجة عدم الامتثال للوائح المعمول بها.

- قام قسم الامتثال بتطوير مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي يتم تقديمها إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة بشكل منتظم.

ط- إدارة استمراريّة الأعمال

- تقوم وحدة استمرارية الأعمال المخصصة في قسم المخاطر بالإشراف على مخاطر استمرارية الأعمال في البنك. وتحتفظ الوحدة بخطط شاملة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، وتُشرف على اختبار تلك الخطط.

- في بنك دبي التجاري، توجّه سياسات وإجراءات إدارة الأزمات والاتصالات نحو التعامل مع الاتصالات الخارجية في حالة وقوع أي أزمة/كارثة.

لضمان التنفيذ الفعّال لخطوط الدفاع الثلاثة، يتم فصل دور رئيس إدارة المخاطر عن دور رئيس الائتمان

ي- المعلومات والأمن السيبراني

- تم اعتماد نظام إدارة أمن المعلومات في البنك وفقاً لمعيار ISO/IEC 27001، وهو متوافق مع معايير ضمان المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة (المعروفة سابقاً باسم معايير الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني)، وإطار ضوابط أمن العملاء الصادر عن شبكة سويفت، ومعايير أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع، ولوائح حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- يتم تقديم تقارير مخاطر التكنولوجيا، التي تعكس حالة مخاطر المعلومات والأمن السيبراني، بشكل دوري إلى الإدارة المعنية واللجان المعنية التابعة لمجلس الإدارة.

- في مارس 2024، أعيد اعتماد امتثال البنك لمعايير أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع، الإصدار 1.2.3 من قبل مقيّم أمن البيانات المؤهل والمعتمد من مجلس معايير أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع. وفي أكتوبر 2024، أكملت شركة إرنست ويونغ تقييم امتثال البنك لمعيار ضمان المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة وخلصت إلى أن البنك متوافق بنسبة 100% مع المعايير. وفي نوفمبر 2024، أعادت شركة "تي إن في"، المعتمدة من قبل خدمات الاعتماد الدولية، اعتماد البنك وفقاً لمعيار نظام إدارة أمن المعلومات ISO 27001:2022. وفي ديسمبر 2024، أكمل المعهد الوطني للمعلوماتية "إن آي آي" تقييم امتثال البنك لمعايير "سويفت" وخلص إلى أن البنك متوافق بنسبة 100% مع المعايير.

ك- إدارة مخاطر الاحتيال

- أنشأ البنك وحدة متخصصة لإدارة مخاطر الاحتيال تعمل على تطوير استراتيجية منع الاحتيال وتقوم بتطبيقها وتحديثها بشكل دوري وفقاً لنهج قائم على المخاطر، وذلك لتأمين أعمال البنك وعملائه ضد مخاطر الاحتيال. وتشمل هذه الاستراتيجية متعددة المستويات تصميم وتنفيذ ضوابط على مستوى العمليات، وتشغيل فريق متخصص لمراقبة المعاملات على مدار الساعة، وإطلاق حملات توعية دورية للعملاء بشأن الاحتيال، ومراجعة وتقييم الضوابط بشكل دوري لضمان فعالية البرنامج، وتقديم تقارير إلى الإدارة العليا واللجان المعنية.

- بالإضافة إلى ذلك، يعد البنك عضواً نشطاً في لجنة منع الاحتيال في اتحاد مصارف الإمارات، ويتعاون بشكل وثيق مع الجهات التنظيمية والحكومية ووكالات إنفاذ القانون لتعزيز معايير مكافحة الاحتيال في قطاع الخدمات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي عام 2023، تعاقد البنك مع شركة "كيه تو إنتجريتي"، وهي شركة استشارية عالمية متخصصة في الجرائم المالية والأمن السيبراني، لمراجعة برنامج إدارة مخاطر الاحتيال. وقد خلصت المراجعة، التي اكتملت في عام 2024، إلى أن برنامج إدارة مخاطر الاحتيال في البنك "ملائم للاستخدام المطلوب".

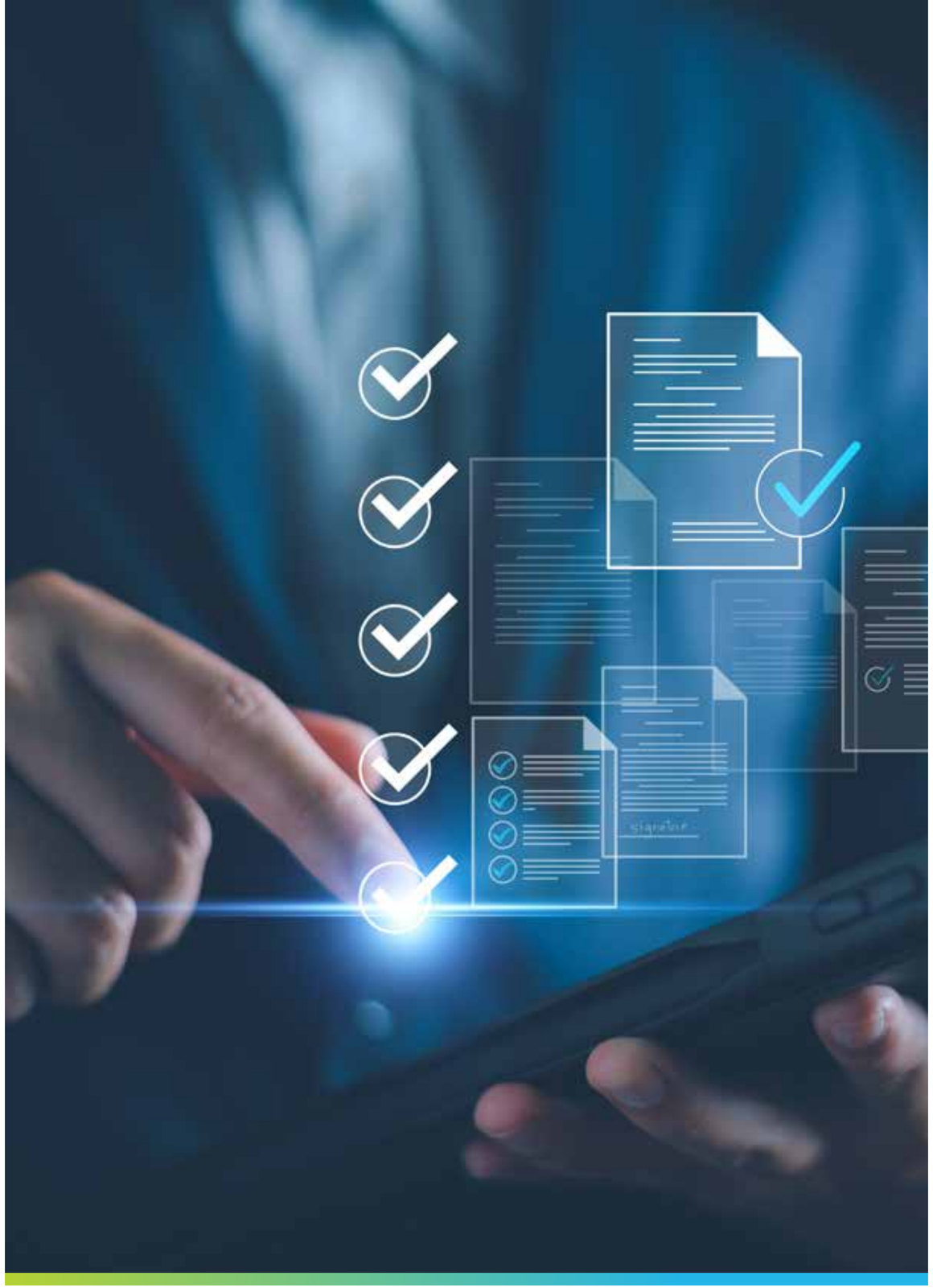
ل- التأمين

- تم وضع برنامج تأمين للتخفيف من الخسائر المالية الناتجة عن الاحتيال وتلف الممتلكات وانقطاع الأعمال والمسؤولية العامة. وتتم مراجعة هذا البرنامج سنوياً بما يتوافق مع ملف مخاطر البنك.

وضع البنك برنامج تأمين للتخفيف من الخسائر المالية الناتجة عن الاحتيال وتلف الممتلكات وانقطاع الأعمال والمسؤولية العامة

م - الإبلاغ عن المخالفات

- توفر سياسة الإبلاغ عن المخالفات قنوات إبلاغ عن المخالفات التي يرتكبها الموظفون و/ أو أصحاب المصالح الآخرون مع ضمان نزاهة العملية وحماية حقوق المُبلّغين. تنفيذ هذه السياسة يتيح للبنك المعالجة بفاعلية أكبر للشواغل التي قد تؤثر سلباً على سمعة المجموعة ومصالحها.



ن- مدونة قواعد السلوك وبرامج التدريب

- تضع سياسة مدونة قواعد السلوك في البنك مبادئ لضمان التزام الموظفين بأعلى معايير النزاهة الشخصية والمهنية، وتشمل مجالات مثل تضارب المصالح، واستخدام أصول الشركة، وسرية المعلومات الخاصة، وقبول الهدايا.

- في عام 2024، شمل برنامج التدريب الإلزامي في البنك 15 وحدة تدريبية حول مختلف الموضوعات المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال. وقد أكمل موظفو البنك هذا التدريب بنجاح، محققين معدل إنجاز بنسبة 100%.

اشتمل برنامج التدريب الإلزامي في البنك على 15وحدة تدريبية حول مختلف الموضوعات المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال

الخلاصة

بالنظر إلى العوامل الواردة في الفقرات السّابقة، يمكن لمجلس الإدارة أن يؤكد أن البنك لديه نظام فعّال للرقابة الداخلية وأن نظام وسياسات وعمليات الرقابة الداخلية المطلوبة لضمان الامتثال للوائح ومعايير المصرف المركزي بشأن الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي وإعداد التقارير المالية والتدقيق الخارجي والاستعانة بمصادر خارجية قد تم تنفيذها ويرى مجلس الإدارة أنها كافية لسنة 2024.

تمت الموافقة على هذا البيان من قبل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في 22 يناير 2024 ومن قبل مجلس الإدارة في 29 يناير 2024.

عن مجلس الإدارة وبالنيابة عنه
أحمد عبد الكريم جلفار

حوكمة مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة وتعيينه ومدته

بنك دبي التجاري، شركة مساهمة عامّة أُسست بموجب القوانين السّارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية، بصيغته المُعدّلة من وقت إلى آخر. وطبقاً لنص المادة (19) من النظام الأساسي، تتمّ إدارة البنك والإشراف عليه من خلال مجلس إدارة يتألّف من أحد عشر (11) عضواً، ويتمّ انتخاب كلّ عضوٍ منهم من قبل المساهمين، بحيث يشغلون مناصبهم في مجلس إدارة البنك لمدة ثلاث (3) سنوات
أعضاء مجلس الإدارة الحاليين تم انتخابهم خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 6 مارس 2024. تنتهي مدة مجلس الإدارة الحالي باجتماع الجمعية العمومية المُقرر انعقاده في مارس 2027.
يتكون مجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة مستقلين وستة (6) أعضاء غير مستقلين كما في 31 ديسمبر 2024.

مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة



0 – 3 سنوات: **5 أعضاء**
6 – 9 سنوات: **2 أعضاء**
9 – 12 سنة: **2 أعضاء**
أكثر من 12 سنة: **2 أعضاء**

0 – 3 سنوات

- سعادة أحمد عبدالله بن بيات (2024)
- الدكتور عبدالله محمد آل كرم (2024)
- السيد هادي طاهر بدري (2024)
- السيد سعود محمد عبيدالله (2024)
- الآنسة موزة عمر الفطيم (2024)

6 – 9 سنوات

- سعادة أحمد عبد الكريم جلفار (2018)
- السيد عبد الواحد الفهيم (2018)

9 – 12 سنة

- السيد بطي سعيد محمد الكندي (2015)
- الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم (2015)

أكثر من 12 سنة

- السيد خالد الرستماني (2008)
- السيد علي الفردان (2011)

العمر

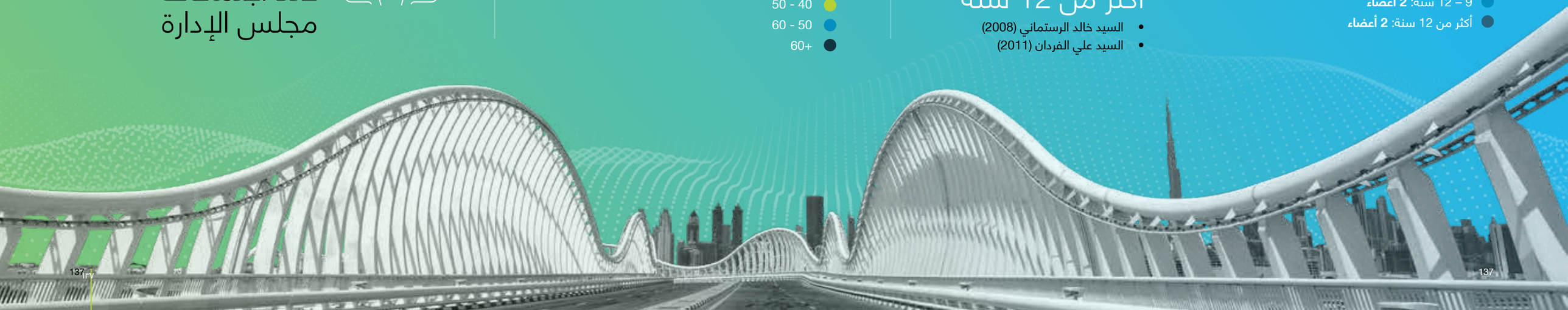


40 >
50 - 40
60 - 50
60+

%100
أعضاء غير تنفيذيين

%45
نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

8
عدد اجتماعات مجلس الإدارة



137



حوكمة مجلس الإدارة

اختيار أعضاء مجلس الإدارة: ضمان الجدارة الجماعية

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بسمعة طيبة ومكانة مهنية معترف بها ويؤدون واجباتهم بموضوعية واستقلالية. وبموجب سياسة اختيار مجلس الإدارة وجدارته وتنوعه، يحرص البنك على أن يكون المرشحون المقترحون لعضوية مجلس الإدارة أفراداً ذوي سمعة طيبة ومؤهلين ومشهود لهم بخبرتهم وكفاءتهم ومؤهلاتهم وتوافرهم والتزامهم تجاه المهام المسندة إليهم. ويدعم البنك تعزيز التنوع من حيث الجنس والعمر والمعرفة والخبرة، مما يسهم في إثراء عمليات صنع القرار ويوفر مجموعة متنوعة من وجهات النظر.

يجب أن يستوفي المرشح أيضاً معايير الملاءمة والصلاحية التالية:

- التمتع بالمعارف والمهارات والخبرات والدراية اللازمة؛
- التمتع بسجل حافل من التصرف بأمانة والأخلاقيات الرفيعة والنزاهة والسمعة الطيبة؛
- لديه سجل جيد في السلوك المالي؛
- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بطريقة عقلانية وموضوعية ومستقلة، وعدم وجود أي تضارب في المصالح قد يؤثر على سلوكه؛
- يمتلك الوقت الكافي لتكريس نفسه بالكامل لأداء واجباته ومسؤولياته؛
- يساهم في تحقيق الجدارة الجماعية لمجلس الإدارة؛ و
- يلبي أي متطلبات إضافية محددة في اللوائح المعمول بها.

يحرص البنك على وضع خطة تعاقب وظيفي لأعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك رئيس المجلس ونائبه، وذلك لكل من المجلس ولجانه. وتشمل هذه الخطة تحديد خليفة فوري في حال استقالة أو انسحاب أي عضو خلال فترة ولاية المجلس. ويهدف ذلك إلى ضمان تجديد العضوية بشكل متسلسل ومنظم، مع التخطيط المسبق للشواغر المتوقعة.



حوكمة مجلس الإدارة

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يؤدي أعضاء مجلس الإدارة دوراً أساسياً مُتكاملاً في حوكمة البنك، وتتضمّن مسؤوليّاتهم اعتماد استراتيجيّة البنك، ووضع استراتيجيّة تقبل المخاطر وإدارة المخاطر لدى البنك، بالإضافة إلى مراقبة ورصد الأداء المالي للبنك، وإرساء إطار الحوكمة المؤسسية، واعتماد القيم المؤسسية للبنك والموافقة عليها.

وفي إطار أدائهم لواجبات الرعاية والسرية والولاء للبنك، تشتمل المسؤوليات الرئيسية العامة لأعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. الإشراف على شؤون البنك، والاطلاع على التغييرات الجوهرية في أعمال البنك والبيئة الخارجية إضافة إلى التصرف لحماية المصالح طويلة الأمد للبنك وأصحاب المصلحة؛
2. الإشراف على وضع أهداف واستراتيجية أعمال البنك واعتمادها، ومراقبة ورصد تنفيذها؛
3. ضمان ثقافة مؤسسية سليمة من خلال تحديد نموذج يُحتذى به، وتعزيز إدارة المخاطر بفعّالية والضوابط الداخلية، وفرض الإجراءات التأديبية حيال السلوك غير المقبول؛
4. الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة الخاص بالبنك والمراجعة الدوريّة له بهدف ضمان بقائه مناسباً في ضوء التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حجم البنك، وتعقيده واستراتيجيّة أعماله، والأسواق، والمتطلبات التنظيمية؛
5. ضمان قيام الإدارة العليا بتنفيذ الأنظمة والعمليات والضوابط المتوافقة مع توجيهات مجلس الإدارة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية. ويشمل ذلك وظائف إدارة المخاطر والامتثال والمراجعة المستقلة والشاملة، بالإضافة إلى نظام شامل وفعّال للضوابط الداخلية؛
6. القيام، بالتّعاون مع الإدارة العُليا، بتحديد مستوى تقبل البنك للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار الصورة التنافسية والتنظيمية والمصالح طويلة الأمد للبنك واحتمالات التعرض للمخاطر والقُدرة على إدارة المخاطر بفعالية؛
7. الإشراف على مدى امتثال البنك لمستوى تقبل المخاطر وحدود المخاطرة، وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة؛
8. اعتماد السياسات الرئيسية والإشراف على تنفيذها، بما يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة الحوكمة وسياسة إدارة المخاطر وسياسة الامتثال وسياسات الرقابة الداخلية؛
9. تحمل المسؤولية عن البيانات المحاسبية والمالية، شريطة احتفاظ البنك بدور مالي قوي؛
10. اعتماد البيانات المالية السنوية، وطلب إجراء مراجعات مستقلة للمجالات الأساسية والهامة لدى البنك؛
11. الموافقة على اختيار الإدارة العليا والإشراف على أدائها؛
12. الإشراف على نهج البنك فيما يتعلق بالتعويضات والمكافآت، بما في ذلك مراقبة ورصد ومراجعة تعويضات الإدارة التنفيذية، وتقييم مدى توافقها مع ثقافة البنك، ومستوى تقبله للمخاطر، ومصالح مُساهميه.

ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف التام على النافذة الإسلامية للبنك، والتأكد من مُلاءمة إطار الحوكمة الشرعية لأنشطة نافذة الصيرفة الإسلامية وحجمها. ويتحمّل مجلس الإدارة مسؤولية ترشيح أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC) للجمعية العموميّة للمساهمين. كما يجب على مجلس الإدارة وضع واعتماد وتنفيذ السياسات الداخلية المتعلقة بالنافذة الإسلامية، والامتثال للشريعة الإسلامية بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعيّة الداخلية.

حوكمة مجلس الإدارة

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يعد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة أمراً بالغ الأهمية إذ تتيح لأعضاء مجلس الإدارة تولي مناصب تخدم مصالح المساهمين على أفضل وجه، وبما يضمن عدم وجود تضارب في المصالح. حدّد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من خلال أنظمته ومعاييره الخاصة بحوكمة الشركات، المعايير التالية لعدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة:

أ. العمل لمدة تتجاوز اثني عشرة (12) سنة متتالية، اعتباراً من تاريخ التعيين؛
ب. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى قد عملوا كموظفين في البنك أو شركاته التابعة خلال السنتين (2) الماضيتين؛
ج. إذا كان عضو مجلس الإدارة قد عمل في شركة تقدم أعمال استشارية للبنك أو مجموعته، أو كان شريكاً فيها، أو عمل بهذه الصفة خلال السنتين (2) الماضيتين؛
د. أن يكون عضو مجلس الإدارة قد أبرم أي عقد خدمات شخصية مع البنك أو مجموعته خلال السنتين (2) الماضيتين؛
ه. أن يكون عضو مجلس الإدارة مرتبطاً بأي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من البنك أو مجموعته؛
و. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى شريكاً أو موظفاً لدى مدقق حسابات البنك خلال السنتين (2) الماضيتين؛
ز. أن يكون لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في الوقت الحالي أو فيما مضى، في عقود ومشروعات البنك أو شركاته التابعة المبرمة خلال السنتين (2) الماضيتين، وتتجاوز القيمة الإجمالية لهذه المعاملات الحد الأدنى بنسبة 5% من رأس مال البنك المدفوع، أو ما قيمته خمسة ملايين درهم إماراتي، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة عمل البنك ولا تنطوي على شروط تفضيلية؛ و
ح. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (منفردين أو مجتمعين) مالكاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لنسبة 10% أو أكثر من رأس مال البنك، أو يكون ممثلاً لمساهم يملك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أكثر من 10% من رأس مال البنك.

لا تنطبق الأحكام الواردة في البنود من (ب) إلى (ح) على أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل مساهم حكومي.

أُجري اختبار استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في مطلع 2024، وتبين بعد ذلك وجود خمسة (5) أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة "مستقلين" وذلك طبقاً لتعريف لوائح الحوكمة المؤسسية، وهم السيد بطي الكندي، والسيد عبد الواحد الفهيم، وسعادة أحمد جلفار، والسيد سعود عبيدالله، والشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم.



حوكمة مجلس الإدارة

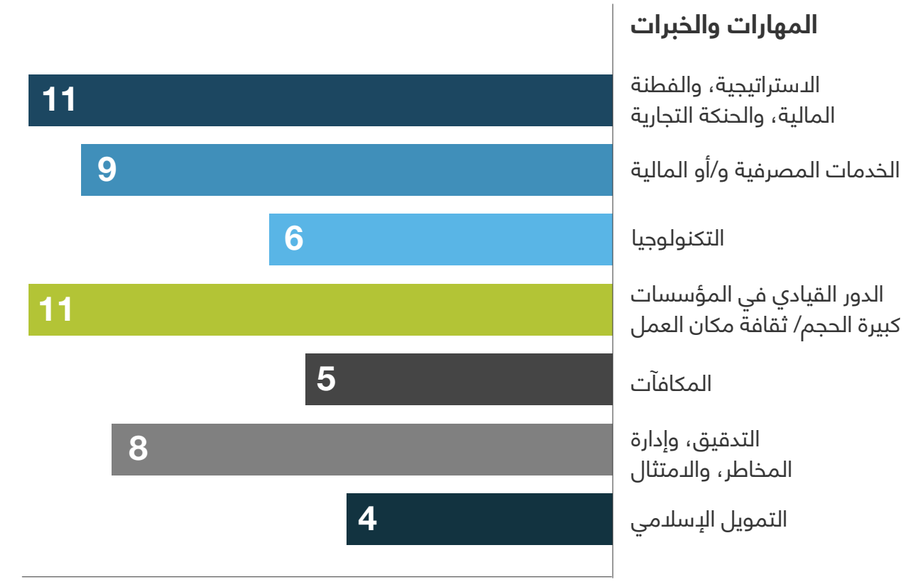
مهارات مجلس الإدارة وخبراته

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يمتلكون بشكل جماعي المهارات والمعارف والخبرات اللازمة لإدارة البنك وتوجيهه بكفاءة. ويواصل مجلس الإدارة، من خلال لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، التحقق من مهارات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة قياساً على الأهداف المحددة في مصفوفة مهارات مجلس الإدارة لضمان تحقيق الإشراف والحوكمة الفعّالة.

تعد مصفوفة مهارات مجلس الإدارة إحدى الأدوات الهامة التي يستعين بها مجلس الإدارة لتقييم مهارات أعضائه وخبراتهم ومؤهلاتهم. وتُساهم هذه المصفوفة في تقييم مهارات أعضاء مجلس الإدارة الحالية قياساً على المهارات المطلوبة، وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية، واستراتيجية البنك، وأفضل الممارسات محلياً وعالمياً.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في عملية تطوير مهني مستمرة للحفاظ على معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتعزيزها وتحسينها وصقلها. وتسعى هذه المبادرة إلى ضمان تمتع الأعضاء بالمهارات اللازمة والاستعداد الجيد لأداء مهام الإشراف الفعّال في بيئة ديناميكية ومتطورة.كما أنها تهدف إلى ضمان امتلاك مجلس الإدارة لمجموعة متنوعة من المهارات والخبرات المتوافقة مع أهداف البنك الاستراتيجية وعدم وجود ثغرات جوهرية في خبرات أعضائه الجماعية.

يرد فيما يلي الخبرات والمعارف والقدرات والصفات الأخرى المطلوب توافرها في أعضاء مجلس إدارة البنك (وفقاً لمصفوفة مهارات مجلس الإدارة):



عدد أعضاء مجلس الإدارة

بالإضافة إلى مهارات مجلس الإدارة المذكورة، توجد العديد من المهارات الأخرى التي تعتبر ذات صلة، بما في ذلك:

المهارات الرقمية

مع التطور السريع الذي تشهده التكنولوجيا تزداد أهمية تعزيز المهارات الرقمية لأعضاء مجلس الإدارة. ويشمل ذلك المعرفة بالتوجهات الجديدة للتطور الرقمي وتحليلات البيانات والتسويق الرقمي. يتمتع العديد من أعضاء مجلس إدارة بنك دبي التجاري بخبرة واسعة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

المهارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ

أصبحت العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة تحظى باهتمام متزايد من جانب أصحاب المصلحة والمستثمرين. ويتمتع العديد من أعضاء مجلس إدارة بنك دبي التجاري بالخبرة في القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة ويمكنهم تقديم التوجيه والإرشاد بشأن ممارسات التمويل المستدام والمسؤولية الاجتماعية للشركات.



حوكمة مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

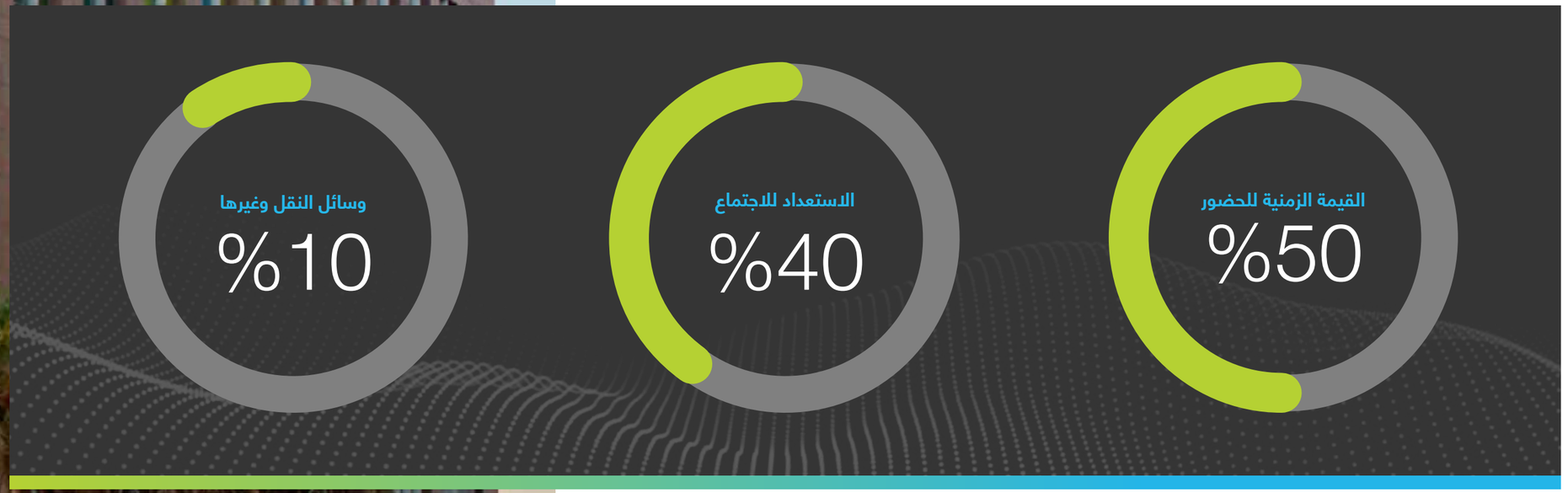
يحرص البنك على أن تكون المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة متوافقة مع التشريعات واللوائح المعمول بها، كما يحرص على مراعاة مستوى الالتزام والمسؤولية التي يتحملها الأعضاء، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المحددة، لضمان تناسب المكافآت مع العوائد طويلة الأجل المستحقة للمساهمين.

ووفقاً للمتطلبات التنظيمية السارية، يتلقى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت ثابتة فقط وتشمل مبلغاً سنوياً ثابتاً، بالإضافة إلى استرداد التكاليف المرتبطة مباشرة بأداء مسؤولياتهم بحيث ألّا تتجاوز مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 10% من صافي الأرباح، مع استثناء المكافآت أو أي أنظمة حوافز تعتمد على أداء البنك.

ويعمل بنك دبي التجاري على ضمان الشفافية للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين حول المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم تضمين ملاحظة في تقرير حوكمة الشركات، توضح وصفاً تفصيلاً للمكافآت التي يتلقاها أعضاء مجلس الإدارة.

ومع ذلك، يدفع بنك دبي التجاري المبلغ الاسمي، الذي يخضع للمراجعة من وقت لآخر من قبل مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، كرسوم حضور لكل اجتماع، مقابل حضور اجتماعات لجنة مجلس الإدارة كجزء من سداد التكاليف المرتبطة مباشرة بأداء مسؤولياتهم.

وفيما يلي تفاصيل رسوم حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة:



يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين إزاء البنك والمساهمين والأطراف الخارجية عن أي أعمال احتيال، أو إساءة استخدام للصلاحيات، أو إخفاء معلومات جوهرية، أو إفصاح غير دقيق، أو مخالفة لأحكام قانون الشركات، والمتطلبات التنظيمية المعمول بها، والنظام الأساسي للبنك. وفي مثل هذه الحالات، يتم خصم المبلغ الذي تحدده الجهة القانونية أو التنظيمية أو المحكمة من الأتعاب السنوية للعضو. ومع ذلك، يجوز للجمعية العمومية أن تقرر إعفاء الأعضاء من هذه الغرامات أو جزء منها إذا تبين أن هذه المخالفات لم تكن نتيجة إهمال أو خطأ من جانب المجلس.

قد يؤدي الأداء المالي السلبي أو الخسارة الصافية التي يسجلها البنك في سنة مالية، بصفة عامة، إلى انكماش إجمالي تعويضات مجلس الإدارة. ويجوز للمصرف المركزي أن يفرض تخفيضات إضافية على إجمالي تعويضات المجلس إذا كان الأداء المالي السلبي ناتجاً عن عدم الامتثال للوائح أو الإهمال أو الخطأ من جانب مجلس الإدارة.

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة سنوياً من جانب مساهمي البنك بناءً على توصية من مجلس الإدارة. وفي عام 2024، حصل أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ 23,000,000.00 درهم إماراتي كمكافأة للسنة المالية 2023، وفقاً لموافقة المساهمين.

فيما يلي تفاصيل المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة في مارس 2024 كمكافآت لعام 2023 تطبيقاً لقرار الجمعية العمومية السنوية المُنعقدة في مارس 2024.

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	المبلغ المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
1	معالي حميد محمد عبيد يوسف القطامي - رئيس مجلس الإدارة	3,000,000
2	معالي سلطان المنصوري - نائب رئيس مجلس الإدارة	2,000,000
3	السيد عبدالله سيف عبيد الحثبور - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
4	السيد عبدالله سالم الطريفي الشامسي - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
5	السيد عبد الواحد محمد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
6	السيد علي فردان علي الفردان - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
7	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
8	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
9	السيد خالد عبد الواحد حسن الرستماني - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
10	السيد حمد عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	2,000,000
11	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	2,000,000

وفي عام 2025، يبلغ مبلغ المكافآت المقترح 27,270,000 درهم إماراتي للسنة المالية 2024، أي ما نسبته 0.9% من صافي الأرباح بعد الضريبة، ومن المُزمع التوصية بموافقة المساهمين عليه في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2025.

وفيما يلي تفاصيل المبالغ التي سيحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة في مارس 2025 كمكافآت لعام 2024 بعد موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2025.

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	المبلغ المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	3,300,000
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	2,397,000
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
8	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000

في عام 2024، دفع بنك دبي التجاري مبلغاً إجمالياً وقدره 3,225,000.00 درهم إماراتي كأتعاب عن حضور الجلسات خلال عام 2024 وفقاً للتفاصيل الواردة أدناه:

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	اللجنة	عدد اجتماعات اللجان التي حضرها العضو	إجمالي أتعاب حضور الجلسات (بالدرهم الإماراتي)
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	1. اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة 3. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة 4. الاجتماع المشترك للجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	15	225,000
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 3. الاجتماع المشترك للجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	12	180,000
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	3	45,000
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 3. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة 4. اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة 5. الاجتماع المشترك للجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة 6. الاجتماع المشترك للجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	37	555,000
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	11	165,000
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 3. اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة 4. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة 5. الاجتماع المشترك للجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة 6. الاجتماع المشترك للجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	33	495,000
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 3. الاجتماع المشترك للجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة 4. الاجتماع المشترك للجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	27	405,000
8	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	14	210,000
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 3. الاجتماع المشترك للجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	12	180,000
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 3. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة 4. الاجتماع المشترك للجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة 5. الاجتماع المشترك للجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	30	450,000
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	7	105,000

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	اللجنة	عدد اجتماعات اللجان التي حضرها العضو	إجمالي أتعاب حضور الجلسات (بالدرهم الإماراتي)
أعضاء مجلس الإدارة (الفترة المنتهية في 6 مارس 2024)				
1	معالي حميد محمد عبيد يوسف القطامي - رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
2	معالي سلطان سعيد المنصوري - نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
3	السيد عبدالله سيف عبيد الحثبور - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	3	45,000
4	السيد عبدالله سالم عبيد الطريفي الشامسي - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	4	60,000
5	السيد حمد عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	1. اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	7	105,000

حوكمة مجلس الإدارة

حصص مساهمة أعضاء مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم في بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2023	عدد الأسهم في بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2024	التغيير في حصص المساهمة
أعضاء مجلس الإدارة (فترة البدء 6 مارس 2024)			
سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	4,325,941	4,325,941	لا يوجد
الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	145,622	145,622	لا يوجد
السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	18,516,800	18,516,800
أعضاء مجلس الإدارة (الفترة المنتهية في 6 مارس 2024)			
معالي حميد محمد عبيد يوسف القطامي - رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
معالي سلطان سعيد المنصوري - نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبدالله سيف عبيد الحثبور - عضو مجلس الإدارة	1,956,592	لا يوجد	(1,956,592)
السيد عبدالله سالم عبيد الطريفي الشامسي - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد حمد عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد



حوكمة مجلس الإدارة

التّطوير المهني المُستمر لأعضاء مجلس الإدارة

أنشأ البنك سياسة التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة لجميع القضايا والمخاطر المحلية والدولية المتعلقة بالقطاع المالي، مما يمكنهم من انتهاج نهج تكيّفي. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز التنمية المستدامة وطويلة الأمد للبنك من خلال التحسين المستمر لمستوى كفاءة أداء مجلس الإدارة.

تماشياً مع مقتضيات السياسة والإطار التنظيمي السائد، يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في برامج تطوير مهنية مستمرة لتعزيز وتطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم، وذلك للتأكد من إعدادهم جيداً للإشراف الفعّال في ظل بيئة عمل ديناميكية دائمة التغيير. كما يهدف هذا الإجراء إلى ضمان تمتع المجلس بمجموعة متضافرة ومتنوعة من المهارات والخبرات التي تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، وبالتالي سد أي فجوات جوهرية في الخبرة الجماعية للمجلس.

في عام 2024، حضر أعضاء مجلس الإدارة سبع (7) جلسات حول قضايا محددة وفقاً للجدول أدناه:

13 مارس 2024
برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجُدد

24 أبريل 2024
التخطيط الاستراتيجي في عصر "الأزمة المستمرة"

24 يوليو 2024
الواجبات الائتمانية والحوكمة المؤسسية

19 سبتمبر 2024
فعالية مجلس الإدارة

9 أكتوبر 2024
الذكاء الاصطناعي في قطاع الخدمات المالية

30 أكتوبر 2024
مخاطر المناخ

11 ديسمبر 2024
مخاطر الجرائم المالية والأمن السيبراني



حوكمة مجلس الإدارة

تقييم أداء مجلس الإدارة

بالتوافق مع المتطلبات التنظيمية والتزام البنك بمبادئ النزاهة والمساءلة، يقوم البنك بإجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة في نطاق تحقيق أهدافه. ويشمل ذلك تقييم استقلالية الأعضاء. ويتم الاستعانة بجهة خارجية مستقلة لإجراء تقييم لأداء المجلس واللجان والأعضاء الأفراد، بما في ذلك رئيس المجلس، قبل انتهاء فترة ولايته التي تبلغ ثلاث سنوات. وتهدف هذه العملية إلى ضمان قيام مجلس الإدارة بدور فعّال واستباقي بشكل يمكنه من الوفاء بجميع التزاماته في ظل بيئة عمل متغيرة.

ويتمثل الغرض من هذه التقييمات في تقييم أداء وفعالية أعضاء مجلس الإدارة الأفراد والمجلس ككل، بالإضافة إلى تحديد الفجوات في المهارات والخبرات التي تحتاج إلى معالجة لتعزيز فعالية مجلس الإدارة وتلبية متطلبات الملاءمة والصلاحية.

تنطوي العملية، بشكل عام، على إجراء استطلاعات رأي مع مجلس الإدارة والإدارة العليا للحصول على الملاحظات وردود الفعل باستخدام مقياس تقييم، وإجراء مقابلات فردية مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وتحليل استجاباتهم للاستبيانات والمقابلات، ومن ثمّ إعداد تقرير بالنتائج لعرضه على مجلس الإدارة بالكامل. وعليه يناقش المجلس محتوى التقرير، ويضع خطة عمل، ويراجع مستوى التقدم المُحرز في التنفيذ بشكل دوري.

في نوفمبر 2023، قامت شركة استشارية رائدة بإجراء تقييم مستقل لمجلس إدارة بنك دبي التجاري. وفي عام 2024، قام البنك بإجراء تقييم داخلي لمجلس الإدارة. وقد تم النظر في مدى فعالية العوامل التالية خلال عمليات تقييم مجلس الإدارة الأخيرة:

- فعالية مجلس الإدارة واللجان
- الهيكل والتشكيل
- الاجتماعات وجدول الأعمال
- التواصل والتفاعل مع مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التعلم والتطوير
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
- التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

حوكمة مجلس الإدارة

إدارة تضارب المصالح

يلتزم البنك بضمان ألا تؤثر حالات تضارب المصالح سلباً على مصالح عملائه أو مساهميه أو أصحاب المصلحة الآخرين لديه. ويتم تحقيق ذلك من خلال تحديد ومنع وإدارة حالات التضارب في المصالح هذه بشكل فعّال. وقد وضع البنك سياسات خاصة بإدارة تضارب المصالح لكلٍ من مجلس الإدارة والموظفين. وتوفر هذه السياسات إرشادات حول إدارة حالات تضارب المصالح الفعلية والمتصورة، مما يضمن الحفاظ على القيم الأخلاقية للبنك واتخاذ قرارات أكثر موضوعية وحيادية.

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والموظفون الإبلاغ عن حالات تضارب المصالح والتنحي عن المشاركة في اتخاذ قرارات قد تتأثر بتضارب المصالح، وذلك لضمان أن تكون القرارات التجارية مبنية على مبادئ أخلاقية ودون تحيز. ويتم تسجيل حالات تضارب المصالح في محاضر الاجتماعات وسجلات تضارب المصالح التي يحتفظ بها قسم الامتثال (فيما يتعلق بالموظفين) وأمين سر مجلس الإدارة (فيما يتعلق بالمجلس). وفي عام 2024، تم تسجيل أكثر من 15 حالة تضارب مصالح لأعضاء مجلس الإدارة، حيث تنحى الأعضاء عن المشاركة في اتخاذ القرارات.

يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإعلان كتابياً عن أي حالات تضارب مصالح محتملة عند تعيينهم. يشمل ذلك حالات تضارب المصالح المتعلقة بأقاربهم من الدرجة الأولى وأي مناصب رسمية أو مهنية يشغلونها. كما يجب عليهم إخطار البنك بأي تغييرات لاحقة تتعلق بهذه المناصب المعلنة خلال فترة ولايتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم الحصول على إقرارات دورية من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين لتأكيد أي حالات تضارب مصالح محتملة.



حوكمة مجلس الإدارة

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يدرك مجلس الإدارة أن المعاملات بين الأطراف ذات الصلة قد تؤدي إلى تحقيق منافع مالية وتجارية واقتصادية للأفراد والمؤسسات والمجموعة بأكملها التي ينتمي إليها البنك. ويمكن أن تمثل تضارباً محتملاً أو فعلياً في المصالح وقد تثير تساؤلات حول مدى مواءمة هذه المعاملات مع المصالح الأفضل للبنك وأصحاب المصلحة فيه.

في هذا الصدد، ووفقاً لما تقتضيه اللوائح الحالية الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة (RPT)، يجب على البنك ومجلس إدارته والإدارة العليا وجميع المسؤولين والموظفين بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة التأكد من إجراء المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس مستقل ويجب التأكد من الإشراف والتنفيذ بشكل ملائم لنظام رقابة فعّال لإدارة التعرضات.

وعليه، فإن مجلس إدارة البنك والإدارة العليا والمسؤولين والموظفين، بما في ذلك الموظفون المعنيون في الشركات التابعة والشركات الزميلة، ملزمون بالامتثال للأنظمة وسياسة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة. ولا يجوز لهم السماح بمعاملات قد تؤدي إلى الإساءة أو تتسبب بأضرار قد يتعرض لها البنك ومودعيه ودائنيه وعملائه وأصحاب المصلحة الآخرين.

توفر سياسة البنك الخاصة بمعاملات الأطراف ذات الصلة إرشادات حول الشفافية وتحدد الأهمية في تعاملات البنك معهم. وتهدف السياسة إلى منع أي تضارب مصالح في تنفيذ هذه المعاملات، كما تضمن الإبلاغ والإفصاح والامتثال للإطار القانوني والتنظيمي المعمول به. وتحدد السياسة معاملات الأطراف ذات الصلة المعتمدة مسبقاً وتلك التي تتطلب موافقة من مجلس الإدارة أو أي من لجانه، وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

عند تحديد ما إذا كان سيتم الموافقة على أو رفض معاملة طرف ذي صلة مقدمة إلى مجلس الإدارة أو أي من لجانه، يجب على مجلس الإدارة النظر، من بين العوامل الأخرى التي يراها مناسبة فيما يلي:

- ما إذا كانت المعاملة ذات الصلة قد تم إبرامها بشروط لا تقل ملاءمة للبنك عن تلك الشروط المتاحة عموماً لطرف ثالث غير تابع في ظل نفس الظروف أو ظروف مماثلة، و
- نتائج تقييم، إن وجدت، حول ما إذا كانت هناك عملية تقديم عطاءات ونتائجها، ومراجعة منهجية التقييم المستخدمة والأساليب البديلة لتقييم المعاملة، ومدى مصلحة الطرف ذي الصلة في المعاملة.

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة مراجعة المعلومات التالية عند تقييم معاملة ذات صلة:

- شروط هذه المعاملة
- حصة الطرف ذي الصلة في المعاملة
- غرض وتوقيت المعاملة
- ما إذا كان البنك طرفاً في المعاملة، وإذا لم يكن البنك طرفاً فيها، تحديد طبيعة مشاركة البنك في المعاملة
- عندما تنطوي المعاملة على بيع أصل، وصف للأصل، بما في ذلك تاريخ الاقتناء وأساس التكلفة
- معلومات تتعلق بالأطراف المعنية المحتملة في المعاملة
- القيمة التقريبية للمعاملة والقيمة التقريبية لحصة الشخص ذي الصلة في المعاملة
- وصف لأي أحكام أو قيود يفرضها إبرام المعاملة المقترحة
- ما إذا كانت المعاملة المقترحة تشمل أي مخاطر سمعة محتملة قد تنشأ بسبب المعاملة المقترحة أو فيما يتعلق بها
- أي معلومات أخرى ذات الصلة بالمعاملة

لا يجوز للأفراد الذين يستفيدون من معاملة ذات صلة و/أو الأشخاص المرتبطين بمثل هؤلاء الأفراد المشاركة في عملية منح أو إدارة المعاملة.

للحصول على تفاصيل حول المعاملات ذات الصلة التي تم إكمالها في عام 2024، يرجى الرجوع إلى ملاحظة 33 في البيانات المالية والجدول أدناه:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين		الأطراف ذات الصلة بالحكومة		الأطراف الأخرى ذات الصلة	
	2024	2023	2024	2023	2024	2023
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المستحق من البنوك	-	-	**323,460**	73,460	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**69,348**	103,382	**207,403**	1,073,800	**3,327,045**	2,174,448
الاستثمار في الأوراق المالية، بالصافي	-	-	**554,518**	551,331	-	-
القبولات البنكية	-	-	-	27,615	**293,009**	40,987
الاعتمادات المستندية	-	-	**1**	5,082	**267,526**	211,062
خطابات الضمان	-	-	**174,252**	148,674	**400,400**	123,966
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**1,846**	58,095	**796,575**	1,213,161	**276,261**	284,167
المستحق للبنوك	-	-	**35,880**	46,788	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**183,367**	112,365	**6,325,647**	3,928,062	**1,255,042**	1,062,602
دخل الفوائد والعمولات	**5,562**	7,807	**38,731**	68,671	**253,250**	164,971
مصروفات الفوائد	**3,207**	2,784	**268,431**	197,870	**90,970**	16,529
توزيعات الأرباح من شركة زميلة	-	-	-	-	**6,653**	6,653



جدول أعمال مجلس الإدارة واجتماعاته

اجتماعات مجلس الإدارة

يتم تحديد جداول ومواعيد اجتماعات مجلس الإدارة واللّجان في بداية كل عام، ويتم تعميم الجدول الزمني لمواعيد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان مُسبقاً لتسهيل قيام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللّجان بتنظيم جداول مواعيدهم وضمان المُشاركة البناءة والفعّالة في الاجتماعات. ويمكن إعادة جدولة مواعيد الاجتماعات إذا لزم الأمر، بموافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة.

يتم إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة من قبل سكرتير مجلس الإدارة وبالتّنسيق مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التّنفيذي، بحيث يتم توزيع أوراق مجلس الإدارة قبل خمسة أيام عمل من عقد الاجتماع، لتوفير الوقت الكافي للأعضاء للاستعداد للاجتماعات.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة النظر في الموضوعات الأساسية بالنسبة إلى توجهات البنك، ومنها: أداء الأعمال، والتّخطيط طويل المدى، والاستراتيجيّة، وتقبل المخاطر وإدارتها، وخطط الإحلال، والموارد البشرية.

يتلقى أعضاء مجلس الإدارة بانتظام تدفقاً مستمراً للمعلومات والتقارير ذات الصلة فيما يتعلق بأدائهم لأدوارهم. وتشتمل أوراق مجلس الإدارة على تقارير من الرئيس التنفيذي والرئيس المالي وغيرهم، وذلك بوتيرة منتظمة وفي مواعيد محددة. ويتضمن ملف مجلس الإدارة المحاضر الرسميّة لاجتماعات اللجان، حيث يقدم رئيس كل لجنة تحديثاً لأعضاء مجلس الإدارة في بداية كل اجتماع لمجلس الإدارة حول العناصر المهمة التي تمت مناقشتها في اجتماع اللجنة.

في عام 2024، عقد مجلس الإدارة ثمانية (8) اجتماعات. ويرد فيما يلي تفاصيل الأعمال الرئيسية التي تمّت مناقشتها في الاجتماعات الأساسية لمجلس الإدارة على مدار العام:

رقم اجتماع مجلس الإدارة	التاريخ	الموضوعات الرئيسية
1	5 يناير 2024	مناقشة المسائل المتعلقة بالترشيحات
2	31 يناير 2024	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية لعام 2023 • مستجدات الاستراتيجية • الموافقة على جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية • الموافقة على تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2023، بما في ذلك البيان حول فعالية نظام الرقابة الداخلية • الموافقة على تقرير الاستدامة لبنك دبي التجاري • الموافقة على تقرير الشريعة السنوي لعام 2023 من جانب لجنة الرّقابة الشرعيّة الداخليّة وإعادة تعيين أعضائها
3	6 مارس 2024	• انتخاب رئيس مجلس الإدارة • انتخاب نائب رئيس مجلس الإدارة • تعيين رؤساء وأعضاء اللجان التابعة لمجلس الإدارة
4	24 أبريل 2024	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية للربع الأول • مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات • الموافقة على اختصاصات (لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة) • الموافقة على التفويض الرسمي لرئيس مجلس الإدارة • تطوير وتدريب مجلس الإدارة: التخطيط الاستراتيجي
5	24 يوليو 2024	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية للربع الثاني • الموافقة على سياسة تقبُّل المخاطر • الموافقة على مقاييس وحدود تقبُّل المخاطر • الموافقة على آلية معاملات الأطراف ذات الصلة بمجلس الإدارة بموجب برامج منتجات التجزئة المعتمدة • الموافقة على اختصاصات (لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة) • الموافقة على اختصاصات (لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة) • الموافقة على لوحة معلومات الاستراتيجية • تطوير وتدريب مجلس الإدارة: الواجبات الائتمانية
6	19 سبتمبر 2024	• مستجدات اجتماعات اللجان • لوحة معلومات الاستراتيجية • الموافقة على اختصاصات (لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة) • الموافقة على اختصاصات (لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة) • تطوير وتدريب مجلس الإدارة: فعالية مجلس الإدارة
7	23 أكتوبر 2024	• مستجدات اجتماعات اللجان • النتائج المالية للربع الثالث • مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات • التحديث الشرعي من خلال الاجتماع مع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • الموافقة على تفويض الصلاحيات لمجلس الإدارة ولجانه • الموافقة على مقاييس تقبُّل المخاطر وتعريفها • الموافقة على إطار الحوكمة الشرعية وميثاق لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • الموافقة على اختصاصات (لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة)
8	11 ديسمبر 2024	• مستجدات اجتماعات اللجان • التزويد بموازنة 2025 • تطوير وتدريب مجلس الإدارة: مخاطر الجرائم المالية والأمن السيبراني

اجتماعات مجلس الإدارة
المواضيع الرئيسية



%15
الحوكمة

%5
الموارد البشرية، التوطين

%20
النتائج المالية

%20
إدارة المخاطر

%15
التدريب

%20
استراتيجية البنك

%5
استراتيجية الحوكمة البيئية
والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

جدول أعمال مجلس الإدارة واجتماعاته

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها العضو
اجتماعات مجلس الإدارة بعد الانتخابات (للفترة التي بدأت بتاريخ 6 مارس 2024)		
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	6/6
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	6/6
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	6/6
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	6/5
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	6/5
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	6/6
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	6/6
8	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	6/3
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	6/5
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	6/6
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	6/4

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها العضو
اجتماعات مجلس الإدارة بعد الانتخابات (للفترة المنتهية بتاريخ 6 مارس 2024)		
1	معالي حميد محمد عبيد يوسف القطامي - رئيس مجلس الإدارة	2/2
2	معالي سلطان سعيد المنصوري - نائب رئيس مجلس الإدارة	2/2
3	السيد عبدالله سيف عبيد الحثبور - عضو مجلس الإدارة	2/1
4	السيد عبدالله سالم عبيد الطريفي الشامسي - عضو مجلس الإدارة	2/2
5	السيد حمد عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	2/2
6	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - عضو مجلس الإدارة	2/2
7	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	2/2
8	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	2/2
9	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	2/2
10	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	2/1
11	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	2/2

لجان مجلس الإدارة

لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

فوض مجلس الإدارة لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة له بصلاحيات تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على تسهيلات ائتمانية واستثمارات أكبر تتجاوز حدود الإدارة.
- الموافقة على برامج المنتجات لمنتجات الائتمان المعتمدة على أساس برنامجي.
- الإشراف على نهج البنك فيما يتعلّق بمُعظم التعرضات الائتمانيّة الأكثر أهمية في محفظته على المستوى القطاعي والفردي.
- مراجعة نوعية للمحفظة الاستثمارية للبنك والاتجاهات المؤثرة عليها.
- الإشراف على فعّالية الاستراتيجية المتبعة وسياسات الاستثمار لدى البنك.

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة - ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة مستقلين وعضويْن (2) غير مستقلين.

- السيد بطي الكندي: رئيس - مستقل
- السيد عبد الواحد الفهيم: عضو - مستقل
- السيد سعود عبيدالله: عضو - مستقل
- السيد خالد الرستماني: عضو - غير مستقل
- السيد هادي طاهر بدري: عضو - غير مستقل

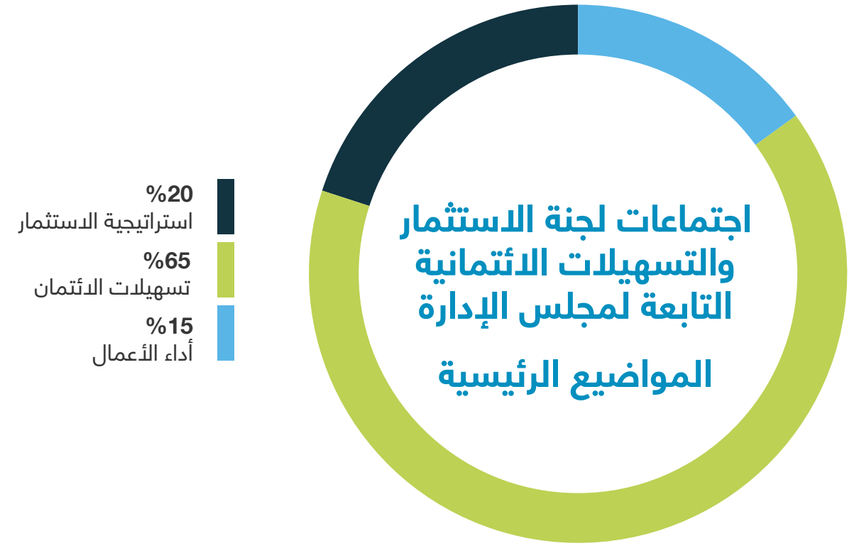
اجتماعات لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2024

عدد اجتماعات لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
20 مارس 2024	5/5	
3 أبريل 2024	5/4	السيد خالد الرستماني
24 أبريل 2024	5/4	السيد خالد الرستماني
8 مايو 2024	5/5	
22 مايو 2024	5/4	
31 مايو 2024	5/5	
5 يونيو 2024	5/4	السيد خالد الرستماني
21 يونيو 2024	5/5	
3 يوليو 2024	5/3	السيد خالد الرستماني السيد سعود عبيدالله
24 يوليو 2024	5/4	السيد خالد الرستماني
21 أغسطس 2024	5/4	السيد هادي بدري
4 سبتمبر 2024	5/3	السيد خالد الرستماني السيد هادي بدري
18 سبتمبر 2024	5/5	
2 أكتوبر 2024	5/5	
16 أكتوبر 2024	5/5	
5 نوفمبر 2024	5/5	
20 نوفمبر 2024	5/5	
4 ديسمبر 2024	5/4	السيد عبد الواحد الفهيم
18 ديسمبر 2024	5/4	السيد خالد الرستماني

لجان مجلس الإدارة

لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024



ملاحظة: بعد انتخابات مارس 2024، تم حل اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة وإعادة هيكلتها إلى لجنتين جديدتين: لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة. وواصل رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة دوره كرئيس للجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة. وفيما يلي الخطوط العريضة لتكوين اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة وحضور أعضاء اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة لاجتماعاتها

تشكيل اللجنة

كانت اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة تتألف من خمسة (5) أعضاء - ثلاثة (3) أعضاء مستقلين وعضويْن (2) غير مستقلين.

- السيد بطي الكندي: رئيس - مستقل
- السيد عبد الواحد الفهيم: عضو - مستقل
- سعادة أحمد جلفار: عضو - مستقل
- السيد خالد الرستماني: عضو - غير مستقل
- السيد حمد الفطيم: عضو - غير مستقل

اجتماعات اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024

تاريخ اجتماعات اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
10 يناير 2024	5/4	السيد خالد الرستماني
31 يناير 2024	5/5	
14 فبراير 2024	5/5	
28 فبراير 2024	5/3	سعادة أحمد جلفار السيد خالد الرستماني

لجان مجلس الإدارة

لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة



بيان رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسّرنا أن نُقدم لكم تقرير لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2024. تعقد اللجنة اجتماعاتها، في المتوسط، مرة كل أسبوعين، ويتعين عليها، بين حينٍ وآخر، مراجعة القضايا المطروحة للمناقشة وإبداء الآراء حولها. وخلال عام 2024، واصلت اللجنة أداء مهامها بكفاءة وانتظام، حيث عقدت 23 اجتماعاً خلال السنة (منها أربعة اجتماعات تحت مظلة نظام الحوكمة السابق مثل اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة). وكانت نسبة المشاركة في الحضور من قبل أعضاء اللجنة عالية.

وكما هو الحال في السنوات الماضية، واصلت اللجنة جهودها من أجل ضمان أن القروض والاستثمارات التي يتم اعتمادها تتوافق مع أهداف أعمال البنك ومستويات تقبل المخاطر لديه بشكل عام. كما قامت اللجنة أيضاً بمهام ومسؤوليات أخرى خلال السنة، بما في ذلك:

- مراجعة وإقرار مقترحات التمويل للشركات والأفراد
- مراجعة وتقديم التوصيات بشأن تغييرات سياسة تفويض الصلاحيات ومصفوفة الصلاحيات
- المراجعة وتقديم التوصيات بشأن التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات وسياسات الاستثمار للبنك
- تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية للجنة
- مراجعة أداء البنك مقارنة بالمنافسين مع ضمان الامتثال لإطار عمل/أهداف الرقابة التنظيمية الاحترازية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- تقييم التغييرات التي تطرأ على درجة تقبل البنك للمخاطر في الدولة ودرجة التعرض للمخاطر خارجياً
- مراجعة التأثير المتوقع للتطورات التنظيمية الجديدة، بما في ذلك معايير التعرضات الكبيرة للمخاطر ومعايير مخاطر الائتمان
- مراجعة التحسينات التي تم إدخالها على أنظمة البنك وعملياته فيما يتعلق بإدارة التعرضات الائتمانية ذات الأداء الضعيف

بشكل عام، ساهمت لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة، بالتعاون مع اللجان الأخرى، بشكل فعّال في تنفيذ استراتيجية نمو البنك مع الحفاظ على نهج حكيم في إدارة المخاطر يتناسب مع درجة تقبل المخاطر المُعتمد من مجلس الإدارة.

وفي عام 2025، ستواصل اللجنة جهودها نحو تعزيز ثقافة الأداء العالي والنمو المستدام، ودعم طموحات عملائنا، والوفاء بالتزاماتنا تجاه أصحاب المصلحة.

السيد بطي سعيد الكندي

رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

فوض مجلس الإدارة اللجنة الاستراتيجية لمجلس الإدارة الصلاحيات التالية والتي تقتصر على:

- الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية واستكشاف فرص النمو للبنك وأعماله بالتعاون مع الإدارة.
- متابعة تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والإشراف على استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات الرقمنة الشاملة.
- مراقبة الأداء التشغيلي والمالي مقابل الأهداف المحددة.
- مراجعة وإقرار و/أو اعتماد السياسات التي تكون اللجنة مسؤولة عن القيام بذلك، وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- اقتراح أي مجالات يمكن للبنك من خلالها تحسين أو تعديل عملياته أو استراتيجيته أو مجالات أعماله إلى مجلس الإدارة.

تشكيل اللجنة

تتألف اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة من أربعة (٤) أعضاء مجلس إدارة - عضو مجلس إدارة (١) مستقل وثلاثة أعضاء (3) غير مستقلين

- سعادة أحمد بن بيات: رئيس - غير مستقل
- الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم: عضو - مستقل
- السيد علي الفردان: عضو - غير مستقل
- الآنسة موزة الفطيم: عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة خلال 2024

تاريخ اجتماعات اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
22 أبريل 2024	4/3	الآنسة موزة الفطيم
29 مايو 2024	4/4	
17 يوليو 2024	4/3	سعادة أحمد بن بيات
16 سبتمبر 2024	4/4	
27 نوفمبر 2024	4/4	

الوقت المخصص لاجتماعات اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة خلال 2024



لجان مجلس الإدارة

اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة



بيان رئيس اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير اللجنة الاستراتيجية لمجلس الإدارة لسنة 2024.

عقدت اللجنة الاستراتيجية التي تشكلت مؤخراً مجموعة من الاجتماعات الاستراتيجية المُثمرة خلال العام 2024.

وتولت اللجنة مسؤولية مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات والتعاون مع الإدارة لاستكشاف فرص النمو للبنك وأعماله. وقيّمت اللجنة استراتيجية البنك التي وضعتها الإدارة وواصلت متابعة مستوى التقدم المُحرز في تنفيذ الأهداف مقابل الاستراتيجية. الجدير بالذكر أن اللجنة وضعت لوحة معلومات للاستراتيجية حتى يتسنى لها مراجعة مستوى التقدم المُحرز في المبادرات الاستراتيجية بشكل منتظم ودوري. وقد تولت اللجنة القيام بما يلي على وجه الخصوص:

- تطوير نطاق مرجعية اللجنة
- مراجعة الاستراتيجية التي طورتها الإدارة ووضعتها على جدول الأعمال
- مراجعة لوحة معلومات الاستراتيجية
- مراجعة فرص الأعمال والمنتجات الاستراتيجية الجديدة التي قدمتها الإدارة
- مراجعة خارطة الطريق للتحول الاستراتيجي الرقمي والتكنولوجي ومستوى التقدم المُحرز في تنفيذها
- الاطلاع على أحدث تطورات الأسواق حول الذكاء الاصطناعي وفرص الأعمال المرتبطة به
- الاطلاع على التحديات والفرص في مختلف الأسواق على المستوى الجغرافي
- مراجعة استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتطورات القطاع ومستوى التقدم المُحرز في تنفيذها
- مراجعة التطورات التنظيمية والآثار الاستراتيجية المرتبطة بها على البنك

وبشكل عام، قادت اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة، بالتعاون مع اللجان الأخرى، المناقشات والريادة الفكرية، حيث كان لها دور رائد في توجيه مسيرة البنك نحو تحقيق مستويات متقدمة من النمو في الأسواق في الوقت الحالي وفي المستقبل.

وفي عام 2025، ستواصل اللجنة جهودها الرامية إلى صياغة استراتيجية البنك ومتابعة وتقييم مستوى التقدم الاستراتيجي المُحرز في تحقيق الأهداف. كما ستواصل اللجنة أداء دورها الريادي لإطلاق الأفكار والتخطيط والقيادة الاستراتيجية بما يدعم مسيرة البنك نحو الوفاء بالتزاماته تجاه كافة أصحاب المصلحة.

سعادة أحمد عبدالله بن بيات
رئيس اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

فوض مجلس الإدارة لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة الصلاحيات التالية، وتقتصر على ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة الإدارة المتعلقة بتحمل المخاطر والتخفيف من تبعاتها،
- الإشراف على جميع المخاطر (المالية وغير المالية) والأنشطة المرتبطة بالمخاطر،
- تحديد ومراقبة درجة تقبل البنك للمخاطر ومراقبة الأداء مقابل ذلك،
- مراجعة السياسات والموافقة عليها حيث تتحمل اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- مراقبة حالات استرداد المواد والموافقة على عمليات إعادة الهيكلة أو التسويات المالية ذات الصلة، بما في ذلك الشطب وزيادة المخصصات.

تشكيل اللجنة قبل الانتخابات (6 مارس 2024)

تشكلت لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) من ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة، عضوين (2) مستقلين وعضو واحد (1) غير مستقل.

- السيد عبد الواحد الفهيم: رئيس - مستقل
- سعادة أحمد جلفار: عضو - مستقل
- السيد عبدالله الطريفي: عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة لعام 2024

تاريخ اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
28 فبراير 2024	3/2	سعادة أحمد جلفار

لجان مجلس الإدارة

لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

تشكيل اللجنة بعد الانتخابات (6 مارس 2024)

تشكلت لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة، ثلاثة أعضاء (3) مستقلين، وعضوين (2) غير مستقلين

- السيد عبد الواحد الفهيم: رئيس - مستقل
- السيد بطي الكندي: عضو - مستقل
- السيد سعود عبيدالله: عضو - مستقل
- سعادة أحمد بن بيات: عضو - غير مستقل
- السيد هادي بدري: عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة لعام 2024

تاريخ اجتماعات اللجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
3 أبريل 2024	5/5	
15 مايو 2024	5/5	
3 يوليو 2024	5/4	السيد سعود عبيدالله
10 سبتمبر 2024	5/5	
23 أكتوبر 2024	5/5	
9 ديسمبر 2024	5/5	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024



%20
مستجدات المخاطر (متضمنة بيانات مستوى تقبل المخاطر)

%20
السياسات المتعلقة بالمخاطر

%20
المستجدات التنظيمية (متضمنة مستجدات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الاجهاد)

%20
مستجدات الامتثال

%20
معدل التعافي المالي

لجان مجلس الإدارة

لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة



بيان رئيس لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسعدنا أن نقدم تقرير لجنة المخاطر والامتثال لعام 2024.

يفوّض مجلس الإدارة سلطة الإشراف على المخاطر إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتغطي اختصاصات لجنة المخاطر والامتثال المخاطر المالية وغير المالية التي يتعرض لها البنك، مما يضمن متانة وفعالية الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك تطبيقه وفعاليته فيما يتعلق بإدارة المخاطر في جميع الأنشطة الرئيسية لعمليات البنك.

تتولى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة مراجعة واعتماد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، ويشمل ذلك ثقافة المخاطرة، والرغبة في المخاطرة، وتحديد درجة تقبل المخاطر وتحديد المخاطر وتقييمها، وتقنيات إدارة المخاطر. كما توافق لجنة المخاطر والامتثال على سياسات المخاطر والامتثال، وتقبل المخاطرة، وأُطر العمل وعملية التقييم الداخلي السنوي لكفاية رأس المال، بما في ذلك نتائج اختبارات الإجهاد.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم اللجنة المشورة الاستراتيجية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأداء الحالي والمتوقع لقدرة البنك على تحمل المخاطرة.
وتتلقى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة تحديثات منتظمة من الإدارة حول المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ويشمل ذلك ملخصاً ربع سنوياً لملف مخاطر البنك وأداء المحفظة مقابل مستوى تقبّل البنك للمخاطرة المحددة.

في عام 2024، عقدت اللجنة سبعة (7) اجتماعات، واجتماعين (2) مشتركين مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وفيما يلي بعض البنود على جدول أعمال هذه الاجتماعات:

- مراجعة ومناقشة المخاطر الرئيسية والناشئة التي حددتها الإدارة وإجراءات التخفيف منها. ويتضمن ذلك تقييماً شاملاً لمخاطر المناخ، بما في ذلك المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية والامتثال للجرائم المالية ومخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني.
- تلقي التحديثات حول نشاط اختبار الضغوط في البنك والإشراف عليه والتأكد من خضوع أي تطورات قوية لاختبار الضغوط على مستوى البنك بأكمله.
- مراجعة ومناقشة واعتماد السياسات الجديدة وإجراء مراجعات سنوية للمخاطر والامتثال والسياسات الرئيسية الأخرى للبنك.
- تلقي التحديثات حول مخاطر وضوابط الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بما في ذلك تقييم الامتثال لمتطلبات نظام ضمان أمن المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مراجعة ودعم التحسينات المستمرة للإطار العام المتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية للبنك، بما في ذلك الإشراف على مراجعة المرونة التشغيلية الموضوعية للمصرف المركزي.
- مراجعة تعرضات المحفظة الائتمانية والمخاطر الأخرى مقابل حدود المخاطر ومستوى تقبل المخاطر.
- مراجعة واعتماد مقترحات الائتمان المتعلقة بوحدة التعافي المالي وإعادة الهيكلة.
- مراجعة حوادث المخاطر التشغيلية والاحتيالية، بما في ذلك الأسباب الجذرية وإجراءات التخفيف التي اتخذتها الإدارة، و
- الإشراف على فعالية التدابير التي يتخذها البنك لإدارة مخاطر الامتثال وأداء الأنشطة المتعلقة بالامتثال، خاصة في مجالات مكافحة غسل الأموال والعقوبات.

بصفة عامة، تم إدارة المخاطر جيداً فيما يتعلّق بمقاييس درجة تقبّل البنك للمخاطر. وفي حالة حدوث تباينات، قامت الإدارة بمعالجته عن طريق خطط تدارك وتصحيح وأنشطة تخفيف مناسبة.

السيد عبد الواحد الفهيم
رئيس لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

الغرض الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة هو توفير الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وعملية التدقيق، ونظام الرقابة الداخلية للبنك، والامتثال للقوانين واللوائح، من خلال ما يلي:

- مراقبة جودة وسلامة البيانات المالية وأي إعلانات رسمية تتعلق بالأداء المالي،
- مراجعة أنظمة التدقيق والرقابة الداخلية المعمول بها حالياً لضمان سلامتها وملائمتها للغرض،
- تلقي ودراسة التقارير والتوصيات من التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين والإدارة،
- مراقبة الامتثال للقوانين واللوائح، والإبلاغ عن المخالفات، والاحتيال،
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتقارير المالية وتعيين وإعادة تعيين وعزل المدقق الخارجي، والموافقة على أتعاب وشروط توظيف رئيس التدقيق الداخلي،
- مراقبة ومراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي،
- التحقق من استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي والخارجي،
- مراجعة واعتماد السياسات حيث تقع على عاتق اللجنة مسؤولية القيام بذلك بموجب تفويض الصلاحيات،
- مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة مع البنك والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة قبل إبرام هذه المعاملات، و
- التوصية بإجراء تغييرات على مكافآت رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي والتوصية بذلك إلى لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة. ومن منظور الأداء والأجر المتغير، تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية وتقييم الأداء السنوي ومبلغ المكافأة السنوية والتوصية بذلك إلى لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة. كما تتشاور لجنة التدقيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن الأمور المتعلقة في رئيس التدقيق الشرعي الداخلي.

تشكيل اللجنة قبل الانتخابات (6 مارس 2024)

تتألف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة، وجميعهم مستقلون.

- الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم: رئيس - مستقل
- السيد عبد الواحد الفهيم: عضو - مستقل
- السيد بطي الكندي: عضو - مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024

تاريخ اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
29 يناير 2024	3/3	

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تشكيل اللجنة بعد الانتخابات (6 مارس 2024)

تتألف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة، وجميعهم مستقلون.

- الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم: رئيس - مستقل
- سعادة أحمد جلفار: عضو - مستقل
- السيد عبد الواحد الفهيم: عضو - مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2024

تاريخ اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
22 أبريل 2024	3/3	
17 يوليو 2024	3/3	
21 أكتوبر 2024	3/3	
27 نوفمبر 2024	3/3	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024



%24
مستجدات التدقيق الداخلي

%18
مستجدات التدقيق الشرعي الداخلي

%25
مستجدات المراجعة الخارجية للتدقيق الداخلي والامتثال

%10
مراجعة السياسات والمسائل المتعلقة بالحوكمة

%23
النتائج المالية

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

بيان رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرّنا أن نقدم لكم تقرير لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2024.

عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خمسة (5) اجتماعات في عام 2024، للقيام بمسؤولياتها وفقاً لاختصاصات لجنة التدقيق.

وقد قامت لجنة التدقيق بتقييم جودة وسلامة البيانات المالية للبنك والتقارير المالية، وتأكدت من فعّالية إطار عمل الرقابة الداخلية.

كما اجتمعت لجنة التدقيق مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي بشكل منتظم، دون حضور الإدارة التنفيذية، لمناقشة المسائل المتعلقة بالمجالات التي تقع ضمن اختصاص اللجنة.

وواصلت لجنة التدقيق تنسيق الأنشطة مع لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، وعقدت اجتماعين مشتركين خلال العام، لضمان تدفق كافٍ للمعلومات بين اللجان.

ركزت لجنة التدقيق الداخلي على أن خطة التدقيق الداخلي لعام 2024 توفر ضمانات كافية بأن تظل الضوابط الداخلية للبنك قوية.

كما راجعت لجنة التدقيق الداخلي الملاحظات التي أشار إليها المدققون الداخليون والخارجيون، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الرقابة المالية، والجهات التنظيمية الأخرى، وتأكدت من اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بهذه الملاحظات. ويمثل ضمان امتثال البنك لجميع اللوائح أولوية لدى لجنة التدقيق الداخلي.

وقد مارست لجنة التدقيق الداخلي الرقابة على أداء وفعالية وأنشطة وظيفة التدقيق الداخلي في البنك (وبشكل منفصل، أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي) وراجعت التحديثات على خطة التدقيق والتوظيف، مع الأخذ في الاعتبار سياسات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح بشأن الضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي.

قامت لجنة التدقيق بإدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، وأشرفت على عملية اختيار المدقق الخارجي الجديد لعام 2024. كما أوصت لجنة التدقيق بتعيين شركة ديلويت كمدقق خارجي لبنك دبي التجاري ليعتمدها مجلس الإدارة، وقد وافق المساهمون وصدقوا على ذلك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي لعام 2024.

قامت لجنة التدقيق بتقييم مؤهلات وأداء واستقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين، وراجعت واعتمدت نطاق العمل المقترح من قبل المدققين الخارجيين لعام 2024.

وتعرب لجنة التدقيق عن سرورها بمواصلة تعزيز "خطوط الدفاع الثلاثة" للبنك، مع إحراز تقدم قوي في جميع الخطوط.

التطلع إلى عام 2025

ونتطلع قدماً نحو عام جديد نستكمل فيه نهجنا المتميز حيث يضم الجدول الزمني للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خمسة (5) اجتماعات بالحد الأدنى لعام 2025، وستركز هذه الاجتماعات على سلامة ونزاهة البيانات المالية لبنك دبي التجاري، والالتزام بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، وتقييم ومراقبة المدققين الداخليين والخارجيين، بالإضافة إلى ضمان أن خطة التدقيق الداخلي لعام 2025 تعكس خطة المخاطر الحالية والناشئة. وستواصل اللجنة أيضاً تنسيق أنشطتها مع لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

كما ستشرف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة على استقلالية وأداء المدقق الخارجي والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي.



الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم
رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

لجنــة المكافــآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

تم إنشاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة من قبل مجلس الإدارة. ويتمثل الغرض من إنشاء اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة من خلال ما يلي:

- الموافقة على استراتيجية الأفراد بالبنك ومراقبة تنفيذها،
- الموافقة على سياسة المكافآت الخاصة بالبنك وأنها تنطبق على جميع موظفي البنك والشركات المرتبطة به و/أو الشركات التابعة له،
- الموافقة على جميع سياسات الموارد البشرية الأخرى المرتبطة بالأجور و/أو سياسة المكافآت،
- الموافقة على مدونة قواعد السلوك وسياسة تضارب المصالح،
- الموافقة على حزم المكافآت لكبار المسؤولين التنفيذيين بما يتماشى مع لوائح حوكمة الشركات،
- تقديم التوصيات فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة،
- الموافقة على خطط الحوافز طويلة المدى للموظفين،
- التأكد من أن تعويضات الموظفين في الوظائف الرقابية لإدارة المخاطر بما في ذلك الرقابة الشرعية الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي بما في ذلك التدقيق الشرعي الداخلي يتم تحديدها بشكل مستقل عن أداء البنك،
- التأكد من تخفيض التعويضات المستندة إلى الأداء لكبار المسؤولين التنفيذيين ومقدمي المخاطر المادية أو عكسها بناءً على المخاطر المحققة وانتهاكات القوانين أو اللوائح أو قواعد السلوك أو السياسات الأخرى قبل استحقاق التعويضات؛
- مراجعة خطط الحوافز المتعلقة بالأعمال،
- الموافقة على خطط الحوافز لجميع الموظفين،
- وضع عملية مناسبة وسليمة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين،
- مراجعة خطط تعاقب كبار المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة،
- التوصية بأفراد للترشيح كأعضاء في مجلس الإدارة ولجانه ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية،
- الإشراف على نظام إدارة الأداء بما في ذلك أهداف الأداء للرئيس التنفيذي وجميع كبار المسؤولين التنفيذيين، ويشمل ذلك رئيس إدارة المخاطر، ورئيس الرقابة الداخلية ورئيس الرقابة الشرعية الداخلية ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي،
- الإشراف على الهيكل التنظيمي للجان وكبار المسؤولين التنفيذيين، و
- مراجعة ترتيبات حوكمة الشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اختيار أعضاء مجلس الإدارة وملاءمتهم وتنوع اختيارهم، والتطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة، والإشراف على تقييم الأداء السنوي لمجلس الإدارة ولجانه وأعضاء مجلس الإدارة الفرديين وهياكل اللجان وكفايتها.
- دراسة أي مسألة تكميلية أخرى متعلقة بما سبق بناءً على ما تقرره اللجنة.
- مراجعة السياسات والموافقة عليها حيث تتحمل اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- الموافقة على التسهيلات الائتمانية المقدمة للموظفين أو ذويهم خارج سياق العمل الاعتيادي.

تشكيل اللجنة قبل الانتخابات (6 مارس 2024)

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة، واحد (1) مستقل، وأربعة (4) غير مستقلين

- سعادة أحمد جلفار: رئيس - مستقل
- السيد علي الفردان: عضو - غير مستقل
- السيد عبدالله الحثبور: عضو - غير مستقل
- السيد حمد الفطيم: عضو - غير مستقل
- السيد عبدالله الطريفي: عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024

تاريخ اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
17 يناير 2024	5/5	
22 يناير 2024	5/5	
19 فبراير 2024	5/5	

لجان مجلس الإدارة

لجنــة المكافــآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

تشكيل اللجنة بعد الانتخابات (6 مارس 2024)

تتكـون لجنـة المكافـآت والترشـيحات والحوكمـة مـن خمسـة (5) أعضـاء مجلـس إدارة، عضويْـن (2) مسـتقلين، وثلاثـة (3) غيـر مسـتقلين

- الدكتور عبدالله آل كرم: رئيس - غير مستقل
- سعادة أحمد جلفار: عضو - مستقل
- السيد سعود عبيدالله: عضو - مستقل
- السيد علي الفردان: عضو - غير مستقل
- الآنسة موزة الفطيم: عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024

تاريخ اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
5 يونيو 2024	5/5	
11 سبتمبر 2024	5/5	
20 نوفمبر 2024	5/5	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2024



%23
التعويضات

%18
الترشيحات

%22
الموارد البشرية (بما في ذلك تحديثات بطاقة الأداء الخاصة بمؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة التنفيذية)

%19
الحوكمة والسياسات والمسائل المتعلقة بمجلس الإدارة

%18
التوطين

لجان مجلس الإدارة

لجنــة المكافــآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

بيان رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة



السادة المساهمون الكرام،

يسعدنا أن نقدم تقريرنا لعام 2024 وذلك بالنيابة عن أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، فقد واصلت اللجنة اهتمامها بتطوير ونشر ثقافة الأداء العالي بما يضمن أن تظل برامج الارتقاء بالأداء والمكافآت منسجمة مع أهداف أعمالنا. كما قامت اللجنة بمتابعة فعالية الهياكل التنظيمية، ومشاركة موظفينا، وتطوير قدرات القوى العاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيز على النمو المستمر للقوى العاملة من مواطني الدولة وصقل المهارات الأساسية للبنوك وهي الائتمان والرقمنة، والقيادة والإدارة.

ويعتبر التوطين محوراً رئيسياً وهدفاً استراتيجياً لبنك دبي التجاري، وهو بند أساسي على جدول أعمال اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة. ونضع توظيف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس أولوياتنا ونعتبره جوهر نجاحاتنا المتوالية.

إننا نهدف إلى جذب الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وتطوير مهاراتهم على كافة المستويات، لإعداد كوادر من المواهب المصرفية الواعدة للمستقبل. فقد قام البنك بتوظيف أكثر من 100 كادر إماراتي في العام 2024، مما ساهم في تعزيز التزامنا بدعم طموحات الدولة وخلق كوادر عمل مصرفية وطنية إماراتية تتسم بالمثابرة والقوة.

ونفذ البنك العديد من المبادرات لضمان الاحتفاظ بالكوادر الإماراتية الموهوبة، وشمل ذلك إطلاق برامج تعليمية وتطويرية شاملة، ومنصة تعليمية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى حزم تعويضات تنافسية. كما تم إنشاء بيئة عمل داعمة تشجع على النمو والابتكار، بما يضمن تحفيز الموظفين وتعزيز انتمائهم ويؤهلهم لبناء مسيرة مهنية طويلة الأمد مع البنك.

ويُعد برنامج توظيف خريجين التكنولوجيا أحد الركائز الأساسية في استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق التوطين وتعزيز المهارات الرقمية. فقد تم تصميم هذا البرنامج لاستقطاب الخريجين الشباب المتمرسين في مجال التكنولوجيا والراغبين في بدء مسيرة مهنية في القطاع المصرفي. ومن خلال هذا البرنامج، نقدم فرصاً تدريبية وتطويرية شاملة، تمكن الخريجين من اكتساب خبرة عملية وتطوير المهارات اللازمة للنجاح في هذا المجال. وإننا ملتزمون بتوسيع نطاق هذا البرنامج وتوفير المزيد من الفرص للمواطنين الإماراتيين للانضمام إلى فريقنا والمساهمة في تطورنا التكنولوجي.

وتتيح استراتيجية المكافآت في بنك دبي التجاري إطاراً يمكّن اللجنة من القيام بمسؤولياتها خلال العام. وفي إطار الصلاحيات المفوضة إليها من مجلس الإدارة، فإن اللجنة مسؤولة عن اعتماد سياسة المكافآت، بما في ذلك شروط وخطط المكافآت وخطط الحوافز الأخرى طويلة الأجل، بالإضافة إلى الموافقة على حزم المكافآت الفردية للمديرين التنفيذيين وكبار الموظفين في البنك، وكذلك مقدمي المخاطر المادية.

خلال العام، قضت اللجنة وقتاً طويلاً لضمان تحقيق طموح البنك في الحفاظ على ثقافة الأداء العالي. ويشمل ذلك:

- مراجعة متعمقة لبطاقات الأداء المتوازنة لتحديد الأهداف وتحقيق الأداء، حيث انها تدعم تقييمات الأداء والمكافآت بالإشارة إلى أهداف واضحة وذات صلة. ويتم تحديدها ضمن أربع فئات: المالية، والأفراد، والعملاء، وإدارة التغيير/المبادرات الإستراتيجية. وفي حين أن تحقيق الأهداف المالية أمر في غاية الأهمية، إلا أن الأهداف الأخرى المتعلقة بخفض المخاطر وإرساء الضوابط، وتنمية العملاء وإنتاجية رأس المال البشري، تعتبر محاور أساسية لأداء البنك واستدامته على المدى القصير والمتوسط.
- خطط إدارة التعاقب الوظيفي والمواهب في البنك، مع التركيز بشكل خاص على إدارة التعاقب الوظيفي للكوادر الوطنية من الكفاءات الإماراتية.

وقد خصصت اللجنة قدراً طويلاً من الوقت في المتابعة والإشراف على المستجدات والتحسينات الدورية لإطار الحوكمة المؤسسية، لضمان امتثالها للمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المحلية والعالمية. وتضمن ذلك مراجعة أداء مجلس الإدارة، واستمرارية التطوير المهني لأعضائه، ومراجعة خطط وسياسات الحوكمة المؤسسية.

إضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بمراجعة حوادث المخاطر وتجاوزات حدود مستوى تقبّل المخاطر خلال العام، بما في ذلك تقييم مدى الحاجة إلى إجراءات تأديبية أو تعديلات في التعويضات المتغيرة.

كما تقوم اللجنة بمراجعة منتظمة للوحة المعلومات الثقافية التي يقدمها رئيس إدارة المخاطر، حيث توفر هذه اللوحة تحديثات حول المقاييس الثقافية لتقييم سلامة ثقافة البنك وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية متى اقتضت الحاجة لتعزيز الثقافة الإيجابية. وتتضمن لوحة المعلومات الثقافية مؤشرات أداء رئيسية تشمل مجالات مثل العملاء، والأفراد والنزاهة، والامتثال.

الدكتور عبدالله محمد آل كرم
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

الاجتماعات المشتركة بين لجنة التدقيق ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة

عقدت اللجنتان اجتماعين مشتركين خلال العام لمناقشة ما يلي:

- مستجدات التدقيق الداخلي
- تقرير ملخص لمخاطر الكيانات
- مستجدات الامتثال

تاريخ الاجتماعات المشتركة للجنتي التدقيق والمخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
15 مايو 2024	7/7	
23 أكتوبر 2024	7/7	

الوقت المخصص للاجتماعات المشتركة للجنتي التدقيق والمخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة خلال عام 2024



لجان مجلس الإدارة

الاجتماعات المشتركة بين لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية ولجنة المخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة

عقدت اللجنتان اجتماعاً مشتركاً واحداً خلال العام لمناقشة ما يلي:

- الفرص المحتملة في الأسواق.
- تحديثات معدلات التعافي المالي وإعادة الهيكلة ومقترحات الائتمان.

تاريخ الاجتماعات المشتركة للجنتي الاستثمار والتسهيلات الائتمانية والمخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
28 يونيو 2024	6/4	السيد خالد الرستماني سعادة أحمد بن بيات

الوقت المخصص للاجتماعات المشتركة للجنتي الاستثمار والتسهيلات الائتمانية والمخاطر والامتثال التابعتين لمجلس الإدارة خلال عام 2024



%55
الفرص المحتملة في الأسواق

%45
مستجدات معدلات التعافي المالي ومقترحات الائتمان

حوكمة الشركات التابعة

يتم إنشاء الشركات التابعة لتلبية العديد من احتياجات الأعمال بما في ذلك التوسع في الأسواق وإدارة المخاطر والاختصاص والامتثال التنظيمي والكفاءة التشغيلية والمزايا المالية. ووفقاً لدليل حوكمة الشركات لبنك دبي التجاري، وبالتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن حوكمة الشركات للبنوك، يقوم بنك دبي التجاري بتوسيع ممارسات وسياسات حوكمة الشركات السليمة إلى الشركات التابعة بما في ذلك اعتماد هياكل الحوكمة المناسبة للشركات التابعة، مما يساهم في توفير سلسلة فعّالة من الرقابة.

يتعين على جميع الشركات التابعة للبنك الالتزام بدليل حوكمة الشركات الخاص بالبنك والقوانين واللوائح المعمول بها والتي تنطبق على ولاياتها القضائية.

فيما يلي قائمة بالشركات التابعة للبنك اعتباراً من 31 ديسمبر 2024:

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية	مقاطعة التأسيس	الأنشطة الرئيسية
الشركة التابعة			
سي بي دي للخدمات المالية ذ.م.م	%100	دولة الإمارات العربية المتحدة	تقديم تسهيلات الوساطة للأسهم والسندات المحلية
التجاري للعقارات ذ.م.م	%100	دولة الإمارات العربية المتحدة	خدمات إدارة الأملاك الذاتية بالإضافة إلى بيع وشراء العقارات
منشأة ذات غرض خاص			
سي بي دي (كايمان) المحدودة	%100	جزر كايمان	إصدار سندات الدين
سي بي دي (كايمان 2) المحدودة	%100	جزر كايمان	التعامل والتفاوض على اتفاقيات المشتقات
في إس 1897 (كايمان) المحدودة	%100	جزر كايمان	إدارة الاستثمارات المكتسبة في تسوية الديون
سي بي دي ديجيتال لاب ليمتد (تابعة لفي إس 1897 (كايمان) المحدودة)	%100	دولة الإمارات العربية المتحدة	البحث والتطوير التكنولوجي
هورتن هولدينج ليمتد (تابعة لفي إس 1897 (كايمان) المحدودة)	%100	جزر فيرجن البريطانية	إدارة الاستثمارات العقارية المتعلقة بتسوية الديون
لودج هيل ليمتد (تابعة لفي إس 1897 (كايمان) المحدودة)	%100	جزر فيرجن البريطانية	إدارة الاستثمارات العقارية المتعلقة بتسوية الديون
شركة ويستدين للاستثمار المحدودة (تابعة لفي إس 1897 (كايمان) المحدودة)	%100	جزر فيرجن البريطانية	إدارة الاستثمارات العقارية المتعلقة بتسوية الديون

ملاحظة: خلال عام 2024، تم تصفية شركات تابعة لمجموعة بنك دبي التجاري، وهي التالية: شركة نور الميثاق للتطوير العقاري ذ.م.م بتاريخ 12 سبتمبر 2024، وشركة سي بي دي لخدمات التوظيف، شركة الشخص الواحد ذ.م.م بتاريخ 13 سبتمبر 2024.

الإدارة العليا والمكافآت

عملية الاختيار

يتم اختيار جميع الموظفين المعينين على مستوى الإدارة العليا في البنك من خلال عملية عادلة ودقيقة. ويلتزم بنك دبي التجاري بضمان أن تتألف لجنته التنفيذية من أفراد مؤهلين تأهيلاً عالياً ومن خلفيات متنوعة، ويتمتعون بسجل حافل وملتزمون تماماً بلوائح ومعايير المصرف المركزي لحوكمة الشركات والملائمة والنزاهة.

خلال العام، امتثل البنك لمتطلبات الكفاءة والملاءمة الموضحة في قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وفي نوفمبر 2024 نشر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قواعد ومعايير الكفاءة والملاءمة التي تضمنت معايير منقحة لتقييمات الكفاءة والملاءمة بالإضافة إلى متطلبات التطوير الشخصي المستمر للإدارة العليا. واستشرافاً للمستقبل، يضمن البنك امتثال جميع الأفراد المحددين وفقاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك الإدارة العليا ومسؤولي المخاطر المادية، لقواعد ومعايير الكفاءة والملاءمة المنقحة، وفقاً لتوصيات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الكفاءة والقدرة

يجب أن يتمتع المتقدمون بالمؤهلات والتدريب والخبرة والمهارات اللازمة وأن يستوفوا متطلبات المصرف المركزي. وعلى المتقدمين إثبات كفاءتهم وفهمهم الجيد للأعمال والبيئة التنظيمية والمسؤوليات المحددة. وتشمل مجالات المعرفة الرئيسية ما يلي:

- القطاع المالي والأسواق
- إطار العمل القانوني والتنظيمي
- إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
- عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة
- حوكمة الشركات والتخطيط الاستراتيجي
- المحاسبة والتحليل المالي

الصدق والنزاهة والسمعة

يجب أن يثبت أن الفرد الخاضع لعملية تقييم الكفاءة والملاءمة يتمتع بالنزاهة بشكل لا لبس فيه وبما لا يدع مجالاً للشك. في إطار تقييم الصدق والنزاهة وسمعة المرشح، سيقوم البنك بتقييم العوامل التالية، ضمن معايير أخرى:

- الإدانات بجرائم تنطوي على المساس بالأمانة أو عدم الكفاءة أو سوء الممارسة أو الاحتيال.
- النتائج السلبية أو التسويات في القضايا المدنية المتعلقة بالجرائم المالية خلال السنوات العشر الماضية.
- السلوك غير المتعاون مع الهيئات، مما يؤدي إلى عدم الامتثال للمعايير القانونية أو التنظيمية.
- عدم الالتزام بالإنصاف أو الصدق أو الشفافية في التعامل مع العملاء أو المدققين أو الهيئات.
- الأحكام أو القرارات الصادرة ضدهم من جانب المحاكم أو الهيئات الأخرى والاستبعاد من الأدوار الإدارية.
- الإدانات أو الأدلة بالإدانة في الإجراءات التأديبية أو التنظيمية أو الجنائية.
- التورط مع الكيانات التي تعرضت لإجراءات تأديبية أو عقوبات.
- انتهاك المتطلبات المادية لقوانين المصرف المركزي أو اللوائح المكافئة.
- الارتباطات مع الشركات التي تعرضت لقضايا قانونية أو تنظيمية، بما في ذلك التصفية أو رفض التراخيص.
- الشكاوى المقدمة إلى الهيئات التنظيمية التي تؤثر على قدرتهم على أداء الوظائف ذات الصلة.
- الإجراءات الجنائية أو التأديبية المحتملة أو الجارية.
- تقديم معلومات كاذبة أو مضللة إلى المصرف المركزي أو السلوك غير المتعاون.
- عدم الرغبة في الحفاظ على أنظمة الرقابة الداخلية الفعّالة وممارسات إدارة المخاطر.
- المشاركة في ممارسات أعمال خادعة أو مخلة بالواجب القانوني أو غير لائقة.
- الفصل أو الاستقالة من المناصب بسبب مسائل تتعلق بالصدق والنزاهة.

الملاءة المالية

عند تقييم السلامة المالية للمرشح، سيقوم البنك بتقييم ما إذا كان الشخص قادراً على الحفاظ على ملاءته المالية ويتمتع بالقدرة على التحكم المالي السليم. ويشمل ذلك الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها وضمان السيطرة الكافية على المخاطر المالية على أساس مستمر. ويُعد السلوك المالي للشخص مهماً لتقييم نزاهته المهنية لما قد يكون له من تأثير على نزاهته المهنية. عند تحديد السلامة المالية للمرشح، سيأخذ البنك في الاعتبار أيضاً مسائل ، على سبيل المثال لا الحصر:

- الخبرة في إدارة الالتزامات المالية بحكمة.
- التوقع المعقول بالقدرة على الوفاء بالديون عند استحقاقها.
- الفشل في الحكم السليم على الديون أو التعويضات التي لم يتم تسويتها.
- السعي إلى تخفيف الديون، أو إجراء اتفاقيات مع الدائنين، أو التقدم بطلب إفلاس، أو حجز الأصول.
- توفير مراجع ائتمانية بشكل مقبول، حسبما يقتضي الحال.
- عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها.
- الإخفاق في إدارة الديون الشخصية أو الشؤون المالية بشكل مقبول، مما يتسبب في إلحاق الضرر بالآخرين.
- وجود قرض أو تسهيل ائتماني متأخر عن السداد لمدة تزيد عن 90 يوماً خلال العام الماضي.
- الإدارة السليمة والحكيمة للمعاملات السابقة.
- المشاركة في إدارة كيان تم إخضاعه للحراسة القضائية أو تصفيته أو إعلان إعساره أثناء الارتباط به أو بعد مغادرته بفترة قصيرة.

الإدارة العليا والمكافآت

عملية الاختيار



الاستقلالية في الحكم على الأمور

سيقوم البنك بإجراء تقييم شامل للتأكد من أن المتقدمين يمتلكون القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية، بعيداً عن أي ضغوط أو تأثيرات خارجية غير مبررة. كما يجب أن يتمتع المتقدمون بالقدرة على إبداء آراء استثنائية وطرح وجهات نظر متكاملة أمام الإدارة العليا ومجلس الإدارة متى اقتضى الحال. ومن الضروري تقييم استقلالية هؤلاء الأفراد والتأكد من عدم وجود أي تأثيرات قد تعيق أداءهم لمهامهم، بما في ذلك الالتزامات أو المصالح الأخرى المتعلقة بالعمل.

بالإضافة إلى ذلك، سيقوم البنك أيضاً بفحص ما إذا كانت عضوية الفرد في مجالس إدارة أخرى قد تتعارض مع مصالح البنك. ويجب على البنك التأكد من أن الأفراد لا يتحملون مسؤوليات متزامنة قد تعيق أداءهم الفعّال لمسؤوليات وظائفهم المحددة. كما سيتم تقييم أي علاقات مالية أو شخصية قد تشكل تضارباً في المصالح أو تؤثر على حيادية الفرد في اتخاذ القرارات.

الالتزام الزمني

يحرص البنك على أن يكون المتقدم قادراً على تخصيص الوقت الكافي لأداء مهامه ومسؤولياته بشكل فعّال. ويشمل ذلك التحقق من وجود وظيفة بدوام كامل لدى الفرد وتقييم عدد الساعات أو الأيام المخصصة لكل دور. كما سيقوم البنك بالتأكد ما إذا كانت أي من الأدوار تشمل مهاماً إضافية، مثل عضوية أو رئاسة لجان.

بالإضافة إلى ذلك، سيقوم البنك بمراعاة ما إذا كانت الأدوار الأخرى تتطلب متسعاً أكبر من الوقت بسبب طبيعتها أو نوعها أو حجمها (مثل كيانات خاضعة للتنظيم أو مدرجة في الأسواق المالية). وأخيراً، يجب على البنك تقييم ما إذا كانت خبرة الفرد تسمح له بأداء مهامه بكفاءة. ويتعين على البنك، لضمان التزام الفرد بالوقت المطلوب، الحصول على إقرار منه يفيد بتوفر الوقت الكافي للقيام بالأدوار المنوطة به.

الموافقات التنظيمية

سيتم إرسال جميع طلبات التوظيف التي تتطلب موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى دائرة الرقابة على البنوك مع مستندات التوظيف المطلوبة، من أجل ضمان استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية الضرورية وأن المصرف المركزي يمكنه إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لمؤهلات كل مرشح ومدى ملائمته للوظيفة.

الإدارة العليا والمكافآت

اللجان الإدارية

فوض مجلس الإدارة بعضاً من أنشطة البنك اليومية إلى الرئيس التنفيذي واللجان الإدارية. كما يتم إنشاء اللجان الإدارية بهدف القيام بدورها في تقديم التوصيات و/أو اتخاذ القرار والموافقة و/أو مراقبة الموضوعات الرئيسية في مجالات تخصصها. وتوفر هذه اللجان منصة لتبادل الآراء مع الإدارة العليا حول الأعمال الرئيسية ومجالات الرقابة للبنك.

تتمتع اللجان الإدارية بصلاحيات تنفيذية كاملة لاتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بمجال عملها ونطاقها وتسلسلها الهرمي بما يتوافق مع تفويضات الصلاحيات الحالية. فيما يلي اللجان الرئيسية للبنك:

اللجنة التنفيذية

تُعتبر اللجنة التنفيذية أعلى لجنة إدارية، وهي مسؤولة عن تقييم خطة المراجعة السنوية والاستراتيجية، ومراجعة الأداء المالي، ومراجعة قرارات الاستثمار الرئيسية وخطط التوسع والتوصية بشأنها، بالإضافة إلى المصادقة على أي أمور الأعمال المصرفية الرئيسية الأخرى.

لجنة الأصول والخصوم

تهدف لجنة إدارة الأصول والخصوم إلى الحفاظ على الربحية طويلة المدى للمجموعة من خلال إدارة الأصول والخصوم، مع الأخذ في الاعتبار التوقعات المستقبلية والتداعيات المحتملة لتحركات أسعار الفائدة، ومحدودية السيولة، والتعرض لمخاطر العملات الأجنبية، وكفاية رأس المال. كما تتحمل اللجنة مسؤولية ضمان توافق جميع الاستراتيجيات مع مستوى تقبّل المجموعة للمخاطر ومستويات التعرض التي يحددها مجلس الإدارة.

لجنة الائتمان

تقوم لجنة الائتمان بإدارة مخاطر الائتمان لدى بنك دبي التجاري من خلال مراجعة مقترحات العميل ودرجة تحمل المخاطر الائتمانية من جانب بنك دبي التجاري أو الموافقة عليها أو التوصية بشأنها، وذلك وفقاً للصلاحيات المفوضة من جانب لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة والمجلس نفسه.

لجنة مشاريع الاستثمار

تقوم لجنة مشاريع الاستثمار بمراجعة مشاريع الاستثمار الخاصة ببنك دبي التجاري والموافقة عليها، وتقديم توجيهاتها بهدف تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية الطويلة والقصيرة المدى في مجال الاستثمار في المشاريع. وتشرف هذه اللجنة على مشاريع بنك دبي التجاري، بما في ذلك المشاريع التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تتحمل اللجنة مسؤولية مراجعة الجوانب الرئيسية مثل قائمة الاستثمارات وأداء المشاريع والجوانب المالية والموافقة على دراسات الجدوى وتسليم المشاريع.

لجنة إدارة المخاطر والامتثال

تتمثل مهمة لجنة إدارة المخاطر والامتثال في إدارة جميع المخاطر التي قد تؤثر على الأداء المالي للبنك أو استدامة عملياته التشغيلية. وتشرف اللجنة على تنفيذ السياسات والإجراءات والعمليات والإطار المتعلق بالمخاطر، وتحافظ على الرقابة الشاملة على المخاطر عبر البنك. كما تضمن اللجنة الامتثال للمتطلبات التنظيمية التي تحددها الجهات الرقابية والمطبقة على بنك دبي التجاري وتوفر إطاراً قوياً ومتسقاً لتحديد وتحليل وإدارة المخاطر المادية بشكل فعّال ومستمر.

لجنة الموارد البشرية

تقوم لجنة الموارد البشرية بإدارة جميع الجوانب المتعلقة باستراتيجية الموظفين في البنك ونشر الثقافة المؤسسية واستراتيجية التوطين وإنشاء نظام الأداء والمكافآت وعمليات التوظيف والتخطيط للتعاقب الوظيفي وأي قضايا أخرى ذات صلة بالموارد البشرية.

ولدى البنك لجان فرعية ومنتديات أخرى تعمل على دعم البنك في تقديم التوصيات واتخاذ القرارات والموافقة والمتابعة بشأن الموضوعات الرئيسية كل في مجال تخصصه، مثل لجان إدارة المخاطر التشغيلية، مجلس الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والأدوات المالية "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9"، ومنتديات التحول ولجنة الإشراف على النماذج، وغيرها.

الإدارة العليا والمكافآت

سياسة المكافآت

استراتيجية المكافآت

نحن ندرك أن كفاءة والتزام موظفينا على الأمد الطويل، وعلى وجه الخصوص ذوي الأداء العالي، أمر أساسي لنجاحنا، لذا، نسعى للحفاظ على الموظفين الأكثر التزاماً، ممن يقومون بدور يصب في مصلحة المساهمين على المدى الطويل، ونعمل على تعزيز انتمائهم الوظيفي.

المكافآت الممنوحة من جانبنا تتضمن أربعة عناصر رئيسية:

- الأجر الثابت
- المزايا
- الحافز السنوي (المكافأة التقديرية أو خطة الحوافز)
- حوافز مؤجلة

تدعم هذه المحاور تحقيق مبادراتنا الاستراتيجية من خلال التوازن بين تقديم مكافآت مقابل الأداء المستدام على المدى القصير والمدى الطويل. فقد قُمنا بصياغة استراتيجيتنا لمكافأة الأداء الجيد وتنسيق أجور ومكافآت الموظفين وفقاً لإطار المخاطر ونتائج المخاطر.
يمكن الاطلاع على تفاصيل المكافآت الممنوحة لموظفي الإدارة العليا، والمناصب الأخرى ذات المهام الحساسة خلال السنة المالية في المحور الثالث للافصاح لعام 2024.

نهج شامل لقياس الأداء

نعتمد في تقييمنا للأداء على أهداف واضحة وذات صلة موضوعة ضمن إطار عامل شامل ومتوازن يعتمد في تقييمه على بطاقات الأداء، حيث يحدد هذا الإطار الأهداف ضمن أربع فئات: المالية والأفراد والعملاء والمخاطر. نحن نولي الأهداف المالية والمخاطر الأولوية القصوى. كما أننا ندرك أهمية الأهداف المتعلقة بزيادة العملاء وإنتاجية القوى العاملة لدينا باعتبارها ركيزة أساسية للأداء المالي المستدام وتطوير البنك على المدى القصير والمدى المتوسط.

التركيز على مكافآت وأجور متغيرة وفقاً للأداء

يتم تقديم المكافآت للموظفين من خلال الأجور الثابتة والمتغيرة حيث يتناسب الأجر المتغير لغالبية الموظفين مع أدائهم على المدى القصير، فالأجور المرتبطة بالأداء تتضمن نسبة من إجمالي حزمة المدفوعات المقررة للإدارة العليا، مع الحفاظ على التوازن المناسب بين الأجور الثابتة والمتغيرة. ويتم تقديم هذه المكافآت لإتاحة الفرصة للموظفين للتمتع بمكافآت لتقديمهم مستويات أعلى من الأداء.

تنسيق المكافآت الفردية مع أداء البنك ومصالح المساهمين

بالنسبة للمناصب ذات المهام الحساسة (وفق ما هو محدد في قواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) لسنة الأداء 2024، يتم تسليم جزء كبير من الأجور المتغيرة على شكل سيولة نقدية مؤجلة من خلال تنفيذ خطة حوافز طويلة الأجل. وحيث أن جزءاً من أجرهم هذا يكون مؤجلاً، فإنه يكون خاضعاً للاقتطاع، ويمكن إلغاؤه إذا اقتضى الأمر.

يحرص بنك دبي التجاري على تحفيز الأداء المستدام على المدى الطويل باستخدام مقاييس أداء تتوافق مع مصالح المساهمين خلال فترة منح مدتها ثلاث سنوات مع إمكانية تطبيق التعديلات.

عروض تنافسية وذات تكاليف فعّالة لجذب الموظفين وضمان استمرار عملهم

يوفر بنك دبي التجاري حزمة أجور إجمالية تنافسية (رواتب وعلاوات وحوافز طويلة الأجل إن أمكن) بالنظر إلى المؤسسات المماثلة داخل الأسواق التي نعمل بها.

وقد قامت اللجنة، مع نهاية عام 2022، بتعيين شركة أيون AoN كمقدم خدمات استشارية مستقل بشأن مكافآت الموظفين، وعُرضت نتيجة الدراسة على اللجنة في أبريل 2023.

الإدارة الفعالة للمخاطر

تُجرى عملية تقييم الأداء مع الأخذ في الاعتبار المخاطر، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية وفقاً لإطار مستوى تقبل المخاطرة.

تم البدء في دمج إدارة المخاطر مع المكافآت في عام 2022 عندما شرع رئيس إدارة المخاطر في تقديم المشورات من خلال مراجعة بيان مستوى تقبل المخاطر الخاص بالبنك والذي يعكس حجم المخاطر القابلة للخوض عند تنفيذنا لاستراتيجيتنا. فهذا البيان يُمثل النهج الشامل المتبع من جانبنا لإدارة الأعمال والمخاطر ورأس المال والأداة المساعدة لتحقيق أهدافنا المالية. واعتمد مجلس الإدارة إطار مستوى تقبل المخاطرة، وقدم مجموعة من المدخلات المهمة لمداولات اللجنة فيما يتعلق بالمكافآت.
بالإضافة إلى ذلك، يُجرى تقييم الأداء الفردي أيضاً وفقاً للمخاطر الأساسية وأهداف المخاطر والامتثال الرئيسية لضمان أن المكافآت الفردية المقترحة مناسبة لتلك الجوانب.

التعديلات والاقتطاعات والاسترداد

لمكافأة الأداء، يتعين تقديم المكافآت الفردية بناءً على وجهة النظر المُعدة وفق مخاطر كل من الأداء المالي وغير المالي. وفي هذا الإطار، تتمتع اللجنة بصلاحيات تقديرية لخفض معدل الأجر المتغير للموظف خلال العام الحالي بناء على السلوكيات غير المُجدية أو المشاركة في المخاطر التي قد تحدث على مستوى البنك أو في نطاق مخاطر أكثر تحديداً.

كما يمكن للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة - في ظل ظروف مناسبة - أن تقلل من المكافآت غير المستحقة أو أي جزء منها أو تُلغيها استناداً إلى بنود الاسترداد، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر- القيام بسلوكيات ضارة بالعمل أو القيام بعمل سابق يكون قد أثر سلباً بشكل جوهري أكثر بكثير مما كان متوقعاً في الأساس، أو القيام بإعادة صياغة أو تصحيح أو تعديل أي بيانات مالية، أو إدارة مخاطر بطريقة غير سليمة أو غير احترافية.

يمكن للجنة تعليق منح المكافآت المؤجلة غير الممنوحة في السنوات السابقة، حينما يكون من المقرر - وفق الجدول الزمني - منحها قبل معرفة نتيجة مراجعة حدث المخاطر على مستوى البنك. كما يجوز للجنة، في الظروف المناسبة، استرداد المكافآت التي تم منحها ودفعها.

ومنذ عام 2022، تبنت اللجنة سياسة رسمية للاقتطاع والاسترداد، خاضعة للتحديث المستمر ومصحوبة بإجراءات داعمة.

الإدارة العليا والمكافآت

سياسة المكافآت

	مبلغ المكافآت (بالألف درهم إماراتي)		31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
			الإدارة العليا	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	الإدارة العليا	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة
1		عدد الموظفين	15	14	15	13
2		إجمالي المكافآت الثابتة	35,087	16,018	30,908	15,816
3		منها: المكافآت النقدية	35,087	16,018	30,908	15,816
4	المكافآت الثابتة	منها: المكافآت المؤجلة				
5		منها: الأسهم أو السندات الأخرى المرتبطة بالأسهم				
6		منها: المكافآت المؤجلة				
7		منها: مكافآت أخرى				
8		منها: المكافآت المؤجلة				
9	المكافآت المتغيرة	عدد الموظفين	14	13	13	8
10		إجمالي المكافآت المتغيرة	31,659	8,987	20,810	4,188
11		منها: المكافآت النقدية	24,543	7,357	20,810	4,188
12		منها: المكافآت المؤجلة	7,116	1,630		
13		منها: الأسهم أو السندات الأخرى المرتبطة بالأسهم	-			
14		منها: المكافآت المؤجلة	-			
15		منها: مكافآت أخرى	-			
16		منها: المكافآت المؤجلة	-	-	-	-
17	**إجمالي المكافآت (10+2)**		**66,746**	**25,005**	**51,718**	**20,004**



حوكمة الصيرفة الإسلامية

يقدم بنك دبي التجاري حلولاً مالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لعملائه من الأفراد والشركات تحت نافذة الإسلامي من بنك دبي التجاري.

يعمل الإسلامي من بنك دبي التجاري وفقاً للقوانين الاتحادية وهيئة الشريعة العليا التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتخضع جميع أعماله وأنشطته ومنتجاته وخدماته وعقوده ووثائقه وقواعد السلوك لإشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك حيث إن هذه اللجنة لجنة منفصلة ومستقلة تم تشكيلها من خلال الجمعية العمومية للبنك بناء على ترشيح مجلس الإدارة لمُدة ثلاث سنوات ولها السلطة النهائية داخل بنك دبي التجاري في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.

تم تأسيس الحوكمة الداخلية للشريعة في بنك دبي التجاري على نهج "خطوط الدفاع الثلاثة" المستقلة عن بعضها البعض وعلى النحو المنصوص عليه في المعايير واللوائح الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم إدارة خط الدفاع الأول من قبل رئيس الخدمات المصرفية الإسلامية الذي يشرف على العمليات والأعمال، وتعتبر دائرة الرقابة الشرعية الداخلية المستقلة والمنفصلة برئاسة رئيس الرقابة الشرعية الداخلية هي خط الدفاع الثاني، حيث تنفذ وتشرف على حوكمة الشريعة في بنك دبي التجاري.

ويمثل خط الدفاع الثالث، إدارة مستقلة ومنفصلة برئاسة رئيس التدقيق الشرعي الداخلي المنفصل والمستقل. وتتولى هذه الإدارة مراجعة وتدقيق المنتجات والخدمات الإسلامية التي يقدمها الإسلامي من بنك دبي التجاري من الناحية الشرعية.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الخدمات المصرفية الإسلامية بمجموعة منفصلة من السجلات المالية لضمان فصل حسابات الأعمال الإسلامية تماماً عن الحسابات التقليدية لبنك دبي التجاري.

حوكمة الصيرفة الإسلاميَّة

أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تعقد لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أربعة اجتماعات سنوياً على أقل تقدير، فيما تعقد لجنة الرقابة الشرعية الداخلية اجتماعات مع مجلس الإدارة لمناقشة قضايا الامتثال للشريعة الإسلامية، بحيث يتم عقد اجتماع واحد على الأقل في كل سنة مالية. ويمكن عقد اجتماعات إضافية عند الضرورة، بناءً على طلب من مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة أو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، لبحث مسائل متعلقة بالامتثال للشريعة أو أي قضايا أخرى تحتاج إلى متابعة من مجلس الإدارة.

تضم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية علماء الشريعة التاليين:



الشيخ الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء
رئيس اللّجنة

الشيخ الدكتور محمد العلماء، عضو في هيئة كبار العلماء في دبي، وخبير مشهود له في التمويل الإسلامي. كما يشغل منصب رئيس لجنة الفتوى لصناديق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة ويعمل عضو في عدد من الهيئات الشرعية التي تمثل المؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكافل، وله العديد من المؤلفات عن التمويل الإسلامي الحديث. كما قدم مجموعة من الأوراق البحثية في الكثير من المؤتمرات الدولية. ويحمل الشيخ الدكتور محمد العلماء درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية.



الشيخ موسى طارق خوري
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

يشغل الشيخ موسى طارق خوري حالياً منصب عضو في العديد من لجان الرقابة الشرعية الداخلية داخل الإمارات العربية المُتحدة، ويحمل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله حيث تخرّج من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، تخصص الفقه وأصوله من جامعة الشارقة.



الدكتور عبدالرحمن السعدي
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

يشغل الدكتور عبد الرحمن السعدي عضوية العديد من الهيئات الشرعية، بما في ذلك بنك الفجيرة الوطني ومصرف الشارقة الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبنك مزن الإسلامي في سلطنة عمان. يمتلك الدكتور عبد الرحمن السعدي خلفية أكاديمية قوية في مجال الفقه الإسلامي والعلوم المالية حيث حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

كما حصل على درجة الماجستير في الفقه المقارن من الجامعة ذاتها، بالإضافة إلى حصوله على درجة البكالوريوس في الشريعة ودبلوم عالي في الاقتصاد الأخلاقي والتنمية المستدامة من المملكة المتحدة. وعلى الصعيد المهني، شغل الدكتور عبد الرحمن منصب أستاذ مساعد في قسم الصيرفة الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام 2013. كما شغل أيضاً منصب مقرر في اللجنة الشرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ عام 2012.

حوكمة الصيرفة الإسلاميَّة

تقرير الشريعة السنوي لعام 2024

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي التجاري - الإسلامي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صـدر في: 2025/01/09

إلى السادة المساهمين في بنك دبي التجاري ("المؤسسة")

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة (**"اللجنة"**) وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة (**"المتطلبات الرقابية"**)، تقدم تقريرها المتعلق بأعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2024 (**"السنة المالية"**).

1. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ومستندات ومواثيق عمل المؤسسة والسياسات والمعايير المحاسبية والعمليات والأنشطة بشكل عام وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوائم المالية للمؤسسة وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الدلتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي")، معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية، والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم 2018/3/18.

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال قسم الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:

- عقد أربعة اجتماعات (4) خلال السنة المالية.
- إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
- مراجعة السياسات واللوائح الإجرائية والمعايير المحاسبية وهياكل المنتجات والعقود والمستندات ومواثيق العمل والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
- التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
- الرقابة من خلال أقسام الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
- تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل قسم الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها (إن تطلب الأمر) لصرفها في وجوه الخير بحسب توجيهات اللجنة.

- اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
- مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين، وإدارة البنك غير مخولة بإخراج الزكاة نيابة عنهم إلا فيما يخص احتياطيات مخاطر الاستثمار (المضاربة والوكالة)، وسيعلم المساهمون بالنسبة الواجب إخراجها (إن وجدت) في رسالة مستقلة.
- التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية

بناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد توصلت اللجنة إلى درجة مقبولة من الاطمئنان بأن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق لجميع الرشاد والسداد والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء
رئيس اللجنة والعضو التنفيذي

معالي الدكتور عبد الرحمن السعدي
عضو اللجنة

موافقة تشمل الفترة من 2024/11/1 الى 2024/12/31
حيث بدأت عضويتي في اللجنة بتاريخ 2024/11/1

فضيلة الشيخ موسى طارق خوري
عضو اللجنة



المدققون الخارجيون

المدققون وفترة التكليف ومدة عمل المدقق الرئيسي

طبقاً لأحكام المادة 52 من النظام الأساسي ووفقاً للقواعد والقرارات الصادرة عن المصرف المركزي، يتعين أن يكون لبنك دبي التجاري مدقق واحد أو أكثر. لِذا، تتولى الجمعية العمومية تعيين المدقق وتقرر أتعابه بناءً على ترشيح من أعضاء مجلِس الإدارة، ويجب أن يكون المدقق مسجلاً لدى الهيئة ومرخصاً له بمزاولة المهنة في الإمارات العربية المتحدة. وتبلغ مدة خدمة المدقق سنة واحدة (1) على أن يجوز تجديدها، بشرط ألا تتجاوز ست (6) سنوات متتالية، ويُشترط أيضاً أن يقوم الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق باستبدال المدقق في نهاية ثلاث (3) سنوات مالية. يقع على عاتق المدقق واجب مراقبة الحسابات المالية للسنة المالية التي تم تعيينه لها، ويبدأ المدقق عمله بانتهاء اجتماع الجمعية العمومية وحتى نهاية الاجتماع السنوي التالي للجمعية العمومية.

وعمل المُدقق الخارجي السابق "كي بي ام جي لوور جلف ليمتد" منذ شهر مارس 2018 إلى مارس 2024. في مارس 2024، عينت الجمعية العمومية للمساهمين شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) كمدقق خارجي لبنك دبي التجاري بما يتماشى مع اقتراح مجلس الإدارة وسياسة تناوب المدققين.

معلومات المدقق الخارجي وأتعابه

اسم مكتب التدقيق	ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
اسم المدقق الشريك	**موسى الرمحي**
عدد السنوات التي قضاها كمدقق خارجي للشركة	1
عدد السنوات التي قضاها المدقق الشريك في تدقيق حسابات الشركة	1
أتعاب المدقق الخارجي	**2024**
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك	1,819,755
أتعاب الخدمات الأخرى المتعلقة بالتدقيق	1,180,130
أتعاب الخدمات الأخرى بخلاف التدقيق	لا يوجد
إجمالي أتعاب التدقيق (بالدرهم الإماراتي)	**2,999,885**



المدققون الخارجيون

سياسة العلاقة مع المدققين الخارجيين

يعتبر مجلس الإدارة استقلالية المدقّقين الخارجيين ركيزة أساسية لمصداقية وموثوقية تقارير المدقّقين. لذلك، وضع بنك دبي التجاري سياسة استقلالية المدقق لضمان أن يكون المدقق الخارجي التابع لبنك دبي التجاري كياناً مستقلاً، ويُنظر إليه على أنه كذلك. ويتم تفسير تلك السياسة في ظل المتطلبات المحددة لقانون الشركات التجارية لسنة 2021 بدولة الإمارات العربية المتحدة، والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، ولائحة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بخصوص التقارير المالية والتدقيق الخارجي وأفضل الممارسات الدولية.

تقدم لجنة التدقيق توصياتها بتعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وتعرضها لموافقة مجلس الإدارة واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين، كما أنها تشرف على عمل المدقق الخارجي، بما في ذلك تسوية الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي فيما يتعلق بالتقارير المالية. يقدم المدقق الخارجي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق. ومن ثم، يجب على اللجنة أن توافق مسبقاً على جميع الخدمات، سواء المتعلقة بالتدقيق أم بمسائل أخرى، التي يقدمها المدقق الخارجي على أساس فردي أو وفقاً لسياسات الموافقة المسبقة المحددة.

يشترط بنك دبي التجاري أن تكون جميع الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي، بما في ذلك الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق، وفقاً للمبادئ التالية:

- لا يجوز أن يكون للمدقق الخارجي مصلحة متبادلة أو متضاربة مع بنك دبي التجاري
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يقوم بتدقيق أعماله التي قام بها
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يؤدي عمله كجزء من الإدارة أو باعتباره موظف
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يعمل كمدافع عن بنك دبي التجاري

بالإضافة إلى ذلك، أي تعيينات محتملة لشركاء أو موظفين كانوا قد عملوا سابقاً لدى المدقق الخارجي، للعمل في بنك دبي التجاري كموظفين ماليين أو موظفي تدقيق بمنصب مدير أول أو في منصب أعلى، فإنه يتعين الموافقة على تلك التعيينات من قبل رئيس لجنة التدقيق وبعد التشاور مع رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة.



مشاركة أصحاب المصلحة

علاقات المستثمرين والإفصاحات

يلتزم بنك دبي التجاري بتقديم إفصاحات منتظمة ومنظمة ودقيقة ومتوازنة عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، وضمان الوصول العادل والمتساوي إلى هذه المعلومات بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية.

يعتقد البنك أن الشفافية والمساءلة هما الركيزتان الأساسيتان لتحقيق رؤيته وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة به، وعليه، ويلتزم البنك بالامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها لضمان الإفصاح العادل عن المعلومات الجوهرية للسوق العامة مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بعملائه التجاريين، وتلك التي تتعلق بأعمال أو شؤون عملائه.

يضمن قسم علاقات المستثمرين نشر المعلومات المالية وغير المالية عبر القنوات المختلفة بموعدها، ويحرص البنك على تحديث السوق من خلال النتائج ربع السنوية والبيانات الصحفية. أما بالنسبة لنتائج نهاية السنة، فيقوم البنك بنشر تقارير متكاملة تشمل ما يلي:

- التقرير السنوي مصحوباً بمعلومات وتفاصيل شاملة عن النتائج المالية
- تقرير حوكمة الشركات الذي يعرض تفاصيل إطار الحوكمة الشامل والإنجازات المتعلقة بالحوكمة خلال العام
- تقرير الاستدامة الذي يتناول بالتفصيل المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة الحالية والمستقبلية
- تقرير مجلس الإدارة الذي يناقش أبرز الأنشطة المالية والتشغيلية
- تقرير الشريعة السنوي مصحوباً بالتحديثات التي قد تطرأ على أعمال لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك

إلى جانب ذلك، يتواصل البنك مع المستثمرين خلال الاجتماعات الفردية والحملات الترويجية ومؤتمرات المستثمرين، مثلما حدث – على سبيل المثال- أثناء إصدار أول سندات خضراء للبنك، إذ صُحب هذا الإصدار بحملات ترويجية شملت عقد اجتماعات في مختلف المراكز المالية الدولية.

تفاصيل الاتصال الخاصة بعلاقات المستثمرين

Investor.relations@cbd.ae

https://cbd.ae/aboutus/investor-relations

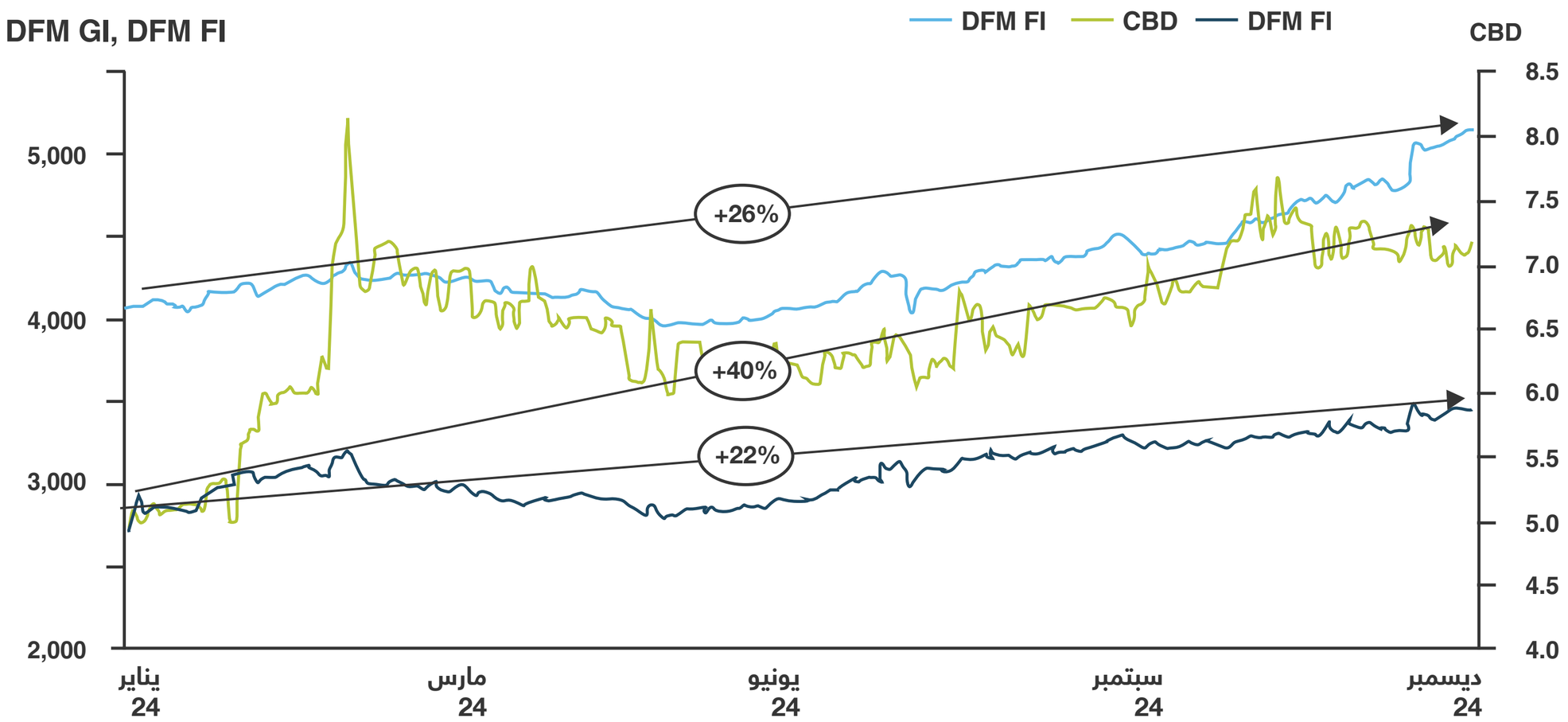
مشاركة أصحاب المصلحة

تحليل أداء سعر الأسهم والتحليل المقارن مع المؤشر العام لسوق دبي المالي ومؤشر القطاع المالي لسوق دبي

	بنك دبي التجاري				المؤشر العام لسوق دبي المالي				مؤشر القطاع المالي لسوق دبي
الشهر	سعر الإغلاق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق		
31 يناير 2024	5.00	5.55	4.81	4,169.08	4,208.03	4,154.74	2,994.64		
29 فبراير 2024	7.31	7.31	7.20	4,308.77	4,311.50	4,267.49	3,177.61		
29 مارس 2024	6.95	6.95	6.66	4,246.27	4,246.64	4,215.88	2,996.04		
30 أبريل 2024	6.55	6.73	6.55	4,155.77	4,178.20	4,147.26	2,897.27		
31 مايو 2024	6.01	6.60	6.01	3,977.93	4,011.65	3,968.65	2,806.37		
28 يونيو 2024	6.20	6.20	6.19	4,030.00	4,037.54	4,008.60	2,892.02		
31 يوليو 2024	6.46	6.47	6.23	4,268.05	4,295.11	4,260.20	3,123.49		
30 أغسطس 2024	6.29	6.40	6.29	4,325.45	4,343.97	4,322.74	3,170.42		
30 سبتمبر 2024	6.66	6.78	6.51	4,503.48	4,523.77	4,482.79	3,285.28		
31 أكتوبر 2024	7.38	7.40	7.20	4,591.05	4,636.66	4,584.27	3,278.13		
29 نوفمبر 2024	7.36	7.39	7.10	4,847.34	4,865.56	4,813.16	3,381.63		
31 ديسمبر 2024	7.18	7.19	6.50	5,158.67	5,169.43	5,128.91	3,478.95		

مشاركة أصحاب المصلحة

حركة أسعار الأسهم المقارنة - لبنك دبي التجاري، والمؤشر العام لسوق دبي المالي، ومؤشر القطاع المالي لسوق دبي لعام 2024



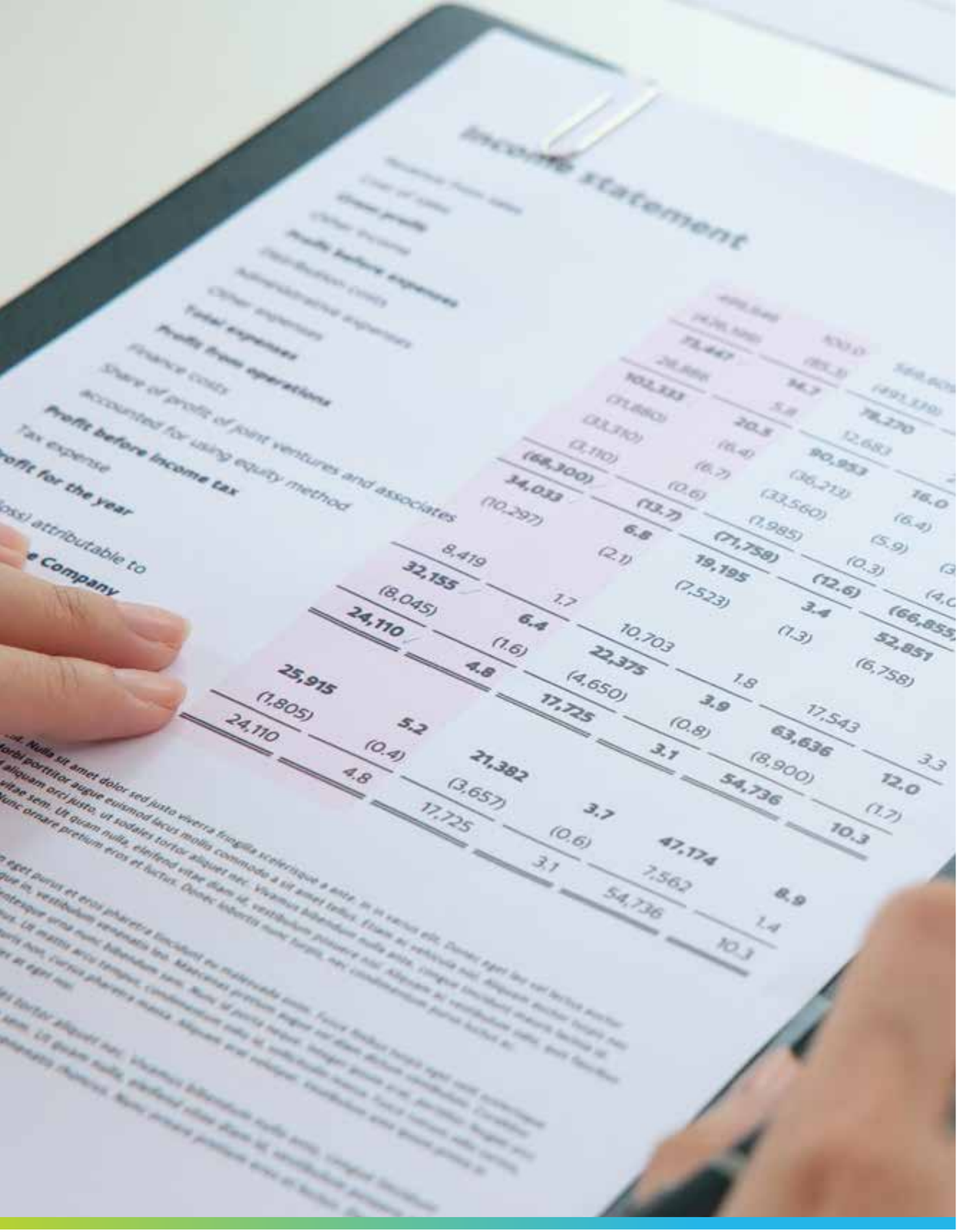
هيكل ملكية المساهمين

هيكل المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024

بنك دبي التجاري (ش.م.ع)

المساهمون الآخرون	شركة أورينت للتأمين	شركة الفطيم الخاصة	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	شركة غباش للتجارة والاستثمار المحدودة (ذ.م.م)	مجموعة عبد الواحد الرستماني (ذ.م.م)
%39.6454	%8.8397	%17.4597	%20	%6.3706	%7.6846





مشاركة أصحاب المصلحة

توزيع المساهمين

يوضح الجدول التالي توزيع ملكية أسهم بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2024:

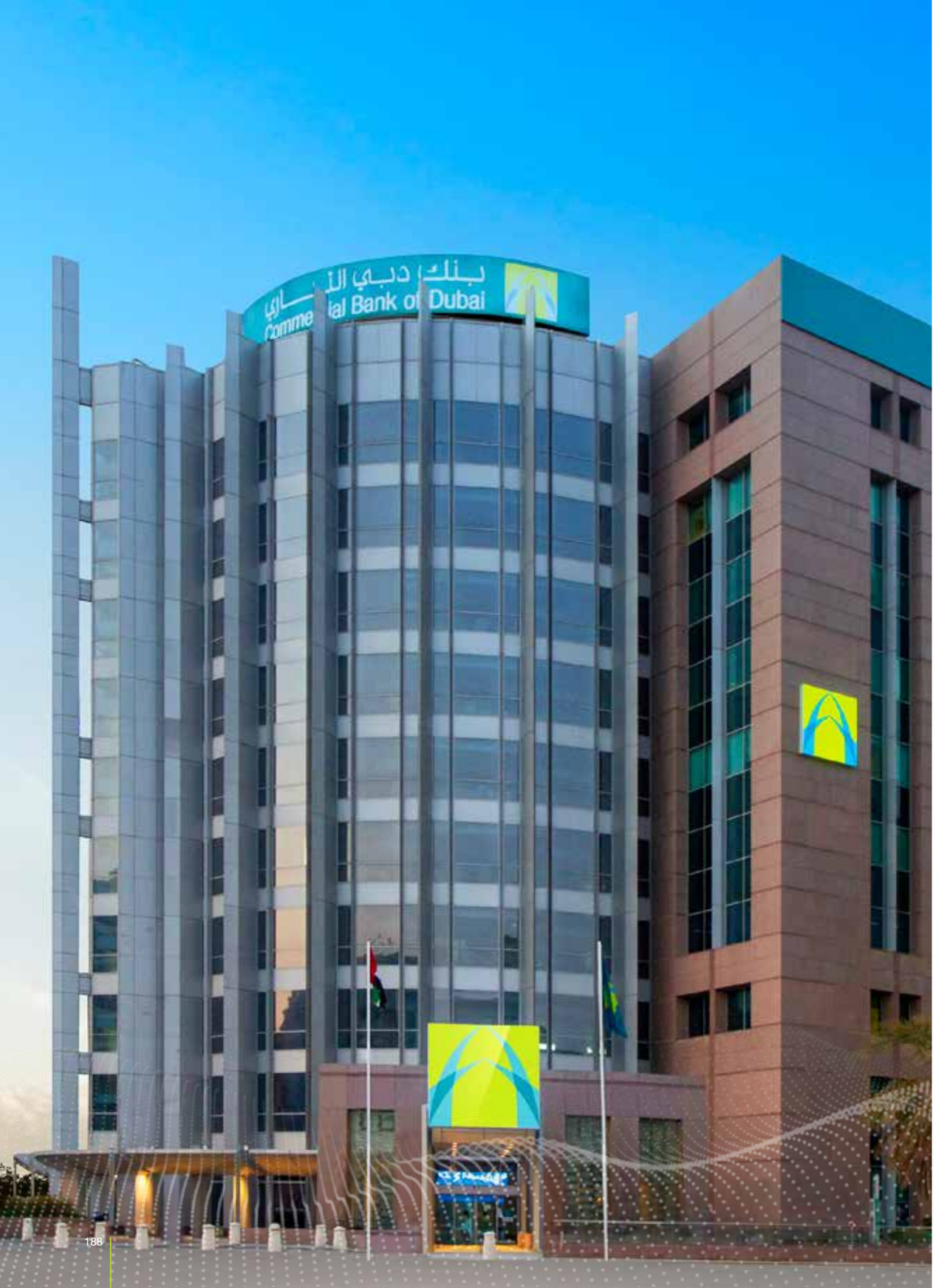
الرقم	تصنيف المساهمين	النسبة المئوية للأسهم المملوكة			
		أفراد	شركات	جهات حكومية	الإجمالي
1	محلي	%23.63	%56.174	%20	%99.8
2	عربي	%0.0216	%0.1	%0	%0.12
3	أجنبي	%0.044	%0.033	%0	%0.08
4	الإجمالي	%23.7	%56.30	%20	%100

فيما يلي المساهمون المالكون لنسبة 5% أو أكثر من رأس مال بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2024:

الرقم	الاسم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية للأسهم المملوكة في رأس مال الشركة
1	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	597,038,390	%20
2	مجموعة عبد الواحد الرستماني (ذ.م.م)	229,400,502	%7.6846
3	شركة أورينت للتأمين (ش.م.ع)	263,881,881	%8.8397
4	شركة الفطيم الخاصة (ذ م م)	521,205,123	%17.4597
5	شركة غباش للتجارة والاستثمار المحدودة (ذ.م.م)	190,173,829	%6.3706

بيان توزيع المساهمين حسب حجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2024:

الرقم	عدد الأسهم المملوكة	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية للأسهم المملوكة من رأس المال
1	أقل من 50,000	471	3,388,128	%0.1111
2	من 50,000 إلى أقل من 500,000	175	30,985,787	%1.0376
3	من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	82	133,939,287	%4.4866
4	أكثر من 5,000,000	45	2,816,878,747	%94.3617



مشاركة أصحاب المصلحة

اجتماعات الجمعية العمومية السنوية

تتيح الجمعية العمومية لبنك دبي التجاري للمساهمين وممثليهم (عبر الوكلاء) فرصة حضور الاجتماع إما شخصياً أو افتراضياً. ويشمل ذلك الحق في التصويت على القرارات وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

عقد بنك دبي التجاري الاجتماع التالي للجمعية العمومية خلال عام 2024:

اجتماع الجمعية العمومية
اجتماع الجمعية العمومية السنوي

التاريخ
6 مارس 2024

طريقة عقد الاجتماع
الحضور شخصياً أو افتراضياً عبر قنوات الاتصال الإلكترونية

القرارات الرئيسية
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2024-2027
- تجديد برامج إصدار الديون
- القرارات العادية

نسبة الحضور
%96.95

يُفصح عن قرارات الاجتماع إلى سوق دبي المالي، بينما تُرسل محاضر اجتماعات الجمعية الموقعة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع.

مشاركة أصحاب المصلحة

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

ينطوي منظور البنك بشأن الثقافة التنظيمية ومشاركة الموظفين على سياسة المسؤولية الاجتماعية المؤسسية التي ترمي إلى رفع الوعي بالمسؤولية الاجتماعية مما يسهم في ابتكار قيمة مستدامة للمجتمع والعملاء والمساهمين والمجتمعات.

ويساهم البنك في تنمية المجتمعات من خلال أنشطته المصرفية واستراتيجية المسؤولية الاجتماعية مع تبني تدابير تهدف إلى تعزيز التعليم والثقافة، وحماية الفئات الضعيفة، وإقامة أواصر قوية ودائمة. ويأخذ البنك في الاعتبار مصالح القوى العاملة لديه، والمساهمين والمجتمع المالي، والهيئات التنظيمية، والعملاء، والموردين، ووسائل الإعلام، والمجتمع ككل، والبيئة.

يدير البنك أعماله بهدف تحقيق قيمة مستدامة للمجتمع والعملاء والمساهمين والمجتمعات التي يزاول فيها أعماله، ويقدم خدمات ذات جودة عالية من خلال الابتكار وزيادة الوعي بالفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة.

وفيما يلي الركائز الأساسية للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية التي يراجعها مجلس الإدارة هذه الركائز من حين إلى آخر:



إجراءات المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2024

- يواصل بنك دبي التجاري التزامه بدوره في المجتمع كمؤسسة وطنية مسؤولة، مؤكداً على مفهومنا بأن الشركات لابد وأن تعمل في إطار أخلاقي ونزيه. إن ركائزنا الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات ما زالت كما هي، ونحن نواصل تحديد المجالات التي يمكن للبنك أن يساهم فيها في المجتمع في مجالات الصحة والتعليم والأعمال الخيرية والوعي المالي.

- انضممنا إلى الهلال الأحمر الإماراتي ضمن برامجه المجتمعية الداعمة، وساهمنا بصورة تطوعية ومالية وانضم موظفو البنك إلى آلاف المتطوعين في إعداد وتعبئة معونات للأزمة في لبنان.

- بمناسبة يوم زايد للعمل الإنساني، الذي يُحتفل به في إطار تكريم إرث المغفور له الشيخ زايد طيب اللّه ثراه، تبرع بنك دبي التجاري إلى 18 مركزاً للأعمال الخيرية والتعليم والبحث وتدريب وتأهيل ذوي الهمم في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. كما نظم فريق المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار شراكتنا المستمرة مع جمعية بيت الخير برنامج تطوعي لتوزيع وجبات إفطار خلال شهر رمضان المبارك، سعياً لنشر روح العطاء، حيث بلغ إجمالي ساعات التطوع 280 ساعة. أتاحت هذه المبادرة فرصة عظيمة لمتطوعي البنك للمشاركة في فعاليات شهر رمضان ورد الجميل للمجتمع. كما حرص شريكنا، جمعية بيت الخير، على تكريم بنك دبي التجاري نظير دعمه المستمر، وقام كذلك نادي دبي لأصحاب الهمم بدعوة بنك دبي التجاري لحضور الحفل الختامي لمهرجان رمضان وتكريمه.

- أتاح نادي التطوع التابع لبنك دبي التجاري العديد من فرص التطوع في نادي دبي لأصحاب الهمم. وتضمنت هذه الجلسات التطوعية الفعّالة الإشراف على ورش العمل وجلسات التدريب والقيادة، وشارك فيها أكثر من 40 متطوعاً، حيث بلغ إجمالي عدد ساعات العمل التطوعي 200 ساعة.

- شارك بنك دبي التجاري كذلك في العديد من الأنشطة الخيرية والرعايات، بما يتوافق مع إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وشجع موظفيه على المشاركة في هذه الأنشطة من خلال البرامج التطوعية. وقد قام نادي المتطوعين التابع لبنك دبي التجاري بترتيب العديد من فرص التطوع بما في ذلك ترتيب نزهة مع أطفال مركز النور لتدريب تأهيل الأطفال، وترتيب زيارة لمركز المسنين، والتطوع في مركز دبي لذوي الاحتياجات الخاصة.

- انضم أكثر من 50 موظف من موظفي بنك دبي التجاري وعائلاتهم إلى آلاف المتطوعين بحملة "الإمارات معك يا لبنان"، وهي عبارة عن مبادرة أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تقديم الإعانات إلى المُصابين والمتضررين من جراء الحرب.

- واصل بنك دبي التجاري أيضاً شراكته التي امتدت على مدى 28 عاماً مع مضمار جبل علي حيث قمنا برعاية ثمانية سباقات في 2024 كجزء من التزام بنك دبي التجاري بدعم التراث الثقافي والرياضي في دولة الإمارات.

- قام الفريق التطوعي لبنك دبي التجاري بزيارة مستشفى الجليلة للأطفال، حيث شارك المتطوعون في إضفاء البهجة على الأطفال بالمستشفى، ووزعوا الهدايا، وذلك في إطار التزامنا بالمسؤولية المجتمعية ورغبتنا في المشاركة في دعم مجتمعاتنا.

- من الجدير بالذكر أن نادي متطوعي بنك دبي التجاري عمل لمدة 1800 ساعة تطوعية بمساعدة 101 متطوعاً شغوف من مختلف قطاعات البنك، إلى جانب غيرهم ممن تطوعوا في العديد من الفعاليات الناجحة التي تهدف إلى رد الجميل للمجتمع.



مشاركة أصحاب المصلحة

الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

تمثل الاستدامة جزءاً رئيسياً من استراتيجية أعمال بنك دبي التجاري وتخطيطه طويل الأجل. خلال عام 2024، واصلنا التغييرات المطلوبة لضمان إحراز مستويات من التقدم في مبادرات الاستدامة. وقد وضعنا على رأس أولوياتنا المبادرات التي تحقق أكبر أثر على البيئة والمجتمع. وفيما يلي بعض أبرز الإنجازات خلال عام 2024:

- قمنا بتضمين الاستدامة في استراتيجيتنا من خلال تعيين مؤشرات أداء رئيسية خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لأعضاء اللجنة التنفيذية وإعادة تعريف بيانات تقبل مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومخاطر تغير المناخ.
- أحرزنا تقدماً كبيراً في تحسين إفصاحاتنا الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وقمنا بتحسين مستويات التقييم الخاصة بنا للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى وكالات التقييم المعنية.
- انضممنا إلى "شراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون" لدعم قياساتنا والإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة.
- أصدرنا أول تقرير عن تخصيص السندات الخضراء وتأثيرها، والذي ألقى الضوء على التخصيص الكامل للأصول الخضراء المؤهلة وتجنب انبعاث 101,778 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.
- حصلنا على جائزة "أفضل سندات خضراء لمؤسسة مالية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا".
- حصلنا على أربع شهادات ذهبية للريادة في مجالي الطاقة والتصميم البيئي للمباني المملوكة لنا في مواقعنا الرئيسية.
- قدمنا بطاقات الائتمان والخصم المعاد تدويرها للعملاء لإصدارات البطاقات الجديدة، بالإضافة إلى استبدال البطاقات وتجديدها.
- حصلنا على علامة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من مركز أخلاقيات الأعمال التابع لغرفة تجارة دبي، تقديراً لجهودنا في تبني ممارسات الأعمال المستدامة.
- شاركنا في تأليف تقرير قيادة فكرية مع أكاديمية برايس ووترهاوس كوبرز لإلقاء الضوء على أهمية اعتبارات الاستدامة في تلبية توقعات العملاء المتزايدة.
- أطلقنا "حساب جرين جروث" الذي يُمكن عملاء الخدمات المصرفية الشخصية من تنمية مدخراتهم بينما نقوم بزراعة أشجار القرم مقابل ذلك نيابة عنهم.
- أكملنا عمليات تدقيق الطاقة لمبانينا الرئيسية واخترنا المورد لتركيب الألواح الشمسية في مباني مختارة في عام 2025.
- قمنا مرة أخرى برعاية منتدى الاستدامة المستقبلية الذي استضافه مركز دبي المالي العالمي حيث شاركنا بدور رئيسي في الحوارات والمبادرات التي تشكل غداً مستداماً.

ويمكنكم معرفة المزيد من التفاصيل من خلال تقرير الاستدامة لعام 2024.

تم التوقيع على تقرير الحوكمة المؤسسية 2024 لبنك دبي التجاري من قبل رئيس مجلس الإدارة، رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ورئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم
رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

الدكتور عبدالله محمد آل كرم
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

بنك دبي التجاري
Commercial Bank of Dubai

ندعم طموحاتكم

www.cbd.ae